جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (LMD)

شعبة علم السكان تخصص: ديمغرافيا اقتصادية واجتماعية

التحليل الديمغرافي للتشغيل في الجزائر من خلال بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2012-2013

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد: محمد السعيد نقايس

أمام لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
محمد صالي	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
عمر طعبة	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
أحمد شماني	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	عضوا ممتحنا
خديجة سواكري	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	عضوا ممتحنا
الجيلالي سالمي	أستاذ	جامعة البويرة	عضوا ممتحنا
مصطفى خالدي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

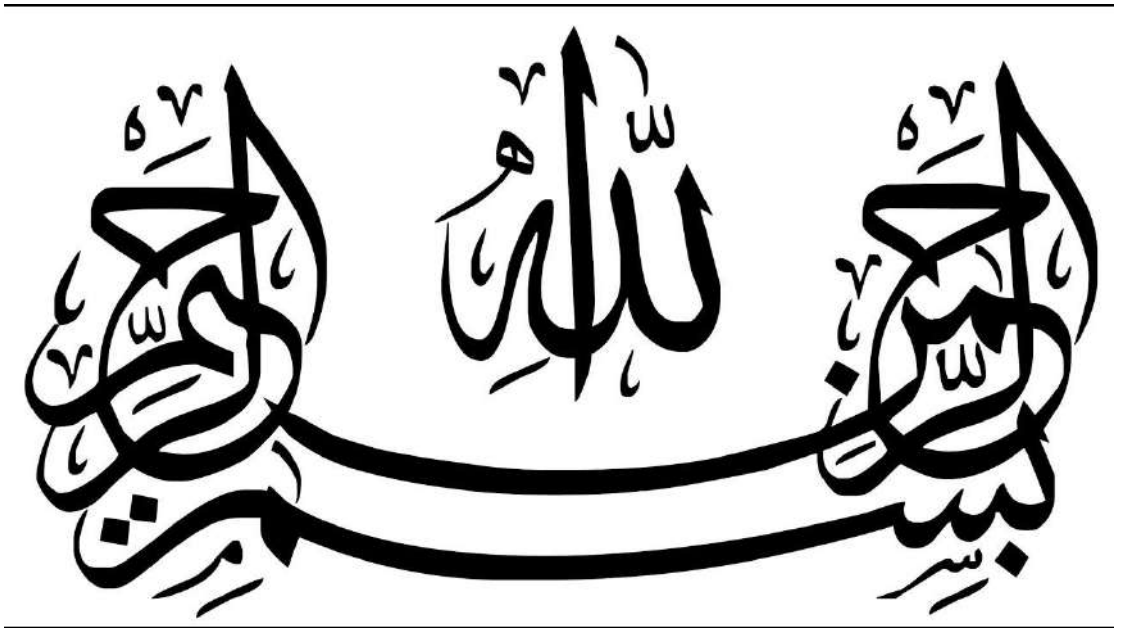

الإهداء

إلى منبع الحنان ومركز الأمان أمي العزيزة

إلى سندي وتاج رأسي أبي الكريم

إلى من تحَمَّلوني دوما إخوتي وأخواتي

إلى شريكة حياتي زوجتي الغالية

إلى قرة عيني أولادي: محمد إسلام، سراج الدين

إلى أبناء اخوتي: مريم، فردوس، يونس وعثمان

إلى كل أستاذ ومعلم علمني حرفا

إلى كل أصدقائي وزملائي

إلى أرواح من غادرونا بأجسادهم

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

محمد السعيد نقايس

التشكرات

بتوفيق من الله عز وجل، بدعاء والدَيّ، دعم أسرتي وتوجيهات مشرفي ومساندة زملائي واصدقائي استطعنا أن نكمل المسيرة وننجز العمل ونحصد النتائج

الحمد لله المتنعم بالعطاء والشكر له على نعمه وفضله، نحمده أن وفقنا ووهبنا القوة والإرادة لإتمام هذا العمل.

لا يسعني بعد استكمال الاطروحة إلا أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور عمر طعبة لقبوله الإشراف على هذه الأطروحة وما تفضل به من علم وجهد ونصح وصبره وتحمله لنا طيلة فترة العمل وحرصه الشديد على أن يصدر هذا البحث في أحسن حلة.

كما أتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنان الى كافة أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على تفضلهم بتقييم هذا العمل وتصويبه

كما نشكر جميع أعضاء هيئة التدريس والإدارة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.

وإلى زملائي وأصدقائي وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

محمد السعيد نقايس

فهرس

المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة	
1- الاشكالية:	09
2- فرضيات الدراسة	14
3- تحديد المفاهيم	15
4- أهداف الدراسة	28
5- أسباب اختيار الموضوع	29
6- أهمية الدراسة	30
7- المنهج المستخدم	32
8- حدود الدراسة	33
9- الدراسات السابقة	34
الفصل الثاني: تطور أهم المؤشرات الديمغرافية في الجزائر	
تمهيد	41
1- تطور المعدل الخام للولادات في الجزائر للفترة 1962-2020:	43
2- تطور معدل الوفيات في الجزائر للفترة 1967-2019:	45
3- تطور معدل الزيادة الطبيعية في الجزائر للفترة 1967-2019:	49
4- أمل الحياة:	51
5- المؤشر التركيبي للخصوبةISF:	54
6- تطور السكان في الجزائر خلال الفترة 1966 الى 2018:	55
7- معدل الاعالة الديمغرافية:	59
خلاصة الفصل	61
الفصل الثالث: تطور التشغيل والبطالة في الجزائر	
تمهيد	64
أولا: تعاريف ومفاهيم متعلقة بالتشغيل	65
1- تعريف العمل	65
2- تعريف الشغل	65
3- تعريف سوق العمل	66
4- منظمة العمل الدولية	67
ثانيا: الهيئات المكلفة بتنظيم وتسيير سوق الشغل في الجزائر	70

ثالثا: مؤشرات سوق الشغل في الجزائر:	73
1- معدل النشاط (معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي)	73
2- معدل البطالة	75
3- معدل التشغيل ومعدل العمالة	76
رابعا: سوق الشغل في الجزائر من سنة 2000 الى 2019	77
1- السكان النشطون Population active:	77
2- السكان المشتغلون Population occupé :	79
3- السكان العاطلون Population en chômage:	90
خلاصة الفصل	102
الفصل الرابع: الجانب التطبيقي – التحليل الوصفي للدراسة –	
تمهيد	104
المبحث الأول: المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2012	105
1- تعريف المسح:	105
2- اجراء المسح في الجزائر	105
3- أهداف المسح:	105
4- عينة المسح:	107
5- حجم عينة المسح:	107
المبحث الثاني: دراسة وصفية للمعطيات	109
أولا: ضبط وتحديد عينة الدراسة	109
1- تبويب البيانات الى فئات عمرية	110
2- تقسيم العينة وفق الحالة الفردية	112
ثانيا: عرض البيانات	114
أ- خصائص عينة الدراسة	114
ب-دراسة وصفيةلبيانات المشتغلين	124
ج- وصف المتغيرات الديمغرافية للمشتغلين وفقا لمحاور الأسئلة الموجهة لهم	135
خاتمة الفصل	168
الفصل الخامس: الجانب التطبيقي – تحليل فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج –	
تمهيد	170
أولا: التعريف بمتغيرات الدراسة	171
ثانيا: دراسة الارتباط الخطي المتعدد	172
ثالثا: الاسلوب الاحصائي المعتمد	173

أ- تعريف الانحدار اللوجستي	173
ب-الانحدار اللوجستي الثنائي	174
ج- الانحدار اللوجستي المتعدد	174
رابعا: مناقشة فرضيات الدراسة	175
1- عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى	175
2- عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية	183
3- عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة	189
4- عرض وتحليل نتائج الفرضية الرابعة	193
5- عرض وتحليل نتائج الفرضية الخامسة	198
6- عرض وتحليل نتائج الفرضية السادسة	201
7- عرض وتحليل نتائج الفرضية السابعة	204
8- عرض وتحليل نتائج الفرضية الثامنة	210
9- عرض وتحليل نتائج الفرضية التاسعة	213
10- عرض وتحليل نتائج الفرضية العاشرة	215
11- عرض وتحليل نتائج الفرضية الحادية عشر	217
12- عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية عشر	222
13- عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة عشر	226
خامسا: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات	230
سادسا: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة	236
خلاصة الفصل	238
خاتمة	241
المراجع والمصادر	247
ملخص	

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.2	تطور المعدلات الخام للمواليد في الجزائر للفترة 1962-2019	43
2.2	تطور معدلات الوفيات في الجزائر للفترة 1967-2019	46
3.2	تطور معدلات وفيات الأطفال الرضع في الجزائر للفترة 1962-2019	47
4.2	تطور معدلات الزيادة الطبيعية في الجزائر للفترة 1967-2019:	49
5.2	تطور امل الحياة عند الولادة في الجزائر حسب الجزائر (1967- 2019)	52
6.2	تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر للفترة 1967-2019	54
7.2	تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1966 الى 2018حسب الفئات العمرية	56
1-3	تطور المشتغلين حسب منطقة الاقامة والجنس في الجزائر من 2000 إلى 2017	80
2-3	تطور المشتغلين حسب القطاع القانوني والجنس في الجزائر من 2005 إلى 2019	84
3-3	تطور المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنس في الجزائر من 2000 إلى 2019	86
4-3	تطور الوضعية في المهنة للمشتغلين في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2019	89
5-3	تطور العاطلين عن العمل حسب وسط الاقامة والجنس في الجزائر للفترة من 2000 إلى 2017	92
6-3	تطور معدل البطالة حسب الفئات العمرية والجنس في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2019	96
7-3	تطور معدل البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي في الجزائر للفترة من 2010 إلى 2019	99
8-3	تطور معدل البطالة حسب الجنس والشهادة في الجزائر للفترة من 2010 إلى 2019	100
1-4	تقسيم الأفراد في سن النشاط حسب الفئات العمرية	110
2-4	توزيع المستجوبين وفق التصريح بحالتهم الفردية	112
3-4	توزيع افراد العينة حسب التصريح بحالتهم الفردية	114
4-4	توزيع أفراد العينة حسب جنس المبحوث	115
5-4	توزيع أفراد العينة حسب فئاتهم العمرية	116
6-4	توزيع أفراد العينة حسب التصريح بمستواهم التعليمي	118
7-4	توزيع أفراد العينة حسب التصريح بحالتهم الزواجية	119
8-4	توزيع أفراد العينة حسب التصريح بوسط اقامتهم	121
9-4	توزيع أفراد العينة حسب الإقليم الجغرافي	122
10-4	توزيع أفراد العينة حسب التصريح بإصابتهم بالأمراض المزمنة	123
11-4	توزيع الأفراد المشتغلين حسب التصريح بوضعيتهم في المهنة	125
12-4	توزيع الأفراد المشتغلين حسب التصريح بقطاع نشاطهم	126
13-4	توزيع الأفراد المشتغلين حسب القطاع القانوني للنشاط	128
14-4	توزيع الأفراد المشتغلين ضمن الوضعية في المهنة وحسب مختلف النشاطات	129

4-15	توزيع المشتغلين حسب وضعيتهم في المهنة والقطاع القانوني للنشاط	132
4-16	توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني للنشاط	133
4-17	الوضعية في المهنة حسب الجنس	136
4-18	قطاع النشاط حسب الجنس	136
4-19	القطاع القانوني للنشاط حسب الجنس	137
4-20	الوضعية في المهنة حسب العمر	139
4-21	قطاع النشاط حسب العمر	141
4-22	القطاع القانوني للنشاط حسب العمر	143
4-23	الوضعية في المهنة حسب الحالة الزواجية	144
4-24	قطاع النشاط حسب الحالة الزواجية	146
4-25	القطاع القانوني للنشاط حسب الحالة الزواجية	148
4-26	الوضعية في المهنة حسب المستوى التعليمي	149
4-27	قطاع النشاط حسب المستوى التعليمي	152
4-28	القطاع القانوي للنشاط حسب المستوى التعليمي	154
4-29	الوضعية في المهنة حسب وسط الاقامة	155
4-30	قطاع النشاط حسب وسط الاقامة	156
4-31	القطاع القانوني للنشاط حسب وسط الاقامة	157
4-32	الوضعية في المهنة حسب الأقاليم المناخية	159
4-33	قطاع النشاط حسب الأقاليم المناخية	161
4-34	القطاع القانوني للنشاط حسب الأقاليم المناخية	163
4-35	الوضعية في المهنة حسب الإصابة بمرض مزمن	165
4-36	قطاع النشاط حسب الإصابة بمرض مزمن	166
4-37	القطاع القانوني للنشاط الإصابة بمرض مزمن	166
5-1	توزيع أفراد العينة حسب جنس المبحوث	176
5-2	توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية	185
5-3	توزيع أفراد العينة حسب المستويات التعليمية	189
5-4	توزيع الافراد النشطين حسب حالتهم الزواجية	193
5-5	توزيع الافراد النشطين حسب الإصابة بمرض مزمن	198
5-6	توزيع الافراد النشطين حسب وسط الاقامة	201
5-7	توزيع الافراد النشطين حسب حالتهم الأقاليم الجغرافية	204

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	توزيع السكان حسب الإطار العام لقوة العمل	17
1.2	تطور معدلات المواليد في الجزائر من 1963 الى 2019	43
2.2	تطور معدلات الوفيات في الجزائر من 1967 الى 2019	46
3.2	تطور معدلات وفيات الأطفال الرضع في الجزائر من 1962 الى 2019	48
4.2	تطور معدلات النمو الطبيعي للسكان في الجزائر من 1967 الى 2019	50
5.2	تطور امل الحياة عند الولادة في الجزائر حسب الجزائر (1967- 2019)	52
6.2	تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر من 1967 الى 2019	54
7.2	تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1966 الى 2018حسب الفئات العمرية	57
8.2	تطور معدلات الاعالة الديمغرافية في الجزائر من 1966 الى 2017	60
1-4	تقسيم الأفراد في سن النشاط حسب الفئات العمرية	111
2-4	توزيع الافراد حسب التصريح بالحالة الفردية	113
3-4	توزيع افراد العينة حسب التصريح بحالتهم الفردية	114
4-4	توزيع أفراد العينة حسب جنس المبحوث	115
5-4	توزيع افراد العينة حسب الفئات العمرية	117
6-4	توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي	118
7-4	توزيع أفراد العينة حسب التصريح بحالتهم الزواجية	120
8-4	توزيع أفراد العينة حسب التصريح بوسط اقامتهم	121
9-4	توزيع أفراد العينة حسب الإقليم الجغرافي	122
10-4	توزيع أفراد العينة حسب التصريح بإصابتهم بالأمراض المزمنة	123
11-4	توزيع الأفراد المشتغلين حسب التصريح بوضعيتهم في المهنة	125
12-4	توزيع الأفراد المشتغلين حسب التصريح بقطاع نشاطهم	127
13-4	توزيع الأفراد المشتغلين حسب القطاع القانوني للنشاط	128
14-4	توزيع الأفراد المشتغلين ضمن الوضعية في المهنة وحسب مختلف النشاطات	130
15-4	توزيع المشتغلين حسب وضعيتهم في المهنة والقطاع القانوني للنشاط	132
16-4	توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني للنشاط	134
1-5	توزيع أفراد العينة حسب جنس المبحوث	175
2-5	توزيع أفراد العينة (المشتغلين والعاطلين) بين الذكور والاناث	176

3-5	توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية	183
4-5	توزيع أفراد العينة (المشتغلين والعاطلين) في كل فئة عمرية	185
5-5	توزيع أفراد العينة حسب المستويات التعليمية	188
6-5	توزيع افراد العينة في كل مستوى تعليمي	189
7-5	توزيع التشغيلين والعاطلين عن العمل داخل كل حالة زواجية	194
8-5	توزيع المشتغلين والعاطلين بين المصابين وغير المصابين	198
9-5	توزيع المشتغلين والعاطلين المقيمين في كل وسط	201
10-5	توزيع التشغيلين والعاطلين عن العمل داخل كل إقليم جغرافي	205

مقدمة

مقدمة:

العمل هو النشاط البشري الذي يتضمن الجهد الجسدي أو الذهني الذي ينفذ لأغراض معينة، سواء كانت هذه الأغراض مرتبطة بإنتاج سلع وخدمات أو تحقيق أهداف شخصية أو اجتماعية، وهو جزء أساسي من حياة البشر والمجتمعات، وهو الوسيلة التي تمكن الأفراد من تحقيق متطلباتهم الأساسية وتحقيق أهدافهم. إلى جانب العوامل الاقتصادية، يمكن للعمل أن يلعب دورا مهما في تحقيق الرضا الشخصي والتنمية الاجتماعية والمشاركة في الحياة المجتمعية.

وقد ظهرت الحاجة الى العمل مع بدايات الانسان الأولى وهذا من أجل تلبية متطلباته واحتياجاته التي كانت في أول الأمر عبارة عن الحاجات الغذائية بصفة أساسية بالإضافة الى وجود مكان يستطيع الانسان أن يحتمي به من حر الشمس وبرد الشتاء اين استطاع الانسان أن يتخذ من الجبال بيوتا ثم الاكواخ الى البيوت الحالية، كما كانت الأعمال الزراعية تمثل جزءا كبيرا من العمل كونها الحاجة الأساسية والمتجددة كل يوم، وكان الناس يعتمدون بشكل كبير على الجهد البدني والذي كان يتم يدويا بواسطة القوى البشرية والأدوات البسيطة من أجل توفير جميع الضروريات دون الحاجة الى الغير.

ومع مرور الزمن وبتزايد أعداد السكان ازدادت احتياجاتهم المتنوعة من مأكل ومشرب وملبس وغير ذلك من الأشياء والمتطلبات التي لا يستطيع الفرد أن يوفرها بنفسه أو أنها لا تتواجد أصلا في منطقته وهنا ظهرت الحاجة الى الاستعانة بالغير من أجل اقتناء مواد غير موجودة مقابل تقديم سلع وخدمات فائضة عن الحاجة أي عن طريق التبادل أو كما يعرف بالمقايضة، ومن خلال ذلك بدأت تتشكل الأسواق التي أصبحت مكانا يلتقي فيه الأفراد من اجل اقتناء احتياجاتهم التي لا يستطيعون توفيرها بأنفسهم مقابل عرض سلع ومنتوجات لا تتوفر لدى الغير.

ان التزايد المستمر لأعداد السكان وما رافقه من تزايد للحاجات المتنوعة أدى بالإنسان الى ضرورة زيادة الكميات المنتجة من المواد الزراعية والغذائية وغيرها وهذا ما يتطلب يد عاملة أخرى، حيث أن الاسر أصبحت لا تستطيع أن تقوم بجميع الاعمال خاصة في ظل توسع الأراضي الفلاحية والزراعية من أجل توفير كميات أكبر وهنا

بدأ الافراد الذين لا يملكون مصدر رزق بالعمل لدى الغير خاصة أصحاب المزارع الكبرى، وكذا المصانع والمعامل من أجل تقديم خدماتهم ويحصلون على مقابل سواء كان أجرا عينيا مادي أو معنوي.

ومع التطور الحاصل في المجتمعات والنظم الاقتصادية والاجتماعية وطرق الإنتاج وبعد تشكل ما بات يعرف بسوق الشغل، والذي هو مكان افتراضي تعرض فيها المؤسسات أو الشركات أو ارباب العمل وظائف مقابل حصولهم على خدمات من قبل أفراد يسعون لتقديم تلك الاعمال والخدمات المطلوبة ويتلقون مقابل ذلك على تعويضات كالأجور أو تعويضات مادية أو معنوية، وهذا يكون خاصة من خلال عمل الافراد ضمن الاعمال الاسرية التي لا يكون فيها تعويض مادي مباشر.

ومع بداية القرن الثامن عشر شهدنا ظهور الثورة الصناعية، وهذا الحدث قام بتحول هائل في طرق الإنتاج. حيث بدأت التكنولوجيا والآلات تحل محل العمل البدني، مما زاد من إنتاجية العمل وساهم في نمو الصناعة وتطوير المدن، كما أن تقدم التكنولوجيا الحديثة والتطور في مجال الذكاء الصناعي والتعلم الآلي قد أحدث تحولات هائلة في سوق العمل أين تم التحول من الإنتاج اليدوي إلى التصنيع الآلي، مما أدى إلى تغييرات في متطلبات العمل والمهارات المطلوبة، حيث أصبح العمل متنوعا بشكل كبير، فنجد الأعمال الإدارية والخدمات المهنية والتكنولوجيا المعلوماتية تلعب دورا متزايد الأهمية. زادت التخصصات وتطورت الوظائف وأصبحت الهموم بشأن الجودة والإنتاجية أكثر أهمية.

وفي ظل هذا التطور التكنولوجي الحاصل والدخول المتزايد للآلة محل الانسان بدأت تظهر مشاكل في سوق العمل كالبطالة وعدم توفر مناصب عمل وكذا استغلال العمال وغيرها من الأمور التي أرقت المجتمعات وأدت الى تشكيل هيئة دولية من شأنها الاهتمام بهذا الجانب، حيث تشكلت منظمة العمل الدولية في سنة 1919 كجزء من معاهدة فرساي الختامية ودورها هو الاعتناء بقضايا العمل والقوى العاملة على الصعيدين الدولي والوطني والتركيز على تعزيز حقوق العمال وتحسين ظروف العمل في جميع أنحاء العالم وهذا من خلال تعزيز حقوق العمال، العمل

على تحسين ظروف العمل بشكل عام، وكذا تعزيز فرص العمل وخلق وظائف جديدة من خلال التركيز على تعزيز التنمية المستدامة وهي تصدر معاهدات دولية وتوجه البلدان الأعضاء في تنفيذ هذه المعاهدات.

ومن بين أهم الحقوق التي حرصت عليها منظمة العمل الدولية هو الحق في العمل والذي هو حق أساسي نصت عليه العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية لأنه يعبر عن حق الأفراد في البحث عن فرص عمل، العمل بحرية ودون تمييز والحصول على إجراءات وظروف عمل عادلة وكريمة كما يعتبر هذا الحق جزءا من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان، ومن بين المواثيق الدولية التي نصت على الحق في العمل نجد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تم اعتماده عام 1948 والذي ينص على حق الأفراد في العمل واختيار الوظيفة بحرية. كما نجد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 122 والتي تتعلق بالسياسة التي يتعين أن تنتهجها الحكومات لتعزيز الإيجابيات والفرص المتاحة للعمال المهاجرين، اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 التي تمنع التمييز في ميدان العمل وفيما يتعلق بالوظائف بناء على الجنس أو العرق أو اللون أو الديانة أو الأصل الوطني وكذا اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 100 التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالأجور والتحفيزات.

والجزائر كغيرها من دول العالم الأعضاء في منظمة العمل الدولية تسعى جاهدة لتنظيم سوق الشغل من خلال توفير مناصب عمل لأفرادها بغية تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والتخفيض من البطالة للحد من تداعياتها، وهذا لا يكون إلا من خلال دراسة معمقة لسوق الشغل ومعرفة جميع متغيراته وتأثيرها في بعضها البعض، وقد حرصت عديد الدراسات خاصة الاقتصادية منها على اجراء تحليل للتشغيل في الجزائر إلا أنه غير كاف كون العنصر الأهم في العملية التشغيلية برمتها والذي يرتكز عليه سوق التشغيل هو العامل البشري لذا كان لزاما من أجل الوصول الى نتائج دقيقة اجراء تحليل مناسب يهتم بالعنصر البشري بشكل خاص.

وقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعية ديمغرافية تميزت بارتفاع معدلات الوفيات والولادات، وقد حرصت السلطات ومنذ السنوات الأولى الى الاهتمام بالجانب الصحي وتوفير الرعاية المناسبة بغية تخفيض معدلات الوفيات وهو ما تحقق بعد مدة وجيزة أين شهدت الجزائر في منتصف الثمانينات انخفاضا في معدلات الوفيات والولادات

ومن خلالها معدلات النمو، كما شهد أمل الحياة تحسنا ملحوظا مع استمراره في الارتفاع الى غاية يومنا هذا، هذا الارتفاع بالمقارنة مع عودة ارتفاع معدل الولادات في بداية الالفية الجديدة خلق وضعية ديمغرافية تميزت بارتفاع نسبة الشباب والفئة النشطة بصفة عامة في المجتمع الجزائري وهو ما سيشكل عبئا ديمغرافيا وفرصة اقتصادية في نفس الوقت اذا ما احسن استغلالها.

ومن أجل ذلك سعت الحكومات المتعاقبة ومنذ القيام بالإصلاحات الهيكلية التي فرضتها الهيئات الدولية وما انعكس عليها من ارتفاع نسبة البطالة جراء تسريح العمال وحل المؤسسات الى انتهاج سياسات تشجيعية وبرامج تنموية خاصة بعد انتعاش أسعار البترول ومن أهمها المخططات الخماسية الكبرى وهذا من أجل خلق وظائف عمل جديدة تضمن كرامة الافراد وهو ما تحقق فعلا من خلال عديد الصيغ التشغيلية حتى وان كانت مؤقتة ولا ترقى الى المستوى المطلوب، كما حرصت الدولة على خلق توازن في تلك الوظائف بين مختلف المناطق وتشجيع الاستثمار خاصة في القطاع الزراعي والفلاحي والصيد البحري وغرس روح المقاولاتية.

وعلى الرغم من كل المجهودات المبذولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والبرامج المطبقة ورغم اختلاف صيغ التشغيل وكذا وجود الوظائف سواء في السوق الرسمي أو غير الرسمي وكذا الجهد الذي تبذله الدولة بمختلف أجهزتها في مجال توفير مناصب عمل وتنظيم سوق الشغل في الجزائر إلا أن الاعداد المتزايدة للأفراد النشطين في الجزائر نتيجة ارتفاع نسبة صغار السن والذين يشكلون قاعدة الهرم أدى الى زيادة نسبة الباحثين عن عمل وهو الامر الذي لازال يشكل عبئا ومشكلا يصعب حله رغم تعاقب الحكومات وتغير السياسات، مما تسبب في وجود اختلالات وعدم توازن بين العرض والطلب على الوظائف في سوق العمل.

ولإجراء التحليل المناسب لسوق الشغل في الجزائر لابد من اجراء تحليل ديمغرافي دقيق يتمثل في معرفة المحددات الديمغرافية للسكان في هذا السوق ودراسة مدى تأثيرها على التشغيل من خلال دراسة المتغيرات الديمغرافية المتعلقة بالسكان في سوق العمل (في سن العمل) بكل تصنيفاتهم، ومن أهم تلك المتغيرات التي سنركز عليها في دراستنا هي: العمر، النوع، المستوى التعليمي، الحالة الزواجية، وسط الإقامة، الأقاليم الجغرافية، الإصابة بمرض مزمن

وغيرها وكذا للقطاعات والمهن المستقطبة للعمالة، وعلى ضوء ما سبق سنحاول في دراستنا هذه اجراء تحليل ديمغرافي للتشغيل في الجزائر بناء على المعطيات المتوفرة من خلال بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2012-2013 ومن أجل الإجابة على انشغالاتنا البحث قسمنا الدراسة الى خمسة فصول.

تناولنا في الفصل الأولى والمعنون بالإطار المنهجي للدراسة إشكالية البحث وكذا التساؤلات الفرعية، ثم قدمنا فرضيات كإجابة على التساؤلات المطروحة، كما أبرزنا أهداف الدراسة وأهمتها، عرجنا بعد ذلك على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من قبل والمساعدة في تحديد المفاهيم والمفاهيم الإجرائية.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه للجانب الديمغرافي حيث تناولنا فيه تطور أهم المؤشرات والمعدلات الديمغرافية كمعدل الولادات، الوفيات، أمل الحياة والمؤشر التركيبي للخصوبة للفترة الممتدة من 1962 الى 2019، كما تناولنا أيضا تطور السكان ومعدل الاعالة الديمغرافية.

الفصل الثالث خصصناه لتطور التشغيل والبطالة في الجزائر حيث تناولنا فيه تعاريف ومفاهيم تتعلق بالشغل، العمل وسوق الشغل، ثم تناولنا بعد ذلك بعضا من مؤشرات سوق الشغل في الجزائر والتي من بينها معدل النشاط، معدل البطالة ومعدلات التشغيل والعمالة ثم عرجنا بعد ذلك على تطور سوق التشغيل من خلال هذه التطورات الحاصلة على السكان النشطون، المشتغلون والعاطلون عن العمل.

أما الفصل الرابع فقد خصصناه للجانب الوصفي للدراسة حيث تناولنا في المبحث الأول منه ماهية المسح العنقودي MICS4 من خلال تعريفه، اجراءاته وأهدافه والعينة المختارة، في المبحث الثاني تناولنا خطوات تحديد وضبط العينة محل الدراسة وعرضنا أهم خصائصها الديمغرافية وفقا للمحاور المدروسة.

أما الفصل الخامس وهو الجانب التطبيقي والذي تناولنا فيه تحليل فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج اين ابتدأناه بتعاريف متغيرات الدراسة، ثم الانحدار اللوجيستي ثم قمنا بعد ذلك بإجراء الاختبارات الإحصائية وفقا للمتغيرات الديمغرافية التي اعتمدناها وعلى ضوء الفرضيات المقترحة لنتوصل في الأخير الى استنتاج النتائج وفي الأخير اختتمنا بحثنا هذا بخاتمة عامة ومجموعة من التوصيات.

الفصل الأول:

الإطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة

1. الاشكالية:

تعترض المجتمعات السكانية خلال نموها الديمغرافي مشاكل عديدة سواء كانت هذه الدول متقدمة أو نامية ومن أهمها مشاكل التشغيل والبطالة، خاصة بعد التطور التكنولوجي الذي يستدعي تقليص اليد العاملة البشرية وإحلال الآلة مكانها، حيث تواجه المجتمعات البشرية خاصة النامية منها تحديات كثيرة أدت إلى تعطيل او إعاقة مسيرتها نحو التقدم، بسبب عجز المناطق الريفية والحضرية على حد سواء التي عرفت تزايدا في الفئة النشطة المعنية بالتشغيل على استيعاب الأعداد المتزايدة لطالبي العمل، وقد أدى ذلك بدوره إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراجع إلى ارتفاع نسب البطالة التي أثرت على عديد القطاعات ما خلق جملة من المشاكل في جميع المستويات.

وقد اختلفت آراء المفكرين حول كون النمو الديمغرافي عاملا محفزا أو مثبطا للنمو الاقتصادي بمختلف مركباته والتي يعتبر العمل أحد أهمها، حيث يصنف بعضهم النمو السكاني مشكلة ويرونه يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال التطور التكنولوجي الذي يؤدي الى زيادة المعارف وبالتالي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات القديمة منها والمتجددة وبالتالي استنزاف الموارد الطبيعية والمادية والاقتصادية التي تؤدي في نهاية المطاف الى عجز اقتصادي وتناقص الدخل القومي ما يؤدي في الأخير الى تسريح العمال خاصة في ظل الاستخدام المتزايد للآلة، في حين يرى آخرون أن النمو السكاني عامل محفز للنمو الاقتصادي من خلال الزيادة المستمرة للطلب على السلع والخدمات ومن خلالها زيادة الانتاج والذي لا يتأتى إلا بزيادة اليد العاملة وبالتالي رفع معدلات التشغيل ما يؤثر ايجابا على معدلات نمو الدخل القومي والفردي من خلال المنافسة في سوق الشغل التي تضمن أفضل الرواتب وأحسن الخدمات بأفضل الأسعار وكذا الحصول على اليد العاملة المؤهلة وبأقل تكلفة.

كما ترى مجموعة أخرى أن النمو السكاني عامل محايد في التنمية الاقتصادية خاصة بعد التطور التكنولوجي وما نتج عنه من بروز دول رغم أعداد سكانها المنخفضة إلا أنها تعاني من عدم تحقيق تنمية اقتصادية خاصة في ظل وجود مشاكل تشغيل ونسب بطالة مرتفعة نظرا لعدم الاستغلال الأمثل لإمكانياتها، في المقابل هناك دول ورغم أن

عدد سكانها كبير جدا مقارنة بالمتخلفة إلا انها استطاعت تحقيق التنمية المطلوبة من خلال الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد المتاحة في سوق الشغل بما فيها العامل البشري والذي يدور حوله محور التشغيل ككل ما جعلها تحقق نسب تشغيل عالية ونسب بطالة منخفضة جدا ما أدى بالكثير منها الى استيراد القوة العاملة الاجنبية لتحقيق التوازن في سوق الشغل كل مرة، هذا ما أدى الى التقليل من اهمية الدراسات والقضايا السكانية وعدم اعطائها الأولوية في السياسات التنموية التي تعدها الدول.

إن الملاحظ لوجهات النظر السابقة أنه ورغم اختلافها إلا أنها ركزت في مجمل تفاسيرها للعامل الديمغرافي على حجم السكان ونموهم بشكل عام ولم تهتم بالتفاصيل الديمغرافية للشغل مثل العمر، الجنس، المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية للسكان النشطين وكذا القطاعات والمهن التي بها عجز أو فائض، إضافة إلى تخصصات الأفراد وغيرها من المحددات الديمغرافية التي وبناء على معطياتها يمكن رسم السياسات المناسبة لخلق التوازن في سوق العمل ومن خلاله الوصول إلى التنمية المطلوبة.

الجزائر تعتبر من الدول التي تواجه تحديات كبيرة في مجال التنمية بأنواعها والشغل والقضاء على البطالة سيما في أوساط الشباب في سن العمل، إضافة إلى معاناتها من أزمات عديدة نتيجة تذبذب أسعار المحروقات التي تعتبر المورد الرئيسي لمداخيلها، مما دفعها إلى التفكير في تغيير سياساتها الاقتصادية بالبحث عن الحلول البديلة المناسبة من أجل إيجاد موارد مالية أخرى لتنويع مصادر الدخل، ولتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي. بلوغا لهذا الهدف حرصت الدولة على وضع خطط وبرامج متنوعة بغية النهوض بعديد القطاعات في شتى المجالات والميادين خاصة وأن الجزائر بلد خصب يتوفر على عديد الإمكانيات سواء الطبيعية منها أو البشرية وحتى المالية. كل هذه الأمور يعول عليها لاستيعاب اليد العاملة المؤهلة وحتى البسيطة منها في مختلف الميادين لتحقيق توازن بين النمو الديمغرافي واحتياجات سوق العمل، من خلال منح امتيازات وتحفيزات مادية ومعنوية للمهتمين بممارسة النشاطات المختلفة وهذا بغية تنويع مداخيل الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات وكذا خلق فرص عمل جديدة تلبي الطلب المتزايد على العمل.

فغداة الاستقلال اتبعت الجزائر النظام الاشتراكي الذي يقوم على سيطرة القطاع العام على الاقتصاد حيث قامت خلال تلك الفترة بعديد الإصلاحات الاقتصادية التي مست جملة من القطاعات أهمها الصناعات الثقيلة ومحاولة الخروج من هيمنة الاستثمار الأجنبي خاصة في قطاع المحروقات بغية توفير عائد مالي مناسب لتحقيق البرامج التنموية التي عمدت الى تطبيقها على مراحل والتي من أهمها المخطط الثلاثي الأول والمخطط الرباعي الأول والثاني التي اهتمت بالعامل الديموغرافي في بلورة رؤيتها الاقتصادية، هذه البرامج حققت نجاحات اجتماعية واقتصادية الى غاية منتصف الثمانينات أين عرفت الجزائر ازمة مالية بسبب انهيار أسعار النفط الذي يعد الممول الرئيسي لهذه البرامج ما عجل بالاستدانة من المؤسسات المالية الدولية التي فرضت اصلاحاتها على النظام الاقتصادي الجزائري ما جعل الدولة تنسحب تدريجيا من النظام الاشتراكي واتجهت نحو الخوصصة ما دفع بعديد المؤسسات لتسريح عمالها اين شهدت معدلات البطالة ارتفاعا كبيرا في تلك الفترة لتزيد الازمة الأمنية من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية التي حلت بالبلد.

شرعت الجزائر مجددا مع بداية الألفية وتحسن الوضع الأمني في تطبيق برامج ومخططات تنموية متعددة وبتمويلات مالية كبيرة جدا نتيجة للارتفاع القياسي في اسعار البترول ومن بين أهم هذه البرامج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، هذه البرامج التي كانت من بين أهم أهدافها تحقيق التنمية في جميع القطاعات وهذا بغية اشباع الحاجات الأساسية للأفراد من مأكل ومشرب ومسكن وعلاج، وكذا رفع المستوى المعيشي بزيادة الدخل وتوفير مناصب عمل قارة ورفع مستوى التعليم والتكوين اللازم من أجل الولوج الى سوق الشغل الذي يتطلب الكفاءة والتحكم في التكنولوجيا دون اهمال لأي منطقة وهذا من خلال تحقيق توازن جهوي يضمن عودة أصحاب الأرياف الى أماكن اقامتهم ووظائفهم.

هذا وقد عرفت معدلات البطالة والتشغيل عدم الاستقرار منذ الاستقلال، فمن خلال بيانات الديوان الوطني للإحصائيات وكذا المسوح التي قامت بها الجزائر نلاحظ أن معدلات البطالة بلغت أعلى قيمة لها بين سنتي

1995 و2000 حيث تراوحت بين 28.1% و28.9%على التوالي، هذا الارتفاع كان نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسة والأمنية التي مرت بها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي الشيء الذي انعكس سلبا على قطاع التشغيل.

إلا أنه وبعد التحسن الملموس الذي شهده البلد في الأوضاع المذكورة آنفا عرفت معدلات البطالة تراجعا ملحوظا حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2010 بمعدل لم يتجاوز 10%، أما معدلات التشغيل فلم تشهد تغيرات كبيرة بين سنتي 2000 و2011 أين كانت تساوي 30.5% سنة 2000 لتنتقل بعد ذلك إلى 34.7% سنة 2004 مواصلة الارتفاع لتبلغ أعلى قيمة لها وهي 37.6% سنة 2010وذلك حسب بيانات المنشور رقم 879 بعنوان النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة لسنة 2019 الصادر عن الديوان الوطني للإحصاء. هذه التغيرات التي طرأت على معدلات البطالة والتشغيل كانت نتيجة عديد السياسات والبرامج التنموية التي سعت الدولة من خلالها إلى محاولة خلق فرص جديدة لاستيعاب الطلب المتزايد لليد العاملة نتيجة التحولات الديمغرافية التي مرت بها الجزائر وهذا بغية خلق توازن في سوق الشغل وإيجاد الحلول لهذا الملف الذي طالما أرق الحكومات المتعاقبة كونه يمس الشريحة الأكبر في المجتمع ولما له من تأثير على جميع الأصعدة.

إلا أنه ومن أجل الوصول الى الأهداف المنشودة والمرجوة لابد من تحليل دقيق لسوق الشغل من الناحيتين الاقتصادية والديمغرافية (البشرية) هذه الأخيرة التي لا تلقى أهمية كبيرة مثل سابقتها رغم توصيات عديد الخبراء والباحثين سواء على المستوى المحلي أو الدولي وباختلاف تخصصاتهم والذين ينادون بالاهتمام بالعامل البشري كونه العنصر الأهم في العملية التنموية بصفة عامة والاقتصادية بصفة خاصة والتي يعتبر التشغيل المحرك الرئيسي لها كونه المجال الذي تجتمع فيه الامكانات الاقتصادية المتاحة والمؤهلات البشرية النشطة المتوفرة سواء منها المشتغلة أو العاطلة عن العمل.

ومن الممكن جدا أن تكون الحلول الديموغرافية أو على الأقل الحلول المبنية على التحليل الديموغرافي للتشغيل في الجزائر خاصة في ظل توفر قاعدة بيانات رقمية ضخمة مثل ملف المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2012-

2013 والتي تحتوي على كم هائل من المؤشرات الديمغرافية وكذا محاور وأسئلة تتعلق بموضوع التشغيل ما يجعل إمكانية القيام بهذا التحليل الديمغرافي للتشغيل في الجزائر ممكنا هي الحلول الأكثر فعالية وديمومة لمشكل البطالة ومشاكل سوق الشغل في الجزائر.

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي على النحو التالي:

ماهي المحددات الديمغرافية للتشغيل في الجزائر بناء على معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات Mics4 (2012-2013)؟

ومن أجل الوصول إلى الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي لابد لنا من الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يمكن اعتبار متغير جنس الفرد مفسرا لاختلاف نسب التشغيل والبطالة في الجزائر؟
- ما مدى تأثير نوع الفرد على فرصه في الحصول على منصب عمل؟
- هل يمكن اعتبار متغير عمر الفرد مفسرا لاختلاف نسب التشغيل والبطالة في الجزائر؟
- ما هو تأثير اختلاف المستوى التعليمي على اختلاف نسب التشغيل والبطالة في الجزائر؟
- هل يمكن اعتبار متغير الحالة الزواجية للفرد مفسرا لاختلاف نسب التشغيل والبطالة في الجزائر؟
- ما مدى تأثير الإصابة بالأمراض المزمنة على فرص الأفراد في الحصول على منصب عمل؟
- ما هو تأثير وسط إقامة الفرد على اختلاف نسب التشغيل والبطالة في الجزائر؟
- ما هو تأثير الأقاليم الجغرافية على اختلاف نسب التشغيل والبطالة في الجزائر؟
- هل يمكن اعتبار متغير جنس المشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع قانوني لآخر؟
- هل يؤثر متغير وسط الاقامة للفرد على اختلاف نسب التشغيل من قطاع قانوني لقطاع آخر؟
- هل يعتبر عمر المشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع نشاط لقطاع نشاط آخر؟
- هل تغير الإقليم الجغرافي يؤثر في اختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع نشاط لقطع نشاط آخر؟

- هل يؤثر متغير المستوى التعليمي للفرد على فرص اشتغاله في وضعية دون وضعية أخرى؟
- هل يمكن اعتبار متغير الحالة الزواجية مفسرا لاختلاف نسب المشتغلين بين الوضعيات في المهنة؟

2. فرضيات الدراسة

تعتبر الفرضيات من بين أحد اهم خطوات البحث العلمي، "فهي تفسير مؤقت لوقائع وظواهر معينة، لايزال بمعزل عن امتحان الوقائع، حتى اذا ما امتحن في الوقائع أصبحت بعد ذلك فرضيا زائفة يجب العدول عنها الى غيرها من الفرضيات الأخرى أو صارت قانونا يفسر مجرى الظواهر"[1]، كما ينظر الى الفرض العلمي "على أنه علاقات معينة تربط بين المتغيرات أي بين المتغيرات المستقلة والتابعة، فالمتغيرات المستقلة هي التي يحاول الباحث أن يفهمها ويقيس تأثيرها على المتغيرات التابعة أو بعبارة أخرى هي العوامل التي لها تأثير في المتغيرات التابعة"[2].

وعليه يمكن القول أن الفرضيات هي عبارة عن جمل أو عبارات تحمل في مضمونها إجابات محتملة ومؤقتة لأسئلة البحث الفرعية المطروحة لاستكشاف العوامل والأطر المحددة لمشكلة الدراسة، كما انها تعمل على توجيه الباحث، وعلى ضوء ما سبق تم اقتراح الفرضيات التالية:

- يمكن اعتبار متغير جنس المبحوث مفسرا لاختلاف نسب التشغيل والبطالة في الجزائر.
- يؤثر نوع الفرد في فرص الحصول على عمل حيث أن نجد معدل البطالة لدى الاناث أقل منه لدى الذكور.
- يمكن اعتبار متغير العمر مفسرا لاختلاف نسب التشغيل والبطالة في الجزائر حيث أن معدلات التشغيل تقل في الفئات العمرية الصغيرة (فئة الشباب) في حين ترتفع كلما زاد العمر في حين أن معدلات البطالة تتناسب عكسا مع أعمار الأفراد.
- توجد علاقة بين المستوى التعليمي والحصول على عمل، بحيث يتطلب التشغيل في القطاع الخاص مستوى تعليمي اعلى مقارنة بالتشغيل في القطاع العام.

[1]. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1991، ص88.
[2]. محمد محمد الهادي، أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1995، ص82.

- يمكن اعتبار الحالة الزواجية متغيرا مفسرا لاختلاف نسب التشغيل والبطالة بحيث كون الفرد متزوجا أو حتى مطلقا (ة) فان فرصه في الحصول على منصب عمل تزيد مقارنة بالأعزب.
- يمكن اعتبار الإصابة بالأمراض المزمنة عاملا محفزا على زيادة فرص الفرد في الحصول على منصب عمل.
- تتأثر نسب التشغيل بوسط الإقامة، بحيث ترتفع نسب التشغيل في الأوساط الحضرية وتقل في الأوساط الريفية.
- تتأثر نسب التشغيل والبطالة بالإقليم الجغرافي، بحيث ترتفع نسب التشغيل كلما اتجهنا شمالا.
- يعتبر متغير جنس المشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع قانوني لقطاع آخر
- يعتبر متغير وسط الاقامة للمشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع قانوني لقطاع آخر
- يعتبر متغير عمر المشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع نشاط لقطاع نشاط آخر
- يعتبر متغير الإقليم الجغرافي مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع نشاط لقطاع نشاط آخر
- يؤثر متغير المستوى التعليمي للفرد على فرص اشتغاله في وضعية دون وضعية أخرى
- يمكن اعتبار متغير الحالة الزواجية مفسرا لاختلاف نسب المشتغلين بين الوضعيات المختلفة في المهنة

3. تحديد المفاهيم

1.3. المحددات الديمغرافية:

هي مجموعة الخصائص والوقائع والحقائق التي ترتبط بالسكان أو بالعنصر البشري مثل أحجامهم وكثافتهم وهجراتهم وتوزيعاتهم الجغرافية والعمرية المعتمد والنوعية ومستوياتهم المادية والتعليمية والفوارق الإيديولوجية وكل منا من شأنه أن يحدث أي تغير فيه أو تحول ظاهرة سكانية، وتتسم بطابعها الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي،

البيولوجي، السيكولوجي، الايكولوجي وتشمل هذه المحددات: السن، الجنس، الحالة الزواجية، الخصوبة، المستوى التعليمي، المهنة، الهجرة، الدين.[1]

2.3. التركيب العمري للسكان:

"هو عبارة عن تصنيف السكان تبعا لسنوات الحياة التي عاشوها، ويمكن تحديد ذلك إما حسب ميلاد الشخص أو بعدد السنوات التي أكملها كل منهم، فالتركيب العمري هو عدد السكان أو نسبهم في الأعمار أو الفئات العمرية المختلفة".[2]

كما يمكن تعريفه على أنه "توزع عدد الأفراد في مجتمع ما على حسب الفئات العمرية المختلفة، وقد تكون هذه الفئات خماسية أو عشرية أو أكثر، والفئات الأكثر تداولا هي الفئات العمرية الكبرى:

- فئة صغار السن (0- 14 سنة).
- فئة متوسطو السن (15–59 /64 سنة).
- فئة كبار السن (60 /65 سنة فأكثر)".[3]

3.3. السكان في سن النشاط:

يتطلب التحليل الجيد للتشغيل وسوق الشغل التحديد الدقيق لحالة السكان النشطين وغير النشطين لما يترتب على ذلك من تقديم بيانات وقيم لحساب مختلف المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية التي تساهم في رسم السياسات وكذا الخطط والبرامج المتصلة بها، حيث يتكون الافراد في سن النشاط من مجموع الافراد الذي تجاوزا سنا

[1]. محمد الصالح مسعي أحمد، علي حمزة شريف، المحددات الديمغرافية لانتشار مرض الايدز في الجزائر-ولاية ورقلة أنموذجا-، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11 العدد 02، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019، ص85.
[2]. المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات (1999)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ص122.
[3]. يونس حمادي علي (2010)، مبادئ علم الديمغرافيا، دار وائل للنشر، ط1، عمان، ص276.

محددا يختلف باختلاف الدول (عادة هو 15سننة) وهم اما في حالة نشاط (مشتغلون أو عاطلون عن العمل) أو غير نشطين (السكان خارج القوة العاملة) والشكل الموالي يوضح السكان النشطين (القوى العاملة) وغير النشطين[1].

الشكل (1.1) توزيع السكان حسب الإطار العام لقوة العمل

المرجع: قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، مكتب العمل الدولي، دراسات في الطرق، سلسلة واو، العدد 102، نيويورك، 2011، ص59.

من المعروف أن السكان الذي يمكن ان يساهموا في عملية التنمية هم الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و65 سنة ويطلق عليهم اسم القوة البشرية النشطة (قوة العمل). كما تعد هذه الأخيرة أساسا لدعامة الاقتصاد حيث تعتمد عليهم الدول في وضع الخطط والبرامج المتنوعة لتأهيل وتطوير مواردها البشرية من جهة والاستفادة منها من حيث توسيع مشاركتها وتوظيفها في قوة العمل من جهة أخرى[2].

[1]. مكتب العمل الدولي، قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، مكتب العمل الدولي، دراسات في الطرق، سلسلة واو، العدد 102، نيويورك، 2011، ص59.
[2]. منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)، المحور الخامس حول التصنيف العربي المعياري للمهن، مصر، 2010، ص314.

4.3. السكان النشطون:

يستمد الأساس المفاهيمي لتمييز الناشطين اقتصاديا من المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء احصائيات العمالة المنعقد سنة 1982 والذي اعتمد القرار المتعلق بإحصائيات السكان الناشطين اقتصاديا والعمالة والبطالة الناقصة[1]، حيث يعرف هذا الأخير السكان الناشطين اقتصاديا على انهم يشملون "جميع الأشخاص من الجنسين الذين يوفرون الامداد باليد العاملة لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية.

1.4.3. تعريف هيئة الأمم المتحدة:

تعرف هيئة الأمم المتحدة السكان النشطين بأنهم " الأشخاص الذين يتراوح سنهم بين 15 و 64 سنة ويساهمون في عملية إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية الموجهة إلى السوق، بالإضافة إلى أولئك الذين لا يعملون لكنهم مستعدون للعمل".[2]

2.4.3. تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT):

تضم فئة السكان النشطون كل الأشخاص الذين مارسوا نشاطا اقتصاديا تجاريا ساعة على الأقل خلال الأسبوع المرجعي (حتى اذا صرحوا انهم دون عمل) ويبحثون عن عمل أو يؤدون الخدمة الوطنية[3].

ويعرفون أيضا أنهم " أولئك الأشخاص من الجنسين ذكورا كانوا أم إناثا والذين يساهمون في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة 'فترة الاستقصاء' "[4].

[1]. مكتب العمل الدولي، المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء الإحصاءات العمالية، تقرير المؤتمر، جنيف، أكتوبر، 1982.
[2]. الأمم المتحدة، التقرير العالمي حول التنمية البشرية، جامعة بويك، بروكسل، 2000، ص277.
[3] .ONS, données statistiques, N°263, active, emploi et chômage, Algérie, 1997, p1.
[4]. منظمة العمل الدولية، التوصيات الدولية المعمول بها في إحصاءات العمل، الطبعة 2، ص27.

3.4.3. تعريف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS):

"السكان النشطون يتكونون من الأشخاص المشتغلين فعلا 'يشغلون مناصب عمل' وكذا الأفراد الذين لا يعملون لكنهم يبحثون عن عمل أو بمعنى آخر مستعدون للعمل (STR)" وقد قسم الديوان الوطني للإحصائيات الافراد الباحثين عن العمل (STR : Sans Travail à La Recherche d'un travail) الى قسمين[1]:

- الباحثون عن عمل(STR_1): وهو كل شخص في سن العمل (16-64) سنة لم يشتغل من قبل ولا يشتغل خلال فترة الاستقصاء ويبحث عن عمل.
- الباحثون عن عمل(STR_2): وهو كل شخص في سن العمل (16-64) سنة اشتغل من قبل ولا يشتغل خلال فترة الاستقصاء ويبحث عن عمل.

إذا يمكن تعريفهم بأنهم مجموع الأفراد الذين تجاوزوا السن القانوني للعمل (15 سنة فأكثر) الراغبين في العمل والقادرين عليه خلال فترة مرجعية محددة سواء كانوا مشتغلين أو معطلين.

4.4.3: المفهوم الاجرائي للفئة النشطة: المقصود بالفئة النشطة أو السكان النشطون (قوة النشاط) في هذا العمل هو مجموع الافراد من كلا الجنسين والذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و64 سنة سواء كانوا مشتغلين أو عاطلين عن العمل، وعليه يمكن كتابة العلاقة التالية: عدد السكان النشطين = عدد الافراد المشتغلين + عدد الافراد العاطلين.

5.3. السكان غير النشطين:

السكان غير ذوي النشاط الاقتصادي (خارج قوة العمل) يمكن تعريفهم بأنهم الافراد الذين تجاوزا سنا معينا قادرين على العمل ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن عمل سواء بسبب عدم رغبتهم فيه أو لاستغنائهم عن التكسب عن طريق العمل أو بسبب عدم إمكانهم الدخول في سوق العمل وتظم هذه الفئة ما يلي[2]:

---

[1]. دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر-محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 19.

[2]. دوخي عبد الرحيم الحنيطي، عماد الكرابلية، دراسة العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات ريف إقليم جنوب الأردن، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، جامعة الإسكندرية، مجلد قم 52، العدد 2، مصر، 2007، ص6.

- ربات البيوت: وهي الانثى البلغ عمرها 15 سنة فأكثر غير مشتغلة ولا تبحث عن عمل ولا تزاول الدراسة ومتفرغة للأعمال المنزلية.
- الطلبة المتفرغون للتعليم بقصد الحصول على مؤهل علمي.
- أرباب المعاشات وهم الأفراد (أقل من 65 سنة) الذين تركوا أعمالهم وأصبحوا يعتمدون بصفة أساسية على معاشات أو تعويضات عن المدة التي قضوها في عملهم السابق.
- الافراد الذين تجاوزت أعمارهم 15 سنة ولا يزاولون عملا ولا يبحثون عنه رغم قدرتهم عليه وذلك بسبب اكتفائهم بما يحصلون عليه من دخول خاصة او اعانات دورية.
- نزلاء السجون والمصحات العقلية.

6.3. الأفراد خارج القوة البشرية (سكان غير مدرجين في القوة العاملة)

الأفراد غير المدرجين في القوة العاملة هم عبارة عن فئة تشمل جميع الأشخاص الذين لا ينتمون الى فئة السكان النشطين اقتصاديا أي انهم غير مصنفين ضمن العمالة أو البطالة أثناء الفترة المرجعية، وبالتالي ليس لهم أي نشاط في الوقت الراهن. وهذه الفئة تشمل الأطفال وصغار السن الذين تقل أعمارهم عن السن المحددة لقياس الناشطين اقتصاديا في الوقت الراهن وتشمل أيضا العجزة، والمرضى غير القادرين على العمل...[1]

7.3: المشتغلون:

الفرد المشتغل من السكان الناشطين اقتصاديا هو بوجه عام الشخص الذي يؤدي خلال الفترة المرجعية أي نشاط لإنتاج سلع أو خدمات من النوع الذي يندرج في حدود الإنتاج الاقتصادي التي يعرفها نظام الحسابات القومية أو هو الغائب مؤقتا عن أداء نشاط من هذا النوع.

[1]. دحماني محمد أدريوش، مرجع سابق، ص 23.

ويشمل السكان المشتغلون جميع الأشخاص فوق سن محدد الذين قاموا خلال فترة مرجعية قصيرة سواء كانت أسبوعا أو يوما واحدا بعمل مقابل أجر، ربح أو كسب عائلي، نقدا أو عينا. أو كانوا غائبين مؤقتا عن وظيفة عملوا فيها بالفعل واحتفظوا بارتباط رسمي بها أو عن نشاط متعلق بعمل للحساب الخاص مثل مشروع تجاري، مزرعة أو مشروع خدمات.[1]

كما يشمل أيضا كل الأشخاص من كلا النوعين الذين يمثلون العرض المتاح من العمل لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية والملتحقون بعمل وتزيد أعمارهم عن سن معينة (16 سنة فأكثر) ويكونون خلال فترة مرجعية قصيرة، مدتها أسبوع واحد أو يوم واحد في فئة مما يلي[2]:

- العمل بأجر: ويمكن ان نميز هنا بين ثلاثة أنواع وهي: أولا القائم بعمل بأجر وهو كل شخص أدى خلال الفترة المرجعية بعض الأعمال مقابل أجر أو مرتب محدد، نقدي أو عيني في وقت محدد (يوم، أسبوع، شهر..). أما النوع الثاني فهو المرتبط بعمل وهو كل فرد له وظيفة ولكنه لا يعمل، وهو كل شخص له وظيفة حالية ولكنه خلال الفترة المرجعية منقطع بصفة مؤقتة عن العمل وله ارتباط رسمي بوظيفته. أما النوع الثالث فهو كل تلميذ صناعي ومتدرب يتلقى أجرا نقديا أو عينيا.
- العمل لحسابه الخاص (ولا يستخدم أحدا): هو كل شخص أدى خلال الفترة المرجعية بعض الأعمال بغرض الربح أو تحقيق كسب للأسرة، وهو الشخص الذي يعمل بمفرده ولحسابه في نشاط اقتصادي بمنشأة يملكها (ولا يستخدم أحدا) أو خارج المنشآت مثل الباعة المتجولون.
- صاحب عمل يديره ويستخدم آخرين: هو الشخص الذي يعمل في مشروع أو نشاط يملكه ويستخدم عاملا أو أكثر معه بأجر أو دون أجر سواء كانوا من أفراد الأسرة أو من غيرهم، أو مع شريك واحد أو عدد قليل من الشركاء ويقوم فيها على أساس مستمر، أو يكون صاحب مشروع ولكنه لا يعمل.

[1]. مكتب العمل الدولي، قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، مرجع سبق ذكره، ص 58.
[2]. قاموس المصطلحات الاقتصادية، نوع الجنس، العمل والاقتصاد غير المنظم، منظمة العمل الدولية، بيروت، 2009، ص ص 15، 16.

➢يعمل لدى أسرة (أو لدى الغير) دون اجر: وهو الفرد الذي يعمل لدى أحد أفراد أسرته دون أجر مثل الابن الذي يعمل في حقل الاسرة الزراعي وكذا الخريج الجامعي الذي يعمل تحث التدريب لدى أحد المحامين أو الأطباء.

أما فئة المشتغلين حسب الديوان الوطني للإحصائيات فتضم ما يلي[1]:

- ✓ مساعد أسري.
- ✓ متمهن.
- ✓ موظف دائم.
- ✓ موظف غير دائم.
- ✓ مستقل.
- ✓ مستخدم أو أرباب العمل.

المفهوم الاجرائي للمشتغلين: هم جميع الأشخاص الذين ينتمون الى الفئة النشطة يصرحون وقت اجراء المسح أنهم قاموا بنشاط أو عمل (إما بأجر أو دون أجر) لفترة مرجعية قصيرة على الأقل يوم واحد أو أنهم تغيبوا عن عمل كانوا يؤدونه **بالفعل** لفترة محدودة ثم سيعودون إليه لأنه تربطهم به علاقة رسمية لازالت قائمة، وينتمون الى إحدى هذه الأصناف التي حددها الديوان الوطني للإحصائيات وهي: مساعد أسري، متمهن، موظف دائم، موظف غير دائم، مستقل، مستخدم أو أرباب العمل.

[1]. ONS, Collections Statistiques N° 170/2012, série S, Statistiques Sociales, Enquête Emploi auprès des Ménage 2010 Algérie, 2012, p10.

8.3. البطالة:

البطالة لغة: بالرغم من الاستخدام الواسع لمصطلح البطالة في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، الا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشان تحديد ماهيته، ويرجع هذا الاختلاف الى تباين الراي حول تحديد مفهوم البطالة الذي يستخدم لوصف ظواهر عديدة في بلدان مختلفة[1].

والبطالة مشتقة من الفعل بطُل بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد حقه. والبطال هو "الشخص العاطل عن العمل" يعني أنه فقد حقه وصلاحيته، في حين أن البطالة قد تكون مؤقتة أي انقطاع عن عمل كان في السابق ولذلك نجد في الأسئلة الموجهة للأفراد السؤال هل سبق لك وان اشتغلت من قبل؟ ما يعني ان العاطل عن العمل اما انه لم يشتغل ابدا او انه انقطع عن عمل سابق وهو ما يتضح أكثر في بعض اللغات الأجنبية التي لا تعني البطالة عندهم أكثر من الانقطاع عن العمل وبالتالي فالشخص البطال يمر بمرحلة عدم النشاط قد تعقبها مرحلة نشاط آخر. وفي اللغة الفرنسية كلمة –chômage– والتي تعني البطالة مشتقة من الفعل بطل لكن فعل –chômer– يعني أيضا الاستضلال من الشمس أي بمعنى ان العاطل عن العمل انما هو ذلك الشخص الذي يستريح في الظل ومن ثم يستأنف عمله[2].

البطالة اصطلاحا: وربما يكون مصطلح "العطالة" أحسن من مصطلح "البطالة" وهو ما ذهب اليه الأستاذ محمد نبيل جامع حيث يرى أن كلمة البطالة تحمل في طياتها مضمونا قيميا أو أخلاقيا، حيث أنها مستمدة من الباطل عكس الحق خاصة إذا كان العاطل ذلك الشخص الموجود داحل قوة العمل وعمره محصور بين 16 و64 سنة لا يعمل بأجرة ولو مدة محددة، وقادر عن العمل وراغب فيه ولا يجده رغم جديته في البحث عنه، وذلك قبل التعداد او المسح[3].

---

[1]. زين محمد الرماني، البطالة، العمالة والعمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار طريق للنشر والتوزيع، الرياض،2001، ص13.

[2]. دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر-محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3]. محمد نبيل جامع، البطالة في مصر وحلولها، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص5.

ولا يفضل استخدام صفة العاطل ليعبر عن موقفه العملي خاصة وأنه ليس عاطلا بمحض ارادته وانما هو "معطل" ويتحمل مسؤوليته المجتمع الذي لم يوفر له فرصة عمل باعتبار أنه يريد العمل ويبحث عنه بجدية ولا يجده لظروف قهرية، أي أنه ليس عاطلا بمحض ارادته وبالتالي فهو "المعطل" بصفة أدق. ومع هذا نجد أن المصطلح الشائع الاستخدام هو مصطلح البطالة بدل العطالة رغم أنه صواب غائب[1].

هذا وقد قدمت المنظمات الدولية الإقليمية والمحلية وكذا رجال الاجتماع والاقتصاد العديد من التعريفات حول مصطلح البطالة كان العامل المشترك بينها هو استخدام ثلاث مفاهيم أو شروط ويمكن تسميتها كذلك بمعايير أساسية وهي: بدون عمل، متاح للعمل وباحث عن العمل ومن أهم تلك التعاريف نذكر:

يعرف مصطفى سلمان وآخرون البطالة على أنها "عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي انها تعني صفة العاطل عن العمل. لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال، المرضى، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد، بالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن اعتباره بطالا مثل: الطلبة في الطورين الثانوي والجامعي، ونستبعد من هو قادر على العمل ولا يبحث عنه نظرا لغناه المادي، كذلك الذين لديهم منصب شغل ويبحثون عن آخر بأجر مرتفع ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين. وبشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل أذا توفر فيه شرطان:

- القدرة على العمل.
- البحث عن العمل"[2].

حسب المكتب الدولي للعمل(BIT): تشمل فئة العاطلين عن العمل أو البطالين جميع الأشخاص فوق سن محدد والذين كانوا خلال الفترة المرجعية (يوم أو أسبوع) في احدى الوضعيات التالية:

- بدون عمل: أي لم يكونوا في عمل بأجر أو عمل للحساب الخاص.

[1]. نفس المرجع، ص5.
[2]. مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص237.

- متاحون حاليا للعمل: سواء للعمل بأجر أم للعمل للحساب الخاص (بإمكانه أن يبدأ العمل فورا أذا عرضت عليه وظيفة).
- باحثون عن العمل أي اتخذوا خطوات محددة في فترة قريبة محددة للبحث عن عمل بأجر أو للحساب الخاص.[1]

ويكمن الهدف من تحديد الوضعيات الثلاث السابقة فيما يلي:[2]

❖ النوع الأول "بدون عمل": ان الهدف من هذا المعيار هو التمييز بين التشغيل والبطالة، فيعتبر الشخص دون عمل أذا لم يعمل على الاطلاق خلال فترة الاستبيان (ولو لساعة واحدة)، أما المعيارين الآخرين لتعريف البطال "متاح للعمل" و"يبحث عن العمل" فيسمحان بالتفريق بين العاطلين عن العمل والناشطين اقتصاديا من السكان.

❖ النوع الثاني "متاح للعمل": يعني هذ المعيار أنه اذا ما عرض عمل على فرد فانه سيكون مستعدا وقادرا على العمل فورا خلال فترة البحث، حيث يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء الاستبيان) مثل الطالب الذي يبحث عن عمل موقت بالموازاة مع دراسته، فخلال فترة بحثه هاته هو غير مستعد للعمل وبالتالي هو غير متاح للعمل، وكذلك يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات (المرض، مسؤولية العائلة، ...) خلال فترة الاستبيان، لأنه من الناحية العملية لا يكونون مستعدين للعمل مباشرة بعد عرض العمل بل يقومون بترتيب أمورهم أولا.

❖ النوع الثالث "يبحث عن عمل": ينطبق على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة وهذا للدلالة على جدية البحث مثل التسجيل في مكاتب التشغيل،

[1]. مكتب العمل الدولي، المرجع السابق، ص 78.
[2]. صالي محمد، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على سوق الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، ص23 24

طلب مساعدة الاهل والأصدقاء وغيرها، كما يشترط توفير البيانات والمعلومات عن سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل من خلال وسائل النشر وتبادل المعلومات.

تعريف الديوان الوطني للإحصاء: يعتبر الشخص عاطلا عن العمل اذا توفرت في المواصفات التالية[1]:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 و64 سنة).
- لا يملك عملا عند اجراء التحقيق الاحصائي، أي أنه لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة اجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور علة منصب عمل.

هذا وقد تشمل هذه الخطوات المحددة: التسجيل لدى وكالة توظيف عامة أو خاصة؛ تطبيق لأصحاب العمل؛ المساعي في أماكن العمل أو في المزارع أو على أبواب المصانع أو في الأسواق أو في أماكن أخرى يتم فيها تجنيد العمال تقليديا؛ إدخال إعلانات الصحف أو الرد عليها؛ عمليات البحث عن طريق العلاقات الشخصية؛ العثور على الأرض أو المباني أو الآلات أو المعدات لبدء عمل تجاري شخصي، خطوات الحصول على الموارد المالية والتصاريح والتراخيص ... الخ.

المفهوم الاجرائي للعاطلين عن العمل: هم مجموعة الافراد النشطين والذين تتراوح أعمارهم من 15 الى 64سنة هم لا يشتغلون إلا أنهم قادرين على العمل، ويبحثون عن العمل ومستعدين (متاحين) للعمل خلال فترة لا تتجاوز أسبوعين إذا طلب منهم أو توفر عرض عمل.

9.3. المسح بالعينة:

يعتبر المسح بالعينة تعميم جزء من المجتمع الإحصائي شريطة أن يشمل هذا الجزء سمات المجتمع المنسوب له، ويعني ذلك أن توفير المعطيات عن خصائص مجتمع معين سيعتمد على جزء منه لذلك يشترط في العينة أن تكون

[1]. ONS, l'emploi et le chômage, données statistiques, N°226, Algérie, 1995, p8.

ممثلة لخصائص مجتمع الظاهرة التي نقوم بدراستها بما في ذلك الاختلاف بين وحداته، وبحدود ما يسمح به حجم العينة تبعا لمقياس الدقة والإمكانيات المتاحة للدراسة.

تختلف مفردات البحث بالمسوح بالعينة حسب نوع وهدف الدراسة والأهداف المرجوة منها فقد تستهدف المسوح الأفراد أو المؤسسات أو القرى أو غير ذلك وفي أحيان تكون الأسر محل استهدافها أي أن الأسر تكون وحدات معاينة. وعلى هذا الأساس تعتمد المسوح لكونها من أهم مصادر المعطيات، تسمح بجمع بيانات بطريقة سهلة، يوظف جزء من المجتمع كأساس للملاحظة أين تمثل الأسرة فيه وحدة معاينة البيانات والبيانات المتوصل إليها تعمم على سائر المجتمع.[1]

وعليه يمكن تعريف المسح بالعينة بأنه أسلوب من أساليب البحث التي تتضمن استخدام الاستبيانات القياسية الموحدة أو إجراء مقابلات من أجل جمع البيانات حول الأشخاص والأمور المفضلة لديهم والأفكار والسلوكيات الخاصة بهم بطريقة نظامية. يمكن استخدامه في البحوث الوصفية، الاستكشافية أو البحوث التفسيرية ويعتبر من بين أكثر الأساليب المناسبة للدراسات التي تعتمد على الأشخاص الأفراد كوحدة التحليل. يعد من بين أكثر الأساليب استعمالا فيما يتعلق بالبحوث الكمية في العلوم الاجتماعية، يتميز بنقاط قوة مقارنة بأساليب البحث الأخرى نذكر منها:

- ❖ تعتبر دراسات البحث أداة ممتازة لقياس مجموعة متنوعة من البيانات التي لا يتم ملاحظتها مقل التفضيلات الخاصة بالأشخاص، الصفات، الآراء، السلوكيات، المعتقدات أو المعلومات الواقعية.
- ❖ من أنسب الأساليب لجمع البيانات عن بعد حول الكثافة السكانية المتميزة بالكبر والتي يصعب رصدها وتغطيتها من خلال استخدام المعاينة الدقيقة من أجل ضمان تمثيل المجتمع السكاني المستهدف بطريقة كافية.
- ❖ الدراسات المسحية للاستبيان مفضلة لدى العديد من المشاركين.

[1]. طعبة عمر، البنى الأسرية الجزائرية وتراكيبها الأسرية بناء على معطيات mics3، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2017، ص26.

- ❖ قد تكون أحيانا المقابلة (عن طريق الاستبيان) الطريقة الوحيدة التي من خلالها يتم التوصل إلى المجموعات السكانية مثل بحوث الهجرة.
- ❖ تسمح البحوث المسحية لعينات كبيرة باستنتاج النتائج حتى مع تحليل المتغيرات المتعددة وكذا بعمل التحليل المقارن للمجموعات الفرعية للسكان.
- ❖ تعتبر من الدراسات الاقتصادية كونها توفر الوقت، الجهد، وأقل تكلفة.[1]

4. أهداف الدراسة

نسعى من وراء دراستنا هذه الى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من خلالها نصيغ تصورنا العام والتفصيلي للموضوع ونوضح الاتجاه العام للدراسة، هذه الأخيرة تساعد في إيضاح الأبعاد الحقيقية المرجوة من الدراسة، بحيث يعرف الهدف من الدراسة على أنه السبب الذي من أجله قام الباحث بإعداد هذه الدراسة، والبحث العلمي هو الذي يسعى الى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة ودلالة علمية[2]، وعله فان هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- تناول موضوع سوق الشغل من الناحية الكمية الديمغرافية.
- محاولة إجراء تحليل ديمغرافي دقيق لسوق الشغل في الجزائر.
- محاولة تحليل ظاهرة البطالة والتشغيل في الجزائر.
- محاولة معرفة اتجاهات سوق الشغل في الجزائر.
- محاولة معرفة مدى تحقق أحد أهداف التنمية وهو المساواة بين الجنسين في الشغل والتوظيف.
- معرفة الفئات العمرية التي تعاني من البطالة وتشخيص ذلك.

[1]. خالد بن ناصر آل حيان: بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات، دار النشر اليازوري، ط2، عمان، 2015، ص ص211، 213.

[2]. عمر طعبة، البنى الاسرية الجزائرية وتراكيبها العائلية بناء على معطيات مسح 2006، أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا، ص19.

- محاولة معرفة اتجاهات التوظيف حسب المستوى التعليمي.
- محاولة معرفة تغيرات سوق الشغل حسب وسط الإقامة وهل هناك توازنات أم لا.
- محاولة معرفة الخصائص الديمغرافية لليد العاملة وتأثير ذلك على القطاعات المستقطبة لها.

5. أسباب اختيار الموضوع

إن موضوع الشغل من أهم المواضيع التي تثير اهتمام الحكومات وحتى الهيئات الدولية كونه يمس أهم شريحة في المجتمعات ألا وهي فئة الشباب خاصة في الدول النامية والتي تعد بها فئة الشباب قوة غير مستغلة لما تعانيه من بطالة، هذا ما دفع بهذه الدول إلى الاهتمام المتزايد بموضوع الشغل بغية إيجاد الحلول المناسبة للتكفل الأمثل بهذه الفئة واستغلالها أحسن استغلال ومن بين تلك الدول التي حرصت على ذلك نجد الجزائر، ومن هذا المنطلق تم اختيار موضوع الدراسة بالنظر إلى:

- مسايرة التخصص، بحيث يعتبر الفرد (الانسان) العنصر الرئيسي في موضوعي الشغل والبطالة ولذا لا يمكن دراسة هذين الموضوعين في معزل عن التعمق في الخصائص الديمغرافية للأفراد وهو ما يجعل الموضوع المدروس من صلب المواضيع التي تتناولها الديمغرافيا.
- أهمية موضوع الشغل كونه يمس أهم وأكبر شريحة سكانية في الجزائر وهي الفئة التي يزيد أعمار أفرادها عن 15 سنة ولما له من علاقة مباشرة بالعامل البشري والذي هو محور الدراسات السكانية.
- ان للمتغيرات الديمغرافية أهمية كبيرة في سوق الشغل كون أي تحليل لهذا الاخير لابد أن يرتكز على أحد هذه المتغيرات كالمستوى التعليمي للمشتغلين والبطالين، جنسهم، مكان اقامتهم ...الخ، كما أن تأثير هذه المتغيرات على السوق واضح فمثلا نجد أن متغير السن يؤثر بشكل مباشر من خلال كونه معيارا محددا للفرد الذي يمكن اعتباره ضمن الفئة النشطة أو لا.

- قلة الدراسات في مجال الشغل التي اهتمت بالجانب الديمغرافي كون جلها يركز على الجانب الاقتصادي.
- توفر المعطيات اللازمة والكافية للإحاطة بالموضوع محل الدراسة من الزاوية الديموغرافية والمتمثلة في قاعدة بيانات ملائمة تم الحصول عليها من خلال عينة تمثيلية للقطر الجزائري بشكل شامل عن طريق المسح بالعينة العنقودية ممثلة في ملف المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS4)
- القيام بتحليل الخصائص السكانية لسوق الشغل في الجزائر كون الفرد هو العنصر الأهم في سوق الشغل.

6. أهمية الدراسة

ينظر الى موضوع التشغيل دوما على انه موضوع اقتصادي بحت، وهي نظرة قاصرة، لذا نجد أن أغلب الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع كانت من طرف باحثين في مجال الاقتصاد بل حتى التحاليل والتفسيرات والحلول المقترحة كانت في اغلبها من وجهة نظر اقتصادية، إلا أن الواقع يقول عكس ذلك كون الفرد والذي هو محور العملية التشغيلية هو صلب الدراسات السكانية وهنا تظهر أهمية هذه الدراسة التي أتت كمحاولة لتقديم اضافة نوعية في هذا المجال يمكن إيجاز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- إن دراسة الخصائص السكانية من أهم الدراسات التي تعكس الصورة الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والتعليمية للسكان، حيث أن دراسة وتحليل التشغيل حسب متغيرات السن، الجنس والحالة الزواجية تعكس الصورة الاجتماعية، في حين تعكس دراسته حسب متغير المستوى التعليمي بمختلف تفاصيله الصورة الثقافية والتعليمية للمجتمع، كما أن دراسة توزيع المشتغلين حسب القطاعات المشغلة له وتوزيع العاطلين عن العمل حسب مستوياتهم التعليمية، فئاتهم العمرية، مدة بحثهم عن

مناصب الشغل وأماكن تواجدهم تعكس الصورة الاقتصادية وهو ما يجعل من الدراسات السكانية دراسات شاملة.

- تقديم تشخيص وتحليل دقيق لظاهرتي البطالة والتشغيل في الجزائر من خلال استخدام بيانات المسح من أجل حصر ومعرفة المعلومات والبيانات الضرورية وكذا جمع البيانات الديمغرافية والقانونية التي تخص موضوع التشغيل في الجزائر لنعمد بعد ذلك الى استخدام الأساليب الاحصائية التي تمكننا من الوصول الى التشخيص والتحليل المناسب للظاهرتين من خلال دراسة معدلات النشاط، نسب التشغيل والبطالة حسب المتغيرات الديمغرافية وكذا جميع المؤشرات المساعدة على ذلك.
- تقديم تحليل لخصائص الفرد والذي يعد العنصر الأهم في سوق الشغل وذلك بدراسة وتحليل الخصائص الديمغرافية للمشتغلين والعاطلين عن العمل من حيث السن، الجنس، المستوى التعليمي، مكان الاقامة، الحالة الزواجية والقطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن ثم الوصول الى مجموعة من النتائج تمكننا من معرفة وحصر خصائص الأفراد في سوق الشغل محل الدراسة.
- ايجاد العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية فيما بينها وتأثيرها على سوق الشغل وهذا من خلال اجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة على هاته المتغيرات ومعرفة هل هي تؤثر على المتغير التابع أم لا ومعرفة اتجاه هذا التأثير ان وجد ثم الوصول الى نتائج بغية تعميمها.
- تأتي هذه الدراسة من أجل تقديم بحث يتناول التشغيل من وجهة نظر ديمغرافية والذي يعتبر إضافة نوعية وإثراء لمجال البحث في هذا الميدان خاصة في ظل شح الدراسات السكانية التي تناولت الموضوع.

7. المنهج المستخدم

يرى كثير من الباحثين أن قيمة النتائج في أي بحث مهما كان موضوعه تتوقف على قيمة المناهج المستخدمة فيه، وعليه يعرف المنهج في اللغة: بأنه الطريق أو المسلك الواضح.

أما اصطلاحا فقد جاء ترجمة للكلمة الأجنبية (Method) وهو يعني تعاريف ومفاهيم متنوعة نذكر منها:

- "الطريقة أو الأسلوب أو الكيفية التي يصل بها الباحث أو العالم إلى نتائجه، أي هو أسلوب منظم أو خطة أو استراتيجية تستند إلى مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات تفيد في تحقيق أهداف البحث".[1] كما يمكن تعريفه أيضا بانه "مجموعة الخطوات العلمية الواضحة والدقيقة التي يسلكها الباحث في مناقشته أو معالجة ظاهرة اجتماعية أو سياسة أو إعلامية معينة".[2]
- وبشكل تفصيلي اكثر، عرف بانه: "مجموعة القواعد التي يستعملها الباحث لتفسير ظاهرة معينة بهدف الوصول الى الحقيقة العلمية، أو أنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".[3]

وبغية الإلمام الجيد بموضوع الدراسة سنعتمد في دراستنا هذه على مجموعة من المناهج وهي:

✓ **المنهج الوصفي التحليلي:**

تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال جمع المعطيات والبيانات ثم القيام بتحليلها وتفسير نتائجها محاولين في ذلك الوصول إلى أهداف الدراسة، حيث يمكننا هذا المنهج من التعرف ومن خلال بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات mics4 على الخصائص الديمغرافية لسوق الشغل في الجزائر ثم وباستخدام الاختبارات الإحصائية

[1]. محمد عبد السلام، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مكتبة نور، 2020، ص ص 8،11.
[2]. عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والاعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 13.
[3]. محمد بدوي، المنهجية في البحوث والدراسات الأدبية، دار الطباعة والنشر، تونس، د.ت.ن، ص19.

المناسبة يتم تحليلها للوصول نتائج الدراسة المرجوة، وذلك بعد القياس الكمي لأثر المتغيرات الديموغرافية التي اعتبرناها كمحددات في موضوع دراستنا على ظاهرتي البطالة والتشغيل في الجزائر.

✓ **المنهج المقارن:**

يعرفه معجم المصطلحات الاجتماعية بأنه " تلك الطريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة أو جماعات داخل المجتمع الواحد أو نظم اجتماعية للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية وابراز أسبابها وفقا لبعض المحطات التي تجعل هذه الظواهر قابلة للمقارنة كالنواحي التاريخية، الاثنوجرافية والاحصائية، ويمكن عن طريق هذه الدراسة المقارنة صياغة النظريات الاجتماعية".[1]

يهدف هذا المنهج إلى دراسة العلاقة بين العناصر والظواهر المختلفة والوصول إلى نتائج وتعميمات محددة تمثل في النهاية مجموعة القوانين والمبادئ والمعارف العلمية حول الظاهرة وتتم المقارنة من خلال شكلين رئيسين:

- المقارنة المكانية: تتم بين مجتمعين أو أكثر سواء كان هذين المجتمعين محليين أو دوليين.
- والمقارنة الزمانية: تتم بين مرحلتين أو أكثر.

وسنعتمد في دراستنا على هذا المنهج للقيام بمقارنات مكانية لمؤشرات التشغيل والبطالة أي حسب الأقاليم الجغرافية السبعة، وكذا بمقارنات للمؤشرات حسب المتغيرات الديمغرافية في نفس المنطقة وفي مناطق مختلفة.

8. حدود الدراسة

المجال المكاني: الجزائر

المجال الزماني: بما أننا اعتمدنا على معطيات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات mics4فان المجال الزماني لدراستنا هذه هو نفس الفترة التي استهدفها المسح وهي السنوات (2012-2013).

[1]. أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ص75.

9. الدراسات السابقة

ينظر الى سوق العمل دوما من منظور اقتصادي فقط ولذا فإن أغلب الدراسات والأبحاث في هذا المجال كانت دراسات اقتصادية والتي من بينها نجد:

الدراسة الأولى: دراسة بعنوان "تحليل وقياس أثر محددات عرض العمالة على قرارات العمل بين النساء والرجال" من اعداد فاطمة الزهراء طرفة وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية لسنة 2021 من جامعة حسبة بن بوعلي بالشلف، حاولت فيها الباحثة الإجابة على التساؤل الرئيسي والذي يبحث عن مدى تأثير محددات عرض العمل على قرارات العمل بين النساء والرجال، تم فيها التركيز على الفترة 2004-2017 ومن أجل الدراسة التحليلية اعتمدت الباحثة على الاستبيان الموجه الى الافراد المقيمين في مختلف ولايات الوطن والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 65 سنة حيث حصلت على عينة عشوائية حجمها 482 فردا.

ومن أهم النتائج التي خلصت اليها الدراسة خاصة فيما يتعلق بتأثير المتغيرات الديمغرافية هي أنه بالنسبة للإناث فان عدد أفراد الاسرة، الولاية كانت غير مؤثرة. في حين كان للعمر، الحالة الاجتماعية والفئة الاجرية تأثير على قرار دخول المرأة للعمل إلا أنه توجد فروق بين صفات كل متغير من المتغيرات السابقة. بينما كان القرار مرتفعا لدى المرأة التي تسكن الحضر مقارنة بالمرأة الريفية كما أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة زاد احتمال قرارها بدخول سوق العمل. في حين أنه وبالنسبة للذكور لم يكن للمتغيرات عدد أفراد الاسرة وولاية الإقامة تأثير على المتغير التابع كونها متغيرات غير معنوية أما بخصوص المتغيرات العمر، الحالة الاجتماعية، الفئة الاجرية والمستوى التعليمي فكان لها تأثير في احتمالية الدخول للسوق غير انه لا توجد فروق بين صفات أو حالات هذه المتغيرات. اما متغير وسط الإقامة فكان احتمال الدخول الى السوق مرتفعا لدى ساكني الحضر مقارنة بالأفراد ساكني الريف كما هو الحال لدى الإناث.

الدراسة الثانية: أطروحة دكتوراه للطالبة بلقايد ثورية بعنوان " الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي وتحديات سوق العمل الجزائري" وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية لسنة 2019 من جامعة تلمسان مع دراسة حالة المرأة والممارسة غير الرسمية بولاية بشار وكان تساؤلها الرئيسي حول كيفية مساهمة الممارسة غير الرسمية في امتصاص الفئة النسوية العاطلة عن سوق العمل الرسمي الجزائري، ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل اعتمدت الباحثة على أسلوب التحقيق الميداني بالاعتماد على الاستمارة وقد اختارت عينة عشوائية حجمها 400 امرأة من مجتمع بحث مكون من النسوة العاملات في القطاع غير الرسمي لولاية بشار لسنة 2017حيث قدرت نسبة الاستجابة للاستمارات بـ 86%.

وقد خلصت النتائج إلى أن القطاع غير الرسمي للتشغيل قد ساهم بشكل كبير في خلق مناصب عمل والتخفيف من اليد العاطلة النسوية والفائضة عن سوق العمل الرسمي وفتح بابا لدخول المرأة لعالم الشغل خاصة في ظل وجود عديد العراقيل التي تواجهها النسوة من اجل الولوج الى القطاع الرسمي حيث كان الدافع الحقيقي لتوجه المرأة للعمل في القطاع غير الرسمي هي البطالة وقد خلصت الباحثة أيضا الى أن المستوى التعليمي كان له تأثير مباشر في هذا الموضوع.

الدراسة الثالثة: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الديمغرافيا للموسم 2015-2016 من جامعة وهران من انجاز صالي محمد بعنوان: "تأثير البنية السكانية والتمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر" تمحور تساؤلها الرئيسي حول ما مدى تأثير التغيرات التي شهدتها البنية السكانية ممثلة في متغيرات معدل النمو السكاني، معدل الخصوبة، أمل الحياة، الاعالة العمرية ونسبة السكان في سن العمل وكذا التنمية الاقتصادية متمثلة في متغيرات معدل النمو الاقتصادي، معدل مشاركة الاناث في القوى العاملة، نمو اجمالي الناتج المحلي، نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ونسبة التغير في أسعار الاستهلاك على تطور معدل البطالة ونسبة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1991-2010.

وقد توصل الباحث الى أن تلك المتغيرات مجتمعة تفسر 96% من التغيرات الحاصلة في معدل البطالة و94,7% من التغيرات الحاصلة في نسبة التشغيل، كما أن دراسة علاقة نسبة التغير لكل متغير من متغيرات الدراسة مع كل من نسبة التغير في معدل البطالة ونسبة التشغيل قد أظهر ان هناك علاقة بينهما تختلف اتجاهاتها وتتغير قوتها من متغير لآخر، كما بينت أن معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي كان لهما تأثير معتبر في دراسة تغيرات نسبة التغير السنوي لكل من معدل البطالة ونسبة التشغيل.

الدراسة الرابعة: أطروحة دكتوراه للباحث دحماني محمد أدريوش بعنوان: "إشكالية التشغيل في الجزائر – محاولة تحليل" " وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع اقتصد التنمية للموسم 2012-2013 من جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، حيث حاول الإجابة على تساؤله الرئيسي الذي مفاده: هل يمكن لمعدلات النمو الاقتصادي الحالي في الجزائر استيعاب معدلات البطالة الفعلية في الاقتصاد والتي لا تزال عند مستويات مرتفعة وخاصة بين الشباب؟ أين انقسمت دراسته الى ثلاث أجزاء حيث تطرق الباحث بالتفصيل في الجزء الأول للمفاهيم الخاصة بالتشغيل والبطالة، اما الجزء الثاني فخصصه لعرض الجانب النظري في تفسير البطالة ثم قدم في الجزء الثالث عرضا مفصلا للتجربة الجزائرية في ميدان التشغيل ومجابهتها البطالة للفترة الممتدة من 1980 الى 2010 حيث اختبر مجموعة من القوانين.

توصل من خلالها الى أن معدل النمو الاقتصادي المسجل في الجزائر لا يساهم في خلق الوظائف الا ان معدل البطالة قد يستجيب للانخفاض بنسب ضعيفة جدا حتى لما تكون معدلات النمو مرتفعة، كما تبين له أن البطالة في الجزائر ذات طابع هيكلي وان السياسات الاقتصادية الحالية يكمن دورها في التأثير فقط على المدى القصير ويمس جزءا صغيرا من البطالة الكلية، كما تبين له وجود أثر سلبي لقوة العمل النشطة وحجم الانفاق الحكومي على معدلات البطالة، في حين ظهر ان البطالة تستجيب للانخفاض عند ارتفاع النمو الاقتصادي الحقيقي، حجم الاستثمار وكذا أسعار النفط الحقيقية.

الدراسة الخامسة: دراسة Betilde Rincon de Munoz وهي أطروحة دكتوراه بعنوان:

Determinants of Female Labor Force Participation in Venezuela: A Cross-sectional analysis, university of south Florida, 2007.

حاول الباحث خلال هذه الدراسة التحقيق في محددات مشاركة النساء في القوى العاملة بين عامي 1995 و1998، أين تم جمع البيانات حول الخصائص الديمغرافية، الفردية، الاجتماعية، الاقتصادية والجغرافية للأفراد الذين يعيشون في فنزويلا خلال هذه الفترة، حيث استخدم الباحث نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي والمتعدد لمعرفة تأثير الخصائص المذكورة أعلاه في قرار المشاركة في القوى العاملة على عينة من النساء أعمارهن بين 15 و60 سنة بصفة اجمالية، ثم اجراء مقارنة حسب حالات النساء التالية (متزوجة، غير متزوجة، ربة بيت) مع الحالة العامة ومع الحالات الثلاث فيما بينها، كما استخدم تقدير النموذج اللوجستي المتعدد لفحص سلوك سوق العمل في حالة وجود ثلاث اختيارات وهي : المشاركة في القطاع الرسمي، غير الرسمي أو عدم المشاركة باستعمال نفس المتغيرات المستقلة واجراء مقارنات بينها حسب الاختيارات على عينة عشوائية حجمها 86199 أنثى تم اختيار افرادها بناء على البيانات الجزئية من مسح عينات الاسر لسنوات 1995 الى 1998.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود اختلافات كبيرة في العوامل المحفزة لمشاركة المرأة في كل حالة من الحالات، وأنه لا يمكن تعميم تحليل مشاركة المرأة في القوى العاملة من خلال دراسة سلوك المرأة بشكل اجمالي فقط، كما ترتبط أهمية العوامل المحفزة بالعينة الفرعية التي تنتمي اليها المرأة، كما أنتجت الدراسة فهما عميقا لمشاركة المرأة الفنزويلية في القوى العاملة.

الدراسة السادسة: رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر للموسم الجامعي 2004-2005 من انجاز الطالب شلالي فارس بعنوان: "دور سياسات التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي لمعالجة مشكل التشغيل للفترة 2005-2009" وكان تساؤلها الرئيسي: على ماذا اعتمدت سياسة التشغيل حتى تمكنت من إنقاص معدل

البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، وهل بإمكاننا بناء نموذج اقتصادي خاص بالتشغيل يهدف إلى إيجاد عدد مناصب الشغل التي يمكن إنشاؤها مستقبلا حسب الإمكانيات المالية المتوفرة خلال الفترة 2005-2009؟

توصلت الدراسة إلى أن توزيع القوى العاملة يختلف من قطاع لآخر حيث ترتكز النسبة الأكبر في القطاعات الخدماتية، كما أن نسب التشغيل تختلف حسب وسط الإقامة حيث ترتفع في الوسط الحضري مقارنة بالوسط الريفي. كما أن معدلات البطالة تتناسب عكسا مع أعمار الأفراد حيث تزيد كلما اتجهنا إلى الفئات العمرية الأقل سنا (الشباب). كما لوحظ انخفاض نسبة العمال الأجراء الدائمين نتيجة تزايد النشاطات غير الرسمية.

الدراسة السابعة: تقرير بعنوان "سوق العمل لسنة 2015" من اعداد مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي (مركز أنقرة) تناول تحليلا للحالة الراهنة لسوق العمل في دول منظمة التعاون الإسلامي وقد تم تنظيم التقرير في خمسة اقسام حيث تناول القسم الأول معلومات مفصلة ن هيكل سوق العمل في الدول الأعضاء وقد تبين بشكل عام أن معدل المشاركة في القوى العاملة و نسبة العمالة الى عدد السكان وحصة العمالة في قطاع الخدمات وحصة الثوى العاملة مع التعليم العالي لا تزال متدنية في حين ان معدل بطالة الاناث وحصة العمالة غير الماهرة وحصة العمالة في الزراعة ومعدل الخمول وحصة العمالة مع التعليم الابتدائي هي أعلى في دول منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع البلدان النامية والبلدان المتقدمة الخرى. فيما ركز القسم الثاني على القضايا المتعلقة بتنمية المهارات لتعزيز فرص العمل، حيث تبين أنه في حين ان الناس العاملين ذوي المهارات المتوسطة يشكلون حوالي ثلثي مجموع العاملين الا انها تنخفض مع مرور الوقت بمقابل زيادة في حصص ذوي المهارات المنخفضة العالية.

وقد ركز القسم الثالث على القضايا المتعلقة بخلق فرص عمل للشباب حيث تبين انه في بلدان منظمة التعاون يبلغ معدل البطالة بين الشباب أكثر ثلاث مرات منه بين البالغين بالإضافة الى تحديات تتمثل في محدودية توافر وظائف جديدة، وفي معظم بلدان المنظمة يتقاضى الشباب مبالغ ضئيلة ويشاركون في العمالة غير الرسمية كما

أن بعضهم يسجلون ضمن العمالة غير المنتظمة بمعدل ينذر بالخطر يراوح 80%، بينما يختلف انتقال الشباب الى سوق العمل من بلد الى آخر. بينما ركز القسم الرابع على القضايا المتعلقة بالحماية الاجتماعية والسلامة والصحة المهنية هذه الأخيرة التي لها دور فعال في حماية الافراد من الاثار السلبية لتغيرات سوق العمل ومخاطره. في حين يبحث القسم الخامس في المشاركة والهجرة في أسوق العمل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وكتعقيب عام على نتائج الدراسات السابقة أعلاه يمكن القول ان هناك اتفاق حول وجود تأثير للمتغيرات الديمغرافية المتمثلة في العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية ووسط الإقامة على سوق الشغل من خلال الرفع من احتمالية دخول الأفراد لسوق العمل وحصولهم على الوظائف، كما أن لتغيرات معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي تأثير أيضا على نسب التشغيل ومعدلات البطالة حيث ان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي سيخفض من معدلات البطالة من خلال المساهمة في خلق مناصب عمل. في حين نجد أيضا ان اختلاف وسط الإقامة كان له التأثير الواضح على تباين نسب التشغيل والتي ترتفع في الأوساط الحضرية مقارنة بالأوساط الريفية، كما أن معدلات البطالة تتناسب عكسا مع الأعمار، وقد بينت النتائج والاحصائيات المختلفة أن ارتكاز القوى العاملة كان دوما في قطاع الخدمات.

الفصل الثاني

تطور أهم المؤشرات الديمغرافية في الجزائر

تمهيد:

لقد سعت عديد الهيئات العالمية والمنظمات الدولية الى تكريس جهودها من أجل معالجة المشكلة السكانية من خلال زيادة الاهتمام بالسكان وذلك من خلال حث الحكومات والأنظمة لمختلف دول العالم من أجل المضي قدما في تطبيق التوصيات العالمية في هذا المجال والتي انبثقت من عديد المؤتمرات العالمية والإقليمية التي ناقشت بجدية المشكلة السكانية وما تعلق بها من جوانب ديمغرافية، اجتماعية واقتصادية وغيرها وكذا تداعياتها خاصة لدى الدول النامية التي تتزايد أعداد أفرادها بوتيرة متسارعة نتيجة الارتفاع في معدلات الولادات، وتنمو مجتمعاتها بمعدلات نمو مرتفعة، ومن بين أبرز تلك المؤتمرات نجد مؤتمر بوخاريست 1974 ثم بعده بعشر (10) سنوات انعقد مؤتمر مكسيكو سنة 1984 وأخيرا مؤتمر القاهرة عام 1994، ومن أهم القضايا المعالجة هي قضايا التزايد السكاني وتنظيم الأسرة.

كما يتوقع أن يحدث أكثر من نصف النمو السكاني العالمي بين زماننا الحاضر وعام 2050 في قارة أفريقيا، فلأفريقيا أعلى معدل نمو سكاني في المناطق الرئيسية، كما يتوقع زيادة عدد السكان في أفريقيا بسرعة حتى لو انخفضت مستويات الخصوبة في المستقبل القريب بنسبة كبيرة. وبغض النظر عن الضبابية التي تحيط بالاتجاهات المستقبلية للخصوبة في إفريقيا، فإن العدد الكبير من الشباب الموجودين في القارة في الوقت الحاضر يضمن أن تضطلع القارة بدور رئيسي في تشكيل حجم سكان العالم وتوزيعهم على مدى العقود المقبلة.

والجزائر كواحدة من دول افريقيا وكغيرها من دول العالم النامي شهدت معدلات ولادات مرتفعة غداة الاستقلال، هذا الارتفاع في معدلات الولادات أدى الى ارتفاع في معدلات النمو السكاني نتيجة انخفاض معدلات الولادات التي شهدت تراجعا ملحوظا من سنة الى أخرى نتيجة اهتمام السلطات بالجانب الصحي وتوفير الرعاية اللازمة خاصة للأطفال والأم وكذا كبار السن، الا أنه وبعد فترة من الزمن اعتمدت الجزائر مجموعة من البرامج كان الهدف منها تباعد الولادات ومن خلالها الوصول الى تخفيض معدل النمو وهو ما تحقق سنوات الثمانينات ومما

ساعد في ذلك أيضا مخلفات الأزمة الاقتصادية التي ألقت بظلالها على البلاد وانعكست نتائجها على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية للبلاد.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق الى مجموعة من المؤشرات الديمغرافية في الجزائر والتي لها علاقة بموضوعنا هذا بغية تسليط الضوء عليها وتكوين فكرة تساعدنا في دراسة وتحليل وتفسير العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية والمتغير التابع وهذه المتغيرات هي: أمل الحياة، المعدل الخام للولادات، المعدل الخام للوفيات، معدل الزيادة الطبيعية، وكذا دراسة التركيبة العمرية للسكان والتي تعتبر مؤشرا مهما في دراسة سوق التشغيل.

1) تطور المعدل الخام للولادات في الجزائر للفترة 1962-2019:

شهدت معدلات المواليد في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا تباينات عديدة وهذا تبعا للظروف والأوضاع التي مرت بها البلاد حيث تأثر هذا المعدل اما بالانخفاض او الارتفاع والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (1.2) تطور المعدلات الخام للمواليد في الجزائر للفترة 1962-2019:

السنة	معدل الولادات (‰)	السنة	معدل الولادات (‰)	السنة	معدل الولادات (‰)
1963	52,10	1985	39,50	2004	20,67
1965	47,00	1986	34,73	2008	23,62
1967	50,12	1990	30,94	2010	24,68
1971	48,44	1994	28,24	2012	26,08
1974	46,50	1998	20,58	2014	25,93
1977	45,02	2000	19,36	2017	25,40
1980	42,70	2001	20,03	2019	23,80

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل (1.2) تطور معدلات المواليد في الجزائر من 1963 الى 2019

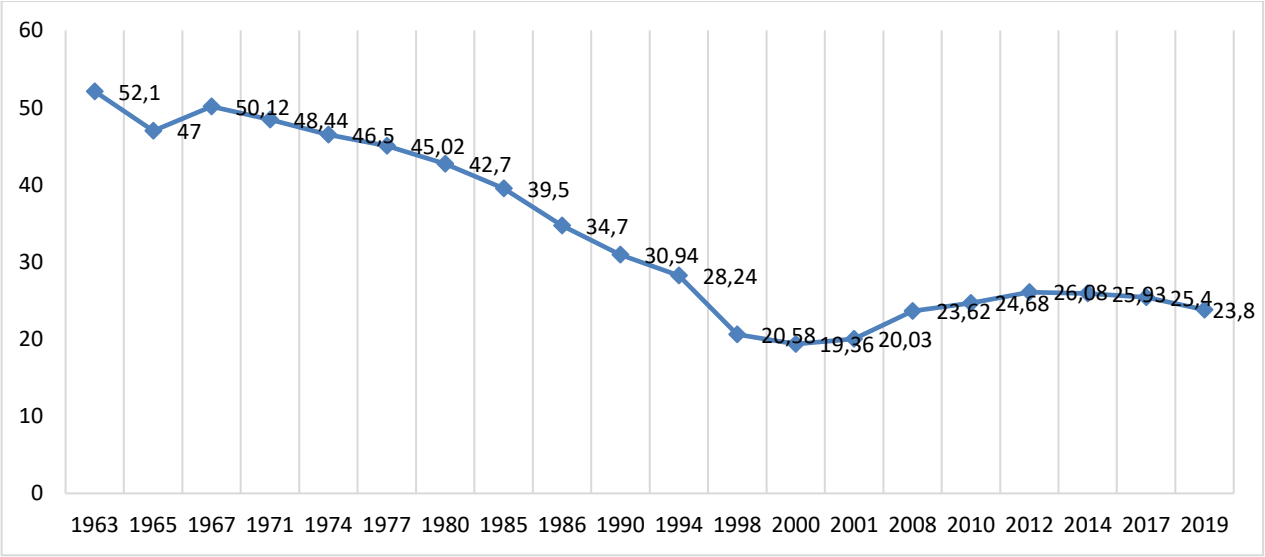

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بينات الجدول (1.2)

من خلال الجدول (1.2) والشكل (1.2) نلاحظ أن معدلات المواليد في الجزائر قد تراوحت قيمها بين أعلى قيمة مسجلة سنة 1963 والتي بلغت 52,10 ‰ وأدنى قيمة بلغت 19,36‰ وسجلت في سنة 2000، وعليه يمكن أن نميز ثلاث مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى (1962–1985):

ما يميز هذه المرحلة هو الارتفاع السريع في معدل الولادات غداة الاستقلال حيث تجاوز المعدل 50 بالألف وينخفض في نهاية الستينات الى 47‰، وقد شهدت فترة السبعينات تذبذبا في معدلات الولادات تراوح بين 48‰ و42‰، ومع نهاية المرحلة الأولى انخفض المعدل الى حدود 40 بالألف أين وصلت سنة 1985 الى 39‰ وهي السنة الوحيدة التي انخفض فيها هذا المعدل تحت عتبة 40 بالألف.

ويمكن ارجاع أهم أسباب هذا الارتفاع في معدلات المواليد الى محاولة تعويض الخسائر البشرية التي تكبدها المجتمع الجزائري خلال فترة الاستعمار وهذا بعد استمرار ارتفاع معدلات الزواج والخصوبة مع قلة انتشار واستعمال وسائل منع الحمل إضافة إلى تحسن الظروف الاقتصادية للسكان بشكل عام.

المرحلة الثانية (1986–2000):

تميزت هذه المرحلة ببداية تراجع معدل الولادات تحت عتبة الاربعين بالألف أين سجلت سنة 1986 معدل 34,73‰ واستمر هذا الانخفاض ليصل المعدل سنة 1991 الى 30,14‰ وبعد سنتين انخفض المعدل الى ما دون 30‰ ليصل في نهاية هذه المرحلة الى أدنى قيمة له وهي 19,36‰. أي ان المعدل الخام للولادات انخفض بمقدار 14 نقطة في ظرف 14 سنة.

ويمكن ان نرجع هذا الانخفاض الى الاهتمام المتزايد من طرف الدولة بالجانب الصحي خاصة صحة الأم والطفل وكذا اعتماد عديد البرامج والإجراءات المهتمة بمسألة التوجيه الديمغرافي من خلال تقديم خدمات تهدف الى تبني تباعد الولادات، وكذا برامج التخطيط العائلي التي أسفرت عن ارتفاع معدل استعمال موانع الحمل الى 50,7%

في ظرف 30 سنة فقط وهو ارتفاع معتبر جدا حيث لم يكن يتجاوز هذا المعدل 2% سنة 1962، أما في سنة 1984 فقد بلغ 25%. وكذا الى الأوضاع الاقتصادية والأمنية في مرحلة التسعينات التي أدت الى انخفاض عدد الزيجات ما انعكس بالسلب على معدلات المواليد.

المرحلة الثالثة (2001–2019):

مع بداية هذه المرحلة نلاحظ عودة معدلات الولادات الى الارتفاع تدريجيا حيث قدر سنة 2001 بـ 20,03‰ ليصل بعد 10 سنوات الى 24,78‰، في حين بلغ أعلى قيمة له سنة 2016 والتي قدرت بـ 26,12‰ ليعود بعدها المعدل الى التراجع حيث انخفض المعدل بمقدار 3,3 نقطة خلال 3 سنوات فقط أين بلغت قيمته 23,80‰ سنة 2019.

ويرجع الارتفاع في المؤشر محل الملاحظة الى تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية نتيجة انتعاش أسعار البترول وخلق وظائف جديدة ومشاريع متنوعة ساهمت في الاستقرار وساعدت على عودة ارتفاع عدد الزيجات ومعدلات الزواج، وتحسن الخدمات والرعاية الصحية.

2) تطور معدل الوفيات في الجزائر للفترة 1967–2019:

تعتبر الوفيات من اهم الظواهر الديمغرافية المؤثرة في النمو الديمغرافي كونها أحد أهم ركائز الانتقال الديمغرافي وبالتالي فهي تتحكم في حركية النمو الديمغرافي، كما يعتبر معدلي الوفيات الخام ومعدل وفيات الأطفال الرضع من مؤشرات التنمية المستدامة ويقاس بهما مدى فعالية المنظومة الصحية.

أ- تطور المعدل الخام للوفيات في الجزائر للفترة 1967-2019:

الجدول (2.2) تطور معدلات الوفيات في الجزائر للفترة 1967-2019:

السنة	معدل الوفيات (‰)	السنة	معدل الوفيات (‰)	السنة	معدل الوفيات (‰)
1968	17,37	1987	6,97	2008	4,42
1970	16,45	1990	6,03	2010	4,37
1974	15,07	1994	6,56	2012	4,53
1977	14,36	1998	4,87	2014	4,44
1980	10,90	2001	4,56	2017	4,55
1984	8,60	2004	4,36	2019	4,55

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل (2.2) تطور معدلات الوفيات في الجزائر من 1967 الى 2019

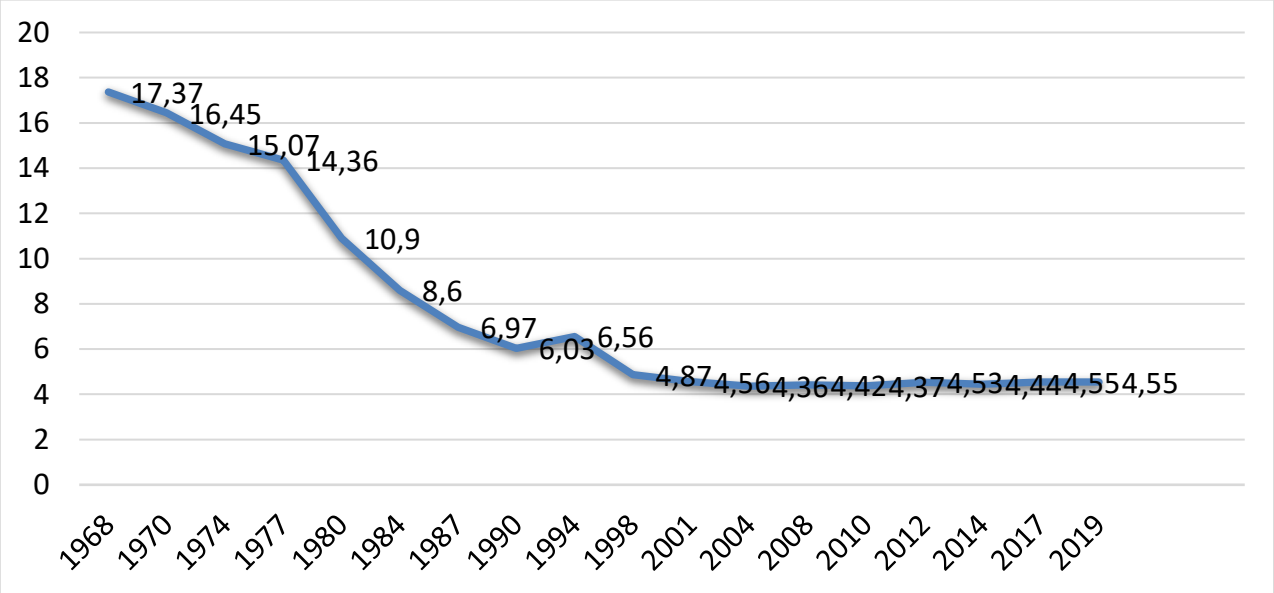

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بينات الجدول (2.2)

من خلال الجدول (2.2) والشكل (2.2) نلاحظ أن الاتجاه العام لمعدلات الوفيات في انخفاض مستمر بفعل الجهود التي تبذلها الدولة في مجال تطوير الرعاية الصحية والخدمات الطبية في شتى المجالات والمناطق من أجل التحكم والسيطرة على الأمراض والأوبئة التي كانت السبب الرئيسي في حدوث الوفيات بعد الاستقلال، حيث كان يقدر المعدل غداة الاستقلال في حدود 17‰ انخفض سنة 1967 الى 15,87‰ ليرتفع مجددا المعدل ليصل

إلى أعلى قيمة مسجلة له والتي قدرت بـ 17,37‰ سنة 1968 ويبدأ في الانخفاض الذي وصل الى فارق أكثر من 10نقاط بعد 20 سنة فقط حيث قدر سنة 1988 بـ 6,6‰ ليواصل الانخفاض التدريجي الى غاية 1990 اين قدر المعدل بـ6,03‰.

ليعود المعدل الى الارتفاع مرة أخرى سنة 1994 ويصل الى 6,56‰ وهذا نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد خلال فترة تسعينات القرن الماضي ليعود المعدل في الانخفاض من جديد مع نهاية التسعينات نتيجة الاستقرار الأمني أين تراوحت قيمه في بداية الالفية 4,87‰ويبلغ 4,35‰ سنة 2004 وهي أدنى قيمة مسجلة، ويتراوح المعدل بعد ذلك والى غاية سنة 2019 بين 4,42‰و4,55‰.

ب- تطور معدل وفيات الأطفال الرضع في الجزائر للفترة 1967-2019:

ان من بين أهم المعدلات والمؤشرات التي تقيس مدى نجاعة السياسة الصحية في بلد ما هو معدل الوفيات الأطفال الرضع لما يكتسيه من أهمية وطنية ودولية، فتوصيات المنظمات العالمية خاصة الأمم المتحدة والصحة العالمية تعطي أهمية كبيرة لهذا المعدل وتعتبره ضمن مؤشرات التنمية بحيث يعكس مدى تطور المنظومة الصحية عموما، كما ان الاهتمام بالأطفال الرضع يأتي انطلاقا من كونهم قاعدة أي مجتمع ولبنته في بناء الفئة النشطة اي تعتبر الخزان الاساسي للمورد البشري المستقبلي، والجدول الموالي يوضح وفيات الرضع في الجزائر.

الجدول (3.2) تطور معدلات وفيات الأطفال الرضع في الجزائر للفترة 1962-2019: (‰)

السنة	معدل وفيات الأطفال الرضع	السنة	معدل وفيات الأطفال الرضع	السنة	معدل وفيات الأطفال الرضع
1962	131,70	1990	57,80	2008	25,5
1967	124,40	1995	54,87	2010	23,7
1974	114,50	1998	37,4	2012	22,6
1978	112,50	2001	37,5	2014	22,0
1981	84,50	2004	30,4	2017	21,0
1987	64,40	2006	26,9	2019	21,0

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل (3.2): تطور معدلات وفيات الأطفال الرضع في الجزائر من 1962 الى 2019

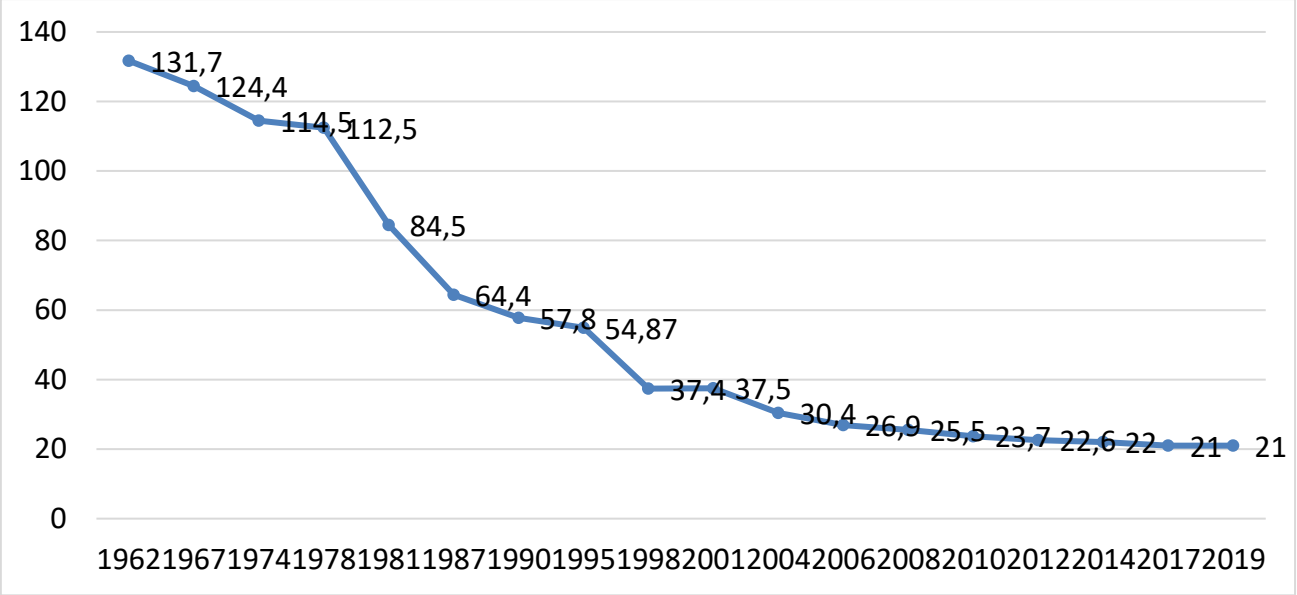

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بينات الجدول (3.2)

من خلال الجدول (3.2) والشكل (3.2) نلاحظ أن معدلات وفيات الاطفال الرضع قد سجلت مستويات قياسية غداة الاستقلال حيث تجاوز المعدل 131‰ سنة 1962 ليبدأ في الانخفاض التدريجي الى غاية نهاية السبعينات أين بلغ 112,5‰ سنة 1978 ما يعني الانخفاض بحوالي 20 نقطة في ظرف 17 سنة.

ومع بداية الثمانينات استمر المعدل في الانخفاض وبشكل ملحوظ جدا، حيث انخفض لأول مرة وبعد 18سنة من الاستقلال إلى ما دون 100 بالألف أين بلغت قيمته 84,5‰ سنة 1981 ما يعني انخفاض بحوالي 28 نقطة في ظرف 3سنوات فقط وهذ قفزة نوعية وتغير ملحوظ جدا، وبعد 6 سنوات تواصل انخفاض المعدل حيث شهد مرة أخرى انخفاض بمقدار 20 نقطة أين قدر بـ 64,4 سنة 1987 ما يعني أن المعدل انخفض الى نصف قيمته التي كان عليها في سنة 1962.

أما في تسعينات القرن الماضي فقد وصل المعدل الى أقل من 55‰ وذلك سنة 1995وبعد 3سنوات فقط انخفض المعدل الى ما دون 40‰ حيث قدرت قيمته بـ 37,4‰ سنة 1998، ليتواصل الانخفاض ليسجل قيمة قدرت بـ 25,5‰ سنة 2008. وتبدأ مرحلة الانخفاض التدريجي حيث أنه وبعد 11 سنة انخفض المعدل

بمقدار 4 نقاط فقط أين قدرت قيمته بـ 21‰ وهي أدنى قيمة مسجلة وكان ذلك منذ سنة 2017 واستمر الى غاية 2019.

ويمكن ان نرجع هذا الانخفاض الى الجهود التي تبذلها الدولة في مجال تطوير الرعاية الصحية والخدمات الطبية خاصة فيما يخص الأطفال حديثي الولادة والأطفال الأقل من خمس سنوات من خلال توفير اللقاحات والسيطرة على الامراض والاوبئة ومجانية العلاج.

3) تطور معدل الزيادة الطبيعية في الجزائر للفترة 1967-2019:

يتحكم في النمو السكاني الطبيعي عاملان هما: التناقص في أعداد الوفيات، والزيادة في أعداد المواليد، معنى ذلك أن نمو السكان مرتبط بالزيادة الطبيعية والتي تعد الفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات الزيادة الطبيعية في الجزائر.

الجدول (4.2) تطور معدلات الزيادة الطبيعية في الجزائر للفترة 1967-2019 ((‰))

السنة	معدل الزيادة الطبيعية	السنة	معدل الزيادة الطبيعية	السنة	معدل الزيادة الطبيعية
1967	34,2	1987	27,6	2008	19,2
1970	33,7	1990	24,9	2010	20,3
1974	31,4	1994	21,7	2012	21,6
1977	31,7	1998	15,7	2014	21,5
1980	32,1	2001	15,5	2017	20,9
1984	31,6	2004	16,3	2019	19,3

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل (4.2) تطور معدلات النمو الطبيعي للسكان في الجزائر من 1967 الى 2019

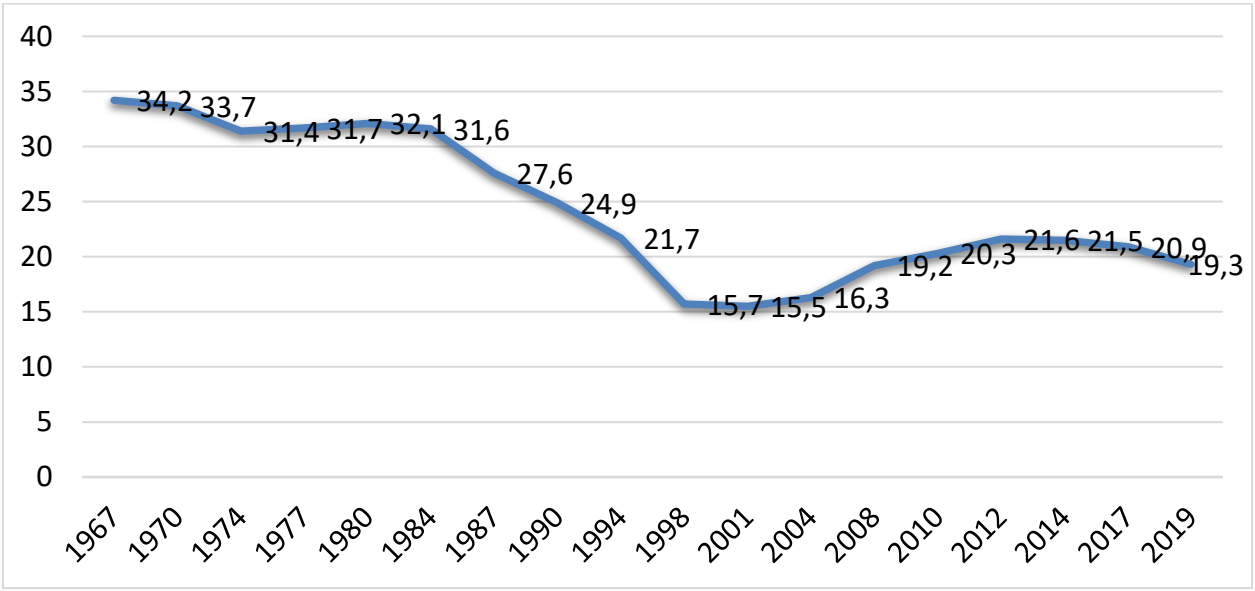

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بينات الجدول (4.2)

من خلال معطيات الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا أن معدل الزيادة الطبيعية بشكل عام قد أخذ نفس منحى معدل الولادات حيث سجل أعلى قيمة له سنة 1967 والتي بلغت 34,2‰ أما في بداية السبعينات فقد بلغ المعدل 33,7‰ سنة 1970 ليبدأ المعدل بعدها الى الانخفاض التدريجي أين قدرت قيمته بـ 29,8‰ سنة 1976 وتبقى قيمه متذبذبة بعد ذلك الى غاية منتصف الثمانينات أين تراوحت بين 32‰ و31‰ والمسجلة سنة 1985، هذه القيم المرتفعة لمعدلات النمو كانت نتيجة ارتفاع الولادات بغية تعويض خسائر الحرب أما عن الانخفاض الذي سجل بداية من السبعينات فقد كان نتيجة التحسن الملحوظ في معدل الوفيات كما راينا ذلك سابقا بالإضافة الى اعتماد الدولة لبرامج من أجل تباعد الولادات.

في الفترة الثانية والتي امتدت من 1986 الى غاية سنة 2000 استمر المعدل في الانخفاض ليصل الى ما دون 30‰ وسجل ذلك لأول مرة سنة 1986 أين قدرت قيمته بـ 27,4‰ومع نهاية الثمانينات بلغ معدل النمو قيمة 25‰، أما في تسعينات القرن الماضي فقد بلغت قيمة معدل النمو إلى أقل من 20‰ سنة 1995

أين قدرت قيمة المعدل بـ 18,9‰، وواصل الانخفاض إلى نهاية الفترة أين سجل أدنى قيمة له والتي بلغت 14,8‰ والمسجلة سنة 2000.

يمكن إرجاع التغير الحاصل في معدل الزيادة الطبيعية في الجزائر نحو الانخفاض خلال هذه الفترة إلى جملة من الأسباب، ولعل من أهمها الأزمة الاقتصادية المالية وحالة الانكماش الاقتصادي في منتصف الثمانينات نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول، بالإضافة إلى اعتماد الدولة لبرامج وسياسات سكانية تهدف أساسا وبشكل مباشر إلى التقليل من الزيادة في أعداد المواليد، إضافة إلى الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر التي انجر عنها تزايد معدلات البطالة وتسريح العمال في فترة التسعينات ما نتج عنه شبه ركود اقتصادي أدى إلى انخفاض هام كميا في معدل النمو الاقتصادي والذي بدوره اثر سلبا على معدل الزيادة السكانية الطبيعية في الجزائر.

أما الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2019 ، شهدت عودة معدل الزيادة السكانية الطبيعية إلى الارتفاع التدريجي من جديد أين سجلنا سنة 2005 معدلا قدره 16,9‰بارتفاع قدره 1,4 نقطة مقارنة بسنة 2001، أما في سنة 2010 فقد تجاوز المعدل 20‰ ليصل بعد 3سنوات الى 21,7‰ وهي اعلى قيمة مسجلة في هذه الفترة، وشهد المعدل بعد ذلك استقرارا إلى غاية سنة 2017، ويمكن أن نرجع ذلك إلى عودة الاستقرار الأمني وتحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي انعكست بدورها على الحياة الاجتماعية ما اثر إيجابا على عدد أحداث الزيجات المسجلة ومن خلال ذلك الى الرفع من عدد المواليد، غير أننا لاحظنا عودة المعدل مرة أخرى الى الانخفاض النسبي في معدل الزيادة السكانية الطبيعية أي بشكل طفيف جدا حيث قدرت قيمته بـ 19,3‰ سنة 2019.

4) أمل الحياة:

يعتبر أمل الحياة عند الولادة من أهم المؤشرات الديمغرافية المستعملة في الدراسات السكانية والاقتصادية كذلك كونه يساعد على قياس المستوى الاجتماعي والاقتصادي والصحي، فكلما ارتفع أمل الحياة فهذا دليل على

الوضع الصحي الجيد وكذا على فعالية البرامج الاقتصادية والاجتماعية المطبقة، وهو يقاس حسب الجنس أي للرجال وللنساء، فنجد ان هذا المؤشر مرتفع في الدول المتقدمة ومتوسط أو منخفض في الدول النامية والمتخلفة، إلا أن تواصل ارتفاع أمل الحياة يعني تزايد نسبة كبار السن (وهي فئة غير نشطة) ما يعني تزايد العبء الاقتصادي خاصة عند الدول المتقدمة التي تعاني من انخفاض في فئة الشباب (الفئة النشطة). وتلعب الوفيات دورا هاما في زيادة أو نقصان أمل الحياة خاصة وفيات الرضع لأنها تشكل ثلث مجموع الوفيات الاجمالية، وفي هذا العنصر سنحاول معرفة تطور أمل الحياة في الجزائر.

الجدول (5.2): تطور امل الحياة عند الولادة في الجزائر حسب الجزائر (1967- 2019)

السنوات / الجنس	1967	1977	1987	1998	2008	2012	2017	2019
ذكور	51,1	53,5	66,7	73,7	74,9	75,8	76,9	77,6
اناث	51,2	53,0	66,3	75,8	76,7	77,1	78,2	78,2
المجموع	51,1	53,2	66,5	74,8	75,7	76,4	77,6	77,8

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل (5.2): تطور امل الحياة عند الولادة في الجزائر حسب الجزائر (1967- 2019)

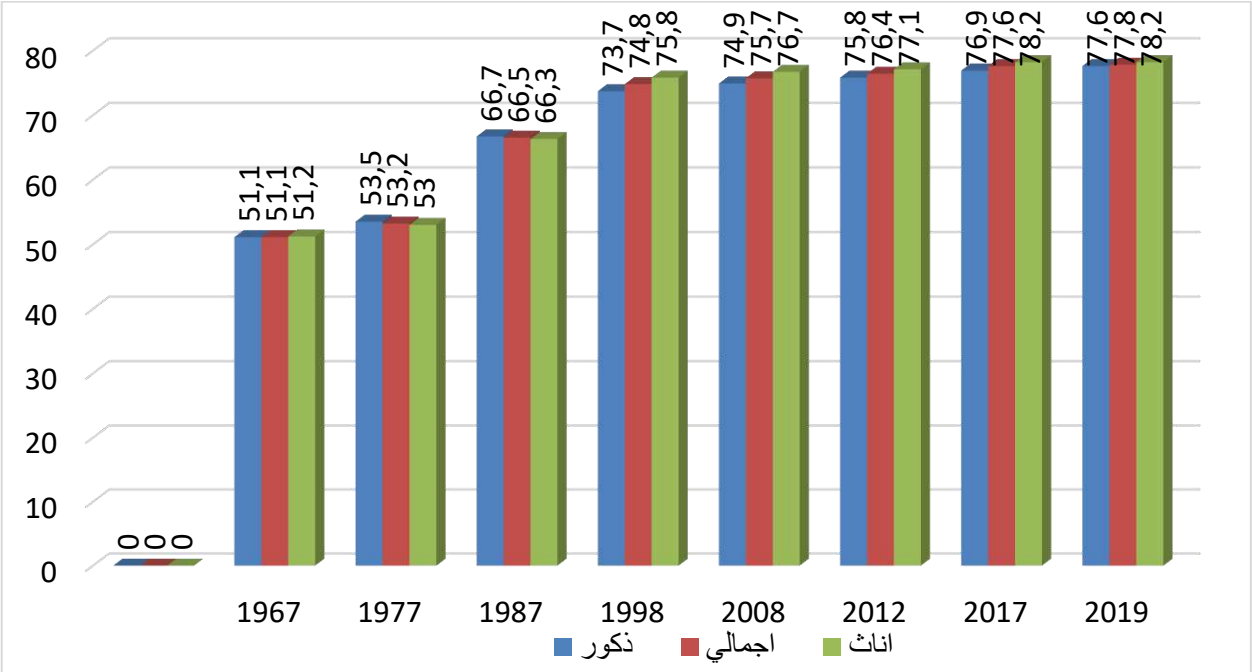

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بينات الجدول (5.2)

الملاحظ من خلال بيانات الجدول (5.2) والشكل المرافق له أن امل الحياة عند الولادة لكلا الجنسين شهد تحسنا كبيرا من تعداد لآخر، وهذا ما يعكس حجم المجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية في سبيل تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية للأفراد والبلد ككل. حيث حقق امل الحياة ربحا بمقدار 26,5 نقطة خلال خمسين (50) سنة (1967-2017)، حيث انتقل من 1,51سنة خلال 1966 (مع فارق يقدر بـ 0,1 لصالح الاناث) الى 53,2 سنة حسب بيانات تعداد 1977 أين كان الفارق هذه المرة إيجابيا لصالح الذكور ب 0,5 نقطة على حساب الاناث الذي قدر أمل الحياة لديهم بـ 53,0سنة.

وبعد 10سنوات أي حسب بيانات تعداد 1987 نلاحظ أن أمل الحياة الاجمالي شهد ارتفاعا محسوسا حيث سجل ربحا بمقدار 13,3 نقطة مقارنة بتعداد 1977، وحسب الجنس نجد أن أمل الحياة عند الاناث أقل ب 0,4 نقطة منه عند الذكور الذين بلغ أمل الحياة لديهم 66,7 سنة. أما في تعداد 1998، فنلاحظ مواصلة أمل الحياة في الارتفاع وهذه المرة كان الفارق بينه وبين آخر تعداد 8,3 نقطة ليصل الى 74,8 سنة ونلاحظ هذه المرة أن امل الحياة حسب الجنس هو لصالح الاناث حيث بلغ 75,8 سنة بفارق بلغ 2,1 سنة عنه لدى الذكور.

كما نلاحظ أيضا أن الارتفاع في أمل الحياة بعد ذلك صار طفيفا ولا يتعدى الفارق النقطة أو النقطتين كأقصى تقدير حيث قدر بـ 75,7 سنة في 2008 أي بعد 10 سنوات من آخر تعداد إلا أن الفارق بينهما لم يصل لـ 1 نقطة نفس الامر ينطبق على بينات 2012 و2017 التي بلغ أمل الحياة فيها 76,4 سنة و77,6 سنة على التوالي أما حسب الجنس فان أمل الحياة في سنوات 2008، 2012 و2017 هو بفارق إيجابي بلغ 02 سنة لصالح الاناث على حساب الذكور.

وكما هو معلوم فان ارتفاع أمل الحياة عند الولادة هو مؤشر إيجابي على انخفاض وفيات الأطفال الرضع. كما ان ارتفاع أمل الحياة يساهم في الرفع من أعداد كبار السن وبالتالي الفئة غير النشطة ما سيؤثر على معدلات الاعالة خاصة إذا ما كانت معدلات البطالة مرتفعة مقابل انخفاض في معدلات التشغيل.

5) المؤشر التركيبي للخصوبة ISF:

بعد دراسة معدلي الولادات والنمو الطبيعي كان لزاما علينا دراسة المؤشر التركيبي للخصوبة لما له من علاقة مباشرة تربطه بهما، هذا وقد عرف المؤشر التركيبي للخصوبة (ISF) والذي يمثل متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة خلال حياتها الإنجابية (15-49سنة) انخفاضا محسوسا حيث انتقل من 7,8 طفل/امرأة سنة 1970 ليصل الى 2,4طفل/امرأة سنة 2002 كما هو مبين في الجدول ادناه:

الجدول (6.2) تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر للفترة 1967-2019:

السنة	ISF (طفل/امرأة)	السنة	ISF (طفل/امرأة)	السنة	ISF (طفل/امرأة)
1966	7,1	1990	3,97	2010	2,9
1970	7,8	1995	4,5	2014	3,0
1980	6,9	2000	2,4	2017	3,1
1985	4,5	2005	2,5	2019	3,0

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل (6.2) تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر من 1967 الى 2019

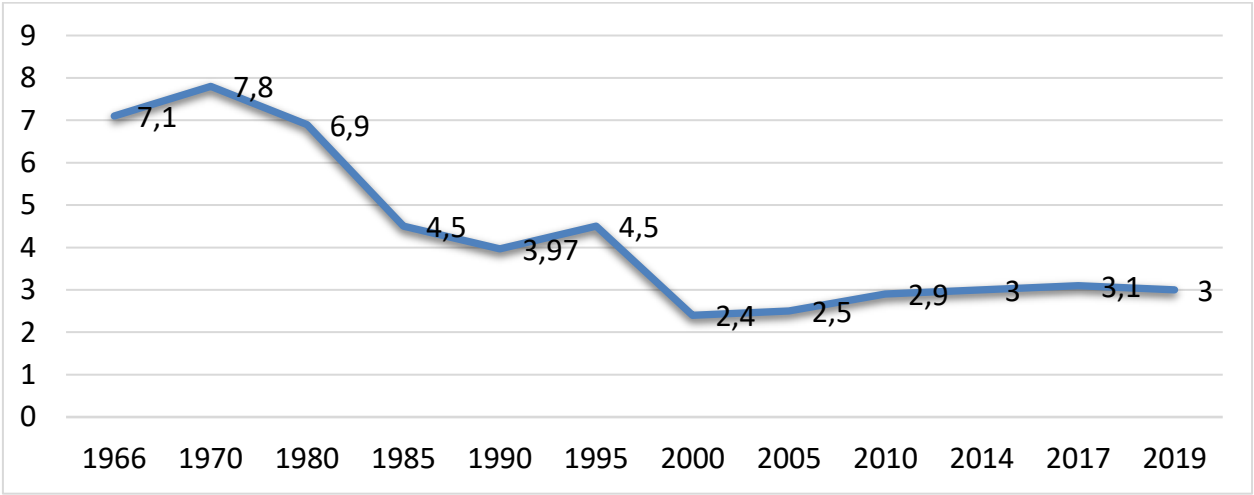

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بينات الجدول (6.2)

من خلال الجدول والشكل السابقين، واللذان يمثلان تطور المؤشر التركيبي للخصوبة نجد أن المؤشر كان يتميز بالارتفاع خلال سنوات الستينات أين بلغ المؤشر أعلى قيمة له سنة 1970 والتي قدرت بـ 7,8 طفل/امرأة وهو معدل مرتفع جدا، لينخفض المؤشر بمقدار 0,9 نقطة فقط في ظرف 10 سنوات أين بلغ 6,9طفل/امرأة سنة 1980 ليتواصل الانخفاض ويصل بعدها الى 4,5طفل/امرأة في سنة 1985 و3,9طفل/امرأة سنة 1990،

أما في سنة 1995 فقد شهد المؤشر ارتفاعا بمقدار 0,5 نقطة، ليعود المعدل مجددا الى الانخفاض مع بداية الالفية الجديدة ويبلغ أدنى قيمة له والتي قدرت بـ 2,4 طفل/امرأة سنة 2000، ليعود المعدل مرة أخرى الى الارتفاع في سنة 2014 مسجلا قيمة قدرت بـ 3طفل/امرأة ويستقر في هذا القيمة الى غاية 2019.

ويمكن ان نرجع سبب الارتفاع الكبير في المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر في بداية الفترة الى عدة عوامل، لعل من أهمها الزواج المبكر، العادات، تعدد الزوجات، تحسن الظروف الصحية والرعاية الطبية وغياب سياسة سكانية واضحة المعالم. أما الانخفاض في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات فيمكن ارجاعه الى تبني الدولة للبرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي منتصف الثمانينات والانتشار الواسع في استعمال موانع الحمل التي وصلت نسبة استعمالها الى 64% سنة 2000 بالإضافة الى عوامل أخرى متعددة مباشرة أو غير مباشرة منها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تسريح العمال بعد الاتجاه الى نظام السوق الحر وفترة الإصلاحات الهيكلية، إضافة إلى أزمة السكن وغيرها.

أما عودة الارتفاع المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر مجددا مع بداية الالفية الجديدة والى غاية 2019 فيمكن ارجاعه الى تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما أدى الى ارتفاع المواليد نتيجة ارتفاع أعداد الزيجات ومع نهاية الفترة لاحظنا استقرارا في المؤشر وهذا كان نتيجة لتعلم المرأة وارتفاع المستوى التعليمي لها بشكل ملحوظ كما أن دخولها لعالم الشغل ومنافستها للرجال بالإضافة الى ارتفاع مدة التعليم كلها عوامل ساهمت في تأخر سن الزواج لكلا الجنسين وبالتالي انعكس سلبا على أعداد الزيجات ومن خلالها على أعداد المواليد.

6) تطور السكان في الجزائر خلال الفترة 1966 الى 2018:

شهدت الجزائر تزايدا في عدد السكان حيث انتقل هذا العدد من حوالي 12 مليون سنة 1966 الى 42,5 مليون نسمة سنة 2018 والجدول الموالي يبين توزيع السكان حسب الفئات العمرية الكبرى الثلاث والفئات الخماسية للفترة الممتدة من 1966 الى 2018، حيث قسمت البيانات الى الفئات العمرية الثلاث من أجل توضيح الأفراد خارج قوة النشاط وهم الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو تزيد عن 64 سنة (أفراد غير معنيين

بالعمل) في حين الفئة العمرية ذات الأعمار من 15 الى 64 سنة هي الفئة النشطة وهي الأعمار التي سنتناولها بالدراسة التطبيقية.

جدول رقم (7.2): تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1966 الى 2018 حسب الفئات العمرية (الاعداد بالألف)

السنوات	1966		1977		1987		1998		2008		2018	
السكان	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أقل من 15 سنة	5704	47,1	7700	47,3	10086	44,1	10664	36,3	9738	28,15	12828	30,1
19-15 سنة	1096	9,06	1653	10,3	2502	10,9	3533	12,0	3696	10,68	2934	6,89
24-20 سنة	823	6,80	1373	8,55	2226	9,73	2940	10,00	3822	11,05	3300	7,75
29-25 سنة	799	6,61	1037	6,46	1665	7,28	2523	8,58	3472	10,04	3670	8,62
34-30 سنة	730	6,04	696	4,33	1395	6,10	2115	7,19	2778	8,03	3788	8,9
39-35 سنة	603	4,99	701	4,36	1044	4,56	1680	5,71	2376	6,87	3434	8,07
44-40 سنة	470	3,89	648	4,03	736	3,22	1389	4,72	2046	5,91	2740	6,44
49-45 سنة	397	3,28	541	3,37	710	3,10	1119	3,81	1654	4,78	2332	5,48
54-50 سنة	358	2,96	414	2,58	664	2,90	769	2,62	1365	3,95	1991	4,68
59-55 سنة	299	2,47	365	2,27	538	2,35	705	2,40	1079	3,12	1589	3,73
64-60 سنة	268	2,22	293	1,82	410	1,79	627	2,13	721	2,08	1284	3,02
أكثر من 64 سنة	531	4,39	639	3,98	904	3,95	1308	4,45	1844	5,33	2682	6,30
المجموع	12096	100	16064	100	22881	100	29398	100	34591	100,00	42577	100
64-15 سنة	5843	48,31	7721	48,06	11890	51,96	17400	59,19	23009	66,52	29750	63,56

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS

ملاحظة: بعض المجاميع مقربة

الشكل (7.2): تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة 1966 الى 2018حسب الفئات العمرية

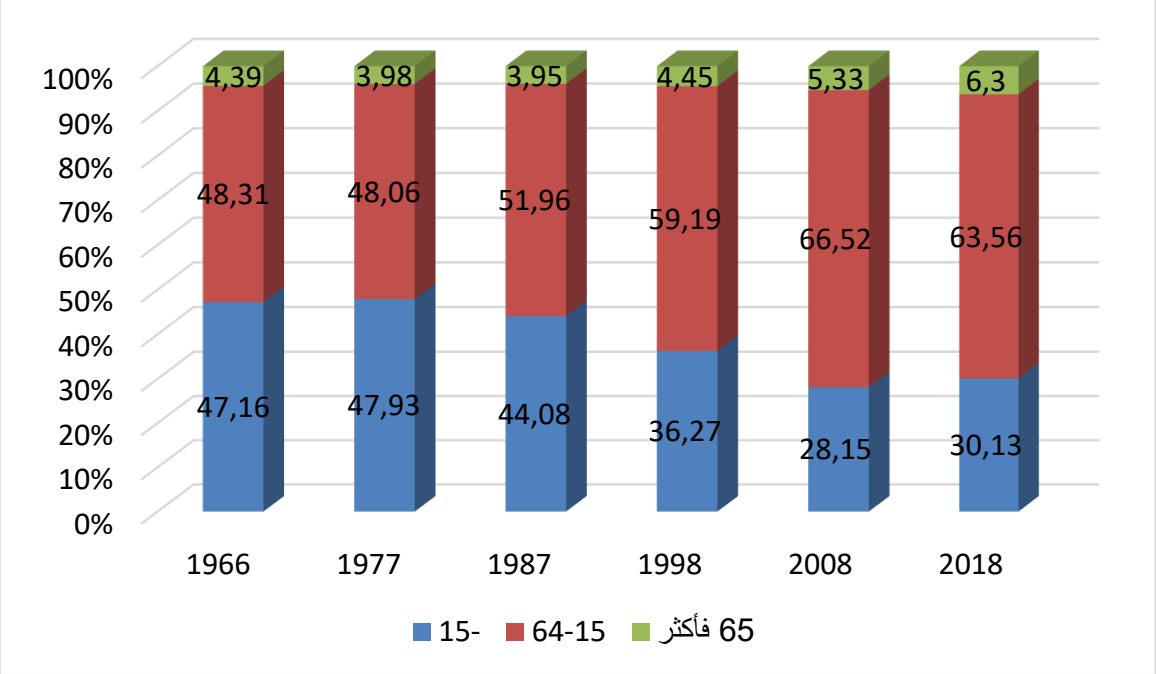

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بينات الجدول (7.2)

شهدت الجزائر في الفترة الممتدة من أول تعداد والمقام سنة 1966 الى 2018 تزايدا مستمرا في عدد السكان حيث انتقل العدد من 12 مليون الى 42,5 مليون نسمة، وقد توزع السكان حسب الفئات كما هو مبين في الجدول (7.2) والشكل أعلاه الذي يوضح توزيع السكان حسب التركيبة العمرية اي حسب الفئات العمرية الثلاث الكبرى.

فئة اقل من 15 سنة: يظهر من معطيات الجدول(7.2) أن التركيبة العمرية للمجتمع الجزائري ومن خلال تعدادي 1966 و1977 تمتاز بالشبابية، حيث نجد الأفراد أقل من 15 سنة تتجاوز نسبتهم 47%، ما يعني انهم يمثلون تقريبا نصف سكان الجزائر وهو ما سيشكل عائقا في ذلك الوقت نظرا لكونهم فئة خارج النشاط إلا أنهم سيزيدون من الفئة النشطة بعد 15 سنة ما سيمثل قوة اقتصادية اذا ما كان استغلالهم بطريقة جيدة، نفس التركيب العمري السكاني ميز نتائج تعداد سنة 1987 مع فارق بسيط في القيمة حيث انخفضت نسبتهم إلى

44% ليتواصل الانخفاض من سنة إلى أخرى أين قدرت نسبتهم 36% في تعداد 1998، أما في سنتي 2008 و2018 فنلاحظ تواصل انخفاض النسبة لتصل في حدود 30% ما يعني أنهم يشكلون ثلث السكان.

فئة 15–64 سنة: بالنسبة للأفراد المنتمين للفئة 15–64 سنة والذين يمثلون الفئة النشطة نلاحظ انهم يشكلون النسبة الأكبر في كل السنوات وهم يشكلون أكثر من نصف السكان (نسبتهم أكبر من 50%) ما عدا في تعدادي 1966 و1977 اين لم تصل نسبتهما الى 50% وكانت قد تجاوزت 48% بقليل وهي أقل نسب مسجلة في هذه الفئة، أما في سنة 2018 ونتيجة عودة فئة صغار السن للارتفاع من جديد وتواصل ارتفاع فئة كبار السن فقد انخفضت نسبة الفئة النشطة بمقدار 3 نقاط مقارنة بآخر تعداد أي في سنة 2008، الذي سجلت به النسبة الأكبر أين قدرت النسبة بـ 66%أي انها تمثل ثلثي حجم سكان الجزائر وذلك نتيجة انخفاض نسبة فئة صغار السن في ذلك العام وارتفاعه قبل 10 الى 20 سنة ماضية، أما في سنة 1998 فقد كانت نسبة هذه الفئة في حدود 60%.

فئة أكثر من 65 سنة: بالنسبة لفئة كبار السن (أكثر من 65 سنة) ورغم أن عددهم قليل جدا ونسبهم منخفضة مقارنة ببقية الفئات إلا أن نسبهم شهدت تزايدا مستمرا حيث بلغت النسبة 6,3% سنة 2018 بعدما كانت في حدود 4,39% من مجموع السكان سنة 1966لتنخفض في تعدادي 1977 و1987 الى 3,98% و3,95% على التوالي وتعود مجددا الى الارتفاع في تعداد 1998 حيث بلغت النسبة 4,45% وتواصل الارتفاع لتصل نسبة 5,33% سنة 2008، هذا الارتفاع المتزايد كان نتيجة تحسن الظروف المعيشية وارتفاع امل الحياة والرعاية الصحية المقدمة لكبار السن وانخفاض معدلات الوفيات بصفة عامة.

بتركيز الملاحظة على بعض الفئات العمرية المنتمية إلى الفئة العريضة 15–64 سنة، وهي الفئة المعنية بموضوع دراستنا، نجد ان فئة الشباب (15–24 سنة) شهدت ارتفاعا مستمرا حيث قدرت نسبتها بـ 15,86%سنة 1966 لتبلغ 18,84% و20,66% سنتي 1977 و1987 على التوالي أما سنة 1998 فقد سجلت أعلى قيمة حيث بلغت النسبة 22,02% لتشهد هذه الفئة بعد ذلك انخفاضا أين قدرت النسبة بـ

21,73% سنة 2008 ويتواصل هذا الانخفاض في هذه الفئة الى غاية 2018 مسجلة قيمة بلغت 14,64%.

كما شهدت فئة البالغين (25-34سنة) هي الأخرى ارتفاعا من سنة لأخرى حيث قدرت نسبتها سنة 1966 بـ 12,65 لتصل سنة 1987 الى نسبة قدرها 13,38، كما شهدت سنة 1998 ارتفاعا مقارنة بسنة 1987 قدر بـ 2,4 نقطة ليتواصل الى غاية سنة 2008 حيث سجلت بها أعلى نسبة والتي قدرت بـ 18,07% إلا أن هذا الارتفاع لم يدم وعادت النسبة الى التراجع التدريجي لكن بصورة طفيفة ليصل الى 17,52% سنة 2018.

والمتمعن للقيم السابقة يرى أن نسب البالغين والشباب في كل السنوات محل الدراسة تفوق نسبتهما مجتمعتين نصف نسب الفئة النشطة (15-64سنة) ما يعني أن المجتمع تغلب عليه صفة الشباب، وعليه يمكن القول ان ارتفاع نسبة الفئة التي يتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة دليل على توفر قوة ديمغرافية أو كما يطلق عليها هبة ديمغرافية ما يعني وجود قوة مشاركة اقتصادية كبيرة إذا ما أُحسن استغلالها.

7) معدل الاعالة الديمغرافية:

يقدم معدل الاعالة الديمغرافية صورة حول توزيع السكان حسب الفئات العمرية الكبرى وهو أحد أهم مؤشرات التركيب العمري، ويمثل معدل الاعالة مقدار عبء المعالين (صغار وكبار السن) مقارنة بالمعيلين، أي أنه كلما ارتفع معدل الاعالة فيعني ذلك أن هناك عددا أكبر من السكان يجب أن يعالوا بواسطة كل شخص في سن العمل والعكس صحيح وعليه فان معدل الاعالة هو نسبة السكان غير النشطين الى السكان النشطين. ونظرا لصعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة فانه يتم الاعتماد عادة على الفئات العمرية الكبرى وبذلك يمكن حسابه بقسمة عدد السكان في الفئة العمرية (اقل من 15سنة) مضافا اليه عدد السكان في الفئة العمرية (أكبر من 60سنة) مقسوما على عدد السكان في سن النشاط أي الفئة العمرية (15-60) حسب الجنس وحسب الفئات العمرية الكبرى:

نسبة اعالة صغار السن = (عدد السكان أقل من 15 سنة/ عدد السكان في سن النشاط) ×100

نسبة اعالة كبار السن = (عدد السكان أكبر من 60 سنة/ عدد السكان في سن النشاط) ×100

الشكل (2.8) تطور معدلات الاعالة الديمغرافية في الجزائر من 1966 الى 2017

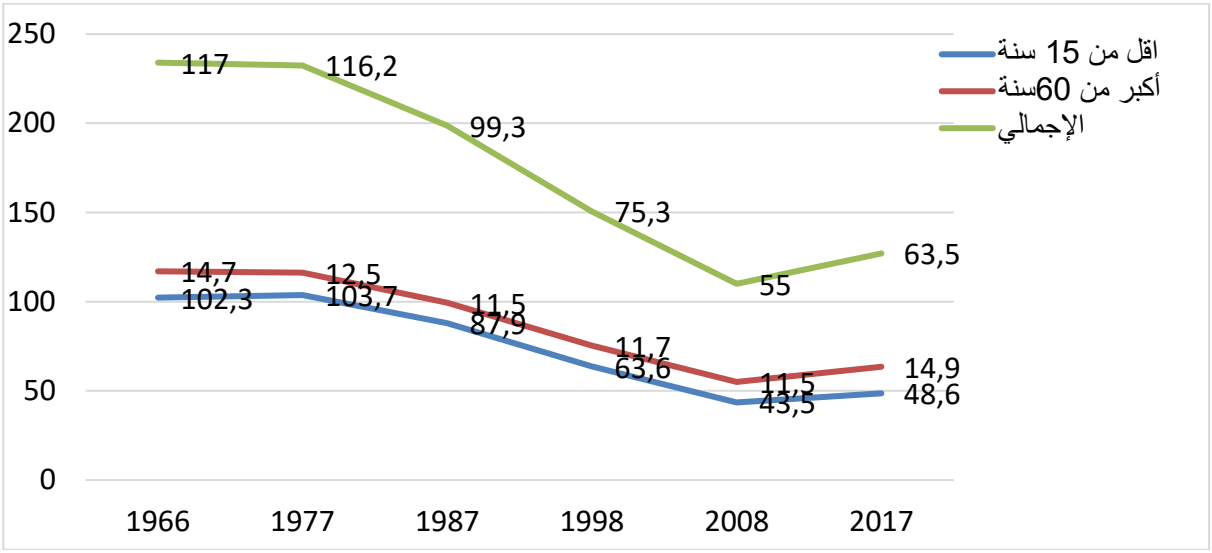

المصدر:: ONS, démographie Algérienne 2017, N°816, Alger, 2018, P2.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ وبصفة عامة انخفاض معدلات الاعالة الثلاث حيث كان الانخفاض طفيفا من سنة 1966 الى غاية 1977 حيث كان الفارق في حدود نقطة الى نقطتين، وبعد ذلك نشهد بداية الانخفاض الملحوظ والى غاية 2008 لتعود المعدلات بعد ذلك للارتفاع الى غاية 2017.

حيث نسجل انخفاض نسبة اعالة الصغار من أعلى قيمة لها والمسجلة سنة 1966 والتي قدرت بـ 102,3 لكل 100 شخص الى 91,41 لكل 100 شخص سنة 1980 ثم الى 63,6 لكل 100 شخص سنة 1998، ما يعني انخفاض بمقدار 28 نقطة وهو انخفاض جد معتبر. واصلت النسبة انخفاضها إلى غاية سنة 2008 حيث قدرت بـ 43,5 لكل 100 شخص. معدل اعالة كبار السن أخذ نفس المنحى مع اختلاف في القيم والتي بلغت سنة 1966 قيمة بلغت 14,7 لكل مائة شخص لتشهد انخفاضا أين قدرت القيمة 11,5 لكل 100 شخص سنة 2008 وهي أقل قيمة مسجلة لدى هذه الفئة ليشهد المعدل بعد ذلك ارتفاع وصل سنة 2017 الى 14,9 لكل مائة شخص وهو تقريبا نفس المعدل المسجل في أول تعداد وهذا نتيجة ارتفاع امل الحياة وتحسن الرعاية الصحية والطبية ما ساهم في زيادة أعداد كبار السن.

خلاصة الفصل

لقد شهدت الجزائر منذ استقلالها والى غاية اليوم تحولات ديمغرافية كانت نتيجة الوضعية الديمغرافية التي ورثتها غداة الاستقلال والتي تميزت بارتفاع معدلات الوفيات والولادات ومعدلات النمو والخصوبة التي بلغت معدلات قياسية، إلا أن الاهتمام الذي أولته الدولة للشق الديمغرافي وكذا الرعاية الصحية المقدمة للأفراد خاصة كبار السن، الأطفال والمرأة، مما جعل بعض الملاحظين لديموغرافيا الجزائر يعتقدون بان دخول الجزائر دخلت واستوفت مراحل التحول الديمغرافي وذلك من خلال انخفاض معدلات الوفيات.

وفي منتصف الثمانينات، وبعد اعتماد الدولة لبرامج من اجل تنظيم النسل وتباعد الولادات وكذا ارتفاع استعمال موانع الحمل، بالإضافة الى الوضعية الاقتصادية الصعبة التي وصلت اليها الجزائر بعد انخفاض أسعار المحروقات وبداية الإصلاحات الهيكلية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية بعد الانتقال من النظام الاشتراكي الى اقتصاد السوق وما ترتب عليه من تسريح للعمال وارتفاع لنسب البطالة نتيجة خوصصة عدد كبير من المؤسسات العمومية التي كانت مصدر رزق عدد كبير من أفراد المجتمع خاصة في مجال الصناعة والبناء شهدت البلاد انخفاضا في معدلات النمو وذلك نتيجة تناقص أعداد الزيجات ما ترتب عليه تراجع في أعداد المواليد.

وبينما كان يعتقد الجميع أن الجزائر قد دخلت آخر مراحل التحول الديمغرافي بعد الانخفاض في معدلات الوفيات والولادات وكذا النمو وبعد التحسن الملحوظ في الوضعية الأمنية وكذا الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي الذي رافق ارتفاع أسعار المحروقات شهدت الجزائر فترة أخرى تميزت بعودة ارتفاع معدلات النمو من خلال زيادة أعداد المواليد.

وفي ظل كل هذه التغيرات لاحظنا أن التركيبة العمرية للمجتمع الجزائري وفي أغلب فتراتها تميزت بارتفاع نسبة الفئة النشطة التي كانت هي الفئة الغالبة بين الفئات العمرية الثلاث الكبرى هذه الفئة التي شكل الشباب والبالغون فيها النسبة الأكبر، ما يعني أن المجتمع الجزائري هو مجتمع شاب وفتي، أضف الى ذلك النسب المرتفعة

لفئة صغار السن ما يعني وجود مخزون شبابي سيتفيد منه المجتمع بعد مدة زمنية ليست بالطويلة ما يوفر هبة ديمغرافية قادرة على خلق قوة اقتصادية اذا ما توفرت لها الشروط الضرورية من مناصب عمل وسوق شغل قادر على استيعاب الاعداد المتزايدة من الشباب من كلا الجنسين واستثمار في الطاقات البشرية قادرة على خلق الثروة والنهوض بالاقتصاد.

الفصل الثالث

تطور التشغيل والبطالة في الجزائر

تمهيد

ان موضوع التشغيل من اهم المواضيع التي تشغل بال الحكومات في أي بلد ما لما له من تداعيات اقتصادية واجتماعية كونه يمس أكبر شريحة في المجتمع، ويتكون سوق الشغل كغيره من الأسواق من مشترين يمثلهم أصحاب الاعمال أو المؤسسات وهم يطلبون الخدمات والسلع التي تتمثل في طلبات عمل، وباعة وهم العمال الذين يعرضون خدماتهم ويوفرون تلك الطلبات. ومن أجل فهم جيد لموضوع التشغيل لابد من التعمق أكثر دراسة مفرداته وتحليل معطياته ولا يكون ذلك الا بعد الضبط الجيد للتعاريف وتوضيح المفاهيم التي تناولها الخبراء والعلماء والهيئات الدولية والوطنية المهتمة بموضع الشغل.

وعطفا على ما سبق سنحاول التطرق في هذا الفصل الى المفاهيم والتعاريف الخاصة بالعمل والتشغيل ومكوناتهما والعناصر المتداخلة معهما، ثم سنعرج على الهيئات والمنظمات المشرفة على المشرفة على التشغيل ثم في آخر الفصل سنقوم بوصف لتطور بعض مؤشرات سوق الشغل في الجزائر من أجل تكوين فكرة تساعدنا في تحليل وتفسير نتائج مخرجات الدراسة التطبيقية في بحثنا.

أولا: تعاريف ومفاهيم متعلقة بالتشغيل

1) تعريف العمل:

يعرف العمل بأنه " هو الجهد الإنساني سواء كان فكريا أو جسديا ويؤدي الى خلق المنفعة أو زيادتها". وكلمة العمل لها مدلولان عند الاقتصاديين أولهما هو العمل بمعنى كل جهد بشري هادف الى تحقيق غاية ذات قيمة أما المدلول الثاني فهو العمال أنفسهم أي القوة العاملة ذاتها[1].

كما يشير مفهوم العمل الى البعد الاجرائي والتنفيذي لمضامين واشتراطات عقد العمل، وهو مزاولة لنشاط ما قصد انتاج سلع أو تقديم خدمات تبعا للاتفاقية التي تمت بين العامل ومستخدميه، فيما يتعلق بمواصفات وحجم وآجال انتاجه لهذه السع والخدمات أو المشاركة في انتاجها بتنفيذ المهام الموكلة اليه مقابل الحصول على أجر متفق عليه مسبقا[2].

ومصطلح 'العمل' لا يقترن غالبا بالأجر لذلك جاء المشرع لينص في المادة الأولى من قانون العمل على " يحكم هذا القانون العلاقات الفردية والجماعية في العمل بين العمال الأجراء والمستخدمين" وقد نصت المادة الثانية من نفس القانون "يعتبر عمال أجراء، في مفهوم هذا القانون كل الأشخاص الذين يؤدون عملا يدويا أو فكريا مقابل مرتب في إطار التنظيم ولحساب شخص أخر طبيعي أو معنوي، عمومي أو خاص، يدعي المستخدم". فلو كان مصطلح العمال يقتضي الاجر لما احتاج ان يقرن بالأجراء[3].

2) تعريف الشغل:

هناك من يعرف الشغل على انه ممارسة نشاط مأجور، أو هو منصب عمل في حدا ذاته وما يلاحظ ان الشغل له علاقة وطيدة بعنصر الأجر، سواء تعلق الأمر بالنشاط أو منصب بالعمل. وانطلاقا من تعريف العمل

[1]. عبده عيسى، يحي أحمد إسماعيل، العمل في الإسلام، دار المعارف، مصر، 1983، ص49.
[2]. دحماني محمد أدريوش، مرجع سابق، ص 42.
[3]. يوسف بوشي، سياسات التشغيل في الجزائر، المفاهيم، الأجهزة والبرامج، مجلة المعيار، المركز الجامعي أحمد بن يحي، تيسمسيلت، العدد 12، 2015، ص137.

يمكن استخلاص تعريف الشغل على أنه "كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر سواء كان بشكل دائم او عرضي أو موقت أم موسمي"، ويمكن أن نميز بين مفهومي التشغيل والعمل من خلال ما يلي[1]:

- التشغيل يشير الى جملة من الشروط والإجراءات التي تسبق عملية التوظيف، بينما يشمل مفهوم العمل المهام التي يتم تنفيذها بعد مرحلة التوظيف.
- التشغيل له بعد معياري، فهو يتحكم في ديناميكية وحركية اليد العاملة من والى سوق العمل دخولا وخروجا، بينما يمثل العمل بعدا إجرائيا باعتباره وسيلة وعامل للإنتاج مثله مثل باقي عناصر الإنتاج الأخرى كرأس المال والعامل التقني.

ومنه يمكن القول أن التشغيل عامل ادماج، أما العمل فهو عامل انتاج، لذا يسبق التشغيل العمل بالضرورة حسب دور ووظيفة كل منهما.

3) **تعريف سوق العمل**: هناك عدة تعاريف لسوق العمل نذكر من بينها:

سوق العمل هو المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها وبالتالي تسعير خدمات العمل[2].

كما يمكن تعريفه اقتصاديا على أنه آلية تفاعل قوى العرض والطلب على خدمات العمل التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف، اذا انه هو المكان الذي يظهر فيه عرض العمل والطلب عليه وفيه يبحث رجال الاعمال عن العمالة ويبحث فيه العمال عن فرض العمل المتاحة، ومن خلاله تتضح الاختلالات في الأجور وساعات العمل وغيرها من ظروف تشغيل العمال[3].

ويتميز سوق العمل عن غيره من الأسواق بما يلي[4]:

- غياب المنافسة الكاملة: وهذا يعني عدم وجود اجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة.

---

[1]. دحماني محمد أدريوش، مرجع سابق، ص 42.
[2]. حسن الحاج، سوق العمل، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار 16، الكويت، 2003، ص4.
[3]. بشيكر عابد، مسعودي زكرياء، دور سياسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات وأصحاب الشهادات، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة غرداية، 2019، ص 167.
[4]. سرير عبد الله رابح، سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13-14 أفريل 2011، ص10.

- الطلب على العمل: يمثله رجال الاعمال وأرباب المؤسسات وهم من يقومون بشراء خدمات العمل مقابل أجر.
- عرض العمل: يصدر عن العمال أو العائلات ولا يمكننا الفصل بين خدمة العمل وبين العامل الذي يقدمها.
- التوازن في سوق العمل: يؤدي التفاعل بين جانبي العرض وطلب العمل الى تحقيق التوازن بينهما بما يسفر عنه تحديد المستوى التوازني للأجر الحقيقي والكمية التوازنية المشغلة في العمل، وذلك حسب ما يراه الكلاسيك، أما كينز فيرى ان التوازن في سوق السلع هو الذي يحدد مستوى التشغيل.

4) منظمة العمل الدولية:

أ. تعريفها:

منظمة العمل الدولية هي وكالة تابعة للأمم المتحدة تتمثل مهمتها في تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال وضع معايير العمل الدولية. تأسست في أكتوبر 1919 في إطار عصبة الأمم وكجزء من معاهدة فرساي التي وضعت حدا للحرب العالمية الأولى، وهي أول وأقدم وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. تضم منظمة العمل الدولية 181 دولة عضو. يقع مقرها الرئيسي في جنيف، سويسرا، مع حوالي 40 مكتبا ميدانيا حول العالم، ويعمل بها حوالي 2700 موظف من أكثر من 150 دولة، منهم 900 يعملون في برامج ومشاريع التعاون الفني.

عقدت الدورة الأولى للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في واشنطن في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة 1919 بناء على دعوة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وقد تقرر اعتماد مجموعة من الاتفاقيات من

بينها: الاتفاقية رقم 1 والمتعلقة بتحديد ساعات العمل في المنشئات الصناعية بثمان ساعات يوميا وبثمان وأربعين ساعة أسبوعيا والتي تم العمل بها رسميا في الثالث عشر جويلية 1921[1].

ب. معايير العمل الدولية:

تشمل هذه المعايير العديد من جوانب أسواق العمل، بدءا من الحدّ الأدنى للأجور والمساواة في الأجور إلى أنظمة الصحة والسلامة. ويمكن تصنيف هذه المعايير في ست فئات رئيسية: احترام حقوق الإنسان الأساسية، حماية الأجور، الأمن الوظيفي، ظروف العمل، سوق العمل والسياسات الاجتماعية والعلاقات الصناعية.

وقد أقرت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر1948 وقد تضمن مجموعة من المواد في شأن الحقوق العمالية نذكر منها[2]:

- المادة 23: والتي تنص على ما يلي:

– لكل شخص الحق في العمل وله حرية اختياره بشروط عادله ومرضية كما أن له حق الحماية من البطالة.

– لكل فرد دون تمييز الحق في أجر متساو للعمل.

– لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الانسان تضاف اليه عند اللزوم وسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

– لكل شخص الحق في ان ينشئ وينظم الى نقابات حماية لمصلحته.

- المادة 24: لكل شخص الحق في الراحة وفي أوقات الفراغ ولا سيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر.

وفي عام 1995 أعادت منظمة العمل الدولية النظر في معايير العمل الدولية وقد كانت أبرز القرارات المتخذة هي صدور الإعلان العالمي للحقوق الأساسية في العمل ومن أبرز ما تضمنه نجد:

[1]. مكتبة حقوق الانسان، اتفاقيات منظمة العمل الدولية، الاتفاقية رقم 1، جامعة منيسوتا، تم الاطلاع عليها بتاريخ: 15-08-2023 على الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/ilo.html

[2]. أحمد محمد مصطفى، الحقوق العمالية ومعايير العمل الدولية، مؤسسة فريدريش ايبرت، مصر، 2017، ص ص ،23، 24.

- حظر العمل الجبري (الاتفاقيتان رقم 29 و105).
- المساواة في الفرص والمعاملة (الاتفاقية رقم 100 و111).

ج. الحقوق العمالية حسب منظمة العمل الدولية:

كما اعتمد المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثامنة والأربعين المنعقدة بتاريخ 9 يونيو 1964 الاتفاقية رقم 112 والخاصة بسياسة العمالة الداعية الى برامج من شانها تحقيق العدالة الكاملة ورفع مستويات المعيشة ومحاربة البطالة وتوفير أجر يكفل ظروف معيشة مناسبة في ظل التزام منظمة العمل الدولية على دراسة أثر السياسات الاقتصادية على سياسات العمالة وتطبيقا للمطلب الذي ينص على " ان لجميع البشر أيا كان معتقدهم أو جنسهم الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية، ...، في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص".

هذا وقد وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها المنعقدة بتاريخ في 16 ديسمبر 1966 على الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تضمنت المواد المتعلقة بحقوق العمالة منها:

- المادة 6: تقر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بالحق في العمل الذي يتضمن حق كل فرد في أن تكون امامه فرصة كسب معيشته عن طريق العمل الذي يختاره أو يقبله بحرية وتتخذ هذه الدول جميع الخطوات المناسبة من برامج وسياسات ووسائل للإرشاد والتدريب الفني والمهني من أجل تحقيق هذا الحق وهذا بغية تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي وثقافي وعمالة منتجة.
- المادة 8: والتي تنص على حق كل فرد في التمتع بشروط عمل صالحة وعادلة تكفل بشكل خاص:

- أجور عادلة ومكافآت متساوية عن الاعمال متساوية القيمة دون تمييز وتوفير شروط عمل متساوية بين الجنسين.
- توفير ظروف عمل مأمونة وصحية.
- تساوي الفرص في الترقية بين الافراد وخضوع ذلك لعامل الكفاءة فقط دون تمييز.

- تحديد معقول لساعات لعمل مع الاستفادة من أوقات للراحة واجازات دورية مدفوعة.

ثانيا: الهيئات المكلفة بتنظيم وتسيير سوق الشغل في الجزائر

ان الاهتمام الذي توليه الدولة لقضايا الشغل والبطالة جعلها تقوم بعديد الخطوات والإجراءات لعل من أهمها انشاء وزارة خاصة بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي مهيكلة أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للعمل والتشغيل والأخرى للتضامن الوطني وعلى المستوى المحلي في مديريتين الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة الى الوكالات المتخصصة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة وهي:

1. الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM[1]:

بعد استقلال الجزائر، انشأت الدولة مرفق عمومي للتشغيل والمتمثل في الديوان الوطني لليد العاملة في نوفمبر 1962 بمقتضى المرسوم رقم 62-99 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962 وذلك في إطار سياسة ترقية التشغيل ومكافحة البطالة حيث تولى مسؤولية تسيير مختلف آليات التشغيل.

يعد الديوان الوطني لليد العاملة مؤسسة عمومية ذات طابع اداري منذ سنة 1971 بأمر رقم 42-71 المؤرخ في 17 يونيو سنة 1971 والمتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة ليتغير اسمه سنة 1990 ويصبح الوكالة الوطنية للتشغيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 259-90 مؤرخ في 8 سبتمبر سنة 1990[2].

وفي 2006 تم تغيير طابعها القانوني من مؤسسة عمومية ذات طابع اداري إلى مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص. وفي نهاية سنة2006، استفادت الوكالة الوطنية للتشغيل من مخطط إعادة التأهيل المخصص لتطوير شبكتها (مختلف وكالات التشغيل التابعة لها سواء كانت ولائية أو محلية) بالإضافة الى تقوية المهارات الإدارية لإطاراتها لاسيما تطوير وسائل التسيير وتقديم الخدمات.

[1]. الوكالة الوطنية للتشغيل، نبذة تاريخية، على الموقع : https://www.anem.dz/#/article/Historique تاريخ الاطلاع: 2023/02/10.
[2]. الأمانة العامة لحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 39، السنة 27، الصادرة بتاريخ 12 سبتمبر 1990، ص 1225.

تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 77/06 المؤرخ في 17 محرم 1427 الموافق إلى 18 فبراير 2006 وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

تلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقيتها، كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره تعتبر الأداة الفعلية للدولة في أداء مهامها كوسيط في سوق الشغل. كما تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة.

2. مديرية التشغيل

هي هيئة إدارية عمومية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 50/02 المؤرخ في 22 جانفي 2002[1] الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مصالح التشغيل في الولاية وعملها، وهي تمثل وزارة التشغيل على المستوى المحلي وتتمحور مهامها الأساسية حول ثلاث مجالات رئيسية وهي:

- ✓ مجال ترقية التشغيل.
- ✓ مجال تنظيم التشغيل.
- ✓ مجال المحافظة على التشغيل وحركة اليد العاملة

3. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

انشات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في سنة 1996 وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع في انشاء مؤسسة، تقدم للشاب صاحبا المشروع خلال مراحل انشاء مؤسسته وتوسيعها اعانات مجانية (اعلام، تكوين) وكذا تمنحه امتيازات جبائيه وإعانات مالية تتمثل في قروض دون فائدة او بنشب مخفضة[2].

[1]. الأمانة العامة لحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، السنة 27، الصادرة بتاريخ 23 جانفي 2002، ص ص 5-7.
[2]. سعدية زايدي، سياسات التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2019/2018، الجزائر، ص93.

4. وكالة التنمية الاجتماعية ADS:

هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية وتتمثل مهامها المحددة بموجب قانون تأسيسها في ترقية واختيار وتمويل عن طريق المساعدات أو الإعانات أو أي وسيلة ملائمة فيما يتمثل هدفها الاساسي في مكافحة الفقر والبطالة والتهميش الذي يمس الفئات الاجتماعية المحرومة وهي تنشط حاليا تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، أنشئت سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المؤرخ في 29 جوان 1996[1]، المرسوم الصادر بالجريدة الرسمية في عددها 4، السنة 33، بتاريخ 30 جوان 1996.

5. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل. ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا انه لم يعرف – في صيغته السابقة– النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة انجازها. وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر[2]. تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004[3] وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي كانت سابقا تحت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي أما الان فهي تحت اشراف وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

---

[1]. وكالة التنمية الاجتماعية، تعريف الوكالة، متاح على الرابط : https://ads.dz/agence.html#content4-172 تاريخ الاطلاع 2022/08/15.

[2].الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تقديم الوكالة، على الرابط: تقديم الوكالة(angem.dz) ، تاريخ الاطلاع : 2023/05/15.

[3]. الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، السنة 41، الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2004، ص 8.

6. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

تم انشاء الصندوق بموجب المرسوم التشريعي رقم 11/94 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتضمن إحداث التأمين عن البطالة لفائدة الاجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا ارادية لأسباب اقتصادية إما في إطار التقليص من عدد العمال أو انهاء نشاط المستخدم سواء في القطاع الخاص أو القطاع العمومي[1].

وقد حددت المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 6 جويلية 1994 الصادر في الجريدة الرسمية الجزائرية في عددها الرابع (44) والاربعون بتاريخ 7 جويلية 1994 والمتضمن القانون الاساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المهام الأساسية لهذا الصندوق.

ثالثا: مؤشرات سوق الشغل في الجزائر:

سوف نتطرق في هذا العنصر الى مجموعة من المؤشرات وهي معدل النشاط، معدل العمالة، معدل الشغل ومعدل البطالة:

1-معدل النشاط (معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي): يمكن أن نميز بين نوعين من معدلات النشاط:

أ- معدل النشاط الخام: يستخدم هذا المعدل لقياس حجم قوة العمل كنسبة من مجموع السكان. ويؤثر فيه عاملان[2]:

- الاستعداد التام للإسهام في قوة العمل،
- العوامل الديمغرافية، ولاسيما التركيب العمري والجنسي للسكان.

تقدم هذه الطريقة فكرة عن حجم السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في المجتمع، ويمكن حسابه بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي ويكتب وفق العلاقة الرياضية كما يلي[3]:

---

[1]. الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، السنة 31، الصادرة بتاريخ 01 جوان 1994، ص 13.
[2]. أدريوش، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[3]. نادر مريان وآخرون، دليل مؤشرات سوق العمل، مركز المنار، دائرة المطبوعات والنشر، المملكة الأردنية، 2006، ص10.

$$\text{معدل المشاكة في قوة العمل الخام} = \frac{\text{أعداد العاملين + أعداد المتعطلين}}{\text{عدد السكان من جميع الأعمار}} \times 100$$

الملاحظ ان معدل النشاط الخام يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 ساكن الا أنه لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لأننا أدمجنا أفرادا غير نشطين في حساب هذا المعدل، كما لوحظ تأثره بالتركيب العمري للسكان، لذا أوجد الخبراء الديمغرافيون مقياسا آخر لمعدل النشاط الاقتصادي يدعى معدل النشاط الاقتصادي الصافي أو المنقح.

ب–معدل النشاط الاقتصادي الصافي(المنقح):وهو معدل يقيس مجموع القوة العاملة الى السكان عند سن معينة[1] (السكان في سن العمل) ويحسب على النحو الآتي:

$$\text{معدل النشاط الاقتصادي الصافي} = \frac{\text{أعداد العاملين + أعداد المتعطلين}}{\text{عدد السكان في سن العمل}} \times 100$$

ان اختلاف التعاريف المستخدمة وطرق القياس المطبقة على السكان النشطين من بلد لآخر يظهر فروقات بين معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي، هذا الأخير الذي يتوقف على العوامل المؤثرة في البسط والمقام والتي نذكر منها[2]:

- ✓ القوانين التي تحكم السن المسموح به والمدة الاجبارية للتعليم (سن التعليم الالزامي).
- ✓ القوانين التي تحكم ظروف التوقف عن العمل (سن التقاعد العادي والمسبق).
- ✓ مدى مشاكرة النساء في اليد العاملة.
- ✓ الظرف الاقتصادي وما يتميز به من ركود وانتعاش.
- ✓ نظام التأمين على البطالة.

[1]. حسن الحاج، سوق العمل، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار 16، الكويت، 2003، ص7.
[2]. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009، ص181.

- ✓ معدل الزيادة الطبيعية للسكان وتطور مؤشر أمل الحياة.
- ✓ معدلات الهجرة والخصوبة.

كما يمكن حساب هذا المعدل الصافي حسب الجنس أو العمر حسب الحاجة.

2- معدل البطالة

ان معدل البطالة يعتبر المؤشر الحقيقي لتقييم وتحليل ظاهرة البطالة، حيث يقيس نسبة العاطلين الى اجمالي القوى العاملة (السكان النشطين) وهو مؤشر يسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان، ويمكن حسابه تبعا للمتغيرات الديمغرافية (الفئات العمرية، الجنس، المستوى التعليمي، وسط الإقامة وغيرها) لذا فهو يعتبر من أهم مؤشرات قياس أداء سوق العمل.

ويعبر عنه بالصيغة التالية[1]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد السكان في سن العمل (مشتغلون + عاطلون)}} \times 100$$

ان أهم عائق امام القياس الدقيق لهذا المعدل هو معرفة حجم البطالة الحقيقي حيث نجد انه بالنسبة للدول المتقدمة العاطل يحصل على مخصصات للبطالة ومنه فان حجم البطالة يمكن قياسه من خلال عدد الأفراد دون عمل والمقيدون لدى مكاتبا لتسجيل وهم في إطار البحث عن العمل ومنهم من فقد منصب عمله ومنهم من لم يسبق له الدخول الى سوق العمل من قبل. أما في الدول المتخلفة فنجد العكس بسبب غياب هذه المؤسسات الوسيطة التي تنظم سوق العمل كما ان العاطل في أغلب هذه الدول لا يحصل على مخصصات للبطالة، ومنه يصعب تحديد حجم البطالة بشكل دقيق وموضوعي[2].

[1]. بلقاسم العباس، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 76، الكويت، 2006، ص2.
[2]. محمد الميتمي، سوق العمل والفقر في اليمن، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، تركيا وإيران (ERF)، 1997، ص 9

3-معدل التشغيل ومعدل العمالة:

ان معدل التشغيل عبارة عن مقياس يبين لنا عدد المشتغلين من كل 100 فرد مقيم، ومقلوبه عبارة عن معدل الاعالة والذي يبين عدد الافراد الذين يعيلهم شخص واحد بالمتوسط، وتظهر أهمية هذا المؤشر في كون أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش لعيال هذا الشخص[1].

ويعبر عنه عادة بنسبة ويحسب وفق العلاقة التالية[2]:

$$\textbf{معدل التشغيل (نسبة التشغيل)} = \frac{\text{عدد المشتغلين}}{\text{اجمالي عدد السكان}} \times 100$$

يختلف مفهوم التشغيل في البلدان المتقدمة عن مفهومه في البلدان النامية، هذه الأخيرة يوجد بها عدد كبير من الافراد يشتغلون جزئيا وفي عمليات ذات إنتاجية متدنية وفي اعمال غير نظامية، وثمة ظاهرة أخرى تؤثر على معدل الشغل وهي المساهمة المتدنية للمرأة في القوى العاملة، ووجود عدد لا بأس به من العمال لا يبحثون عن العمل لاقتناعهم بعدم وجود مناصب عمل تليق بهم، وكذا وجود قطاع غير رسمي وغير مدون في البينات الرسمية للدولة[3].

معدل العمالة (نسبة الشغل): هو نسبة السكان المشتغلين من السكان في سن العمل ويعكس مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة الموجودة وضعف هذا المعدل دلالة على هدر الموارد البشرية والتي تعتبر أهم الموارد ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العمالة (نسبة الشغل)} = \frac{\text{عدد المشتغلين}}{\text{عدد السكان البالغين 15سنة فأكثر}} \times 100$$

[1]. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، مرجع سابق. ص181.
[2]. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2015-2017، رقم 48، نشرة 2018، ص13.
[3]. بلقاسم العباس، تحليل البطالة، مرجع سبق ذكره، ص3.

رابعا: سوق الشغل في الجزائر من سنة 2000 الى 2019

من خلال التعاريف السابقة تبين أن المجتمع السكاني أو الأفراد ينقسمون الى نشطين وغير نشطين في حين ينقسم النشطون الى مشتغلين وعاطلين عن العمل وعليه سنحاول التعريج على هذه الأقسام مبرزين اهم الخصائص الديمغرافية للسكان المتواجدين في سوق الشغيل بالجزائر خلال الفترة من 2000 الى 2019.

1-السكان النشطون Population active:

قد بينت نتائج التعدادات والمسوح المتتالية في الجزائر تطورا في عدد السكان الاجمالي قابله تطور عدد السكان النشطين، حيث بلغ هذا الاخير 8690855 شخص سنة 2000 بنسبة نشاط اجمالية تساوي 40,2% وموزعين حسب المنطقة الى 5360679 شخص نشط في الحضر و3330176 في الريف[1]، بعد خمس سنوات أحرز عدد النشطين تقدما طفيفا حيث بلغ 9492508 شخص منهم 8069423 ذكر و1423085 أنثى بمعدل نشاط اجمالي وصل الى 41% ومقسمين حسب المنطقة الى 5661119 حضر و3831389 ريف[2].

في سنة 2010 تجاوز عدد النشطين عتبة 10,812 مليون نسمة بمعدل اجمالي للنشاط قدر بـ 41,7% ممثلا في 68,9% ذكور اي ما يعادل 8,99 مليون شخص و14,2% منهم اناث اي 1,82 مليون امرأة، يقيم 65,81% من النشطين في الحضر بينما 34,19% يسكنون الريف، لوحظت فوارق حسب منطقة الإقامة والتي تترجم إلى معدل نشاط أعلى نسبيا للرجال في المناطق الريفية (71.5٪) ومشاركة أقل للمرأة في الأنشطة الاقتصادية (9.9٪ مقابل 16.3٪ في المناطق الحضرية)، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الزيادة الخجولة في معدل النشاط الأنثوي فإننا نشهد زيادة كبيرة في عدد النساء العاملات وهو ما يشكل عنصرا كاشفاً لتطور المجتمع من خلال مشاركة أوسع للمرأة في المجال الاقتصادي فبين عامي 2001 و2010 زادت قوة النشاط النسائية بمقدار 534 ألف شخص بزيادة نسبية قدرها 29.3٪ مقابل 19٪ للرجال خلال نفس الفترة[3].

[1]. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2020، ص65.
[2]. الديوان الوطني للإحصائيات، نفس المرجع، ص69.
[3]. ONS, Enquête Emploi auprès des Ménages 2010, Collections Statistiques N° 170/2012, Série S, Alger,2012, p4.

وقد واصل معدل النشاط الارتفاع تدريجيا ليصل الى 42,2% سنة 2014 ممثلا بـ 11453000 شخص بمعدل 66,3% للذكور و16,3% للإناث. ليتراجع المعدل بـ 1,4 نقطة سنة 2015 ويبقى ثابتا تقريبا في سنة 2016 في المجموع مع تغير طفيف حسب الجنس. هذا وليعاود الارتفاع سنة 2017 الى 42% وذلك بمقدار 12277000 ناشط بـ 66,3% عند الذكور و 17,4% عند الاناث[1].

وأظهرت بيانات الديوان الوطني للإحصاء أنه خلال أفريل 2018 بلغ اجمالي عدد **الناشطين** اقتصاديا حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 12426000 شخصا على المستوى الوطني تمثل الفئة النسوية 19,7% وهو ما يمثل حجم 2453000 شخصا. وبلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 41,9% مسجلة بذلك استقرارا مقارنة بالمستوى المسجل في سبتمبر 2017، وقدرت حسب الجنس بـ 66,7% عند الذكور وانخفضت الى 16,6% لدى الاناث. كما يميز سوق العمل خلال هذه الفترة بارتفاع حجم السكان الناشطين اقتصاديا بنسبة 1% مقارنة بسبتمبر من السنة السابقة بفارق ايجابي بلغ 128000 شخصا، يعود ذلك الى الارتفاع المعتبر في حجم السكان النشطين (بفارق ايجابي بلغ 190000) والمتزامن مع انخفاض حجم السكان الباحثين عن العمل خلال نفس الفترة (انخفاض مقدر بـ 62000)[2].

كما اظهرت بيانات الديوان لسنة 2019 أنه خلال شهر ماي قدر حجم السكان الناشطين اقتصاديا بـ 12730000 شخصا على المستوى الوطني بزيادة بلغت 340000 شخص مقارنة بشهر أفريل 2018 وبلغ عدد النساء الناشطات اقتصاديا 2591000 وهو ما يمثل 20,4% من اجمالي السكان الناشطين. وبلغت نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر42,2% مسجلة بذلك زيادة بلغت 0.3 نقطة مقارنة بالمستوى المسجل في سبتمبر 2018، وتتباين هذه النسبة حسب الجنس لتبلغ 66,8% لدى الذكور و17,3% لدى الاناث، وتعتبر هذه الأخيرة أكبر نسبة حققها النوع في سوق العمل الجزائرية إلا أن انخفاض معدل

[1]. مهدي حطاب، آسيا الشريف، واقع التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي تيبازة، المجلد 16، العدد 2، الجزائر، ديسمبر 2019، ص129، تاريخ الاطلاع : 20.08.2020، مقال على الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/106970

[2]. ONS, activité, emploi & chômage en avril 2018, Collections Statistiques N°819, Alger, 2018, P20.

المساهمة في النشاط الاقتصادي بين الاناث يساوي ربع مثيلاته فقط بين الذكور وهو معدل اقل من الطموح. وتوضح البيانات أن هذا النمط هو السائد في سوق العمل الجزائري[1].

2-السكان المشتغلون Population occupé :

شهدت فئة المشتغلين في الجزائر تطورات مختلفة وذلك تزامنا مع التغيرات الديموغرافية للبلد وما أنتجته من تغير في الهرم السكاني الذي يعكس التركيبة السكانية التي تميزت بقاعدة كبيرة ما يوفر قوة ديمغرافية يمكن استغلالها في التشغيل أضف إلى ذلك العديد من التطورات التي مست الاقتصاد الجزائري وسوق الشغل أيضا.

أ- توزيع المشتغلين حسب الجنس ووسط الإقامة

شهد سوق الشغل في الجزائر تباينات في نسب المشتغلين حسب وسط الإقامة نتيجة لاختلاف تواجد المؤسسات والشركات التي توفر مناصب عمل كما كان تأثير الإصلاحات الهيكلية واضحا في تسعينات القرن الماضي أضف الى ذلك نتائج العشرية السوداء وما نتج عنه من هجرة للأرياف ما انعكس بطبيعة الحال الوضع العام لتوزيع المشتغلين كما ان الدخول المستمر للمرأة الى سوق العمل رفع من نسب تشغيلها والجدول الموالي يوضح ذلك.

[1]. ONS, activité, emploi & chômage en Mai 2019, Collections Statistiques N°879, Alger, 2019, P20.

جدول (1.3) توزيع المشتغلين حسب الجنس ووسط الإقامة في الجزائر من 2000 الى 2017 (الاعداد بالألف)

		حضر				ريف				مجموع		
		ذكور		اناث		ذكور		اناث		مجموع	ذكور	اناث	مجموع
		*	**	*	**	*	**	*	**				
2000	عدد	3 098		685		2 284		112		3 783	5 382	797	6 179
	%	57,6	81,9	85,9	18,1	42,4	95,3	14,1	4,7	61,2	87,1	12,9	100
2005	عدد	3 972		854		2 898		320		4 826	6 870	1174	8 044
	%	57,8	82,3	72,7	17,7	42,2	90,1	27,3	9,9	59,99	85,4	14,6	100
2010	عدد	5 235		1 126		3 027		348		6 361	8 262	1 474	9 736
	%	63,4	82,3	76,4	17,7	36,6	89,7	23,6	10,3	65,33	84,9	15,1	100
2014	عدد	5 533		1 508		3 070		454		7 041	8 603	1 962	10 565
	%	64,3	78,6	76,9	21,4	35,7	87,1	23,1	12,9	66,64	81,4	18,6	100
2016	عدد	5 721		1 608		3 111		454		7 329	8 832	2 062	10 894
	%	64,8	78,1	78,0	21,9	35,2	87,3	22,0	12,7	67,28	81,1	18,9	100
2017	عدد	5 701		1 547		3 063		459		7 248	8 764	2 006	10 770
	%	65,1	78,7	77,1	21,3	34,9	87,0	22,9	13,0	67,3	81,4	18,6	100

من اعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

*: النسبة حسب الجنس (نسبة الذكور أو الاناث في الوسط الى المجموع الكلي حسب الجنس)

**: النسب حسب وسط الإقامة (عدد الذكور أو الاناث في الوسط الى مجموع الوسط)

قدر حجم الفئة المشتغلة في الجزائر سنة 2000 بـ 6.18 مليون مشتغل مقسمين حسب الجنس الى 5.38 مليون ذكور (57.6% منهم في الحضر) و0.79 مليون أنثى (14.1% فقط منهن في الريف)، نلاحظ أن عدد النساء المشتغلات بصفة عامة منخفض جدا في مقابل عدد الرجال المشتغلين كما أن نسبة العاملات منهن في الريف منخفضة أيضا مقارنة بمثيلاتهن في الحضر بينما نجد أن الفارق بين نسبة الذكور المشتغلين في الحضر والريف طفيف لا يتعدى 7.6%. وقد بلغت نسبة التشغيل الاجمالية 30.5% ويمكن تقسيمها حسب الاقامة الى 61.2% حضر و38.8%ريف، حيث نجد في الوسط الحضري عدد الذكور يساوي أكثر من أربعة (04) أضعاف عدد الاناث في حين يصل هذا الفارق في الوسط الريفي الى عشرين ضعف (112015 أنثى مقابل 2284529 ذكر في الريف).

بعد خمس سنوات ارتفع عدد المشتغلين بحوالي مليونين ليصل الى 8044220 عامل يمثلون نسبة 84.7% من مجموع السكان النشطين يتوزعون حسب الجنس الى 6870348 ذكور (57% منهم في الريف) و1173872 إناث (27.3% منهن في الريف) والملاحظ هنا أن عدد الذكور يتوزعون بنسب شبه متساوية بين الحضر والريف وهو نفس الحال سنة 2000 بينما اللافت للانتباه هو ارتفاع عدد النساء العاملات في الريف مقارنة بالحضر الى حوالي الضعف فانتقلت النسبة الى 27% بينما كانت لا تتعدى 14% فقط سنة 2000. ارتفاع نسبة التشغيل الاجمالية كان طفيفا حيث قدرت بـ 34.7% توزع من خلالها العمال المشتغلون حسب المنطقة الى 59.99% في الحضر و 40.1% في الريف وكان هذا الاخير قد شهد زيادة كبيرة جدا في عدد الاناث وصلت الى أكثر من الضعف أصبح من خلالها عدد الذكور يساوي تسعة أضعاف فقط عدد الاناث بعدما وصل في السابق الى عشرين ضعف وهذا تطور ملحوظ ، في حين لم يطرأ تغير كبير جدا بين تمثيل الاناث والذكور في الوسط الحضري ويمكن تفسير ارتفاع نسبة المشتغلات في الحضر باستتباب الامن قليلا وكذا عودة السكان إلى الأرياف التي هجروها في العشرية السابقة.

في سنة 2010 وصلت نسبة المشتغلين 90% من مجموع السكان النشطين بعدد بلغ 9736000 مشتغل اختلفت كثيرا نسبة تواجدهم حسب منطقة الاقامة حيث تجاوزت في الحضر 65% بقيت الأغلبية فيها للذكور بأكثر من أربعة اضعاف عدد الاناث في حين لم تتعدى 34.67% في الريف حدث فيها تطور طفيف جدا في تواجد عدد الاناث مقابل الذكور ، أما من حيث التوزيع حسب الجنس فقد بلغت نسبة الذكور المشتغلين 84.9% بعدد قدر بـ 8262000 ذكر 63.4% منهم حضر وهي تساوي بالتقريب النسبة الاجمالية حسب المنطقة مقابل 1474000 أنثى تواجدت 23.6% فقط منهن في الريف بانخفاض 11 نقطة عن النسبة الاجمالية وكذا بأربع نقاط عن 2005.

تواصل المنحنى التصاعدي لهذه الفئة سنة بعد أخرى مسجلة عددا قدر10239000 شخصو10594000 سنتي 2014 و2015 على التوالي أي بنسبة 26% ثم 26.4% من اجمالي السكان

وبلغ حجم اليد العاملة النسوية 1722000 مشتغلة وهو ما يمثل 16.8% من اجمالي السكان المشتغلين سنة 2014 ليرتفع الى 18.3% مقدرا بـ 1934000 سنة 2015.اما فيما يتعلق بمعدل العمالة فقد بلغت 37.1% على المستوى الوطني سنة 2015 مسجلة ارتفاعا قدره 0.7 نقطة مقارنة بسنة 2014 التي كان فيها مساويا لـ36.4%وتعود هذه الزيادة أساسا الى الارتفاع المعتبر لنسبة العمالة لدى النساء والتي ارتفعت بـ 1.3 نقطة حيث انتقلت من 12.3% الى 13.6%.[1]

لتواصل هذه الفئة في المنحى التصاعدي بعد كل سنة مسجلة 10845000 مشتغل سنة 2016 بنسبة 17.63 % للإناث وبمعدل تشغيل 13.3 % للإناث و61.2 %للذكور. لتسجل في سنة 2017 ارتفاعا محتشما مقارنة بسنة 2016 قدر بـ 13000 مشتغل بتمثيل لليد العاملة النسوية بـ 18.1 % من إجمالي عدد السكان المشتغلين. وبمعدل تشغيل 13.8 % لهذه الأخيرة و 59.5 % للذكور، يمكن تفسير هذا التزايد في عدد المشتغلين بتحول سوق الشغل الجزائرية من حالة الخمول إلى الانتعاش خلال الفترات السابقة خاصة بعد الارتفاع الملحوظ جدا في أسعار البترول جراء انتعاش أسواق النفط الشيء الذي انعكس ايجابا على موارد الخزينة العمومية ما دفع بالدولة الى ضخ الأموال في شكل برامج إنمائية بمختلف أشكالها عن طريق أجهزة التشغيل ووسائطه المختلفة وأهمها: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للتشغيل، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وغيرها من الصناديق والأجهزة التي خلقت مناصب شغل عديدة ساهمت بشكل كبير في رفع معدلات التشغيل وامتصاص البطالة.

قدر حجم السكان المشتغلين في أفريل 2018 بـ 11048000 بارتفاع محسوس في حجم اليد العاملة لدى الذكور مقارنة بسبتمبر 2017 بفارق ايجابي بلغ 180000 بينما عرف حجم فئة المشتغلات استقرارا وبلغت بذلك نسبة هذه الفئة 17,9%من اجمالي السكان المشتغلين بعدما كانت 18,1% خلال سبتمبر 2017، أما نسبة العمالة فقد بلغت 37.2% على المستوى الوطني وقدرت حسب الجنس بـ 60.7% عند الذكور و13.4%

[1]. ONS, activité, emploi & chômage en septembre 2015, P01.

عند الاناث[1]. أما في شهر سبتمبر من نفس السنة فقد اظهرت بيانات الديوان الوطني للإحصاء تراجعا بلغ قدره 47000 في حجم الفئة المشتغلة مقارنة بشهر أفريل وقدر حجم النساء المشتغلات بـ 1961000 وهو ما يعادل 17.8% من اجمالي المشتغلين، الانخفاض في عدد المشتغلين أدى بالضرورة الى انخفاض نسبة العمالة بـ 0.4 درجة لتصل بذلك الى 36.8% على المستوى الوطني بالغة 60.1% لدى الذكور و13.2% لدى الاناث. في ماي 2019 تجاوز عدد المشتغلات عتبة 02 مليون بنسبة بلغت 18.3% من اجمالي اليد العاملة التي شهدت هي الاخرى ارتفاعا قدر بـ 280000 وصل من خلالها عدد المشتغلين الى 11281000 بتزايد نسبي بلغ 2.5% ما أدى الى ارتفاع نسبة التشغيل لتصل الى 60.7% لدى الذكور و13.8% لدى الاناث ونسبة اجمالية بلغت 37.4% على المستوى الوطني[2].

ب- تطور المشتغلين حسب القطاع القانوني:

ساد الجزائر النظام الاشتراكي والذي سيطر فيه القطاع العام على سوق الشغل إلا أنه ومع تحول الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق وفي ظل الإصلاحات المنتهجة بدأ القطاع الخاص في الدخول بقوة الى سوق العمل ومع بداية التسعينات أصبح يتموقع شيئا فشيئا ويستحوذ غلى أعداد متزايدة من المشتغلين ما انعكس على ارتفاع نسبته في سوق التشغيل وقد أظهرت المعطيات الإحصائية والدراسات أن القطاع الوطني الخاص والمختلط كان يستحوذ على نسبة 49.4% فقط سنة 1997 ثم إلى 58% سنة 2001 ويواصل الارتفاع بمرور السنوات في حين شهد القطاع العام تراجعات متواصلة بعدما كان يحتل الصدارة ويستحوذ على أكثر 54% من المشتغلين في السوق الوطنية والجدول الموالي يوضح مختلف التطورات للقطاعين العام والخاص في الجزائر خلال الفترة 2005 إلى 2019.

[1]. ONS, activité, emploi & chômage en avril 2018, Collections Statistiques N°819, Alger, 2018, P20

[2]. ONS, activité, emploi & chômage en septembre 2018, Collections Statistiques N°840, Alger, 2018, P20.

جدول (3-2): تطور المشتغلين حسب القطاع القانوني والجنس في الجزائر من 2005 إلى 2019 (الاعداد بالألف)

		2005		2010		2014		2016		2018		2019	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
القطاع العام	ذكر	/	/	2671	32.3	3018	35.4	3167	35.5	2932	32.4	3007	32.6
	أنثى	/	/	675	45.8	1081	62.8	1188	62.1	1158	59.1	1260	61.1
		2964	**36.8**	**3346**	**34.4**	**4099**	**40.0**	**4355**	**40.2**	**4090**	**37.2**	**4267**	**37.8**
القطاع الخاص	ذكر	/	/	5591	67.7	5498	64.6	5766	64.5	6108	67.6	6212	67.4
	أنثى	/	/	799	54.2	641	37.2	724	37.9	803	40.9	802	38.9
		5080	**63.2**	**6390**	**65.6**	**6139**	**60.0**	**6490**	**59.8**	**6911**	**62.8**	**7014**	**62.2**
المجموع	ذكر	/	/	8262	84.9	8516	83.2	8933	82.4	9040	82.2	9219	81.7
	أنثى	/	/	1474	15.1	1722	16.8	1912	17.6	1961	17.8	2062	18.3
		8044	**100**	**9736**	**100**	**10238**	**100**	10845	**100**	**11001**	**100**	**11281**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

ويظهر التوزيع حسب القطاع القانوني أن القطاع الخاص في سنة 2005 يشغل 63.2% من إجمالي اليد العاملة بحجم بلغ 5080000 مشتغل بينما يشغل القطاع العام 36.8% هذا الأخير انخفضت نسبة تشغيله لليد العاملة سنة 2010 لتبلغ 34.4% في حين تتمركز اليد العاملة النسوية في القطاع الخاص الذي يشغل 54.2% من إجمالي هذه الفئة.

بينما نلاحظ هيمنة جنس الذكور على أغلب مناصب العمل بنسبة إجمالية بلغت 84.9% من إجمالي اليد العاملة والتي تجاوزت 10 مليون مشتغل حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2014 بتفاوت كبير بين الجنسين بنسبة بلغت 83.2% لدى الذكور والذين تمركزوا في القطاع الخاص الذي استحوذ على 64.6% من إجمالي هذه الفئة في حين شهدت نسبة تشغيل القطاع العام ارتفاعا لتصل لـ 40.0% من إجمالي اليد العاملة

قابله ارتفاع في تمركز اليد العالة النسوية بنسبة تشغيل وصلت 62.8% لهذه الفئة بينما لم تكن تتعدى 45.8% في السابق.

في سنة 2016 نلاحظ أن القطاع الخاص يشغل 59.8% من إجمالي اليد العاملة وهو ما يمثل 6490000 مشتغلا. كما نلاحظ تباينات معتبرة حسب الجنس حيث تتميز اليد العاملة النسوية بتمركز أكثر في القطاع العمومي بـ 62.1% من اجمالي اليد العاملة لهذه الفئة والتي بلغ عددها 1912000 بنسبة 17.6% والتي حققت ارتفاعا بـ 2.5 نقطة في ظرف 6 سنوات فقط.

بينما في سنة 2018 نلاحظ عودة ارتفاع نسبة التشغيل لدى قطاع الخاص الذي يشغل ما نسبته 62.8% من إجمالي اليد العاملة بحجم بلغ 6911000 مشتغل منهم 6108000 ذكور بنسبة بلغت 67.6% من إجمالي الذكور المشتغلين، بينما تتمركز اليد العاملة النسوية في القطاع العمومي الذي يشغل 59.1% من إجمالي هذه الفئة.

أما في سنة 2019 فنلاحظ تواجد 62.2% من إجمالي اليد العاملة في القطاع الخاص بحجم بلغ 7014000 يتمركز فيه المشتغلون الذكور بنسبة تصل إلى 67.4% من إجمالي هذه الفئة، بينما يشغل القطاع العام 61.1% من إجمالي اليد العاملة النسوية التي بلغت نسبت تشغيلها الإجمالية 18.3% وهي أعلى نسبة مسجلة مقارنة بالسنوات السابقة هذه النسبة رغم انخفاضها مقارنة بنسبة التشغيل لدى الذكور إلا أن الواقع يظهر الزيادة المعتبرة في عدد المشتغلات والتي فاقت 588000 مشتغلة بين 2010 و 2019 ارتكز أغلبهن في القطاع الخاص والذي شهد تضاعف لعدد الفئة النسوية المشتغلة به خلال نفس الفترة، هذه الأخيرة أصبحت تشكل 9.8% من فئة المدراء والمسيرين 37.5% من الإطارات المتوسطة و 54.8% من المهن الفكرية – هي المهن الممارسة من قبل الإطارات العليا الذين لا يتولون مناصب مدراء أو مسيرين مثل الأطباء والمهندسين والمختصون في العلوم التقنية والاجتماعية وغيرها– وبلغت 56.9% من إجمالي المستخدمين الإداريين.

ج-تطور المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي:

تسعى الدول والبلدان من خلال سياساتها التنموية إلى إحداث توازن في مختلف القطاعات الحيوية بغية توفير مناصب عمل وكذا توفير الخدمات والسلع، فالجزائر وبحكم شساعة مساحتها وتنوع إمكانياتها ومواردها الطبيعية جعل سوقها الداخلية قابلة لاستغلال جميع القطاعات، ومن خلال المسوح السنوية والتقارير المتعددة التي يقوم بها الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر تم تقسيم القطاعات إلى أربعة قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول (3-3): تطور المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنس في الجزائر من 2000 إلى 2019 (بالألف)

قطاع النشاط	الجنس	2000		2010		2014		2016		2018		2019	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
فلاحة	ذكر	/	/	1040	12.6	846	9.9	813	9.1	986	10.9	1006	10.9
	أنثى	/	/	95	6.4	53	3.1	52	2.7	80	4.1	77	3.7
	مجموع	**872**	**14.1**	**1135**	**11.7**	**899**	**8.8**	**865**	**8.0**	**1066**	**9.7**	**1083**	**9.6**
صناعة	ذكر	/	/	924	11.2	951	11.2	1074	12.0	1063	11.8	1049	11.4
	أنثى	/	/	413	28.0	339	19.7	391	20.4	372	19.0	402	19.5
	مجموع	**826**	**13.4**	**1337**	**13.7**	**1290**	**12.6**	**1465**	**13.5**	**1435**	**13.0**	**1451**	**12.9**
بناء و أشغال عمومية	ذكر	/	/	1860	22.5	1797	21.1	1870	20.9	1742	19.3	1862	20.2
	أنثى	/	/	25	1.7	29	1.7	26	1.4	32	1.6	28	1.4
	مجموع	**617**	**10.0**	**1885**	**19.4**	**1826**	**17.8**	**1896**	**17.5**	**1774**	**16.1**	**1890**	**16.8**
تجارة و خدمات	ذكر	/	/	4436	53.7	4922	57.8	5176	57.9	5248	58.1	5303	57.5
	أنثى	/	/	940	63.8	1302	75.6	1444	75.5	1478	75.3	1555	75.4
	مجموع	**3864**	**62.5**	**5376**	**55.2**	**6224**	**60.8**	**6620**	**61.0**	**6726**	**61.1**	**6858**	**60.8**
المجموع	ذكر	/	/	8260	84.9	8516	83.2	8933	82.4	9039	82.2	9220	81.7
	أنثى	/	/	1473	15.1	1723	16.8	1913	17.6	1962	17.8	2062	18.3
		6179	**100**	**9733**	**100**	**10239**	**100**	**10846**	**100**	**11001**	**100**	**11282**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

تظهر التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي لسنة 2000 هيمنة قطاع التجارة والخدمات على باقي القطاعات حيث يجذب إليه أكثر من نصف المشتغلين بنسبة فاقت 62% يليه قطاع الفلاحة ثم الصناعة بنسبة تصل إلى 14.1% و 13.4% على التوالي بينما لم تتعدى 10% في قطاع البناء والأشغال العمومية، هذا الأخير شهد سنة 2010 زيادة معتبرة في نسبة التشغيل التي بلغت 19.4% بمجموع مشتغلين ارتفع إلى ثلاثة أضعاف العدد السابق حيث انتقل من 617 ألف إلى 1885000 وهذا راجع إلى انطلاق عديد الورشات في هذا القطاع بمختلف الصيغ سواء التابعة للقطاع العمومي أو الأشخاص الخواص وهذا كله نتيجة الدعم الموجه له خاصة بعد انتعاش أسعار البترول وانطلاق المخططات الخماسية للتنمية وشهد قطاع الصناعة ارتفاعا طفيفا قدر بـ 0.3 نقطة في حين باقي القطاعات شهدت كلها انخفاضا حيث انخفضت في قطاع التجارة والخدمات بمقدار7.3 نقطة وبلغت النسبة في قطاع الفلاحة 11.7% وتمركز المشتغلون الذكور والإناث على حد سواء في قطاع التجارة والخدمات ب نسبة 63.8% و 53.7% من مجموع هذه الفئتين على التوالي في حين أقل نسبة تواجد كانت لفئة الإناث في قطاع البناء والأشغال العمومية التي لم تتجاوز 1.7%.

سنة 2014 شهدت تواصل هيمنة قطاع التجارة والخدمات التي عاودت نسبته في الارتفاع لتصل الى 60.8% فيما شهدت باقي القطاعات انخفاضا متفاوتا وصل من خلاله النسبة في قطاع الفلاحة إلى اقل من 9% بمجموع مشتغلين لم يصل إلى 900 ألف مشتغل هذا الانخفاض انعكس على التوزيع حسب الجنس في القطاعات التي شهدت انخفاضا في نسبها وبقي تركيز المشتغلين في قطاع التجارة والخدمات بنسب وصلت إلى 57.8%و75.6% للذكور والإناث على التوالي في حين النسب الإجمالية بلغت 16.8% للإناث.

أما في سنة 2016 فأن قطاع التجارة الخدمات بمفهومه الواسع يشغّل 61% من إجمالي اليد العاملة يليه قطاع البناء بـ 17.5% ثم قطاع الصناعة 13.5% وأخيرا الفلاحة بـ 8% يتفاوت تواجدهم حسب الجنس حيث شهد قطاع البناء أدنى تواجد للإناث بنسبة لم تتجاوز 1.4% ووصل في قطاع الفلاحة إلى حدود 2.7% في حين

شهد قطاعي الصناعة والتجارة والخدمات شبه استقرار أما على المستوى الإجمالي فقط شهدت نسبة التشغيل ارتفاعا طفيفا لدى الإناث مقابل انخفاض بسيط لفئة الذكور.

كما تظهر النتائج سنة 2018 أن 16.1% من اليد العاملة تشتغل في قطاع البناء، 9.7% في الفلاحة،61.1% في التجارة والخدمات تنقسم إلى (6.1% في التجارة 15.8% في الإدارة العمومية دون القطاع الصحي و14.4% في القطاع الصحي والنشاط الاجتماعي) و13% في الصناعة بتباينات معتبرة حسب الجنس حيث نلاحظ شيه استقرار للقيم مقارنة بسنة 2016 عدا الارتفاع الطفيف في نسبة الإناث في قطاع الفلاحة الذي بلغ 4.1%.

وتظهر النتائج لسنة 2019انخفاض في نسب التشغيل في مختلف القطاعات عدا قطاع البناء الذي ارتفعت نسبة التشغيل فيه مقارنة بالسابق الى 16.8% من إجمالي اليد العاملة وانخفضت إلى 60.8% في قطاع التجارة والخدمات إلا أنها بقيت هي الأعلى نسبة وهي مقسمة إلى (الإدارة العمومية دون القطاع الصحي وقطاع التجارة، قطاع الصحة والنشاط الاجتماعي)في حين بلغت 12.9% في قطاع الصناعة وأقل نسبة سجلت في قطاع الفلاحة بنسبة لم تتجاوز 9.6% وهذا عائد إلى الهجرة من الأرياف إلى المدينة وكذا استعمال الآلات عوض اليد العاملة البشرية بغية تقليل التكلفة وتسريع الإنتاج كما يمكن إرجاع ذلك أيضا إلى عدم فعالية السياسات المنتهجة بغية النهوض بالقطاع. إلى ذلك فقد بلغت النسبة الإجمالية حسب الجنسين إلى 18.3% للإناث و81.7% للذكور وهناك تباين معتبر حسب الجنس حيث نلاحظ أن 75.4% من اليد العاملة النسوية متمركزة في قطاع التجارة والخدمات و57.5% للذكور في نفس القطاع.

ويمكن إرجاع الزيادة في نسبة وحجم العمالة النسوية إلى زيادة توظيف هذه الفئة في السنوات الأخيرة خاصة في قطاعات الصحة والضمان الاجتماعي والإدارة العمومية والتعليم التي شهدت سيطرت هذه الفئة على أغلب مناصب التشغيل المفتوحة. كما تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الزيادة الخجولة في نسبة التشغيل الأنثوي فإننا نشهد زيادة كبيرة في عدد النساء العاملات وهو ما يشكل عنصرا كاشفاً لتطور المجتمع من خلال مشاركة أوسع

للمرأة في المجال الاقتصادي فبين عامي 2010و2019 زادت قوة العمل النسائية بمقدار 589 ألف مشتغلة بزيادة نسبية قدرها 39.89٪ مقابل 11.58٪ للرجال خلال نفس الفترة.

د- تطور المشتغلين حسب الوضعية في المهنة:

إن التغيرات التي شهدتها الجزائر سواء الاقتصادية أو الديمغرافية أو حتى الأمنية والسياسية ألقت بظلالها وتأثيراتها على سوق الشغل من خلال التأثير على الوضعية المهنية للعديد من الأفراد ويمكن أن نذكر أهم التقسيمات التي وردت في مختلف التعدادات وكذا المسوح السنوية والتقارير المتعددة التي يقوم بها ويعدها الديوان الوطني للإحصاء والتي من خلالها قسمت الوضعية المهنية إلى أربعة أقسام كما هي مبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-4): تطور الوضعية في المهنة للمشتغلين في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2019 (الاعداد بالألف)

	2005		2010		2014		6120		2018		2019	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
رب عمل أو مستقل	2183	27.1	2847	29.3	2811	27.5	3133	28.9	3382	30.7	3473	30.8
الأجراء الدائمون	3076	38.2	3208	33.0	3640	35.6	4176	38.5	4184	38.0	4454	39.5
الأجراء غير الدائمين أو المتمهنين	2203	27.4	3250	33.5	3623	35.4	3382	31.2	3223	29.3	3174	28.1
مساعد عائلة	582	7.2	404	4.2	165	1.6	154	1.4	212	1.9	180	1.6
المجموع	8044	100	9709	100	10239	100	10845	100	11001	100	11281	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

وتظهر النتائج لسنة 2005 أن الأجراء يمثلون النسبة الأعلى حيث بلغت نسبتهم 38.2% يليهم الأجراء غير الدائمون بنسبة تصل إلى 27.4% ثم المشتغلون لحسابهم الخاص بنسبة 27.1% وأخيرا مساعدي العائلة

بنسبة 7.2% أما بالنسبة لسنة 2010 فقد عرفت ارتفاعا طفيفا في العمل للحساب الخاص في حين شهد الأجراء الدائمون ومساعدو العائلة انخفاضا حيث بلغت نسبهم على التوالي 33%و4.2% أما الأجراء غير الدائمون فارتفعت نسبتهم إلى 33.5%.

سنة 2014 شهدت مواصلة الأجراء غير الدائمون في الارتفاع لتصل نسبتهم إلى 35.4% في حين واصل مساعدو العائلة الانخفاض الشديد بنسبة بلغت 1.6% في حين عاود الأجراء الدائمون الارتفاع ليبلغوا نسبة 35.6% في حين عاودت نسبة أصحاب العمل لحسابهم الخاص الانخفاض لتبلغ 27.5%.

أما في سنة 2016 فأظهرت النتائج أن الأجراء يمثلون سبعة مشتغلين من ضمن عشرة بينما ترتفع هذه النسبة لدى الإناث إلى 77.5% مقابل 68% لدى الذكور. سنة 2018تميزت هذه الفترة كذلك بارتفاع في حجم العمل للحساب الخاص مقارنة بشهر أفريل من نفس السنة مع فائض إجمالي بلغ 220000 وتراجع في حجم الأجراء الدائمون بـ 55000 بينما عرف الأجراء غير الدائمون تراجعا أكبر وصل إلى 233000 شخص، شكل الأجراء نسبة 67.3% وترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتصل 76.8%.

في حين سنة 2019 تميزت هذه الفترة بزيادة في حجم الأجراء الدائمون وكذا المشتغلين للحساب الخاص مقارنة بشهر سبتمبر 2018 بفارق ايجابي قدره 270000 و 91000 على التوالي من جهة أخرى نلاحظ انخفاضا كبيرا في حجم الأجراء غير الدائمين قدر بـ 49000 ويشكل الأجراء حوالي سبعة مشتغلين من بين عشرة (67.6%) بينما ترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتبلغ 78.6%[1].

3-السكان العاطلون Population en chômage:

ان النمو الديمغرافي الذي شهدته الجزائر بعد الاستقلال كغيرها من الدول العربية ودول العالم الثالث كان من أبرز سماته ارتفاع معدل الولادات ومع تحسن الظروف المعيشية والاوضاع الصحية شهدت كذلك ارتفاعا لأمل الحياة وانخفاض معدل الوفيات بصفة عامة والاهتمام أكثر بالمرأة الحامل والمواليد الجدد خفض أيضا من وفيات

[1]. ONS, Activité, Emploi et Chômage en Mai 2019, Collections Statistiques N°879, Alger ,2019, P20.

الاطفال والاطفال الرضع ما جعل الجزائر تشهد توسعا في قاعدة هرمها بمرور الزمن أصبحت الجزائر قوة شبابية فكان لابد من استغلالها وذلك بتوفير مناصب عمل لهؤلاء الشباب وهو ما حرضت عليه الدولة.

إلا أن الواقع المعاش تغير بمرور الزمن مع التزايد المستمر في عدد السكان وعليه فقد شهدت أعداد العاطلين عن العمل في الجزائر اختلافات وتباينات حسب العمر والجنس وكذا المستويات التعليمية وحتى المنطقة السكنية كما شهد معدل البطالة تطورات مختلفة عبر الزمن حيث بينت النشرات المختلفة للديوان الوطني للإحصائيات أنه كان لا يتجاوز 8,7% في سنة 1984 وهو أدنى مستوى مسجل منذ الاستقلال ليشهد ارتفاعا ملحوظا جدا خلال 3 سنوات فقط فاق الضعف من خلالاها حيث وصل سنة 1987 الى 21,4% ويواصل الارتفاع ليبلغ سنة 1995 نسبة 28,1% ويصل بعدها الى أعلى مستوى له سنة 1999 بمعدل بلغ 29,2% إلا أنه شهد انخفاضا قارب النصف وصل من خلاله الى 15,3% سنة 2005 ثم الى 10,0% سنة 2010 أما في سنة 2013 فقد بلغ 9,8% وهي أول مرة ينخفض فيها المعدل الى ما دون 10% منذ منتصف الثمانينات إلا أنه بعد ذلك عاود الارتفاع مجددا لكن بتغير طفيف أين وصل الى 10,6% و 11,4% سنتي 2014 و 2019 على التوالي[1].

[1]. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2020، فصل 2- التشغيل، ص88.

أ- تطور معدل البطالة والعاطلين عن العمل من 2000 الى 2019

جدول (3-5) توزيع العاطلين عن العمل حسب الجنس ووسط الإقامة في الجزائر من 2000 الى 2019 (الاعداد بالألف)

		حضر				ريف				مجموع		
		ذكور		اناث		ذكور		اناث		مجموع	اناث	ذكور
		*	**	*	**	*	**	*	**			
2000	عدد	11 34		236		884		49		933	628	2 225
	%	60,3	85,0	82,8	15,0	39,7	94,7	17,2	5,3	37,2	11,4	88,6
2005	عدد	656		917		354		70		613	249	1 199
	%	54,7	78,6	71,7	21,4	45,3	88,5	28,3	11,5	42,34	17,2	82,8
2010	عدد	494		260		234		88		322	348	728
	%	67,9	65,5	74,7	34,5	32,1	72,7	25,3	27,3	29,93	32,3	67,7
2014	عدد	594		252		231		73		304	325	825
	%	72,0	70,2	77,5	29,8	28,0	76,0	22,5	24,0	26,4	28,3	71,7
2016	عدد	569		310		221		98		319	408	790
	%	72,0	64,7	76,0	35,3	28,0	69,3	24,0	30,7	26,63	34,1	65,9
2017	عدد	707		396		283		122		405	518	990
	%	71,4	64,1	76,4	35,9	28,6	69,9	23,6	30,1	26,86	34,4	65,6
2019	عدد	11 34		236		884		49		933	628	2 225
	%	60,3	85,0	82,8	15,0	39,7	94,7	17,2	5,3	37,2	11,4	88,6
2000	عدد	1 577										
	%	62,8										
2005	عدد	835										
	%	57,66										
2010	عدد	754										
	%	70,07										
2014	عدد	846										
	%	73,6										
2016	عدد	879										
	%	73,37										
2017	عدد	1 103										
	%	73,14										
2019	عدد	1 577										
	%	62,8										

من اعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

*: تمثل النسبة حسب الجنس (نسبة الذكور أو الاناث في الوسط الى المجموع الكلي حسب الجنس)

**: تمثل النسب حسب وسط الإقامة (عدد الذكور أو الاناث في الوسط الى مجموع الوسط)

قدر حجم هذه البطالين سنة 2000 بـ 2,51 مليون بطال مقسمين حسب الجنس الى 2,225 مليون ذكور (1,34 مليون منهم في الحضر) و0,286 مليون أنثى (17,24%فقط منهن في الريف)، نلاحظ أن عدد الاناث اللاتي يعانين البطالة بصفة عامة منخفض جدا في مقابل عدد الرجال البطالين كما أن نسبة غير المشتغلات منهن في الريف منخفضة جدا أيضا مقارنة بمثيلاتهن في الحضر وهذا راجع كون عدد الأفراد في الريف منخفض مقارنة بالحضر وكون الإناث في الريف لا يصرحن برغبتهن في العمل خارج البيت فهي اما غير مسجلة كباحثة عن عمل أصلا أو انها تسجل مساعدة عائلة أو مشتغلة في المنزل (الحقل).

بينما نجد أن الفارق بين نسبة الذكور العاطلين عن العمل في الحضر والريف يصل الى 20%. هذا وقد بلغت نسبة البطالة الاجمالية 28,89% ويمكن تقسيمها حسب الاقامة الى 62,8% حضر و37,2%ريف، حيث نجد في الوسط الحضري عدد الذكور يساوي أكثر من خمسة أضعاف عدد الاناث بنسبة تتجاوز 80% عند الذكور في حين يتجاوز هذا الفارق في الوسط الريفي الى سبعة عشر ضعف بنسبة 5,27% فقط للإناث.

بعد خمس سنوات شهدت الجزائر انخفاضا ملحوظا جدا في معدل البطالة الى حوالي النصف حيث تراجع الى 15,3%من مجموع السكان النشطين ليبلغ بذلك عدد البطالين 1448288 يتوزعون حسب الجنس الى 1199075 ذكور (55% منهم في الحضر) و249213 إناث (28.3% منهن في الريف) والملاحظ هنا أن عدد الذكور يتوزعون بنسب شبه متساوية بين الحضر والريف بينما نلاحظ ارتفاع عدد النساء غير المشتغلات في الريف مقارنة بالحضر بمقدار 11 نقطة. انخفاض العدد الاجمالي البطالين كان نتيجة انخفاضه لدى فئة الذكور الى النصف وذلك بأكثر من مليون بطال بينما الانخفاض لدى الاناث كان بمقدار 37 ألف فقط إلا أنه ورغم ذلك بقيت نسبة الذكور تفوق نسبة الاناث بكثير هذا وقد توزع العاطلون عن العمل حسب المنطقة الى 57,66% في الحضر (78,6% منهم ذكور) و 42,34% في الريف (88,49% منهم ذكور) وكان هذا الاخير قد شهد زيادة كبيرة في عدد الاناث العاطلات عن العمل كادت تصل النصف العدد السابق أصبح من خلالها عددهن يتجاوز 70 الف بينما كان يبلغ 49 الف فقط سنة 2000 وهذه الزيادة يمكن تبريرها باتجاه النسوة نحو الاستقلال المالي والعمل خارج البيت وهذا نتيجة تعلمهن والدخول المتزايد للمرأة الى ميدان الشغل.

تواصل الانخفاض في معدل البطالة نتيجة انخفاض عدد العاطلين عن العمل الذين بلغ عددهم حتى سبتمبر 2010 1076000 شخص منهم 32.3٪ من النساء وبذلك بلغ معدل البطالة على المستوى الوطني 10٪ (10.6٪ في الحضر و8.7٪ في الريف) ومع ذلك هناك تفاوتات كبيرة حسب الجنس والعمر وكذلك مستوى التعليم في حين أن معدل البطالة هو 8.1٪ للرجال و19.1٪ للنساء. وفيما يتعلق بمدة البطالة، يعاني ما يقرب من ثلثي العاطلين عن العمل من بطالة طويلة الأمد (عاطل عن العمل لمدة عام أو أكثر)، 66.2٪ من الرجال

و60.6٪ من النساء. كما أن 84.0٪ من العاطلين اتخذوا خطوات من خلال العلاقات الشخصية أو العائلية للبحث عن وظيفة، 66.9٪ قالوا إنهم سجلوا لدى وكالات التوظيف و61.3٪ اتخذوا خطوات مع الشركات، بينما 26٪ يبحثون عن الموارد المالية لإنشاء مشروع نشاط خاص. بالإضافة إلى ذلك صرح 60٪ من العاطلين عن العمل إنهم غير مبالين بنوع الوظيفة المطلوبة سواء كانت وظيفة بأجر أو لحسابهم الخاص، بينما فضل 32.4٪ العمل بأجر. فخريجي التعليم العالي والنساء يفضلون العمل بأجر (52.3٪ و50.2٪ على التوالي)[1].

سنة 2014 ارتفع عدد البطالين ليصل الى 1214000 شخص وبلغ بذلك معدل البطالة 10,6% مسجلا ارتفاعا قدره 0,6 نقطة مقارنة بسنة 2010 تباينت حسب الجنس حيث تراوحت بين 9,2% لدى الذكور و17,1% لدى الاناث مع تباينات حسب العمر والمستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها، ويعود ارتفاع معدل البطالة أساسا الى ارتفاعها لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا. وقد صرح 36,8% من فئة البطالين أنهم يبحثون عن منصب عمل منذ أقل من سنة، أما فئة البطالين الذين سبق لهم العمل في الماضي فقد بلغوا نسبة 45,2% من اجمالي البطالين وتتكون هذه الفئة من أجراء غير دائمين سابقين وأفراد كانوا يشتغلون أساس في القطاع الخاص[2].

بينما شهدت سنة 2016 انخفاض طفيفا جدا في نسبة البطالة بمقدار 0,1 نقطة أين بلغت نسبة البطالة 10.5% وهو ما يمثل 1272000 بطالا تباينت نسبهم حسب الجنس حيث بلغت لدى الاناث 20.0%. في حين ان ثلثي البطالين يعانون من بطالة طويلة المدى (منذ سنة أو أكثر)، أما فئة البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا في الماضي فقد بلغ حجمهم 472000 شخصا أي ما يمثل 37.1% من اجمالي البطالين. 76.9% من هذه الفئة كانوا يشتغلون كأجراء غير دائمين و68.3% اشتغلوا في القطاع الخاص[3].

[1]. ONS, Enquête Emploi auprès des Ménages 2010, Collections Statistiques N° 170/2012, Série S, Alger,2012, p12.
[2]. الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2014، ص2.
[3]. ONS, Activité, Emploi et Chômage en Septembre 2016, Collections Statistiques N°763, Alger ,2016, P18-19.

أما في سنة 2018 فقد بلغ حجم البطالين في سبتمبر 1462000 وقدرت نسبتهم بـ 11.7% على المستوى الوطني بارتفاع 1,2 نقطة مقارنة بسنة 2016 ومن حيث الجنس فقد ارتفعت لدى الذكور إلى 9.9% بينما عرفت النسبة تراجعا طفيفا لدى الإناث لتسجل 19.4%، وأظهرت النتائج أن 56.9% من البطالين هم في حالة بطالة طويلة المدى. أما فئة البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا في الماضي فقد بلغ حجمهم 728000 شخص وهو ما يعادل 49.8% يمثل الذكور 79.9% منهم، كما أن 75% كانوا يشتغلون كأجراء غير دائمين في حين اشتغل 73.7%منهم في القطاع الخاص، 41% في قطاع الخدمات، 21.8%في الإدارة العمومية بينما 21.7%في قطاع البناء. في حين بلغ حجم الأشخاص المتواجدين في حيز البطالة 1637000 شخصا تمثل النساء نسبة 56.6% من هذه الفئة والتي يمثل الأشخاص دون الثلاثين سنة أكثر من نصفها ويتميز أفرادها بمستوى تعليمي متدني نسبيا حيث أن 70.5%ليست بحوزتهم أي شهادة و55.1% لم يتعدوا التعليم المتوسط. 29.4% من إجمالي هذه الفئة لم يقوموا بإجراءات البحث عن مناصب لاعتقادهم عدم وجودها أو أنهم لم يتمكنوا من الحصول على مناصب شغل في الماضي بينما 26.4%منهم لأسباب عائلية[1].

أما في سنة 2019 فقد بلغ حجم البطالين 1449000 شخصا وقدرت نسبة البطالة بـ 11.4% على المستوى الوطني مع انخفاض قدره 0.3 نقطة مقارنة بشهر سبتمبر 2018 وتباينت حسب الجنس حيث انخفضت من 9.9% إلى 9.1% لدى الذكور بينما ارتفعت من 19.4% إلى 20.4% لدى الإناث خلال نفس الفترة. وحسب بينات الديوان الوطني للإحصاء فان 62.9% هم في بطالة طويلة المدى. كما يقدر عدد البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا في الماضي بـ 683000 وهو ما يعادل 47.1% من إجمالي البطالين وتتكون هذه الفئة أساسا من الذكور (72.6%) كما أن 75% كانوا يشتغلون كأجراء غير دائمين و72.5% كانوا يشتغلون في القطاع الخاص، 41.8%في قطاع الخدمات، 23.2%في الإدارة العمومية و22.4%في قطاع البناء. أما فيما يتعلق بالأشخاص المتواجدين فيما ما يسمى بحيز البطالة فقد بلغ عددهم حوالي 1583000 شخصا بانخفاض قدره

[1]. ONS, Activité, Emploi et Chômage en Septembre 2018, Collections Statistiques N°840, Alger ,2018, P19.

54000 مقارنة بسبتمبر 2018 تمثل النساء 58.8%منهم. تتميز هذه الفئة بشبابها حيث يمثل الأشخاص دون الثلاثين سنة أكثر من النصف بنسبة تصل إلى 53.8%كما تتميز بمستواها التعليمي المتدني نسبيا حيث أن 69.1%ليست بحوزتهم أي شهادة و50.1% منهم لم يتعدوا مستوى التعليم المتوسط[1].

ب- تطور معدل البطالة حسب الفئات العمرية والجنس

الجدول رقم (3-6) تطور معدل البطالة حسب الفئات العمرية والجنس في الجزائر للفترة من 2005 إلى 2019 (العدد بالألف)

		2005		2011		2014		2016		2018		2019	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أقل من 20 سنة	ذكر	205	/	86	23,4	103	29.6	90	29.8	107	30.4	93	28.1
	أنثى		/	9	28,1	11	34.1	10	46.8	17	50.8	13	44.8
	مجموع	205	14,2	95	8,9	114	9,4	100	7,9	124	8,5	106	7,3
24-20 سنة	ذكر	481	/	221	17,5	249	20,0	225	20.2	246	22.7	235	22.2
	أنثى		/	121	39,2	116	42.4	125	50.2	131	51.4	101	45.1
	مجموع	481	33,2	342	32,2	365	30,1	350	27,5	377	25,8	336	23,2
29-25 سنة	ذكر	399	/	218	14,1	228	14.5	219	13.5	266	16.7	247	15.4
	أنثى		/	106	22,4	126	23.9	182	32.1	201	34.6	202	36.1
	مجموع	399	27,6	324	30,5	354	29,2	401	31,5	467	31,9	449	31,0
34-30 سنة	ذكر	177	/	91	7,2	127	8.6	118	7.5	143	8.9	133	8.4
	أنثى		/	43	13,3	51	12.9	85	17.9	67	14.7	96	18.7
	مجموع	177	12,2	134	12,6	178	14,7	203	15,9	210	14,4	229	15,8
39-35 سنة	ذكر	84	/	48	4,5	65	5.7	57	4.2	83	5.9	82	5.6
	أنثى		/	26	10,9	23	8,0	38	9.7	25	6.4	52	12.7
	مجموع	84	5,8	74	7,0	88	7,3	95	7,5	108	7,4	134	9,2
44-40 سنة	ذكر	43	/	25	2,7	36	3.4	39	3.4	50	4.2	50	4.1
	أنثى		/	10	4,9	17	8,0	24	8.3	16	5.5	35	10.4
	مجموع	43	3,0	35	3,3	53	4,4	63	4,9	66	4,5	85	5,9
49-45 سنة	ذكر	32	/	26	2,7	25	2.6	20	1.9	38	3.6	41	3.8
	أنثى		/	6	4,2	8	5.1	12	6.1	11	5.3	15	5.7

[1]. ONS, Activité, Emploi et Chômage en Mai 2019, Collections Statistiques N°879, Alger ,2019, P19.

3,9	56	3,4	49	2,5	32	2,7	33	3,0	32	2,2	32	مجموع
3.1	27	3.6	31	1.9	16	2.4	18	1,7	13	/	19	ذكر
7,0	10	3.7	5	1.8	2	1.7	2	3,1	2	/		أنثى 50-54 سنة
2,6	37	2,5	36	1,4	18	1,7	20	1,4	15	1,3	19	مجموع
2.1	13	4.3	24	2,0	9	1.4	7	2,4	10	/	8	ذكر
5.9	4	2.3	1	3.1	2	0.5	0	2,2	2	/		أنثى 55-59 سنة
1,2	17	1,7	25	0,9	11	0,6	7	1,1	12	0,6	8	مجموع
9.1	921	9.9	988	8.1	793	9.2	858	8,4	738	/	1448	ذكر
20.4	528	19.4	474	20,0	480	17.1	354	17,2	325	/		أنثى المجموع
100	1449	100	1462	100	1273	100	1212	100	1063	100	1448	مجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ انه في سنة 2005 كان معدل البطالة الاجمالي مرتفعا حيث بلغ 15,3% بمجموع يساوي 1448000 عاطل عن العمل نصفهم شباب (16-24 سنة) أين وصلت نسبتهم الى 47,4% من مجموع العاطلين في حين احتلت الفئة 25-29 سنة المرتبة الثانية بمجموع 399الف بطال بنسبة وصلت 27,6% من مجموع البطالين ثم تلتها الفئات الاخرى التي تناقصت نسبها كلما زاد عمر الأفراد.

شهدت سنة 2011 انخفاضا ملحوظا في عدد البطالين وصل الى 1063000 بطال تراجع على اثر ذلك معدل البطالة بمقدار 5,3 نقطة مقارنة بسنة 2005 أين تراجعت نسبة فئة الشباب إلا أنها بقيت هي الاعلى نسبة حيث بلغت 41,1% من مجموع البطالين في حين شهدت بقية الفئات ارتفاعا بسيطا مقارنة ب2005 أما من حيث الجنس فنلاحظ أنه هناك اختلافا واضحا بين معدل البطالة الاجمالي لكلا الجنسين حيث يرتفع لدى الاناث مقارنة بالذكور اين وصل الى 17,2% و 8,4% على التوالي، هذا الاختلاف بقي سائدا لدى جميع الفئات اين جاوز الضعف لدى الفئة 20-24 سنة و كذا الفئة 35-39 سنة حيث بلغ لدى الذكور 17,5% و 4,4% بينما وصل لدى الاناث الى 39,2% و 10,9% على التوالي أين كان أعلى معدلات بطالة حسب الجنس في مختلف الفئات العمرية لسنة 2011 هو في الفئة 20-24سنة الا ان الفئة الاخيرة وهي 55-59سنة وهي الوحيدة التي عرف فيها معدل البطالة للذكور ارتفاعا بسيطا مقارنة بالإناث، كما نجد الفارق بسيط بين

المعدلين في الفئة أقل من 20 سنة رغم الفارق الواضح في أعداد البطالين لهذه الفئة حسب الجنس وذلك راجع لمواصلة الاناث لدراستهن مقارنة بالذكور وهو ما يعني عدم تسجيلهن كعاطلات عن العمل على عكس الذكور الذين يشهدون تسرب مدرسي وولوج الى عالم الشغل مبكرا

سنة 2014 سجلت فئة البطالين ارتفاعا طفيفا في معدل البطالة الاجمالي بمقدار 0,6 نقطة كان سببه الارتفاع في معدل البطالة لدى الذكور بمقدار 0,8 نقطة بالمقابل انخفاض في معدل البطالة لدى الاناث بمقدار 0,1 نقطة أين بلغ عدد البطالين 1212000 منهم 39,5% شباب ، وقد حافظت الفئات على الاختلاف بين معدلات البطالة لطلا الجنسين والمسجلة سابقا في حين شهدت جميع الفئات والتي أعمار أفرادها أقل من 39 سنة ارتفاعا في معدل البطالة لدى الذكور بالمقابل انخفاض معدلات البطالة لدى الاناث في الفئات التي يزيد أعمارها عن 30 سنة وهو ما يفسر بتزايد دخول المرأة المتعلمة للشغل

أما في سنة 2016 فقد بلغت هذه النسبة لدى الشباب (16-24 سنة) 26.7%على المستوى الوطني في حين بلغت النسبة الاجمالية 10,5% توزعت بين الذكور بـ 8,1% والاناث 20% هذه الاخيرة شهدت ارتفاعا بثلاث نقاط خلال سنتين فقط وهذا راجع الى ارتفاع نسبة البطالة لدى الاناث في جميع الفئات العمرية دون استثناء وبصفة خاصة في الفئة 20-24 سنة اين بلغت 50% من مجموع الاناث النشطين في هذه الفئة أما معدل البطالة لدى الذكور فقد شهد في أغلب الفئات انخفاضا طفيفا عدا فئة الشباب التي شهدت استقرار.

معدل البطالة لسنة 2018 عاود الارتفاع مجددا ليصل الى 11,7% على المستوى الوطني وذلك نتيجة الارتفاع مجددا في معدل البطالة الاجمالي لدى الذكور بمقدار 1,8 نقطة في حين انخفض لدى الاناث بمقدار 0.6 نقطة هذا وقد بلغ المعدل 29.1% لدى الشباب (16-24 سنة) مواصلا الارتفاع بصفة عامة وكذا لدى الجنسين في هذه الفئة حيث تجاوز لدى الاناث 50% في الفئتين 16-19 وكذا 20-24سنة والملاحظ ايضا ارتفاع نسبة البطالة لدى الذكور في جميع الفئات العمرية المختلفة في حين لدى الاناث شهد انخفاضا في الفئات التي يزيد أعمارها عن 29 سنة وهو ما يفسر دوما بدخول المرأة لعالم الشغل واكتساحها لمناصب العمل كما ذكرنا سابقا.

أما في سنة 2019 فقد شهد المعدل العام للبطالة انخفاضا بمقدار 0,3 نقطة قابله ارتفاع في معدل البطالة الاجمالي لجنس الاناث بمقدار 01 نقطة واحدة وانخفاض في معدل الذكور بـ 0,8 نقطة، أما نسبة البطالة لدى الشباب (16-24 سنة) فقد انتقلت إلى 26.9% بانخفاض قدره 2.2 نقطة مقارنة بشهر سبتمبر 2018 وهذا كان نتيجة الانخفاض في معدلات البطالة للجنسين في هذه الفئة في حين شهدت باقي الفئات (ما عدا الفئة 55-59 سنة) ارتفاعا في معدل البطالة لدى الاناث في مقابل انخفاض معدل البطالة لدى الذكور في جميع الفئات.

ج- تطور معدل البطالة حسب الجنس، المستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها

الجدول رقم (3-7): تطور معدل البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي في الجزائر للفترة من 2010 إلى 2019 (%)

	2010			2014			2016			2018			2019		
	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع
دون مستوى	1,7	2,7	1,9	2,7	3,7	2,7	2,4	3,8	2,6	3,0	3,7	3,1	2,5	5,5	3,0
ابتدائي	7,5	8,0	7,6	6,9	8,2	7,0	6,7	7,1	6,8	7,1	7,1	7,1	6,4	11,3	6,8
متوسط	10,5	12,8	10,7	11,6	16,1	12,0	9,7	19,4	10,6	11,6	18,9	12,2	11,0	20,3	11,8
ثانوي	7,0	17,2	8,9	8,3	15,0	9,7	7,0	19,0	9,5	9,2	18,3	11,0	8,4	19,0	10,6
تعليم عالي	10,4	33,3	20,3	9,9	21,8	15,4	9,3	24,5	16,7	12,2	23,6	17,8	10,7	23,9	17,4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بينات الديوان الوطني للإحصاء

الجدول رقم (3-8): تطور معدل البطالة حسب الجنس والشهادة المتحصل عليها في الجزائر للفترة من 2010 إلى 2019 (%)

	2010			2014			2016			2018			2019		
	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع	ذكر	أنثى	مجموع
لا توجد	7,2	7,7	7,3	8,4	10,6	8,6	7,1	12,3	7,7	8,5	13,3	9,0	8,0	14,6	8,7
التكوين المهني	10,5	20,2	12,5	11,4	17,4	12,7	10,5	21,3	13,0	12,2	19,1	13,7	11,5	20,7	13,5
التعليم العالي	11,1	33,6	21,4	10.9	22,1	16,4	10;2	24,7	17,7	13,1	23,5	18,5	11,0	23,9	18,0
المجموع	8,1	19,1	10,0	9,2	17,1	10,6	8,1	20,0	10,5	9,9	19,4	11,7	9,1	20,4	11,4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بينات الديوان الوطني للإحصاء

تظهر البيانات لسنة 2010 أن معدل البطالة الاجمالي بلغ 10% تباين حسب الجنس حيث بلغ 19,1% للإناث و 8,1% للذكور هذا الارتفاع لدى الاناث مقارنة بالذكور بقي منعكسا أيضا على جميع التصنيفات حسب المستويات التعليمية وكذا الشهادات المتحصل عليها لكن بنسب متفاوتة كما هو موضح في الجدول أعلاه كما نلاحظ أن البطالة تؤثر على الجامعيين بشكل أكبر حيث سجلت أعلى نسبة والتي قدرت بـ 20% في المجموع 10.4% لدى الذكور وثلاثة أضعافها لدى الاناث يليها بعد ذلك أصحاب مستوى التعليم المتوسط ثم الثانوي ثم الابتدائي وأخيرا وبأقل نسبة لدى الافراد دون المستوى، كما تؤثر بشكل خاص على أصحاب الشهادات ففي حين يبلغ معدل البطالة 7.3٪ بين السكان غير الحاصلين على أي شهادة، و 12.5٪ بين خريجي معاهد ومراكز التكوين المهني يصل إلى 21.4٪ بين خريجي التعليم العالي (11.1٪ لدى الرجال و33.6٪ لدى النساء) وهي بذلك تفوق مجموع معدلي البطالة لخريجي التكوين المهني والافراد دون مستوى.

سنة 2014 شهدت ارتفاعا طفيفا في معدل البطالة الاجمالي ويظهر جليا هذا الارتفاع من خلال التصنيف حسب المستويات التعليمية حيث نلاحظ أيضا ارتفاع معدل البطالة لدى جميع الافراد بمختلف مستوياتهم التعليمية عدا أصحاب المستوى الجامعي والتي شهد فيها معدل البطالة انخفاضا بمقدار 4,9 نقطة نتيجة الانخفاض الكبير في معدل البطالة لدى الاناث الذي بلغ 11,5 نقطة أما من حيث الشهادات المتحصل عليها فقد ارتفع المعدل البطالة أيضا لدى الافراد غير الحاصلين على شهادة وكذا أصحاب شهادات التكوين المهني أما عن معدل البطالة لدى أصحاب شهادات التعليم العالي فبعد الانخفاض المسجل خلال الفترة 2010-2013 حيث تراجعت من 21,4% الى 14,3% لتصل عتبة 13% خلال أفريل 2014 ارتفعت خلال سبتمبر من نفس السنة لتصل الى 16,4% مع تباينات معتبرة حسب الجنس (10,9% لدى الذكور و 22,1% لدى الاناث).

2016 شهد فيها معدل البطالة شبه استقرار مقارنة بسنة 2014 وتباين حسب المستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها حيث بلغت 17.7% لدى أصحاب الشهادات الجامعية (24,7% لدى الاناث وهي أعلى نسبة مسجلة بين جميع المستويات) والذين يمثلون 28.2% من مجموع البطالين في حين وصلت الى 7.7% لدى فئة البطالين دون اي شهادة والذين قدر عددهم بـ 570000 بطالا وهو ما يمثل 44.9% أما أصحاب

شهادات معاهد التكوين المهني فيمثلون 27% من اجمالي البطالين أما من حيث المستوى التعليمي فقد حافظ أصحاب التعليم العالي على المعدل الأعلى للبطالة والذي بلغ 16,7% (24,5%للإناث و 9,3% للذكور)يليهم اصحاب المتوسط فالثانوي ثم دون مستوى بأقل معدل والذي بلغ2,6%.

الارتفاع مجددا في معدل البطالة الاجمالي لسنة 2018 والذي وصل الى 11,7% لم يغير من التركيبة للبطالين حيث بقيت دوما أعلى نسبة مسجلة لدى أصحاب مستوى التعليم العالي بفارق كبير للإناث مقارنة بالذكور والذي وصل حد الضعف في حين تقاربت النسبة بين المتوسط والثانوي ليصبح الفرق بينهما 1,2 نقطة فقط ومن جهة أخرى تظهر النتائج أن 668000 بطالا ليس لديهم شهادة وهو ما يعادل 45.7% من إجمالي البطالين أما حاملو الشهادات الجامعية فيمثلون 27.9%بينما يمثل أصحاب شهادات التكوين المهني 26.4%.

في سنة 2019 تظهر البيانات انخفاضا طفيفا في معدل البطالة الاجمالي لكل من الجنسين وكذا انخفاضا في جميع معدلات البطالة حسب المستويات التعليمية المختلفة للذكور والاناث معا بلغت في أغلبها 0,4 نقطة أما من حيث الشهادة المحصل عليها فتظهر النتائج من خلال التوزيع أن 663000 بطالا ليس لهم أي شهادة وهو ما يعادل 45.8% من إجمالي البطالين بمعدل بطالة هو الاقل حيث بلغ 8,7%ويشكل حاملو الشهادات الجامعية 27.8% بينما يمثل أصحاب شهادات التكوين المهني 26.5%.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل الى العديد من المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالعمل والتشغيل بالإضافة الى عناصر العملية التشغيلية وكذا المؤشرات المفسرة لسوق العمل، وقد تبين لنا تعدد المعاريف وتنوعها واختلافها في بعض الأحيان بين الدول وهذا نظرا لاختلاف السياسات السكانية خاصة فيما يتعلق بالأعمار الدنيا والقصوى للفئة النشطة، تصنيفات البطالة والاعمال والمهن، سن التقاعد الا ان هذا الاختلاف نسبي وليس له تأثير كبير لذا كان لزاما علينا ضبط وتوضيح المفاهيم والتعاريف بدقة.

كما تطرقنا الى وصف مؤشرات سوق العمل وذلك من خلال المعطيات المتوفرة حول الفئة النشطة والفئات غير النشطة وكذا بنية المجتمع الجزائري حسب الفئات العمرية والتي تبين لنا من خلالها أن المجتمع الجزائري هو مجتمع فتي وشاب إلا أن النقص الحاد في الوظائف نظرا للوضعية الاقتصادية للبلاد جعل الاستفادة من هذه القوى البشرية ضعيفة الى درجة ما كما لاحظنا توجه الافراد للعمل في القطاع العام خاصة الفئة النسوية والتي تبقى مشاركتها في القوى العاملة لا ترقى الا المستوى المطلوب، كما حاولنا دراسة تقسيمات الفئة النشطة، المشتغلة والعاطلة حسب المتغيرات الديمغرافية كالعمر، الجنس والمستوى التعليمي والشهادات المتحصل عليها وهذا ما شكل لدينا فكرة حول سوق التشغيل في الجزائر ستساعدنا في تحليل وتفسير نتائج الفصل التطبيقي.

الفصل الرابع

التحليل الوصفي للدراسة

تمهيد:

بعد أن استعرضنا في الفصل التمهيدي أهم التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالتشغيل من أجل ضبط المعاني ثم عرجنا بعد ذلك الى دراسة الوضعية الديمغرافية للجزائر منذ الاستقلال الى 2019 مركزين في ذلك على أهم المؤشرات والمتغيرات الديمغرافية والمعدلات والتي لها علاقة مباشرة بموضوع بحثنا وهذا من أجل معرفة وتحليل طبيعة المجتمع محل الدراسة، انتقلنا بعد ذلك الى الفصل الثالث الذي تطرقنا فيه الى وصف التطور الحاصل في سوق الشغل في الجزائر مبرزين أهم مؤشرات العملية التشغيلية ومكوناتها متناولين ذلك بشيء من التحليل من خلال وصف الأرقام والنسب ومحاولين إعطاء تفسيرات لها.

أما في هذا الفصل فسنتناول البيانات والمعطيات المستخرجة من قاعدة بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات mics4 2012-2013 بشيء من الوصف لمختلف المتغيرات الديمغرافية (وهي: الجنس، السن، المستوى التعليمي، وسط الإقامة، الحالة الزواجية، الأقاليم الجغرافية والاصابة بالأمراض المزمنة) لعينة البحث التي ستجرى عليها الاختبارات والتي وردت ضمن محاور واسئلة المسح وهذا بإبراز ذلك من خلال جداول بسيطة ومتقاطعة وأشكال هندسية ومنحنيات بيانية من أجل فهم أكثر لموضوع البحث، معرجين قبل ذلك على الإجراءات التي قمنا بها من أجل ضبط العينة بشكلها النهائي. حيث يعتبر هذا الفصل بمثابة تمهيد للفصل الأخير.

المبحث الأول: المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2012

1- تعريف المسح:

هو برامج مسح أسري دولي طورته اليونيسيف، تم اجراؤه كجزء من الإصدار العالمي الرابع يوفر معلومات محدثة عن وضع الأطفال والنساء ويقيس المؤشرات الرئيسية التي تسمح للبلدان برصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات الأخرى المتفق عليها دوليا، كما يسمح على المستوى الوطني بتقييم النقص في مجالات التنمية البشرية والضمان الاجتماعي وتزويد برامج التنمية الوطنية والقطاعية بإحصاءات موثوقة عن حالة الأطفال والنساء[1].

2- اجراء المسح في الجزائر:

تم إجراء المسح العنقودي المتعدد المؤشرات (المعروف اختصارا بـ MICS4) في الجزائر بين سنتي 2012-2013 من قبل وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بدعم تقني ومالي من صندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف (UNICEF) ومساهمة مالية من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) والذي يندرج ضمن أوليات الدولة لمتابعة وتحسين الوضعية الصحية في البلاد للأسر خاصة فيما يتعلق بصحة الأم والطفل. هذا وقد نفذت الجزائر ثلاث دورات من المسوحات العنقودية متعددة المؤشرات: MICS1 في 1995، MICS2 في 2000 وMICS3 في 2006، بالإضافة إلى المسح الوطني الخاص بصحة الأسرة (PAPFAM) سنة 2002.

3- أهداف المسح:

يوفر مسح MICS4 إحصاءات دقيقة عن حالة الأطفال والنساء والأسر المعيشية على المستوى الوطني، وفقًا لمناطق الإقامة الحضرية والريفية حسب منطقة البرمجة إلى سبعة أقاليم وهي (شمال وسط، شمال شرق، شمال

[1]Ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière, Office National Des Statistiques, Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples (MICS) 2012-2013, p 04

غرب، هضاب عليا وسط، هضاب عليا شرق، هضاب عليا غرب بالإضافة إلى الجنوب) ووفقاً للخصائص الاجتماعية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد الأسرة.

ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا المسح في الجزائر هي:

على المستوى الدولي:

- تحديث الأهداف الإنمائية للألفية (أكبر مصدر لبيانات الأهداف الإنمائية للألفية، حيث نجد أن أكثر من 20 من أصل 53 مؤشراً للأهداف الإنمائية للألفية مستمدة من المسح العنقودي متعدد المؤشرات).
- تحديث أهداف "عالم صالح للأطفال".
- المساهمة في تقييم المبادرة العالمية "العد التنازلي حتى عام 2015"، ولا سيما الهدفين 4 و5 من الأهداف الإنمائية للألفية، وهما الحد من الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة وتحسين صحة الأم.
- تحديث الأهداف الرئيسية الأخرى، بما في ذلك تحديث أهداف UNGASS (الجمعية العامة للأمم المتحدة) لأهداف فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا.

على المستوى الوطني:

- تحديث قاعدة بيانات مؤشرات التنمية وخاصة المتعلقة بالطفل والمرأة.
- تقييم النقص حسب المنطقة.
- تزويد برامج التنمية القطاعية بقائمة من المؤشرات الموثوقة.
- رصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- وضع مؤشرات تسمح بإجراء مقارنة دولية.
- تحديد مجالات الأولوية الجديدة.[1]

[1] . Ministère de la Santé De la Population & UNICEF, enquête nationale a indicateurs multiplesMICS4 2012-2013:suivi de la situation des enfants et des femmes, Algérie, p30.

4-عينة المسح:

تتكون قاعدة المعاينة من مجموعة الأسر العادية والجماعية المحصاة في التعداد الوطني للسكان والسكن لسنة 2008 بحيث قسمت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات القطر الجزائري وبالاستعانة بجميع البيانات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات القطر الجزائري إلى سبع (07) أقاليم جغرافية وهي:

- إقليم شمال وسط ويضم 10ولايات: الجزائر، البليدة، بومرداس، تيبازة، البويرة، المدية، تيزي وزو، بجاية، الشلف وعين الدفلى.
- إقليم شمال شرق ويضم 8 ولايات: عنابة، قسنطينة، سكيكدة، جيجل، ميلة، سوق أهراس، الطارف وقالمة.
- إقليم شمال غرب ويضم 7 ولايات: وهران، تلمسان، مستغانم، عين تموشنت، غليزان، سيدي بلعباس ومعسكر.
- إقليم هضاب عليا وسط ويضم 3 ولايات: الجلفة، الأغواط والمسيلة.
- إقليم هضاب عليا شرق ويضم 6 ولايات: سطيف، باتنة، خنشلة، برج بوعريريج، أم البواقي وتبسة.
- إقليم هضاب عليا غرب ويضم 5 ولايات: تيارت، سعيدة، تسمسيلت، النعامة والبيض.
- إقليم الجنوب ويضم 9 ولايات: بشار، تندوف، أدرار، غرداية، بسكرة، الوادي، ورقلة، تمنراست وإليزي.

5-حجم عينة المسح:

اعتمادا على قاعدة المعاينة التي وفرها التعداد العام للسكان والسكن 2008، اختير حجم العينة في هذا المسح حتى يكون تمثيليا على المستوى الوطني، على المستوى الطبقي (ريف – حضر) وعلى المستوى الجهوي حسب الأقاليم التي تم تحديدها في الخطة الوطنية لتخطيط استخدامات الأراضي (SNAT) التي تمت الموافقة عليها في عام 2010 مع تجميع الأقاليم الجنوبية في إقليم واحد لنحصل في النهاية على 7 أقاليم رئيسية.

تم تحديد حجم العينة الأمثل وفقًا لدرجة الدقة المطلوبة لتقدير المؤشرات وهذا من النموذج القياسي الذي أوصى به مشروع المسح العنقودي متعدد المؤشرات.

وحسب المعادلة التالية : $n = \frac{4(r)(1-r).f.(1,1)}{(r.er)^2.p.\overline{n}}$ فإن حجم العينة لكل إقليم هي 3993 أسرة[1].

حيث:

n: حجم العينة؛

4: عامل للوصول إلى مجال الثقة 95٪؛

r: معدل الانتشار المتوقع للمؤشر الرئيسي: 11٪ ؛

f: تأثير الاستطلاع (1.5) ؛

1,1: هو العامل المطلوب لزيادة حجم العينة بنسبة 10٪ لمراعاة معدل عدم الاستجابة؛

er: هامش الخطأ النسبي المسموح به: 14٪ ؛

p: نسبة السكان المستهدفين من إجمالي السكان: 11٪ ؛

$\overline{n}$: متوسط حجم الأسرة: 5.9 فرد.

ومن خلال ما سبق ذكره تم اختيار 28000 أسرة تتوزع بانتظام على الأقاليم الجزئية السبعة وبناء على هذا الطرح تم سحب 4000 أسرة من كل منطقة جزئية، وعلى هذا الأساس اعتمدت خطة لاختيار العينية بسحب طبقي على درجتين:

✓الدرجة الأولى: اختيار الوحدات الأولية وذلك بتوظيف سحب نسبي للوحدات الأولية (العناقيد) والتي بلغ عددها 25 على مستوى كل منطقة جزئية لنحصل على 175 وحدة تمثل مجموعة المقاطعات المشكلة للعينة (25 x 7= 175).

[1]Ministère de la Santé De la Population & UNICEF, enquête nationale a indicateurs multiplesMICS4 2012-2013:suivi de la situation des enfants et des femmes, Algérie, p37.

✓ الدرجة الثانية: اعتمادا على قوائم الأسر في كل المقاطعات (ريفية – حضرية) التي بلغ عددها 41871 أسرة حسب تعداد 2008 تم سحب الوحدات الثانوية المتمثلة في الأسر وبتوظيف سحب عشوائي بسيط تم سحب 160 أسرة من كل مقاطعة أي 1120 أسرة على المستوى الوطني مقسمة إلى (767 في الحضر و353 في الريف) وبالتالي فإن عدد الأسر المسحوبة من كل منطقة جزئية هو 4000 أسرة (25 x 160=4000).

وعليه إذا أخذنا 7 أقاليم ستكون العينة الإجمالية (4000 × 7) وتساوي 28000 أسرة أي ما يقارب 150000 شخص، وهي مجموعة الأسر المكونة للعينة الأساسية الموظفة للدراسة في هذا المسح. وتمثل الأسر والأطفال الأقل من 5 سنوات والنساء اللاتي يتراوح سنهن بين 15 و49 سنة الفئات المستهدفة في هذا المسح وكانت النتائج كما يلي:

➢ أجري تحقيق مع 27643 أسرة معيشية مستهدفة تم استجابة 27198 أسرة بنسبة استجابة قدرت بـ 98.4%.

المبحث الثاني: دراسة وصفية للمعطيات

أولا: ضبط وتحديد عينة الدراسة

ان توفر بيانات قاعدة معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2012-2013، والذي تكون من ثلاثة ملفات كانت نتيجة لأسئلة الاستبيانات الموجهة للأفراد والتي تمحورت حول: استبيانات للأسر وثانية للأطفال وأخرى للنساء، حيث تم العمل في بحثنا هذا على ملف الأسر حيث نجد أنه ومن بين المحاور التي استهدفها البحث هي الوضعية الاقتصادية محل دراستنا حيث كان السؤال المطروح: ماهي وضعيتك الفردية في أخر شهر؟ والذي استهدف الأفراد الذين تساوي أعمارهم أو تزيد عن 15 سنة أي الأفراد في سن النشاط الاقتصادي.

من خلال ما سبق وبناء على التعريف الاجرائي للتشغيل والبطالة تم ضبط وتحديد العينة وفق ما يتناسب ودراستنا وعليه تم تصفية الملف من أجل استخراج عينة الدراسة والتي تتكون من مجموع الافراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة (الأفراد في سن النشاط) وهي الفئة العمرية المستهدفة والتي ستجرى عليها اختبارات الدراسة،

ولأن الفارق العمري في هاته الأخيرة معتبر ما سيجعل المخرجات كبيرة جدا واختصارا لهذا كان لابد من إعادة ضبط متغير العمر وتقسيمه الى فئات.

1-تبويب البيانات الى فئات عمرية

بعد ضبط العينة كان لزاما علينا تبويب البيانات كون المتغير الديمغرافي العمر والذي هو من بين أهم متغيرات الدراسة كبير جدا حيث يبلغ الفارق بين أقل عمر (15سنة) وأكبر عمر والذي هو (64سنة) في هاته الفئة 50 سنة وهو ما سيجعل الدراسة ومخرجاتها كبيرة جدا وعليه تم اللجوء الى تبويب البيانات حيث تم تقسيم العينة الى فئات عمرية متساوية طول كل فئة منها هو 5 سنوات، لنتحصل على الجدول التالي:

الجدول (4-1): تقسيم الأفراد في سن النشاط حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	التكرارات	التكرار النسبي %	ت م ص
[19 – 15]	14 746	14,6	14,6
[24 – 20]	15 939	15,7	30,3
[29 – 25]	15 177	15	45,3
[34 – 30]	12 518	12,4	57,6
[39 – 35]	10 014	9,9	67,5
[44 – 40]	8 463	8,4	75,8
[49 – 45]	7 628	7,5	83,4
[54 – 50]	6 802	6,7	90,1
[59 – 55]	5 648	5,6	95,6
[64 – 60]	4 409	4,4	100
المجموع	101 344	100	

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح العنقودي mics4

الشكل (4-1): تقسيم الأفراد في سن النشاط حسب الفئات العمرية

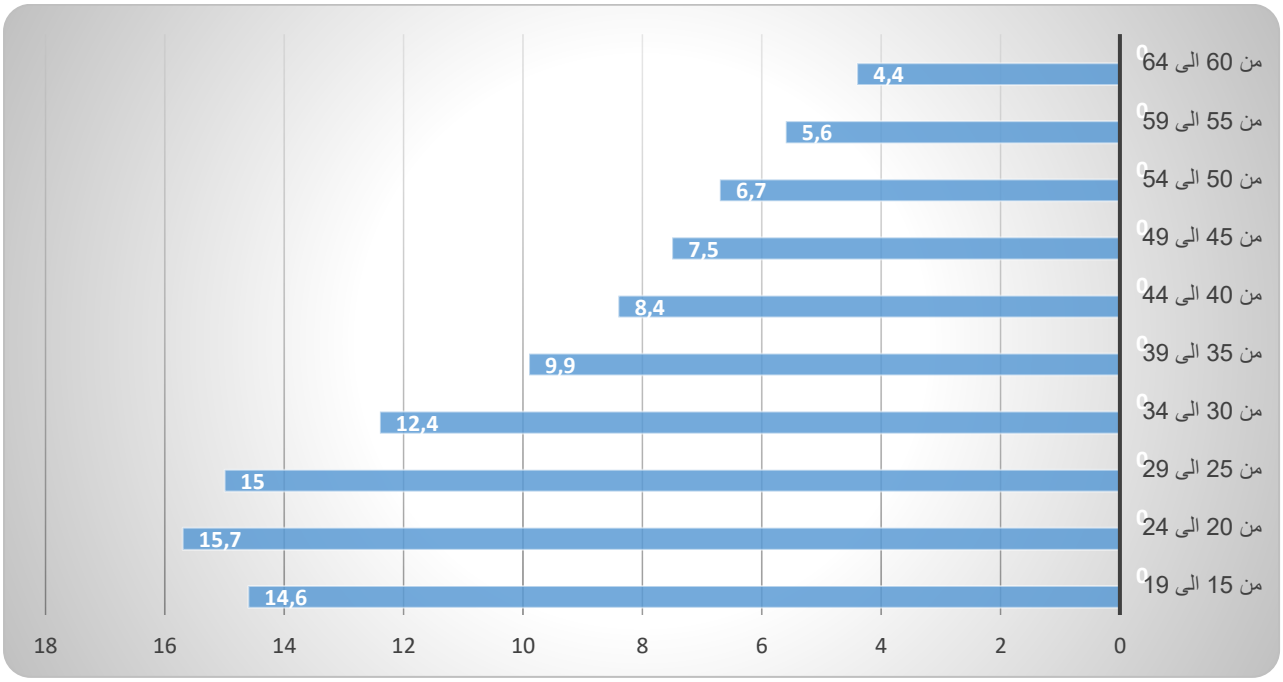

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح العنقودي mics4

من خلال الشكل رقم (4-1) نلاحظ أن الرسم البياني قد جاء على شكل هرم وهو ما توضحه بيانات الجدول رقم (1.4) حيث تشكل الفئة من 20 الى 24 النسبة الأكبر والتي بلغت 15.7% لتقل النسبة بعدها كلما زاد العمر، حيث وردت أقل النسبة بقيمة 4.4% في الفئة الأخيرة 60-64 سنةوهو ما يتطابق مع الرسم البياني للهرم السكاني للجزائر في سنوات اجراء المسح ، حيث نلاحظ أن قاعدة الهرم تتكون من فئة الشباب والذين تتراوح أعمارهم من 20 الى 29 سنة بنسبة بلغت 30%والذين يمثلون ثلث (3/1) أفراد العينة في حين كانت نسبة الفئة أقل من 20 سنة قد بلغت 14.6% وهو ما يعني أن نسبة 45% من أفراد العينة أعمارهم أقل من 30 سنة، أما الفئتين من 30 الى 34 و من 35 الى 39 فقد بلغت نسبتهما القيمتين 12.4% و9.9% لكل منهما على التوالي وهذا ما يجعلنا نقول أن ما نسبته 67,5% من أفراد العينة تقل أعمارهم عن 40 سنة وهو ما يعني أن عينة الدراسة يغلب عليها صفة الشباب. في حين بلغت نسبة الفئات من 40 الى 64 سنة مجتمعة القيمة 32,5% وهو ما يمثل حوالي ثلث العينة فقط.

2-الحالة الفردية

كما هو معلوم أن السكان في سن النشاط الاقتصادي ينقسمون الى قسمين نشطين اقتصاديا أو غير نشطين اقتصاديا، ووفقا لما جاء من تقسيمات للحالة الفردية في بيانات المسح مصدر الدراسة يمكننا تكوين الجدول الموالي:

مجموع السكان في سن النشاط الاقتصادي						
ناشطين اقتصاديا		غير ناشطين اقتصاديا				
مشتغل	عاطل عن العمل	خدمة وطنية	ربة بيت	متمدرس	متقاعد	غير نشطون آخرون

أين قمنا بعد ذلك بفرز المعطيات من اجل حصر القيم وفق ما يتناسب مع بحثنا مستعملين في ذلك الإجابات على السؤال الموجه للمستجوبين والذي يتمحور حول الوضعية الفردية في آخر شهر لنتحصل على ما يلي:

الجدول (4-2): توزيع المستجوبين وفق التصريح بحالتهم الفردية

الحالة الفردية	التكرارات	التكرار النسبي %
مشتغلون	32599	32,2
عاطلون عن العمل	14188	14
خدمة وطنية	416	0,4
ربة بيت	32444	32
متمدرس/طالب	14280	14,1
متقاعد	4677	4,6
غير نشط آخر	2561	2,5
المجموع	101165	100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات MICS4

ملاحظة: بعض القيم مقربة بسبب وجود القيم الناقصة

الشكل (4-2) توزيع الافراد حسب التصريح بالحالة الفردية

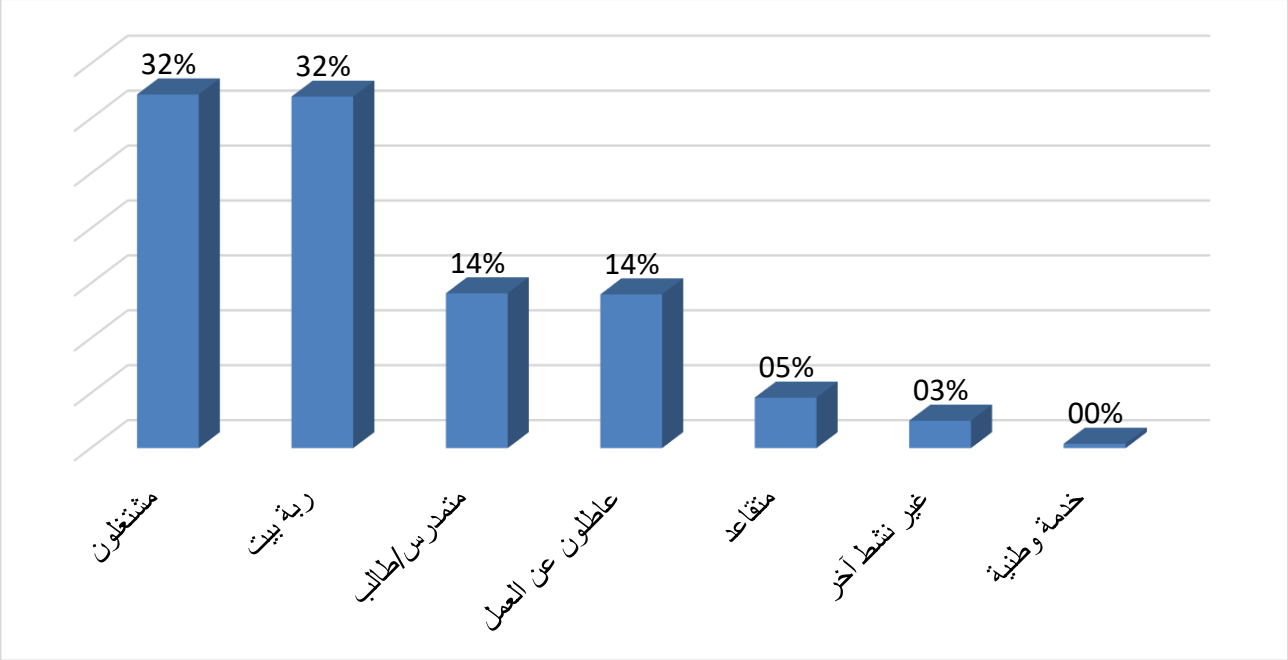

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بينات الجدول (2.4)

الملاحظ من خلال الشكل والجدول (4-2) أن مجموع الافراد الناشطين اقتصاديا (مشتغلين + عاطلين) قد بلغت نسبته 46,2% مقابل 53,8% بالنسبة للسكان غير النشطين اقتصاديا، أين نجد أن المشتغلين وربات البيوت يمثلون النسب الأكبر حيث بلغت في كل منهما 32,2% تلتهما فئتي العاطلين عن العمل والطلبة/المتمدرسين بنسبة بلغت 14% لكل منهما في حين بلغت نسبة المتقاعدين 4,6%ونسبة 2,5% بالنسبة لفئة غير نشطين آخرين أما الأفراد الذين هو في إطار الخدمة الوطنية فقد بلغت نسبتهم 0,4% فقط ولم يصرح 0,2% من المستجوبين فقط بوضعيته الفردية.

بعد الانتهاء من الإجراءات السابقة كان لابد من التعمق أكثر بغية حصر أدق للمعطيات وفق ما يخدم دراستنا اين تم بعد ذلك القيام بالتصفية النهائية، بحيث تم الإبقاء من بين الحالات الفردية السابقة على حالتين فقط للأفراد وهما: العاملين أو المشتغلين (Occupé) والبطالين أو العاطلين عن العمل (Chômeur). وحذف بقية الحالات، أين حصلنا على البيانات النهائية والتي تخص العينة البحثية موضوع الدراسة ذات العدد 46 787 مبحوث.

ثانيا: عرض البيانات

من خلال اجابات المبحوثين عن أسئلة استمارات المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS2012-2013 سنقوم بدراسة وصفية للبيانات الخاصة بعينة الدراسة دون تحليل النتائج.

أ- خصائص عينة الدراسة:

1- الحالة الفردية

تعتبر الإجابة على السؤال المتعلق بالحالة الفردية وفق الصفتين مشغل أو غير مشتغل من أهم الخصائص في بحثنا هذا بل هو محور هذه الدراسة والتي سنحاول من خلالها معرفة مدى تأثير المتغيرات الديمغرافية عليها، والجدول الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب التصريح بحالتهم الفردية إما كمشتغلين أو عاطلين عن العمل (غير مشتغلين).

جدول (4-3): توزيع أفراد العينة حسب التصريح بحالتهم الفردية

الحالة الفردية	التكرار	التكرار النسبي (%)
المشتغلون	32 599	69,7
العاطلون عن العمل	14 188	30,3
المجموع	46 787	100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (4-3): توزيع افراد العينة حسب التصريح بحالتهم الفردية

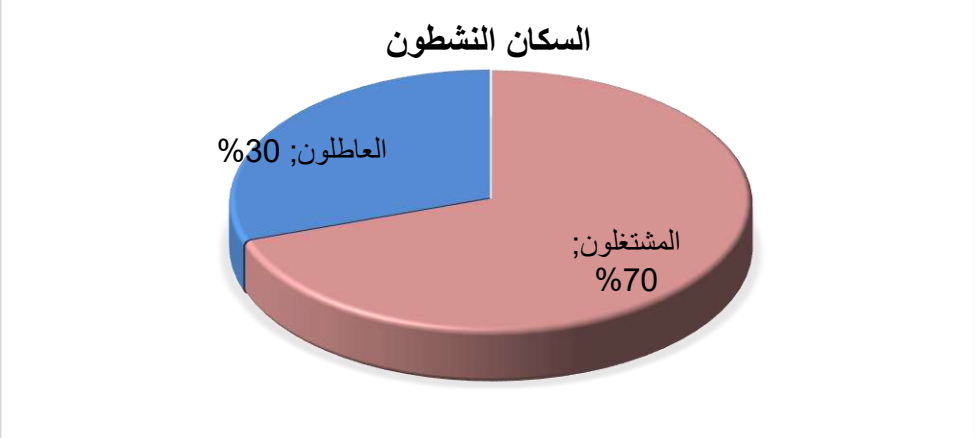

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (4-3)

يتبين من خلال الجدول والشكل السابقينأن مجموع الفئة النشطة والمصرحين إما بأنهم يشتغلون أو عاطلون عن العمل قد بلغ عددهم 46787 فردا منهم 32599 مشتغلا يمثلون نسبة 69,7% مقابل 30,3% بطالا والبالغ عددهم 14188. وهذه هي عينة الدراسة التي سوف نجري عليها الاختبارات الاحصائية من اجل التحقق من صحة الفرضيات المقترحة من عدمها في بحثنا هذا.

2-جنس المبحوث

يعتبر متغير الجنس من اهم المتغيرات الديمغرافية في كل دراسة خاصة منها الدراسات السكانية كونه عامل دراسة المجتمع أو العينة حسب النوع وهو بذلك يقدم معلومات قيمة خاصة حول التوزيع هل عادل أم لا بين الجنسين وفي موضوعنا هذا والذي يبين المساواة بين الجنسين وكذا التركيب النوعي للمجتمع المدروس

جدول (4-4): توزيع أفراد العينة حسب جنس المبحوث

جنس المبحوث	التكرار	التكرار النسبي (%)
ذكر	39002	83,4
أنثى	7785	16,6
المجموع	46787	100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (4-4): توزيع أفراد العينة حسب جنس المبحوث

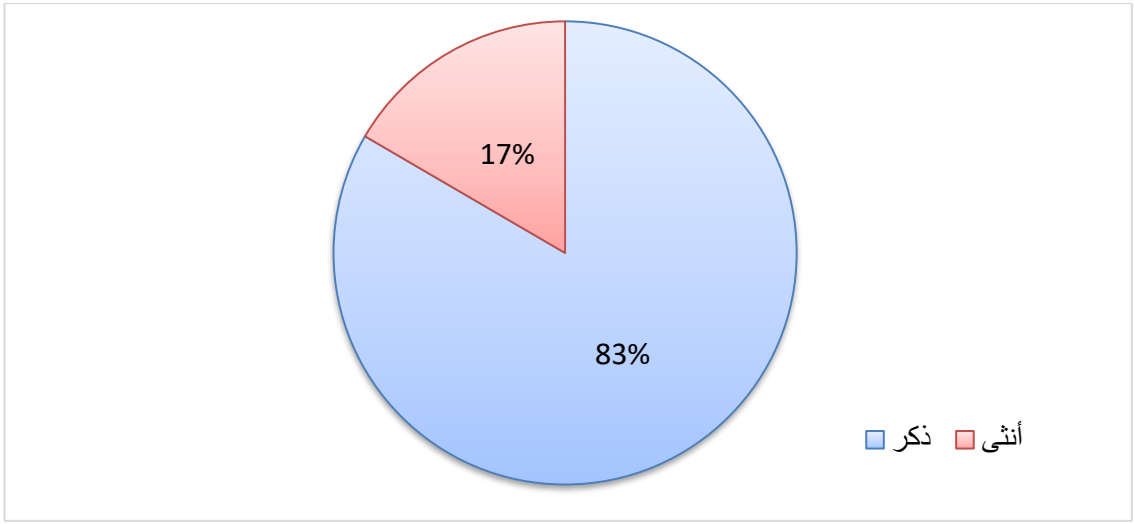

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (4-4)

رغم جهود الدولة في مجال المساواة بين الجنسين وخاصة في قطاع التشغيل، وهذا من خلال الرفع من اليد العاملة النسوية والدفع بها الى المشاركة بقوة ومزاحمة الرجال في شتى المناصب والمهن وتقديم التسهيلات نلاحظ من خلال الجدول والشكل (4-4) أن مشاركة المرأة في سوق الشغل في الجزائر لازال ضعيفا مقارنة بالرجل حيث تظهر العينة أنها يغلب عليها جنس الذكور حيث قدرت نسبتهم بـ83,4% وهم يشكلون 5 اضعاف الاناث اللواتي بلغت نسبتهن16,6% فقط، وهو ما يعني أن مجتمع الدراسة هو مجتمع ذكوري أي يغلب على أفراده صفة الذكورة وهذا قد يعود ربما الى طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ وكذا الى دخول المرأة المتأخر لسوق الشغل.

3-العمر (فئات)

ان متغير عمر الفرد يعتبر من أهم العناصر والمتغيرات الديمغرافية خاصة في بحثنا هذا كونه المحدد الرئيسي للفئات التي يرتكز عليها التشغيل ويتم تصنيف الفئات النشطة وغير النشطة والمشتغلة والعاطلة بناء عليه.

جدول (4-5): توزيع أفراد العينة حسب فئاتهم العمرية

الفئات العمرية	التكرار	التكرار النسبي (%)	ت م ص (%)
[15 – 19]	2808	06	06
[20 – 24]	7167	15,3	21,3
[25 – 29]	9431	20,2	41,5
[30 – 34]	7472	16	57,5
[35 – 39]	5555	11,9	69,4
[40 – 44]	4421	9,4	78,8
[45 – 49]	4163	8,9	87,7
[50 – 54]	2968	6,3	94
[55 – 59]	2017	4,3	98,3
[60 – 64]	785	1,7	100
المجموع	46787	100	

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (4-5) توزيع افراد العينة حسب الفئات العمرية

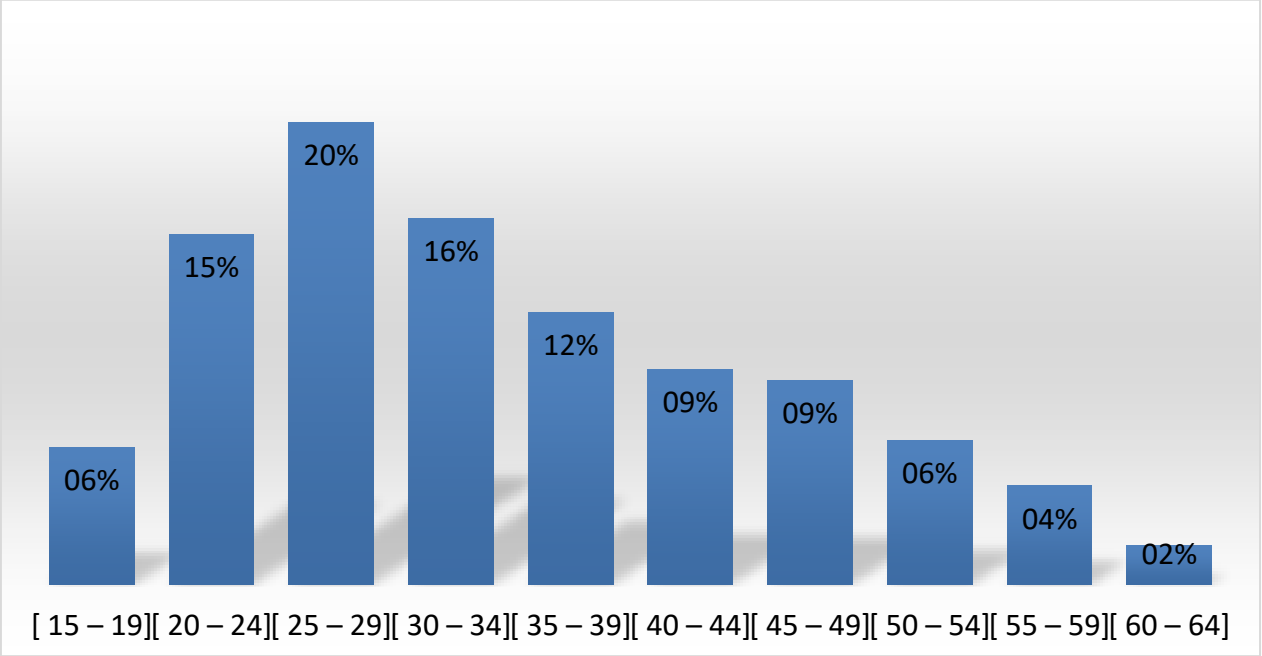

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (4-5)

المتمعن للجدول والشكل (4-5) يلاحظ أن عينة الدراسة يغلب عليها طابع الشباب والبالغين حيث أن أكثر من ثلثي أفراد العينة تقل أعمارهم عن 40 سنة وبنسبة تجاوزت 69%، كما تشكل الفئة العمرية 25-29 النسبة الأكبر مقارنة مع بقية الفئات العمرية الأخرى والتي بلغت 20% أي ان هذه الفئة لوحدها تشكل خمس (1\5) العينة، تليها الفئتين العمريتين 30-34 و20-25 بنسبة فاقت 15% لكل منهما أما الفئة 35-39 فقد بلغت 11,9% في حين لم تصل النسبة الى 10% في بقية الفئات الأخرى حيث سجلت الفئة 60-64 نسبة قدرها 1,7% وهي الأقل بين جميع الفئات، وهذا ما يعني توفر قوة ديمغرافية ستشكل فارقا إيجابيا لو تستغل جيدا.

4-المستوى التعليمي:

يعتبر المستوى التعليمي متغيرا ديمغرافيا رئيسيا في موضوع الشغل كونه يعد عاملا محفزا على الدخول الى السوق كما أشارت الى ذلك الدراسات السابقة، كما أن التطور التكنولوجي الحاصل ودخول الالة الى عديد المهن أصبح لزاما على العامل التحكم في التقنيات الحديثة ولا يتأتى ذلك إلا برفع مستواه التعليمي.

Case Processing Summary

	التكرار		القيم المفقودة		المجموع	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
المستوى التعليمي	41591	88,9%	5196	11,1%	46787	100,0%

فيما يخص المستوى التعليمي فقد بلغ عدد القيم المفقودة 5196 فرد يمثلون 11.1% من أفراد عينة الدراسة في حين 88.9% والذين يشكلون 41591 فردا وقد توزعوا كما هو موضح في الشكل والجدول التاليين:

جدول (4-6): توزيع أفراد العينة حسب التصريح بمستواهم التعليمي

المستوى الدراسي	التكرار	التكرار النسبي (%)
ما قبل المدرسة	67	0,2
ابتدائي	7727	18,7
متوسط	16762	40,5
ثانوي	10259	24,8
جامعي (عالي)	6603	15,9
المجموع	41591	100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (4-6): توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي

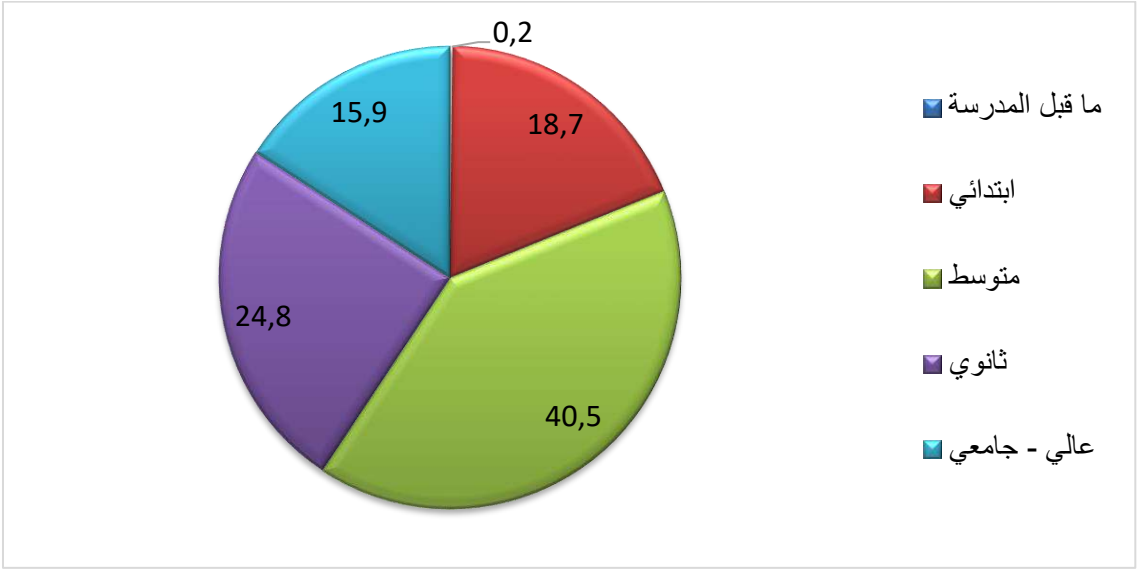

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (4-6)

نلاحظ من خلال الجدول (4-6) أن الافراد الذين صرحوا بمستوياتهم التعليمية يتوزعون بنسب متفاوتة حيث نجد أن أصحاب المستوى التعليمي المتوسط هم الأكثر عددا مقارنة ببقية المستويات التعليمية أين فاقت نسبتهم 40% من مجموع الافراد بتعداد بلغ 16762 فردا. ويأتي في المرتبة الثانية أصحاب المستوى التعليمي الثانوي بنسبة تجاوزت 24% أين وصل عددهم الى 10259 فردا، يأتي بعد ذلك أصحاب المستوى التعليمي الابتدائي حيث يشكلون نسبة 18.6%، أما أصحاب المستوى الجامعي أو التعليمي العالي فاحتلوا الترتيب الرابع بفارق 2.7 نقطة عن سابقهم، في حين نجد أن الافراد الذين مستواهم التعليمي ما قبل المدرسة قد بلغ عددهم67 فردا فقط وهم بذلك يمثلون 0.2% وهي النسبة الأقل مقارنة بغيرهم من المستويات التعليمية وهذا ما يعني أن جل أفراد العينة ان لم نقل كلهم قد التحقوا بالمدرسة وهذه نقطة إيجابية جدا.

5-الحالة الزواجية:

يأتي اختيارنا لمتغير الحالة الزواجية ليكون من ضمن المتغيرات الديمغرافية التي نسعى لمعرفة مدى تأثيرها على سوق الشغل من خلال المعارف المكتسبة والتي مفادها أن الافراد المتزوجون أو المسؤولون على أسر هم أكثر الناس حرصا على العمل من أجل تامين عيشهم وعيش من يعولونهم، كم أن العزاب يسعون كذلك وراء العمل من أجل تكوين أسر وضمان مستقبل.

جدول (4-7): توزيع أفراد العينة حسب التصريح بحالتهم الزواجية

الحالة الزواجية	التكرار	التكرار النسبي (%)
أعزب	23799	50,9
متزوج	22033	47,1
مطلق	626	1,3
منفصل	91	0,2
أرمل	218	0,5
المجموع	46787	100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (4-7): توزيع أفراد العينة حسب التصريح بحالتهم الزواجية

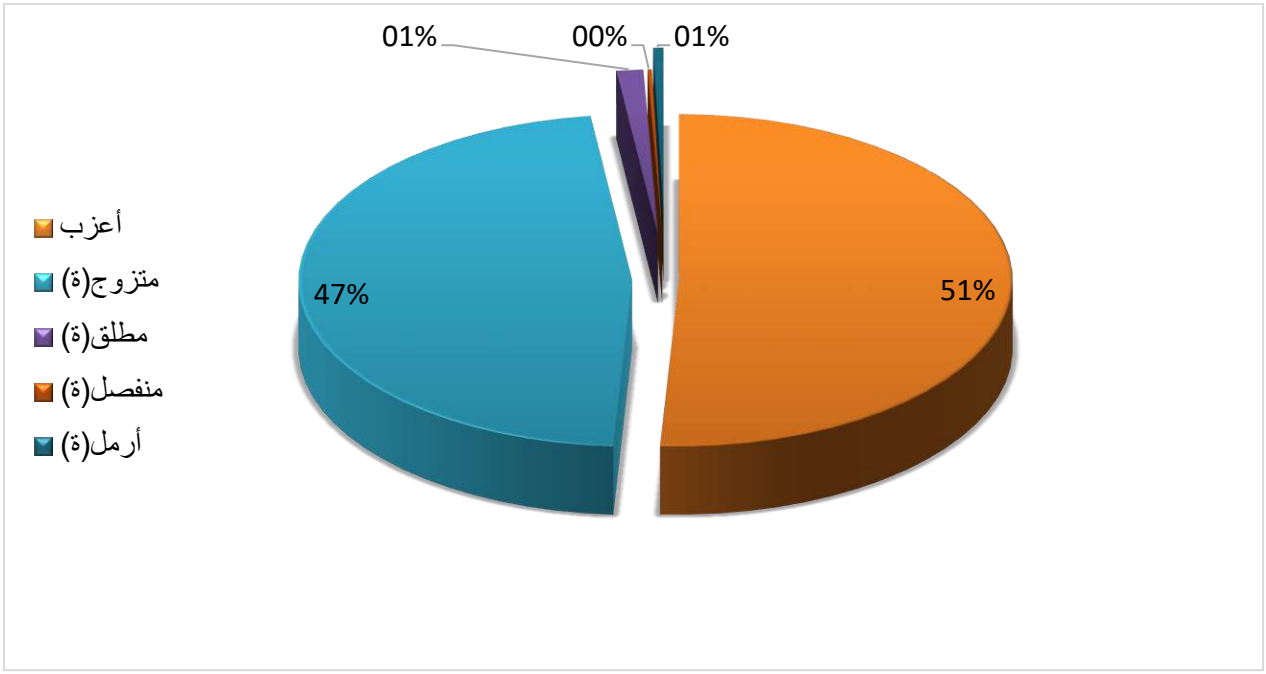

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (4-7)

من خلال الجدول والشكل (4-7) واللذان يوضحان توزيع الأفراد المصرحين بحالتهم الزواجية نلاحظ ان ما مجموعه 23799 فردا هم عزاب وهو ما يعني أن عددهم يتجاوز نصف الأفراد المصرحين بقليل بنسبة وصلت الى 50.9% كما بلغ عدد المتزوجين 22033 فردا وهو ما يمثل نسبة 47.1% أي أن مجموع فئتي العزاب والمتزوجين فقط يمثلون ما نسبته 98% من الأفراد في حين أن 2% المتبقية انقسمت بين المطلقين، الأرامل والمنفصلين بنسب بلغت 1.3%، 0.5% و0.2% على التوالين.

6- وسط الاقامة:

ان اختلاف المهن والأعمال يكون نتيجة لاختلاف وسط الإقامة فمثلا لا نرى زراعة في المناطق الحضرية ونادرا ما نجد مصانع في المناطق الريفية وعليه فان اتجاهات التشغيل تتأثر بوسط الإقامة وهذه الأهمية هي التي دفعتنا الى اعتماد هذا المتغير في دراستنا.

جدول (4-8): توزيع أفراد العينة حسب التصريح بوسط اقامتهم

وسط الاقامة	التكرار	التكرار النسبي (%)
حضر	31931	68,2
ريف	14856	31,8
المجموع	46787	100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (4-8): توزيع أفراد العينة حسب التصريح بوسط اقامتهم

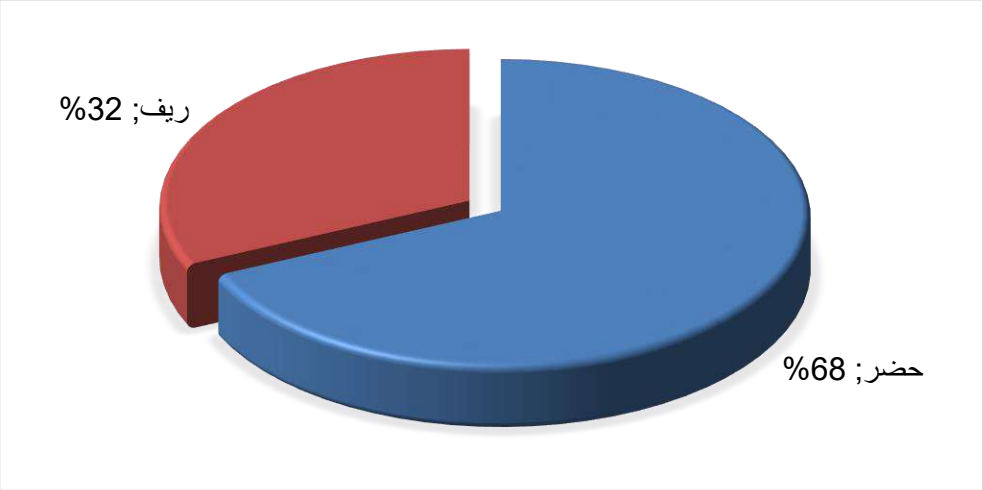

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (4-8)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل (4-8) أن مجموع الأفراد الذين يقطنون المناطق الحضرية قد بلغ عددهم 31931 فردا يمثلون نسبة 68.2% في حين يبلغ مجموع الافراد الذين يقطنون المناطق الريفية 14856 فردا وهم بذلك يمثلون ثلث أفراد العينة أين بلغت نسبتهم 31.8%، أي أن عدد الافراد في المناطق الحضرية هو ضعف عدد الأفراد في المناطق الريفية.

7-الاقليم الجغرافي:

ان تعدد الأقاليم الجغرافية التي تزخر به بلادنا وشساعة مساحتها وتنوع خيراتها جعل التباين في الوظائف والمهن يختلف من إقليم لآخر ما انجر عنه اختلاف في الوظائف ونسب التشغيل والعمالة وعديد المؤشرات والقيم التي لها علاقة بسوق الشغل ومن هنا أتت الفكرة الى ادراج هذا المتغير لمعرفة ما تأثيره على الشغل في الجزائر.

جدول (4-9): توزيع أفراد العينة حسب الإقليم الجغرافي

الإقليم الجغرافي	التكرار	التكرار النسبي (%)
شمال وسط	6589	14,1
شمال شرق	6878	14,7
شمال غرب	6546	14,0
هضاب عليا وسط	6758	14,4
هضاب عليا شرق	6228	13,3
هضاب عليا غرب	7004	15,0
جنوب	6784	14,5
المجموع	46787	100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

جدول (4-9): توزيع أفراد العينة حسب الإقليم الجغرافي

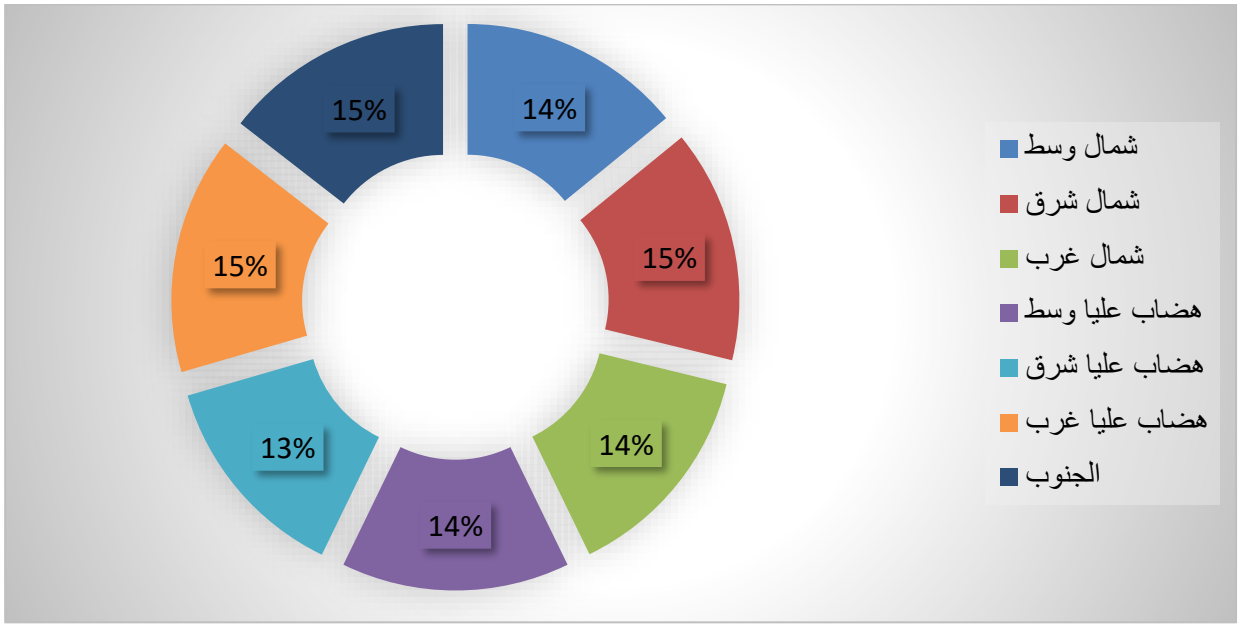

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (4-9)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل (4-9) أن توزيع الأفراد حسب الأقاليم الجغرافية جد متقارب أو شبه متساو حيث نجد أن نسبة الافراد في كل إقليم هي 14% من مجموع الافراد، وقد سجلت أعلى نسبة لدى إقليم

الهضاب العليا غرب والتي بلغت 15% في حين كانت أقل نسبة هي لدى الهضاب العليا شرق بنسبة بلغت 13.3% أي أن الفارق بين أعلى وأقل نسبة هو 1.7% فقط، وهو ما يعني أن عدد الأفراد النشطين محل الدراسة هو موزع بشكل متساو بين الأقاليم الجغرافية المختلفة.

8-الاصابة بالأمراض المزمنة:

ان اعتمادنا على دراسة هذا المتغير نبعت من كون أن هناك من يرى أن الإصابة بالمرض المزمن قد تكون عائقا أما الفرد من أجل الولوج الى عالم الشغل في حين يرى الطرف الاخر العكس من ذلك ويجدها محفزا من أجل الضفر بمنصب عمله يساعده على تامين احتياجاته وتغطية مصاريفه.

جدول (4-10): توزيع أفراد العينة حسب التصريح بإصابتهم بالأمراض المزمنة

الإصابة بمرض مزمن	التكرار	التكرار النسبي (%)
نعم	2966	6,4
لا	43680	93,6
المجموع	46787	100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (4-10): توزيع أفراد العينة حسب التصريح بإصابتهم بالأمراض المزمنة

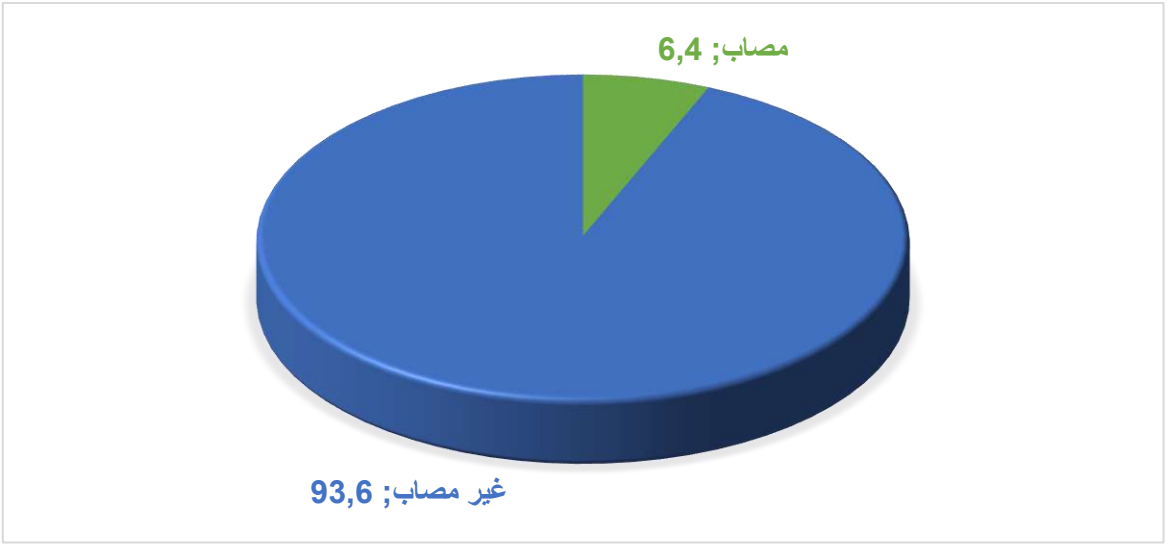

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (4-10)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل (4-10) أن عدد الأفراد الذين صرحوا بإصابتهم بمرض مزمن قد بلغ 2956 فردا حيث قدرت نسبتهم بـ 6,3% من مجموع الأفراد المصرحين بالمقابل نجد أن 43680 من الأفراد قد صرحوا بأنهم غير مصابين بأي مرض مزمن وهم بذلك يمثلون نسبة 93,4% في حين أن القيم الناقصة بلغت نسبتها 0,3% من مجموع العينة.

ب-دراسة وصفية لبيانات المشتغلين

إن من بين الأسئلة المطروحة في المسح والمتعلق بالوضعية الاقتصادية للأشخاص الذي تساوي أعمارهم خمسة عشر (15) سنة فأكثر والذي تمحورت حوله دراستنا هو السؤال (AC2): ماهي وضعيتك الفردية خلال آخر شهر؟ وقد كانت الخيارات المتاحة هي سبع (07) خيارات الموضحة سابقا، إلا أننا ومن خلال هذا العنصر سنحاول معالجة الجزء الثاني من هذا السؤال والذي يخص المشتغلين فقط دون سواهم أي أن المبحوث إذا أجاب على السؤال حول الوضعية الفردية بأنه مشتغل (AC2=1) سيتم طرح ثلاثة أسئلة عليه وهي AC4,AC3 و AC5كما هي موضحة في الشكل الموالي (جزء من استمارة المسح الموجهة للأسرة):

MODULE 3 : ACTIVITE ECONOMIQUE DES PERSONNES AGEES DE 15 ANS ET PLUS					AC
AC1	AC1A.	AC2.	AC3.	AC4.	AC5
N°de LIGNE	**Nom et Prénom** *(Copiez à partir de HL2)*	ACTIVITÉ ÉCONOMIQUE POUR LES 15 ANS ET PLUS			
			POUR LES OCCUPÉS (AC2=1)		
		Quelle est la situation individuelle de (*Nom*) durant le dernier mois ? 01-Occupé 02- Chômeur 03. Service national 04-Femme au foyer 05-Ecolier(e) /étudiant(e) 06-Retraité /pensionné 96-Autre inactif	**Quelle est sa situation dans la profession ?** 01-Employeur 02-Indépendant 03-Salarié(e) permanent 04-Salarié(e) non permanent 05-Apprenti 06-Aide familial	**Quelle est la branche d'activité de l'établissement ou travaille (*Nom*) ?** 1. Agriculture 2. BTP 3. Industrie 4. Administration et services 5. Artisanat 6. Autre	**Quel est le secteur d'activité de l'établissement ou travaille (*Nom*) ?** 1. Public 2. Privé national 3. Mixte 4. Entreprise étrangère

من خلال الشكل السابق والذي هو جزء من أحد الاستمارات المقدمة للمستجوبين حول محور حول النشاط الاقتصادي محل الدراسة طرحت فيه ثلاث أسئلة مغلقة ومحددة بإجابات موجهة للمشتغلين فقط دون سواهم وهذه الأسئلة تتعلق بـ: الوضعية في المهنة، تخصص نشاط المؤسسة او المهنة وقطاع نشاط المؤسسة أو العمل.

وقد كانت المعطيات كما يلي:

1) الوضعية في المهنة

جدول (4-11): توزيع الأفراد المشتغلين حسب التصريح بوضعيتهم في المهنة

الوضعية في المهنة	التكرار	التكرار النسبي (%)
مستخدم	1626	5,0
مستقل	8807	27,1
موظف دائم	13394	41,2
موظف غير دائم	7454	22,9
متمهن	595	1,8
مساعد أسري	627	1,9
المجموع	32599	100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (4-11): توزيع الأفراد المشتغلين حسب التصريح بوضعيتهم في المهنة

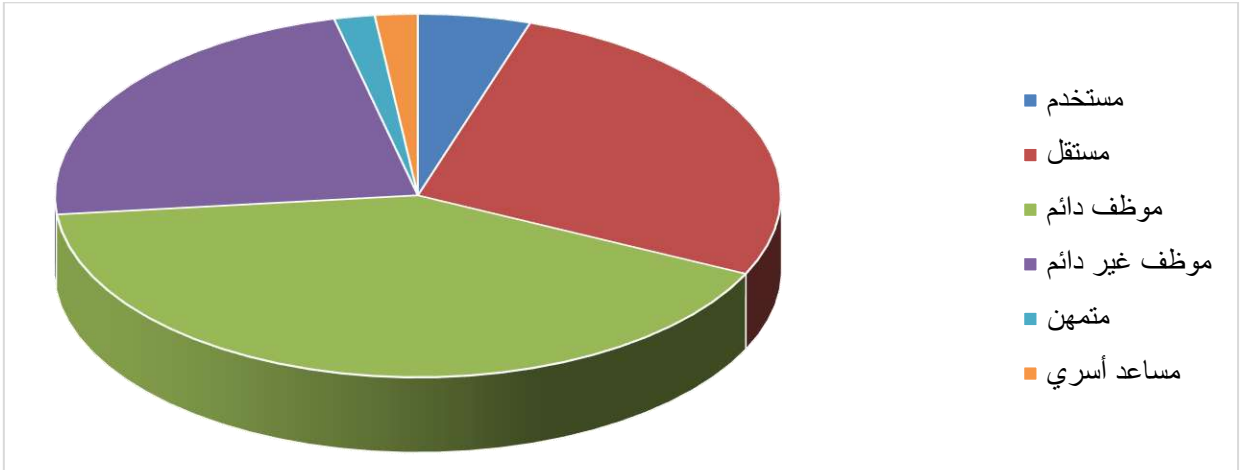

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (4-11)

من خلال الجدول والشكل (4-11) نلاحظ أن أكثر من نصف المشتغلين هم موظفون (دائمون وغير دائمون) حيث يمثلون نسبة تصل الى 64% من مجموع المشتغلين، يمثل الموظفون الدائمون نسبة 41% وهم بذلك يشكلون النسبة الأكبر مقارنة بجميع أصناف المشتغلين، ويبلغون ضعف الموظفين غير الدائمين الذين بلغت نسبتهم 23%، في المرتبة الثانية من حيث العدد يأتي المشتغلون المستقلون (المشتغلون لحسابهم الخاص) بنسبة قدرت بـ 27%، فيما يمثل أرباب العمل (مُستَخْدِمون) نسبة 5%، بينما يمثل المساعدون الأسريون والمتمهنون نسبة 1,9% و1,8% على التوالي. بينما لم يصرح 96 فردا مشتغلا بوضعيتهم في المهنة وهم بذلك يمثلون 0,3% من مجموع المشتغلين.

2) المهنة الرئيسية أو قطاع النشاط

جدول (4-12): توزيع الأفراد المشتغلين حسب التصريح بقطاع نشاطهم

قطاع النشاط	التكرار	التكرار النسبي (%)
فلاحة	3441	10,6
البناء والاشغال العمومية	3236	10
الصناعة	1867	5,8
الإدارة والخدمات	16784	51,8
حرف	2057	6,3
أخرى	5041	15,5
المجموع	32599	100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (4-12): توزيع الأفراد المشتغلين حسب التصريح بقطاع نشاطهم

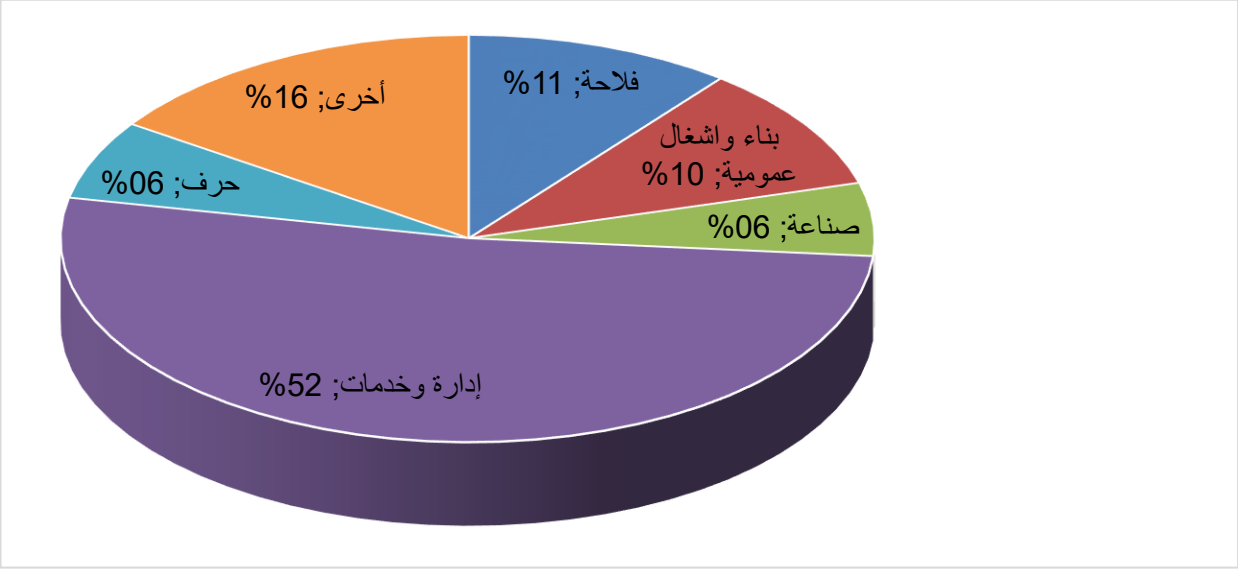

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (4-12)

من خلال الشكل والجدول (4-12) نلاحظ تفاوتا في توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي المصرح به حيث يسيطر قطاع الإدارة والخدمات على سوق الشغل من خلال استحواذه على أكثر من نصف اليد العاملة بنسبة تجاوزت 51,8% أين فاقت بذلك بقية القطعات الأخرى وهي مجتمعة، كما نلاحظ أن 10,6% من المشتغلين يزاولون نشاطاتهم ضمن قطاع الفلاحة والزراعة بينما لم تتجاوز نسبة اليد العاملة ضمن قطاع البناء والأشغال العمومية 10%، وهي تعتبر أحسن حال من قطاع الحرف والصناعات التقليدية التي بلغت نسبة تشغيلها لليد العاملة 6,3% بينما لم يستطع القطاع الصناعي تشغيل سوى 5,8% من اليد العاملة في حين أن أزيد من 15% من اليد العاملة توزعت حول قطاعات أخرى غير هاته المذكورة سابقا. في حين لم يصرح 173 فردا بقطاع نشاطهم وهم بذلك يشكلون نسبة وصلت الى 0,5%.

3) القطاع القانوني لنشاط المؤسسة أو العمل

جدول (4-13): توزيع الأفراد المشتغلين حسب القطاع القانوني للنشاط

القطاع القانوني	التكرار	التكرار النسبي (%)
القطاع العام	15903	49,1
القطاع الخاص	16157	49,9
القطاع المختلط	141	0,4
شركة أجنبية	177	0,6
المجموع	32599	100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (4-13): توزيع الأفراد المشتغلين حسب القطاع القانوني للنشاط

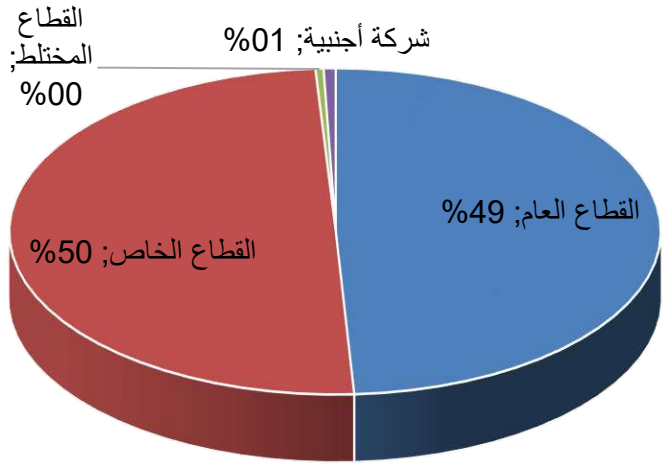

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (4-13)

من خلال الجدول والشكل (4-13) اللذان يوضحان توزيع المشتغلين حسب القطاع القانوني نلاحظ هيمنة القطاعين العام والخاص على سوق الشغل في الجزائر حيث يستحوذان على نسبة فاقت 98% من اليد العاملة، أين صرح 49,1% من المشتغلين بأنهم يعملون في القطاع العام وهم بذلك أقل بـ 0,8% عن نسبة الافراد الذين صرحوا بأنهم يشتغلون ضمن القطاع الخاص الوطني، بينما لم تتجاوز نسبة الافراد الذين صرحوا بأنهم يعملون في القطاع المختلط 0,4%بفارق طفيف جدا عن المشتغلين ضمن المؤسسات والشركات الأجنبية الذين

بلغت نسبتهم 0,6%، بينما لم يصرح 221 فردا مشتغلا بالقطاع القانوني الذي يشتغلون ضمنه وبلغت نسبتهم 0,7% وعليه يمكن القول أن القطاعين الوطني الخاص والحكومي هما المسيطران على سوق الشغل في الجزائر.

ومن أجل استظهار معلومات أكثر تفصيل قمنا باستخراج البيانات التي تتعلق بتوزيع الأفراد المشتغلين بمختلف وضعياتهم في المهنة حسب قطاع النشاط المشتغلين فيه وكذا حسب القطاع القانوني الذي تنتمي اليه وظائفهم أو المؤسسات التي يشتغلون بها، ثم كان لابد لنا من معرفة توزيع قطاعات النشاط حسب القطاع القانوني وبما أن العناصر الثلاث سالفة الذكر تحتوي على قيم ناقصة ارتأينا حذف هذه القيم والاكتفاء بالقيم المصرح بها فقط من جميع العناصر فتحصلنا على الجداول التالية:

4) الوضعية في المهنة حسب قطاع النشاط

جدول (4-14): توزيع الأفراد المشتغلين ضمن الوضعية في المهنة وحسب مختلف النشاطات (%)

قطاع النشاط	الوضعية في المهنة						المجموع
	مستخدم	مستقل	موظف دائم	موظف غير دائم	متمهن	مساعد اسري	
فلاحة	9,6	18,3	1,6	7,2	2,7	35,1	8
بناء واشغال عمومية	8,9	14,2	3,9	15,7	5,2	6,4	9,5
صناعة	9,6	6,5	5,3	5,8	9,5	3,3	6
إدارة وخدمات	50,7	19,9	79,5	50,7	34,7	23,6	54,9
حرف	7,2	13,7	1,5	5,4	28,8	7,1	6,3
أخرى	14,1	27,5	8,1	15,3	19,1	24,4	15,4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (4-14): توزيع الأفراد المشتغلين ضمن الوضعية في المهنة وحسب مختلف النشاطات

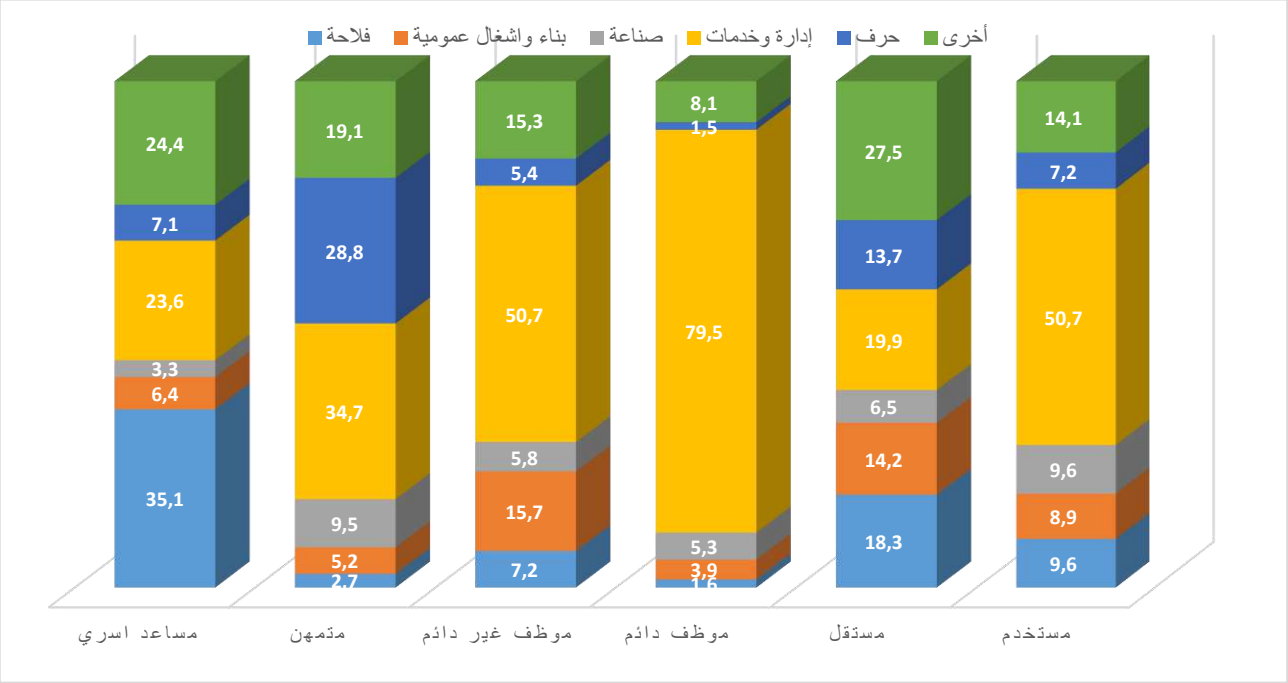

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (4-14)

من خلال الجدول والشكل السابقين اللذان يوضحان توزيع المشتغلين ضمن وضعياتهم في المهنة حسب نشاط القطاع نلاحظ أن أعلى النسب في كل حالات المشتغلين كانت ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات عدا المستقلين ومساعدي العائلات.

حيث نلاحظ أنه بالنسبة للموظفين الدائمين تتواجد النسبة الأكبر منهم ضمن نشاط الإدارة والخدمات بنسبة فاقت 79% فيما كانت المرتبة الثانية ضمن قطاع (نشاط أخرى) بنسبة فاقت 8% اما المرتبة الثالثة والرابعة فكانت ضمن قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية بنسب 5,3% و3,9% على التوالي فيما لم تصل النسبة الى 2% في كل من قطاعي الفلاحة والحرف والصناعات التقليدية.

بالنسبة للموظفين غير الدائمين تتواجد النسبة الأكبر منهم ضمن قطاع الخدمات بنسبة فاقت 50% يأتي بعد ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية اين تجاوزت نسبته 15% وبفارق 0,4% عن قطاع (نشاطات أخرى) ليأتي بعد ذلك قطاع الفلاحة أين يتواجد به 7,2% من الموظفين غير الدائمين فيما النسبة الأقل كانت في قطاعي الصناعة والحرف بنسبة تجاوزت 5% بقليل في كل منهما.

نفس الأمر ينطبق على أرباب العمل أو المستخدمين مع اختلاف في قيم النسب فقط حيث يحتل قطاع الإدارة الخدمات النسبة الأكبر في تواجد اليد العاملة لهذا الصنف يليه قطاع نشاطات أخرى فالفلاحة والصناعة يأتي بعد ذلك قطاع البناء والاشغال العمومية وأخيرا نشاط الحرف والصناعات التقليدية.

أما فئة المتمهنين فنلاحظ تقاربا في نسب تواجدهم ضمن قطاعي الإدارة والحرف مع فارق وصل الى 6 درجات لصالح قطاع الخدمات والإدارة التي بلغت نسبتها 34,7% يأتي بعد ذلك قطاع نشاطات أخرى بنسبة 19% بفارق 10 نقاط عن القطاع الصناعي لنجد بعده البناء والاشغال العمومية بنسبة 5% وأخيرا قطاع الفلاحة.

فئة مساعد العائلة اختلف عن سابقيه حيث يتواجد أغلبهم ضمن قطاع الفلاحة بنسبة بلغت 35% وهو امر منطقي نظرا لطبيعة العمل تأتي في المرتبة الثانية قطاع نشاطات أخرى بنسبة 24,4% ويليه قطاع الخدمات مع فارق بسيط جدا بينهما ومن ثم نجد قطاع البناء والحرف بنسب تجاوزت 6% في كل منهما وأخيرا القطاع الصناعي بنسبة لم تتعدى 3%.

أما فئة المستقلين فتواجد 27,5% منهم للعمل ضمن قطاع نشاطات أخرى وهي النسبة الأعلى في حين كانت الوجهة الثانية هي قطاع الإدارة والخدمات حيث بلغت به النسبة 19,9% بفارق 1,6 نقطة عن قطاع الفلاحة في حين المرتبة الرابعة كانت بين قطاعي البناء والحرف حيث كانت النسبة في كل منهما في حدود 14% أما النسبة الأقل فكانت من نصيب قطاع الصناعة أين لم تتجاوز النسبة فيه 6,5%.

5) الوضعية في المهنة حسب القطاع القانوني للنشاط

جدول (4-15) توزيع المشتغلين حسب وضعيتهم في المهنة والقطاع القانوني للنشاط (%)

القطاع القانوني	الوضعية في المهنة						المجموع
	مستخدم	مستقل	موظف دائم	موظف غير دائم	متمهن	مساعد اسري	
عام	51	4	83,3	42,5	60,3	13	49,1
وطني خاص	47,8	95,4	15,8	56	39,1	85,7	49,9
مختلط	0,4	0,4	0,4	0,7	0,0	0,7	0,4
شركات أجنبية	0,7	0,3	0,5	0,8	0,5	0,7	0,5
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (4-15) توزيع المشتغلين حسب وضعيتهم في المهنة والقطاع القانوني للنشاط

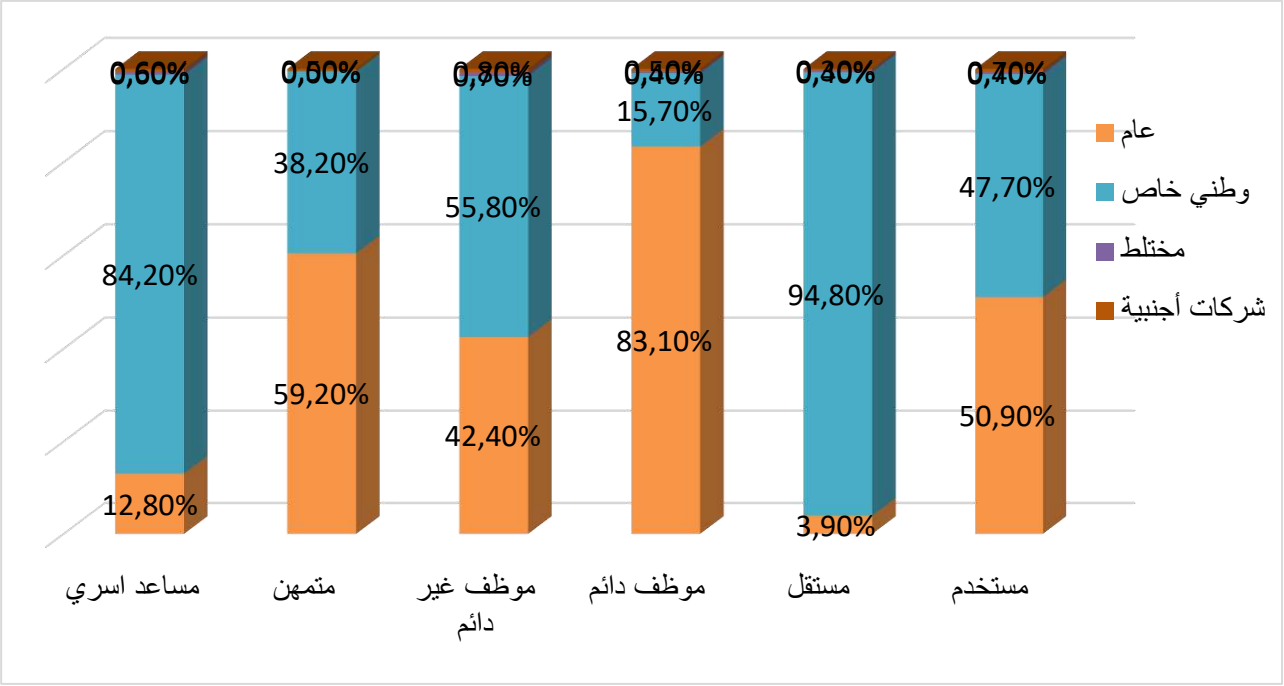

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول (4-15)

من خلال الجدول والشكل السابقين اللذان يوضحان توزيع وضعية المشتغلين في المهنة حسب نوع القطاع القانوني نلاحظ هيمنة القطاعين العام والوطني الخاص كما أشرنا سابقا الى ذلك وعليه سوف نختصر في الوصف عليهما فقط، حيث يمكننا القول أن الموظفون الدائمون يتمركزون بنسبة أكبر في القطاع العام حيث قدرت نسبتهم

بـ 83% بينما لم تصل نسبتهم الى 16% لدى القطاع الخاص وهذه من أهم ميزات القطاع العام وهي الاستقرار في الوظيفة (التثبيت والترسيم) أو ما يطلق عليها العقود غير محددة بمدة عكس القطاع الخاص الذي تتميز عقوده بمدة محدودة وهو ما يعني وجود وظائف أو موظفين غير دائمين وهو ما توضحه نسبة تواجد الموظفين غير الدائمين في هذا الأخير والتي بلغت 56% مقابل 42% لنفس الفئة لدى القطاع العام هو الاخر الذي أصبح يتبع صيغ العقود المحددة في بعض الوظائف. كما نلاحظ أيضا تفضيل المتمهنين التوجه الى القطاع العام وهو ما تبرزه نسبة 60% مقابل 39% لدى القطاع الخاص.

أما فيما يخص المشتغلين المستقلين ومساعدي العائلات فتواجدهم في القطاع الخاص وبنسب مرتفعة مقارنة بالقطاع العام هو منطقي جدا تبعا لطبيعة الشغل ونوعيته حيث بلغت نسبتهما في القطاع الخاص 95,4% و85,7% على التوالي، فيما يلاحظ أن نسب فئة أرباب العمل متقاربة بين القطاعين العام والخاص حيث بلغت 51% و47,8% على التوالي.

6) قطاع النشاط والقطاع القانوني له

جدول (4-16) توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني للنشاط

	قطاع النشاط						المجموع
القطاع القانوني	فلاحة	بناء واشغال عمومية	صناعة	إدارة وخدمات	حرف	أخرى	
عام	10,1	10,8	36,2	77,7	11,2	25,1	49,1
وطني خاص	89,6	88,2	59,7	21,5	88,1	73,7	49,9
مختلط	0,1	0,4	1,6	0,4	0,4	0,5	0,4
شركات أجنبية	0,1	0,7	2,5	0,4	0,3	0,7	0,5
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (4-16) توزيع المشتغلين حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني للنشاط

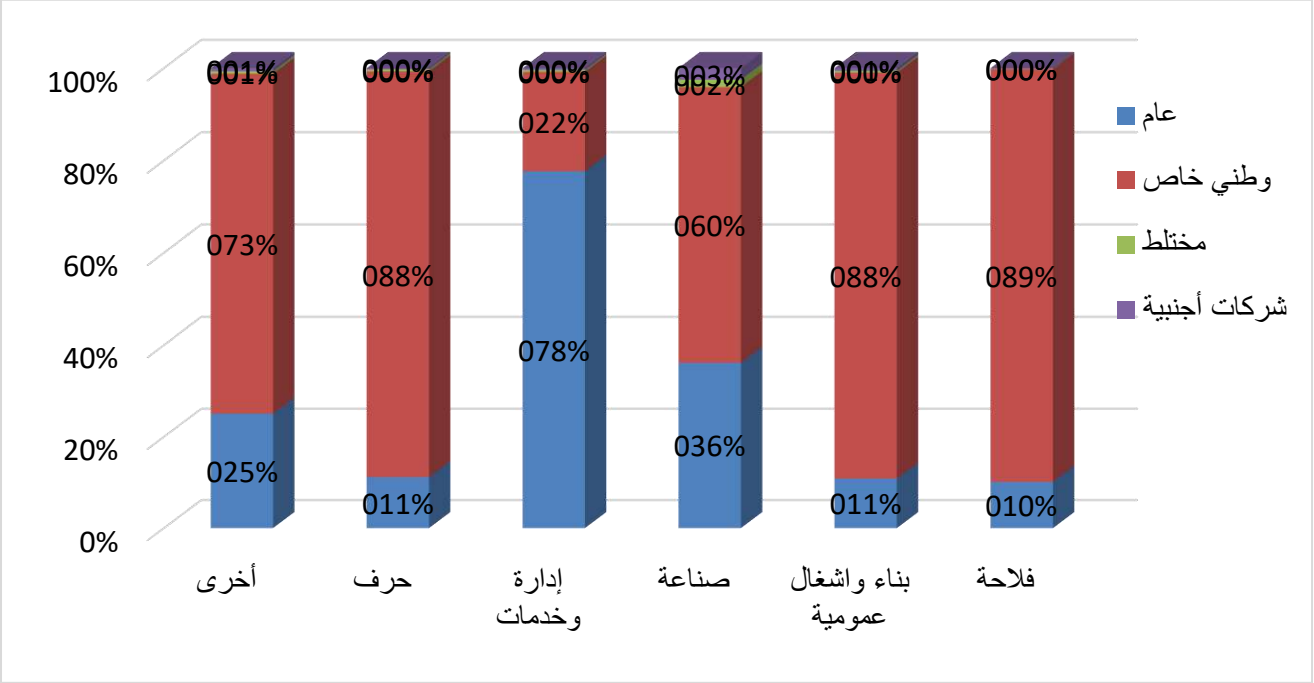

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بينات الجدول (4-16)

من خلال الجدول والشكل السابقين اللذان يوضحان توزيع المشتغلين ضمن قطاعات النشاط الستة حسب القطاع القانوني نلاحظ أن المشتغلين في قطاعات الفلاحة، البناء والأشغال العمومية والحرف يعملون ضمن القطاع الوطني الخاص بنسب فاقت 88% مقابل 10-11% فقط للمشتغلين في نفس قطاعات النشاط ضمن القطاع الحكومي وهذا فارق كبير جدا وهو ما يفسر الاتجاه الحقيقي للاقتصاد الجزائري نحو الخوصصة وتنامي ظاهرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي بدأت تستحوذ على حصص أكبر من سوق العمل ودخلت شتى القطاعات.

كما نلاحظ شبه تقارب بين القطاعين العام والخاص في تشغيلهما لليد العام ضمن قطاع الصناعة مع افضلية للقطاع الخاص بنسبة 14%حيث وصلت نسبة استحواذ القطاع العام على اليد العاملة في القطاع الصناعي إلى 36% وهو ما يعزى إلى الشركات والمؤسسات الصناعية الحساسة والكبرى خاصة في مجالات النفط، الغاز والكهرباء حيث لازال القطاع الحكومي يسيطر على هاته الوظائف، بينما لازال نشاط الإدارة والخدمات يسيطر

عليه القطاع العام بنسب فاقت 77% مقابل 21% للقطاع الخاص بينما لم تتعد النسبة لدى القطاع المختلط والمؤسسات الأجنبية 0,4% لكل منهما وهذا راجع أصلا الى طبيعة هذا النشاط حيث لازالت الدولة الجزائرية تقدم خدمات اجتماعية وتسيطر عليها كالتعليم بمختلف أطواره، الصحة، الاتصالات ومختلف المهن ضمن ما يسمى بالوظيف العمومي.

نلاحظ أيضا وجود نسب منخفضة جدا للقطاع الأجنبي والقطاع المختلط لم تصل في أي نشاط 1% ما عدا النشاط الصناعي التي استحوذت فيه على يد عاملة صناعية تقدر نسبتها بـ 2,5% للقطاع الأجنبي ومؤسسات مختلطة لم تتجاوز نسب التشغيل لديها 1,6% وهو ما يفسر أن حجم الاستثمارات الاجنبية لا زالت لم تصل الى المستوى المطلوب التي من خاله يمكنها استقطاب اليد العاملة الجزائرية والمساهمة في خلق مناصب شغل في شتى النشاطات ومنافسة القطاعين الحكومي والخاص الوطني.

ج- وصف المتغيرات الديمغرافية للمشتغلين وفقا لمحاور الأسئلة الموجهة لهم

سنحاول في هذا العنصر القيام بدراسة وصفية للعلاقة بين بعض المتغيرات الديمغرافية والمحاور الثلاث التي طرحت أسئلتها للمشتغلين حول وضعيتهم في العمل، قطاع النشاط والقطاع القانوني الذي يشتغلون فيه أو ضمنه مؤسسات تشغيلهم.

1. متغير الجنس:

يعتبر المتغير الجنس أحد اهم المتغيرات أو المحددات الديمغرافية التي ترتكز عليها الدراسات السكانية في دراستها وتفسيرها للظواهر، حيث تسعى الأمم المتحدة ومن خلالها الدول وفي اطار الأهداف الانمائية للألفية والتي من أهمها توفير العيش الكريم ولا يتأتى ذلك إلا من خلال توفير مناصب عمل للأفراد مهما كان جنسهم لان هدف المساواة بين الجنسين يعتبر أيضا من الأهداف الرئيسية، حيث وفي دراستنا هذه سنحاول استخدام متغير الجنس من أجل معرفة وجود تباين بين الجنسين او عدمه في سوق الشغل وذلك من خلال دراسة تفضيل أحد الجنسين للعمل

ضمن قطاع على حساب قطاع آخر وكذا نوع القطاع القانوني المفضل لدى كل من الجنسين للعمل ،كما سنحاول معرفة أي الوضعيات التي يشغلها الفرد حسب نوعه وهل هناك اختلاف أو لا، والجداول الموالية توضح ذلك:

الجدول (4-17): الوضعية في المهنة حسب الجنس

جنس المبحوث	الوضعية في المهنة						
	مساعد أسري	متمهن	موظف غير دائم	موظف دائم	مستقل	مستخدم	المجموع
ذكر	1,6%	1,6%	22,0%	38,7%	30,9%	5,3%	%100
أنثى	3,5%	2,7%	27,3%	53,1%	9,6%	3,8%	%100
المجموع	1,9%	1,8%	22,9%	41,1%	27,0%	5,0%	%99,7

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

نلاحظ أن أكثر من نصف الاناث أي حوالي 53% يشتغلن كموظفات دائمات وبفارق 26 نقطة عن الاختيار الثاني لهن وهو الاشتغال كموظفات غير دائمات بنسبة بلغت 27,3% وبنسبة 9,6% بالنسبة للنساء اللاتي يشتغلن كمستقلات، في حين لم تتجاوز النسبة 4% في كل من الوضعيات المتبقية.

أما عند الذكور فالوضع مختلف ما عدا النقطة الاولى حيث نجد أن 38,7% منهم **يعملون** كموظفين دائمين وبفارق 8 درجات عن المشتغلين كمستقلين وبنفس الفارق عن المرتبة الثالثة أين نجد المشتغلين كموظفين غير دائمين والذين بلغت نسبتهم 22% في حين بلغت النسبة 5,3% عند المستخدمين ولم تصل إلى 2% عند البقية.

الجدول (4-18): قطاع النشاط حسب الجنس

جنس المبحوث	قطاع النشاط						
	أخرى	حرف	إدارة وخدمات	صناعة	بناء واشغال ع	فلاحة	المجموع
ذكر	17,1%	6,0%	46,3%	6,6%	11,9%	12,2%	%100
أنثى	8,3%	8,1%	77,1%	1,9%	1,1%	3,4%	%100
المجموع	15,5%	6,3%	51,8%	5,8%	10,0%	10,6%	%100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

بالنسبة لقطاع النشاط: ثلاثة أرباع المشتغلات من الاناث يعملن ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات وهي الغالبية الساحقة حيث بلغت النسبة 77,1% بفارق قارب 70 درجة عن المرتبة الثانية والتي كانت لقطاعي الحرف ونشاطات أخرى (autre) بنسبة 8% لكل منهما أما بقية النشاطات فتراوحت نسبها بين 3,4% و1,1% كأدنى قيمة مسجلة ضمن قطاع نشاط البناء والاشغال العمومية.

أما لدى الذكور فالعدد الأكبر من المشتغلين يعملون ضمن قطاع نشاط الادارة والخدمات لكنه لم يصل لنصف العدد الإجمالي الا انه بلغ 46% وبفارق 30 نقطة عن المرتبة الثانية التي كانت للعاملين ضمن قطاع نشاطات أخرى بنسبة 17% أما قطاعي نشاط الفلاحة ونشاط البناء فبلغت نسبتهما حوالي 12% أما قطاع النشاط الصناعي فبلغ 6,6% وبفارق 0,6% عن نشاط الحرف الذي احتل المرتبة الأخيرة.

الجدول (4-19): القطاع القانوني للنشاط حسب الجنس

جنس المبحوث	القطاع القانوني للنشاط				
	شركات أجنبية	مختلط	وطني خاص	عام	المجموع
ذكر	0,5%	0,5%	55,6%	43,4%	%100
أنثى	0,6%	0,2%	23,6%	75,6%	%100
المجموع	0,5%	0,4%	49,9%	49,1%	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بينات المسح MICS4

بالنسبة للقطاع القانوني للنشاط: بالنسبة للإناث يعمل غالبيتهن ضمن القطاع العام بنسبة تجاوزت 75% مقابل 23% للعاملات منهن ضمن القطاع الخاص في حين لم تصل نسبة العاملات في القطاعين المختلط والمؤسسات الأجنبية مجتمعين معا 1%، أما عن الذكور فالنسب تبين أن العاملين منهم ضمن القطاع الخاص أكبر من العاملين في القطاع العام بفارق 12نقطة لصالح القطاع الخاص الذي بلغت النسبة به 55,6% مقابل 43,4% لصالح القطاع العام في حين بلغت النسبة 0,5% فقط لكل من القطاع المختلط وقطاع المؤسسات الأجنبية.

وعليه يمكن القول أن النساء يفضلن العمل في القطاع العام ضمن قطاع الادارة والخدمات خاصة مجال الصحة والتعليم وهو ما يوفر لهن العمل كموظفات دائمات وهذا نتيجة لكون هذه الوظائف تتناسب مع طبيعتهن وشهاداتهن ولان المرأة تبحث عن الاستقرار وهذا لا يتأتى الا بالوظائف الدائمة التي يوفر أغلبها القطاع العام، في حين أن الذكور يتوجهون للعمل في القطاع الخاص أكثر من القطاع العام لما يوفره من وظائف دائمة وغير دائمة تتناسب وامكاناتهم وطبيعتهم وكذا أن الاعداد الكبيرة للمشتغلين الرجال لا تستوعبهم الوظائف ضمن القطاع العام ما يضطرهم للبحث عن وظيفة في أي مجال أو قطاع، كما أن خيار العمل ضمن القطاعات الأخرى من غير قطاع الإدارة تقريبا يأخذ احتمالات متقاربة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن النسب تختلف باختلاف الجنس أي أن للمتغير الديمغرافي الجنس يمكن ان يكون له تأثير في عملية التشغيل من خلال تفضيل وظائف على حساب أخرى أو قطاع على قطاع آخر وهو ما سنحاول اثباته من خلال اجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة.

2. السن:

يعتبر متغير السن أو العمر من بين أهم المتغيرات الديمغرافية المستعلمة في وصف الظواهر الديمغرافية وترتكز عليه الاختبارات وتقترن به التحاليل والتفسيرات، وفي دراستنا هذه يعتبر هذا المتغير هو أحد ركائزها كون أول تصنيف لظاهرة التشغيل يرتكز عليه، حيث ان تعريف المشتغل يجب أن يتضمن العمر ولتسهيل العمل قسمنا الاعمار الى فئات خماسية متساوية وفي هذا العنصر سنحاول تقديم وصف لمتغيرات المشتغلين وفقا لوضعيتهم في المهنة وقطاع نشاطهم والقطاع القانوني الذي يشتغلون ضمنه حسب الأعمار لمعرفة توزيع هذه البيانات وفق الأعمار.

الجدول (4-20): الوضعية في المهنة حسب العمر

الفئات العمرية	الوضعية في المهنة						
	مساعد أسري	متمهن	موظف غير دائم	موظف دائم	مستقل	مستخدم	المجموع
[19 – 15]	9,5%	18,0%	28,5%	12,3%	28,8%	2,8%	100,0%
[24 – 20]	3,4%	5,6%	33,4%	31,7%	22,4%	3,6%	100,0%
[29 – 25]	2,1%	1,6%	29,8%	38,5%	23,4%	4,6%	100,0%
[34 – 30]	1,6%	0,8%	25,1%	40,9%	27,0%	4,7%	100,0%
[39 – 35]	1,5%	0,7%	21,1%	42,6%	28,9%	5,1%	100,0%
[44 – 40]	1,4%	0,6%	18;9%	44,0%	29,3%	5,7%	100,0%
[49 – 45]	0,7%	0,6%	14,8%	52,1%	26,2%	5,6%	100,0%
[54 – 50]	1,2%	0,5%	15,1%	51,0%	26,0%	6,0%	100,0%
[59 – 55]	1,5%	0,5%	12,5%	45,1%	34,1%	6,3%	100,0%
[64 – 60]	1,8%	1,1%	15,9%	23,6%	51,6%	5,9%	100,0%
المجموع	1,9%	1,8%	22,9%	41,2%	27,1%	5,0%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

من خلال الجدول رقم (20.4) نلاحظ أن الوضعيات مساعد أسري متمهن وموظف غير دائم تتناسب عكسا مع العمر، حيث كلما ارتفع العمر تقل النسبة على عكس المشتغلين كموظفين دائمين الذين سجلت أدنى قيمة والتي بلغت 12% في الفئة العمرية الأقل سنا 15-19 وكلما ارتفع العمر تزيد نسبة العاملين كموظفين دائمين الى غاية الفئة 45-49 سنة اين سجلنا أعلى نسبة حيث وصلت الى 52% لتبدأ بعدها قيم النسب في التراجع التدريجي الى غاية الفئة الأخيرة.

كما نلاحظ، تطابق نفس الأمر على الوضعية مستخدم مع اختلاف في النسب في حين ان المشتغلين كمستقلين كان الوضع مختلف لديهم عن البقية، حيث سجلت نسبهم انخفاضا بين الفئتين الأولى (الفئة الأصغر سنا) والفئة التي تليها لتعود بعد ذلك الى الارتفاع الى غاية الفئة 40-44 سنة لتعود مجددا الى الانخفاض بعد

ذلك أما الفئة 55-59 فقد سجلت الارتفاع مجددا لتبلغ الفئة الأخيرة 60-64 سنة النسبة الأعلى حيث بلغت 51,6%.

أما حسب الفئات العمرية فنلاحظ ان الفئة العمرية 15-19 سنة يعمل أفرادها كموظفين غير دائمين أو كمستقلين بنسب تجاوزت 28% لكل منهما وهو ما يعني حوالي ثلثي افراد هذه الفئة هذا كون الوظائف المستقرة او الدائمة لا تكون بنسب كبيرة لهذه الفئة العمرية لقلة الخبرة وحداثة السن وهو ما تعكسه النسبة 12% للوضعية موظف دائم هذه الأخيرة التي تحتل المرتبة بعد التمهين والذي هو خيار جيد بالنسبة لهم من أجل كسب خبرات من خلال الاحتكاك بالمهن والوظائف في اطار التمهين، أما عن الوضعية مساعد اسري فلم تصل نسبتها الى 10% وهو الخيار بالنسبة للأفراد الذين يبدؤون حياتهم العملية خاصة ضمن مشاريع عائلية في حين النسبة الأقل كانت في وضعية مستخدمين أو ارباب اعمال وهي نسبة جد منطقية كون الافراد في هذه الفئة العمرية لا تتوفر لهم الإمكانات المادية من أجل فتح مؤسسات وتوظيف عمال الا لفئة قليلة جدا،

أما فيما يخص الفئة 20-24 سنة فكانت النسب متقاربة بين الوضعيتين موظفين دائمين وغير دائمين بنسب تجاوزت 31% تلتهما بعد ذلك فئة الموظفين كمستقلين في حين لم تتجاوز النسب في باقي الوضعيات 6% كأقصى تقدير في حين أن الفئات من 25 الى غاية 59 سنة كانت النسبة الأعلى هي للوضعية موظفين دائمين وتتزايد بارتفاع العمر أما الفئة الأخيرة والاكبر سنا فكانت الوضعية مستقل هي صاحبة أعلى نسبة بقيمة تجاوزت 51%.

وعليه يمكن القول أن هناك عاملا مشتركا وهو أن الوضعية المفضلة لأغلب العمال باختلاف أعمارهم هي العمل كموظفين دائمين باستثناء الافراد الذين ينتمون الى الفئتين العمريتين الأقل سنا والفئة الأخيرة الأكبر سنا.

الجدول (4-21): قطاع النشاط حسب العمر

الفئات العمرية	قطاع النشاط						
	أخرى	حرف	إدارة وخدمات	صناعة	بناء واشغال ع	فلاحة	المجموع
[19 – 15]	18,8%	13,2%	26,3%	5,8%	12,7%	23,3%	100,0%
[24 – 20]	16,2%	8,3%	47,2%	5,3%	11,0%	11,9%	100,0%
[29 – 25]	14,5%	6,3%	54,8%	5,5%	9,1%	9,8%	100,0%
[34 – 30]	15,6%	6,3%	52,9%	6,0%	10,2%	9,0%	100,0%
[39 – 35]	16,3%	6,0%	52,6%	5,8%	10,7%	8,5%	100,0%
[44 – 40]	15,5%	6,4%	52,8%	5,8%	9,9%	9,6%	100,0%
[49 – 45]	14,8%	4,6%	56,8%	5,9%	9,0%	8,9%	100,0%
[54 – 50]	14,8%	5,2%	54,1%	5,5%	9,9%	10,5%	100,0%
[59 – 55]	15,2%	5,9%	48,6%	6,0%	9,2%	15,1%	100,0%
[64 – 60]	20,5%	4,8%	29,7%	6,9%	11,5%	26,6%	100,0%
المجموع	15,5%	6,3%	51,8%	5,8%	10,0%	10,6%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

من خلال الجدول رقم (21.4) نلاحظ القطاع المهيمن هو قطاع الإدارة والخدمات حيث تجاوزت النسبة الاجمالية به 51%حيث سجلت أعلى قيمة له ضمن الفئة العمرية 45-49سنة بنسبة قدرت بـ56,8% أما أقل قيمة فكانت للعاملين أصحاب الاعمار من 15-19 سنة بنسبة بلغت 26% في حين سجلت الفئات العمرية من 25 الى 54 سنة نسبة تجاوزت 52% في قطاع الإدارة والخدمات وبفارق كبير جدا مقارنة ببقية القطاعات الأخرى في حين تجاوزت النسبة ايضا وفي نفس القطاع 46% في كل من الفئتين 20-24 و55-59سنة أما الفئة 60-64سنة فكانت النسب متقاربة بين قطاعي الإدارة والفلاحة حيث سجلتا نسب بلغت 29,7% و26,6% لكل منهما على التوالي نفس الأمر انطبق على الفئة الأقل سنا مع اختلاف في النسب فقط.

كما نلاحظ أيضا أن قطاعات الصناعة، الحرف ونشاطات أخرى سجلت أعلى نسب في الفئة العمرية 15-19سنة وكلما ارتفع العمر تقل النسبة الى غاية الفئة العمرية 50-54 سنة لتعود مجددا الى الارتفاع في الفئتين العمريتين المتبقيتين.

أما فيما يخص قطاع الفلاحة فقد سجلت الفئة العمرية 15-19سنة أعلى نسبة حيث تجاوزت 23% لتنخفض النسبة الى النصف في الفئة العمرية الموالية اين بلغت النسبة 11,9% وهو هبوط حاد (انخفاض الى النصف مباشرة) لتواصل النسب الانخفاض الى غاية الفئة العمرية 35-39سنة اين بلغت النسبة 8,5% لتعود مجددا الى الارتفاع الى غاية الفئة الأخيرة 60-64 سنة والتي سجلت بها اعلى نسبة والتي بلغت 26,6%.

أما قطاع البناء والأشغال العمومية فتراوحت نسبه بين الارتفاع والانخفاض من فئة الى أخرى حيث سجلت أدنى قيمة للعاملين في هذا القطاع ضمن الفئة العمرية 25-29سنة والتي بلغت 9% في حين كانت النسبة الأعلى والتي بلغت 12,7% مسجلة للعاملين أصحاب الاعمار من 15الى 19سنة.

وعليه يمكن القول أن المشتغلين وبمختلف فئاتهم العمرية يسعون للعمل في قطاع الإدارة والخدامات وتزيد نسبة عملهم فيه **بتقدم** العمر الا أنه وفي ظل عدم قدرة الفرد على العمل في هذا القطاع اما بسبب حداثة السن (الفئة العمرية 15-19سنة) أو اقترابه من سن التقاعد (أصحاب الاعمار من 60 الى 64 سنة) فان خيار العمل في الفلاحة وقطاع نشاطات أخرى يستقطب بصفة أكبر الأفراد الذين ينتمون الى هذين الفئتين العمريتين.

الجدول (4-22): القطاع القانوني للنشاط حسب العمر

الفئات العمرية	القطاع القانوني النشاط				
	شركات أجنبية	مختلط	وطني خاص	عام	المجموع
[19 – 15]	0,1%	0,3%	72,7%	26,9%	100,0%
[24 – 20]	0,6%	0,4%	54,1%	45,0%	100,0%
[29 – 25]	0,5%	0,5%	49,0%	49,9%	100,0%
[34 – 30]	0,5%	0,4%	50,0%	49,0%	100,0%
[39 – 35]	0,7%	0,5%	51,0%	47,8%	100,0%
[44 – 40]	0,7%	0,6%	49,0%	49,7%	100,0%
[49 – 45]	0,6%	0,3%	42,2%	56,9%	100,0%
[54 – 50]	0,3%	0,2%	43,1%	56,4%	100,0%
[59 – 55]	0,7%	0,4%	49,6%	49,4%	100,0%
[64 – 60]	0,5%	0,6%	73,4%	25,5%	100,0%
المجموع	0,5%	0,4%	49,9%	49,1%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

نلاحظ من خلال الجدول (22.4) أن نسب تواجد المشتغلين حسب فئاتهم العمرية ضمن الشركات الأجنبية أو القطاع المختلط لم يصلا الى نسبة 1% وعليه سوف نهمل هذين القطاعين ونركز على القطاعين العام والوطني الخاص فقط هذا الأخير الذي يشتكل المشتغلون ضمنه غالبية العمال ضمن الفئتين العمريتين 15-19سنة و60-64سنة بنسب تجاوزت 72% في كل منهما ما يعني أن حوالي ثلاثة ارباع الافراد الذين تنتمي أعمارهم الى هاتين الفئتين يعملون ضمن القطاع الخاص مقابل 25% للقطاع العام.

في حين يشتغل 56% من الافراد الذين ينتمون الى الفئات العمرية من 45 الى 54سنة ضمن القطاع العام مقابل 42% ضمن القطاع الوطني الخاص أما بقية الفئات العمرية فالنسب متقاربة جدا وشبه متساوية وتراوحت بين 47,5% و50,7% ماعدا المشتغلين أصحاب الفئة العمرية 20-24سنة والذين تواجدوا

بنسبة أكبر في القطاع الوطني الخاص وبفارق 9 نقاط عن القطاع العام حيث بلغت النسبة 45% لصالح هذا الأخير.

وعليه يمكن القول ان المشتغلين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و59سنة لا يفاضلون بين القطاعين الوطني الخاص والعام في العمل وما يهمهم أكثر هو العمل بحد ذاته في حين يوفر القطاع الوطني الخاص فرصة أكبر للأفراد الأقل والأكبر سنا للعمل ضمنه وهذا قد يعود الى قوانين التوظيف أو لشروط الخبرة وخيرها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المتغير الديمغرافي السن يمكن ان يكون له تأثير هام في التفضيل بين العمل ضمن قطاع نشاط أو آخر وكذا في اختيار الوضعية المناسبة في المهنة أو من خلال اختيار قطاع قانوني للنشاط يستطيع الفرد العمل ضمنه قد لا يوفره آخر ويكون العمر هو المحدد الفارق في ذلك.

3. الحالة الزواجية:

ان متغير الحالة الزواجية وباعتباره كمتغير ديمغرافي نسعى من خلال هذا البحث الى دراسة تأثيره في سوق الشغل وفي العملية التشغيلية من خلال معرفة ما إذا كان اختيار الوظائف ضمن قطاعات معينة وتفضيل وظائف على أخرى له علاقة باختلاف الحالات الزواجية وهذا لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل فرد حسب حالته وما يترتب عنها من احتياجات اقتصادية واجتماعية لابد لها من منصب عمل من أجل تغطيتها وهو ما سنحاول وصفه من خلال البينات التالية:

جدول (4-23): الوضعية في المهنة حسب الحالة الزواجية

الحالة الزواجية	الوضعية في المهنة						
	مساعد أسري	متمهن	موظف غير دائم	موظف دائم	مستقل	مستخدم	المجموع
أعزب	2,7%	3,7%	30,5%	37,8%	21,5%	3,9%	100,0%
متزوج	1,4%	0,6%	17,7%	43,0%	31,5%	5,8%	100,0%
مطلق	2,4%	1,2%	24,2%	53,9%	13,2%	5,2%	100,0%
منفصل	1,4%	2,8%	26,4%	50,0%	16,7%	2,8%	100,0%
أرمل	3,6%	0,5%	23,4%	54,2%	13,0%	5,2%	100,0%
المجموع	1,9%	1,8%	22,9%	41,2%	27,1%	5,0%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

من خلال الجدول (23.4) نلاحظ أنه ورغم اختلاف الحالات الزواجية للأفراد يبقى العامل المشترك بينهم هو أن النسب الأكبر حسب الوضعية في المهنة تكون للعاملين في وظائف دائمة في حين أن المتمهنين هم أصحاب النسب الأقل بين غيرهم، حيث نجد أن أكثر من نصف الارامل والمطلقين يعملون كموظفين دائمين بنسب بلغت 54,2% و53,9% على التوالي في حين يتواجد 24,2% من المطلقين و23,4% من الأرامل ضمن وظائف غير دائمة كما يبقى للفرد العمل كمستقل خيارا ثالثا لهم بنسب بلغت 13% لكل منهما كما نجد أن أكثر من 5% منهم يعملون كأرباب عمل أو مُستخدِمين.

بالمقابل تستقطب وضعية مساعد أسري 3,6% من الارامل و2,4% من المطلقين والذين يتواجد 1,2% منهم كمتمهنين في حين كانت نسبة 0,5% من المتمهنين وهي النسبة الأقل بين الحالات الاجتماعية من نصيب الارامل وهي نسبة منطقية كون العمل كمتمهن يشرط عامل السن وهو ما قد يفتقده الارامل والذين في العادة تكون أعمارهم كبيرة مقارنة ببقية الحالات،

أما فيما يخص العزاب فان نسب تواجدهم من الأعلى الى الأدنى كانت لصالح الوظائف الدائمة بنسبة بلغت 37,8% وهي الفئة الوحيدة التي لم تتجاوز فيها نسبة الموظفين الدائمين 40%، تلتها الوظائف غير الدائمة ثم العمل كمستقل بنسب 30,5% و21,5% على التوالي وبفارق تراوح بين 7 و8 درجات فقط بين الوضعية والوضعية التي تليها على خلاف بقية الحالات الاجتماعية التي فاق الفارق فيها بين الوضعيات الثلاث السابقة 20 نقطة كما أن النسبة الأقل كانت للمساعدين الاسريين بنسبة بلغت 2,7% في حين كانت نسب المتمهنين والمستخدمين في حدود 3,8% لكل منهما.

بينما تميزت فئة المتزوجين عن غيرها أن الخيار الثاني بعد الوظائف الدائمة للأفراد كان هو العمل كمستقلين بنسبة 31,5% وهي النسبة الأعلى بين كل الحالات في هذه الوضعية في المقابل كان خيار العمل كموظف غير دائم هو الاختيار الثالث وبنسبة 17,7% وهي النسبة الأقل لهذه الوضعية بين كل الفئات وهي المرة الوحيدة التي

لم تصل بها نسبة هذه الوضعية 20% في حين كانت نسب المستخدمين، المساعدين الاسريين والمتمهنين 5,8%، 1,4% و0,6% لكل منهم على التوالي.

أما فيما يخص المنفصلين فان خيار العمل كموظفين دائمين بلغ نسبة 50% في حين ان خياري العمل موظفين غير دائمين أو مستقلين بلغ نسب 26%و16% على التوالي بالمقابل بلغت نسب كل من العاملين كمستخدمين أو متمهنين 2,8% لكل منهما بينما النسبة الأقل كانت للمساعدين الاسرين والذي بلغت نسبتهم 1,4% فقط.

جدول (4-24): قطاع النشاط حسب الحالة الزواجية

الحالة الزواجية	قطاع النشاط						
	أخرى	حرف	إدارة وخدمات	صناعة	بناء واشغال ع	فلاحة	المجموع
أعزب	15,0%	7,3%	53,8%	5,4%	9,3%	9,4%	100,0%
متزوج	16,0%	5,7%	49,7%	6,1%	10,7%	11,7%	100,0%
مطلق	12,4%	7,2%	70,9%	2,8%	4,0%	2,8%	100,0%
منفصل	20,8%	8,3%	55,6%	2,8%	8,3%	4,2%	100,0%
أرمل	13,5%	6,8%	66,7%	3,6%	4,7%	4,7%	100,0%
المجموع	15,5%	6,3%	51,8%	5,8%	10,0%	10,6%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

نلاحظ من خلال الجدول (24.4) أن الأفراد وباختلاف حالاتهم الزواجية يعملون بنسبة ضعيفة جدا في قطاع الصناعة وهو ما تبرزه أقل قيمة في الجدول والتي تساوي 2,8% والتي تمثل نسبة تواجد المنفصلين والمطلقين ضمن نشاط قطاع الصناعة بالمقابل يعمل الجزء لأكبر من الأفراد ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات هذا الاخير الذي سجل نسبة فاقت 70% وهي النسبة الأعلى المسجلة بين الحالات الخمس والتي تمثل نسبة الأفراد المطلقين العاملين ضمن هذا النشاط في حين يعمل 12,4% من نفس الفئة ضمن قطاع نشاطات أخرى ويتواجد 7%

في قطاع نشاط الحرف بينما لم تصل النسبة في كل من قطاعي البناء والاشغال العمومية بالإضافة للفلاحة الى 5%.

هذا الأخير–قطاع الفلاحة– الذي يعمل ضمنه 11,7% من المتزوجين وهي الحالة الوحيدة التي فاقت نسبة العاملين ضمن هذا القطاع 10%وهو يعتبر قطاع النشاط الثالث المستقطب لليد العاملة من هذه الفئة بعد قطاع نشاطات أخرى بنسبة 16% والادارة والخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 49,7% وهي أيضا الحالة الوحيدة التي كانت فيها نسبة تواجد الأفراد ضمن قطاع الإدارة والخدمات أقل من 50% بينما تواجد 10% من المتزوجين ضمن قطاع نشاط البناء و6% فقط ضمن قطاع نشاط الصناعة، هذا الأخير سجل أقل نسبة استقطاب لليد العاملة –كما أشرنا اليها سابقا– والتي تخص حالة الأفراد المنفصلين والذين يتواجد حوالي 4% منهم ضمن قطاع نشاط الفلاحة و8,3% منهم في كل من قطاعي الحرف والبناء والاشغال في حين يتواجد 20,8% منهم ضمن قطاع نشاطات أخرى وهي الحالة الوحيدة بين كل الحالات التي تجاوز فيها هذا القطاع نسبة 20% بينما النسبة الأعلى لتواجد العمال المنفصلين فكانت ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات بنسبة 55,6%.

وبفارق أقل بـ 1,8نقطة فقط عن هذه النسبة الاخيرة تواجد العمال العزاب ضمن نفس قطاع النشاط، وبنسبة 15% كان تواجدهم ضمن قطاع نشاطات أخرى أما عن قطاعي الفلاحة والبناء فتواجد في كل منهما ما نسبته 9% من العمال العزاب في حين القيمة الأقل كانت للعاملين ضمن قطاع نشاط الصناعة بنسبة 5,4%.

هذا القطاع –الصناعة– احتل المرتبة الأخيرة لدى فئة الارامل والذي تواجد 3,6% منهم ضمنه في حين يعمل 4,7% من الأرامل ضمن قطاعي نشاط الفلاحة وكذا البناء والاشغال العمومية بينما 6,8% منهم يعملون في قطاع نشاط الحرف ويعمل 13,5% في قطاع نشاطات أخرى والنسبة الأكبر كانت لتواجد 66,7% من العمال الأرامل ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات.

جدول (4-25): القطاع القانوني للنشاط حسب الحالة الزواجية

الحالة الزواجية	القطاع القانوني النشاط				
	شركات أجنبية	مختلط	وطني خاص	عام	المجموع
أعزب	0,6%	0,5%	49,0%	49,9%	100,0%
متزوج	0,5%	0,4%	51,3%	47,8%	100,0%
مطلق	0,6%	0,4%	29,5%	69,5%	100,0%
منفصل	0,0%	2,8%	37,5%	59,7%	100,0%
أرمل	0,0%	0,5%	26,0%	73,4%	100,0%
المجموع	0,5%	0,4%	49,9%	49,1%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

نلاحظ من خلال الجدول (25.4) أن نسب تواجد الأفراد وباختلاف حالاتهم الزواجية للعمل ضمن قطاعي الشركات الأجنبية أو المختلط لم تصل 1% ما عدا الافراد المنفصلين العاملين ضمن القطاع المختلط والذين بلغت نسبتهم 2,8% وعليه سوف نقتصر في الوصف على القطاعين العام والوطني الخاص فقط هذا الأخير الذي يتواجد به ربع (1\4) العمال الأرامل في حين تتواجد الثلاثة الأرباع الأخرى للعمل ضمن القطاع العام.

أما الأفراد أصحاب الحالة الزواجية مطلق(ة) فتواجد 69,5% منهم للعمل ضمن القطاع العام بينما تواجد ثلثهم فقط للعمل ضمن القطاع الوطني الخاص في حين نجد ان الافراد المنفصلين يعمل 59,7% منهم في القطاع العام وبفارق 22,2 نقطة عن العاملين ضمن القطاع الخاص بينما كان الفارق أقل من نقطة واحدة بين نسبة الأفراد العزاب العاملين في القطاعين العام والخاص بالمقابل كانت فئة المتزوجين الحالة الزواجية الوحيدة التي نسب تواجد أفرادها للعمل ضمن القطاع الوطني الخاص اعلى من نسب تواجدهم في القطاع العام وبفارق 3,5 نقطة حيث بلغت النسبة في القطاع العام 51,3%.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أنه يمكن أن يكون للمتغير الديمغرافي الحالة الزواجية للفرد تأثير في الحصول على منصب عمل ضمن قطاع معين أو لتفضيل العمل ضمن نشاط معين على حساب نشاطات أخرى وهو ما تعكسه النسب المتباينة من حالة زواجية إلى أخرى أين تواجد المتزوجون للعمل ضمن القطاع الخاص بنسبة أكبر

مقارنة بالقطاع العام على عكس بقية الحالات التي فضلت القطاع العام الذي يوفر وظائف دائمة بصورة أكبر هذه الوظائف عادة ما تكون عبارة عن نشاط الإدارة والخدمات في حين ان القطاع الخاص الذي يوفر مناصب تتناسب مع المتزوجين الذين يسعون للعمل ضمن أي قطاع بغية اعالة أسرهم وهو ما يتوفر من خلال وظائف ضمن نشاطات الإدارة أو حتى نشاطات أخرى والتي تكون الوظائف بها غير دائمة أو في غالب الأحيان عبارة عن وظائف مستقلة أين يستطيع العمل في قطاعات البناء أو الزراعة وهو ما تعكسه قيم الجداول السابقة.

4. المستوى التعليمي

يعتبر متغير المستوى التعليمي من بين أهم المتغيرات الديمغرافية كونه يعتبر أحد الأهداف الإنمائية العالمية وهو كذلك أحد أهم الأهداف التي تسعى اليها الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، حيث سخرت إمكانات كبيرة وسنت قوانين من أهمها اجبارية التعليم ومجانيته وهذا ما تجسد فعلا على ارض الواقع من خلال زيادة أعداد المتمدرسين خاصة منهم الاناث وارتفع بذلك المستوى التعليمي للأفراد. وتبرز أهمية هذا المتغير أكثر من خلال الدراسات السكانية والذي يعتبر بحثنا هذا أحدها، حيث سنحاول من خلال هذا العنصر معرفة تأثير المستوى التعليمي للأفراد في سوق الشغل من خلال وصف الجداول التالية:

جدول (4-26): الوضعية في المهنة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	الوضعية في المهنة						
	مساعد أسري	متمهن	موظف غير دائم	موظف دائم	مستقل	مستخدم	المجموع
قبل المدرسة	1,8%	0,0%	18,2%	27,3%	47,3%	5,5%	100,0%
ابتدائي	2,6%	1,8%	25,6%	29,7%	35,9%	4,4%	100,0%
متوسط	2,0%	2,6%	25,7%	33,5%	31,5%	4,7%	100,0%
ثانوي	1,2%	1,8%	19,4%	51,5%	20,6%	5,6%	100,0%
عالي	0,5%	0,8%	19,9%	65,0%	8,4%	5,3%	100,0%
المجموع	1,6%	1,9%	22,9%	43,6%	25,0%	5,0%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

من خلال الجدول (26.4) والذي يبين توزيع الافراد وفقا لمستوياتهم التعليمية حسب وضعيتهم في المهنة نلاحظ أن الوضعيات: متمهن وموظف غير دائم سجلت أعلى نسب استقطاب لليد العاملة عند المستوى المتوسط

حيث أن نسب تواجد العمال في هذه الوضعيتين تزيد كلما اتجهنا نحو المستوى التعليمي المتوسط وتنخفض كلما ابتعدنا عنه، نفس الوصف للمساعدين الاسرين مع المستوى الابتدائي.

في حين نسب تواجد الأفراد للعمل كموظفين دائمين تتناسب طردا مع المستوى التعليمي أي أنها تزيد كلما ارتفع المستوى والعكس تماما بالنسبة لتواجد الأفراد للعمل كمستقلين أين تتناسب هذه النسب عكسا مع المستوى التعليمي أي انها تنخفض كلما ارتفع هذا الأخير بينما العمل كمستخدمين جمع بين الارتفاع والانخفاض بتغير المستوى التعليمي.

فنجد أن ذوي مستوى التعليم قبل المدرسة يتواجدون للعمل كمستقلين بصفة أكبر مقارنة ببقية الوضعيات وهو الخيار المناسب كون أغلب الوظائف الأخرى تتطلب مستوى تعليمي وشهادات حيث بلغت نسبتهم 47,3%، وبفارق 20 نقطة عن الخيار الثاني وهو العمل كموظفين دائمين في حين نجد أن 18,2% يعملون كموظفين غير دائمين ويعمل 5,5% من الافراد كمستخدمين في حين لم تتجاوز نسبة عملهم كمساعدين أسرين 1,8% بينما لم يتواجد أي منهم في وضعية المتمهن.

أما أصحاب مستوى التعليم الابتدائي فكان تواجدهم ضمن الوضعيات في المهنة مثل أصحاب المستوى السابق مع وجود اختلاف في النسب وارتفاع نسبة المتمهنين الى 1,8%.

أما عند أصحاب مستوى التعليم المتوسط فاختلف الوضع عن سابقيه بالنسبة للمهنة التي استقطبت أكثر يد عاملة حيث نجد أن 33,5% من العمال يتواجدون ضمن الوضعية موظف دائم وبفارق بسيط وصل الى نقطتين فقط عن الخيار الثاني وهو العمل كمستقلين في حين بقي الخيار الثالث دوما للعمل كموظفين غير دائمين بنسبة بلغت 25,7% في حين المستخدمون يمثلون نسبة 4,7% من العمال بينما سجل المتمهنون نسبة 2,6% وهي اعلى قيمة لهم بين المستويات التعليمية وسجل المساعدون الأسريون نسبة2% فقط وهي أقل نسبة في هذا المستوى.

اما ذوي مستوى التعليم الثانوي فقد سجلوا أعلى نسب تواجد وكانت ضمن الوضعية موظف دائم أين بلغت 51,5% وبفارق كبير حيث تجاوز 30 نقطة عن المرتبة الثانية التي كانت من نصيب العاملين كمستقلين بنسبة وصلت الى 20,6% والتي لم تزد عن نسبة الموظفين غير الدائمين سوى بـ 1,2 نقطة بينما احتل العاملون كمستخدمين المرتبة الرابعة وبنسبة 5,6% وهي النسبة الأعلى لهذه الوضعية بين جميع المستويات التعليمية بينما بلغت نسب المتمهنين والمساعدين الاسريين 1,8% و1,2% على الترتيب.

في المقابل سجلت أعلى نسبة بين كل نسب الجدول لدى ذوي مستوى التعليم العالي للعاملين ضمن الوضعية موظف دائم بنسبة بلغت 65% وبفارق تجاوز 45 نقطة وهو أعلى فارق سجل بين نسبتين متتاليتين للتواجد ضمن الوضعيات وفي كل المستويات في حين احتل العاملون ضمن الوضعية موظف غير دائم المرتبة الثانية لأول مرة أيضا بين المستويات التعليمية الخمس بنسبة بلغت 19,9% بينما تراجع تواجد الأفراد العاملين كمستقلين الى المرتبة الثالثة في هذا المستوى التعليمي فقط أين بلغت نسبتهم 8,4% وهي النسبة الأقل لهذه الوضعية حسب المستويات في حين بلغت نسب المستخدمين، المتمهنين والمساعدين الأسرين 5,3%، 0,8% و0,5% على الترتيب.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد فان فرصه تزيد للعمل ضمن الوظائف الدائمة على حساب العمل في الوظائف غير الدائمة أو حتى العمل كمستقل اين كان أصحاب المستوى التعليمي العالي هم الأقل نسبة في اختيارهم العمل ضمن هذه الوضعية الاخيرة على خلاف أصحاب المستويات التعليمية الأقل والذين لا تتوفر لهم فرص العمل ضمن الوظائف الدائمة أين يتوجب عليهم العمل في الوظائف غير الدائمة أو العمل كمستقلين.

جدول (4-27): قطاع النشاط حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	قطاع النشاط						المجموع
	أخرى	حرف	إدارة وخدمات	صناعة	بناء واشغال ع	فلاحة	
قبل المدرسة	12,7%	3,6%	34,5%	7,3%	12,7%	29,1%	100,0%
ابتدائي	19,1%	8,3%	34,1%	7,0%	15,2%	16,3%	100,0%
متوسط	18,8%	9,0%	43,2%	7,0%	12,2%	9,8%	100,0%
ثانوي	13,3%	5,1%	65,0%	5,3%	6,7%	4,6%	100,0%
عالي	8,7%	1,3%	81,8%	4,0%	2,9%	1,5%	100,0%
المجموع	15,5%	6,3%	54,8%	6,0%	9,5%	8,0%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

من خلال الجدول (27.4) والذي يبين توزيع الافراد المتواجدين ضمن قطاعات النشاط حسب المستوى التعليم نلاحظ أن توجه الافراد نحو العمل ضمن قطاعات نشاط الصناعة، البناء والفلاحة يتناسب عكسا مع المستوى التعليمي لهم اي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي يقل تواجد الافراد العاملين ضمن هذه القطاعات، أما قطاع نشاط الحرف فان تواجد الافراد للعمل ضمن هذا النشاط مرتبط بمستوى التعليم المتوسط فيزيد كلما اتجهنا نحوه والعكس صحيح، نفس الأمر مع نشاط قطاعات أخرى والذي يرتبط إيجابا مع الاتجاه نحو مستوى التعليم المتوسط،

أما بالنسبة لقطاع نشاط الإدارة والخدمات وهو الأكثر تمثيلا فهو يتناسب طردا مع المستوى التعليمي أين سجل أعلى نسبة تواجد لدى أصحاب مستوى التعليم العالي وأقل نسبة كانت لدى الافراد أصحاب مستوى التعليم قبل المدرسة هذا الأخير الذي يعمل 34,5% من أفراده ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات وبفارق 4 نقاط عن نسب المتواجدين للعمل في قطاع الفلاحة -يعتبر أقل فارق سجل بين قطاع نشاط الإدارة وبقية قطاعات النشاط الأخرى وفي كل المستويات التعليمية- في المرتبة الثالثة نجد قطاعي نشاط البناء ونشاطات أخرى بنسبة بلغت 12,7% في كل منهما في حين بلغت نسبة العاملين ضمن قطاع نشاط الصناعة 7,3% ونصف هذه النسبة الأخيرة سجلت لدى الافراد المتواجدين ضمن قطاع نشاط الحرف.

أما فيما يخص الافراد أصحاب مستوى التعليم الابتدائي فإن الخيار الثاني للعمل بعد قطاع نشاط الإدارة والخدمات والذي بلغت نسبته 34,1% كان منقسما بين ثلاثة قطاعات وهي نشاطات أخرى، الفلاحة والبناء والتي سجلت نسب 19,1%، 16,3% و15,2% على الترتيب وهي نسب متقاربة جدا لم يتعد الفارق بينها 4 نقاط ما يعني عدم وجود تفضيل لنشاط على نشاط آخر في حين كانت نسبة تواجد الافراد ضمن قطاع نشاط الحرف 8,3% بينما كان العمل ضمن قطاع نشاط الصناعة آخر خيار لأصحاب هذا المستوى بنسبة كانت في حدود 7%.

لم يختلف أصحاب مستوى التعليم المتوسط في اختياراتهم لنشاطات القطاع عن أصحاب التعليم الابتدائي مع وجود فوارق في النسب فقط أين سجلت نسبة 43,2% لقطاع نشاط الإدارة، 18,8% للعاملين ضمن قطاع نشاطات أخرى ونسبة 12,2% لقطاع نشاط البناء والاشغال العمومية أم الأفراد المتواجدين للعمل ضمن قطاعات نشاط الفلاحة، الحرف والصناعة فبلغت نسبتهم 9,8%، 9% و7% على الترتيب وهي نسب متقاربة جدا.

في حين جد أن أكثر من نصف المشتغلين أصحاب مستوى التعليم الثانوي يتواجدون ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات بنسبة تجاوزت 65% يأتي بعد قطاع نشاطات أخرى بنسبة بلغت 13,3% بقية القطاعات تراوحت نسبها بين 6,7% و4,6%.

بينما الأفراد أصحاب مستوى التعليم العالي فتواجد أغلبهم للعمل ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات بنسبة وصلت الى 81,8% وهي أعلى قيمة مسجلة حسب المستوى التعليمي وفي كل القطاعات في حين بلغت نسبة العاملين ضمن قطاع الحرف 1,3% وهي تكون بذلك أدنى نسبة للعاملين حسب المستوى، في حين نجد أن نسب العاملين في قطاع نشاطات الفلاحة، البناء والصناعة بلغت 1,5%، 2,9% و4% على الترتيب، بالمقابل سجل العاملون في قطاع نشاطات أخرى نسبة 8,7% وهي النسبة الأقل لهذا النشاط بين كل المستويات التعليمية والمرة الوحيدة التي كانت النسبة أقل من 10%.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المستوى التعليمي يؤثر على تباين فرص الفرد للعمل ضمن قطاع نشاط على حساب نشاط آخر أين تزيد نسبة العمل ضمن نشاط الإدارة والخدمات كلما ارتفع المستوى التعليمي وهو ما يتناسب والعمل ضمن الوظائف الدائمة في حين ترتفع نسبة العمل ضمن نشاطات الحرف والزراعة ونشاطات أخرى في حالة انخفاض المستوى التعليمي وهو ما يتناسب مع مع الوظائف غير الدائمة او العمل كمستقل وما ما أكدته قيم الجدول (26.4)

جدول (4-28): القطاع القانوني للنشاط حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	القطاع القانوني النشاط				
	شركات أجنبية	مختلط	وطني خاص	عام	المجموع
قبل المدرسة	0,0%	1,8%	74,5%	23,6%	100,0%
ابتدائي	0,5%	0,4%	66,4%	32,6%	100,0%
متوسط	0,6%	0,4%	61,1%	37,9%	100,0%
ثانوي	0,5%	0,4%	36,8%	62,3%	100,0%
عالي	0,8%	0,5%	17,3%	81,4%	100,0%
المجموع	0,6%	0,5%	47,2%	51,8%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الملاحظ من خلال الجدول (28.4) أن نسب تواجد العمال ضمن الشركات الأجنبية والقطاع المختلط ضئيلة جدا حيث لم تتعدى 1% ما عدا عند أصحاب مستوى التعليم الابتدائي ضمن القطاع المختلط أين يمارس هؤلاء وظائف بسيطة وروتينية وعليه سوف نقتصر على دراسة القطاعين العام والوطني الخاص اللذان يستحوذان على أكثر من 98% من اليد العاملة في كل مستوى.

حيث نجد التواجد ضمن القطاع العام يتناسب طردا مع المستوى التعليمي والعكس تماما بالنسبة للقطاع الوطني الخاص والذي يتناسب عكسا مع المستوى التعليمي حيث أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي فان نسب تواجد الافراد ضمن القطاع العام يرتفع وينخفض بمقابل ذلك نسبتهم ضمن القطاع الوطني الخاص فالأفراد أصحاب

المستويات التعليمية ما قبل المدرسة، ابتدائي ومتوسط يغلب عليهم التوجه الى القطاع الخاص بينما أصحاب المستوى التعليمي الثانوي والعالي فيتوجهون بصفة أكثر للعمل ضمن القطاع العام أين بلغت أعلى نسبة لهذا الأخير 81,4% عند مستوى التعليم العالي مقابل 17,3% وهي أقل نسبة سجلت لصالح القطاع الخاص بينما سجلت أعلى نسبة له في مستوى التعليم الابتدائي والتي بلغت 74,5% مقابل 23,6% لصالح القطاع العام في نفس المستوى.

أي ان التواجد ضمن القطاع العام أو الخاص له علاقة بالمستوى التعليمي كون القطاع العام يضمن توفير وظائف دائمة ضمن نشاط الإدارة والخدمات والتمهين بنسبة أكبر بينما يوفر القطاع الخاص وظائف غير دائمة أو العمل كمستقلين من خلال نشاطات الفلاحة أو البناء أو قطاع نشاطات أخرى السابقة وعليه يمكن القول أن المستوى التعليمي له تأثير على العملية التشغيلية وهو ما سنحاول اثباته بالاختبار.

5. وسط الاقامة:

ان متغير وسط الإقامة يلعب دورا مهما في سوق الشغل بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة كون الاختلاف بين الوسطين الريفي والحضري يؤثر في تواجد مهن وقطاعات نشاط دون أخرى، كما أن طبيعة الأفراد وعاداتهم وتقاليدهم وخصائصهم الاجتماعية وغيرها تختلف باختلاف وسط الإقامة بين الحضر والريف ما سينعكس بدوره على اختيار الوظائف والمهن وحتى قطاع النشاط، وفي هذا العنصر سنحاول معرفة وجود هذا الاختلاف من عدمه.

جدول (4-29): الوضعية في المهنة حسب وسط الاقامة

وسط الاقامة	الوضعية في المهنة						
	مساعد أسري	متمهن	موظف غير دائم	موظف دائم	مستقل	مستخدم	المجموع
حضر	1,2%	1,8%	22,2%	45,1%	24,4%	5,2%	100,0%
ريف	3,5%	2,0%	24,5%	32,3%	33,2%	4,5%	100,0%
المجموع	1,9%	1,8%	22,9%	41,2%	27,1%	5,0%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

من خلال الجدول (29.4) نلاحظ أن تصريح الافراد بوضعياتهم في المهنة حسب وسط الإقامة قد انحصر بين ثلاث وضعيات رئيسية وهي العمل كموظفين دائمين أو غير دائمين ومستقلين هذه الوضعية الأخيرة التي تواجد بها 33% من العمال المقيمين في الأوساط الريفية مقابل 32% من العمال المقيمين في نفس وسط الإقامة والذين يعملون كموظفين دائمين بينما يعمل 24% منهم موظفين غير دائمين في حين بلغت نسبة الوضعيات الثلاث المتبقية مجتمعة الى 10% وتوزعت كما يلي 4,5% للعاملين كمستخدمين، 3,5% للمساعدين الأسريين و2% للمتمهنين وهي النسبة الأقل.

نفس الوضعية الأخيرة بلغت بها النسبة 1,8% ،كانت للعمال الذين يقطنون الوسط الحضري وبفارق 0,6 نقطة عن العاملين كمساعدين أسرين والذين هم الفئة الأقل، بينما يعمل 5,2% من الأفراد القاطنين في الوسط الحضري كمستخدمين أو أرباب عمل أما الموظفون الدائمون فقد شكلوا نسبة 22,2% في حين بلغت نسبة العاملين كمستقلين 24,4% بينما النسبة الأعلى كانت للعاملين كموظفين دائمين أين بلغت 45,1% وهو ما يشكل تقريبا نصف العاملين في هذا الوسط.

وعليه فانه يمكن القول أن لوسط الإقامة تأثيرا على تباين الأفراد من خلال وضعياتهم في المهنة تبعا لوسط اقامتهم حيث نجد العمل كموظفين دائمين يحتل المرتبة الأولى لدى سكان الحضر بينما يحتل المرتبة الثانية لدى سكان الريف والعكس صحيح بالنسبة للعمل كمستقلين في حين أن بقية الوضعيات لا يكون فيها الفارق كبيرا بل تتقارب النسب كثيرا.

جدول (4-30): قطاع النشاط حسب وسط الاقامة

وسط الاقامة	قطاع النشاط						
	أخرى	حرف	إدارة وخدمات	صناعة	بناء واشغال عمومية	فلاحة	المجموع
حضر	16,3%	6,9%	57,3%	6,4%	9,1%	4,0%	100,0%
ريف	13,7%	5,1%	39,0%	4,3%	12,0%	25,8%	100,0%
المجموع	15,5%	6,3%	51,8%	5,8%	10,0%	10,6%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

من خلال الجدول (30.4) نلاحظ أن العمال الذين يقطنون الأوساط الحضرية يتواجد أغلبهم في قطاع نشاط الإدارة والخدمات حيث بلغت نسبتهم 57% وبفارق 41 نقطة كاملة عن قطاع النشاط الثاني وهو قطاع نشاطات أخرى الذي تواجد به 16,3% من العمال في حين يتواجد 9% ضمن قطاع نشاط البناء والاشغال العمومية أما قطاع نشاط الحرف يعمل ضمنه 6,9% وقطاع نشاط الصناعة بنسبة بلغت 6,4% بينما 4% هي النسبة الأقل وكانت للعاملين في قطاع نشاط الفلاحة.

هذا الأخير احتل المرتبة الثانية لدى العمال القاطنين في الوسط الريفي أين يستقطب هذا القطاع ربع العمال ما يمثل ستة (6) أضعاف تواجد العمال ضمن نفس القطاع في الوسط الحضري وبنسبة بلغت 25,8% وبفارق أقل بـ 13 نقطة فقط عن القطاع الأكثر تشغيلا لليد العاملة الريفية وهو قطاع الإدارة والخدمات بنسبة قدرت بـ 39%، بينما بلغت نسبة العاملين ضمن قطاع نشاطات أخرى 13,7%، و12% للعاملين في قطاع نشاط البناء والاشغال العمومية في حين بلغت نسبة العاملين في قطاعي الحرف والصناعة 5,1% و4,3% على الترتيب.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الافراد المقيمين في الوسط الريفي يتوزعون للعمل ضمن نشاط الإدارة والخدمات أكثر بقليل فقط من قطاع نشاط الفلاحة وبفارق أكبر عن بقية النشاطات بينما يرتكز أغلب القاطنين في الوسط الحضري للعمل ضمن قطاع نشاط واحد وهو قطاع نشاط الإدارة والخدمات وبنسبة أقل ضمن قطاع نشاطات أخرى بينما تنخفض نسبة العمل كثيرا في بقية القطاعات، وعليه يمكن القول ان لوسط الإقامة تأثير على فرص الفرد في العمل ضمن قطاع معين.

جدول (4-31): القطاع القانوني للنشاط حسب وسط الاقامة

وسط الاقامة	القطاع القانوني النشاط				المجموع
	شركات أجنبية	مختلط	وطني خاص	عام	
حضر	0,6%	0,5%	44,8%	54,1%	100,0%
ريف	0,4%	0,3%	61,5%	37,8%	100,0%
المجموع	0,5%	0,4%	49,9%	49,1%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

من خلال الجدول (31.4) يتبين لنا أن القاطنين في الوسط الحضري يتواجدون للعمل ضمن القطاع العام بنسبة أكبر من تواجدهم للعمل ضمن القطاع الوطني الخاص والعكس صحيح بالنسبة للمقيمين في الوسط الريفي إلا أن نسبة تواجد الأفراد المقيمين في الوسط الريفي للعمل ضمن القطاع الوطني الخاص بلغت نسبتهم 61% وهو بذلك أعلى بـ 8 درجات من نسبة القاطنين في الوسط الحضري والعاملين ضمن القطاع العام والذين وبلغت نسبتهم 54,1%، كما ان الفارق بين العاملين في القطاعين العام والخاص والمقيمين في الوسط الحضري بلغ 9,3 نقطة بينما تجاوز هذا الفارق 23 نقطة في الوسط الريفي.

وهذا يعني ان الافراد في الوسط الريفي يعملون ضمن القطاع الوطني الخاص وبفارق معتبر عن القطاع العام يكاد يصل الى الضعف بينما يتجه الافراد المقيمين في الوسط الحضري للعمل ضمن القطاعين بنسب شبه متقاربة مع أفضلية بسيطة جدا لصالح القطاع العام وهذا ما أكدته قيم ونسب الجداول السابقة وهذا ما يعني ان لوسط الإقامة تأثير على التشغيل في الجزائر وهذا ما سنحاول اثباته من خلال اجراء الاختبار المناسب.

6. الأقاليم الجغرافية:

يعتبر توزيع السكان جغرافيا وأسباب تفاوته من بين اهم مواضيع الدراسات السكانية، ويعتبر متغير الأقاليم الجغرافية من بين المؤشرات الدالة على توزيع السكان، وبالتالي يمكن اعتباره كمتغير ديمغرافي مهم في الدراسات السكانية حيث أنه يسهل الدراسة ويساعد في المقارنة، وفي دراستنا هذه تبرز أهيمته أكثر من خلال أن اختلاف الأقاليم الجغرافية في الجزائر ينتج عنه اختلاف في البيئة، في الأرض ومواردها الطبيعية والمناخ وكذا ثقافة الأفراد ما سينتج عنه بطبيعة الحال اختلاف في المهن المتوفرة في كل إقليم وفقا لبيئته ومناخه وكذا الوظائف التي تتحكم فيها الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة حسب كل إقليم وعديد المتغيرات، وفي هذا العنصر سنحاول دراسة هذا المتغير وإمكانية تأثيره في اختيار الأفراد للوظائف والمهن، قطاع النشاطات وقطاعات الشغل.

جدول (4-32): الوضعية في المهنة حسب الأقاليم الجغرافية

الإقليم الجغرافي	الوضعية في المهنة						
	مساعد أسري	متمهن	موظف غير دائم	موظف دائم	مستقل	مستخدم	المجموع
شمال وسط	1,3%	1,6%	21,2%	50,4%	20,1%	5,5%	100,0%
شمال شرق	1,2%	1,1%	23,8%	42,0%	26,0%	5,9%	100,0%
شمال غرب	1,6%	2,9%	19,9%	47,2%	24,1%	4,4%	100,0%
هضاب عليا وسط	2,3%	1,2%	21,7%	33,2%	30,9%	10,7%	100,0%
هضاب عليا شرق	1,5%	1,1%	20,8%	41,5%	33,4%	1,8%	100,0%
هضاب عليا غرب	2,3%	2,1%	27,1%	35,7%	26,9%	5,9%	100,0%
الجنوب	3,2%	2,7%	25,9%	37,2%	28,8%	2,2%	100,0%
المجموع	1,9%	1,8%	22,9%	41,2%	27,1%	5,0%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الملاحظ من خلال الجدول (32.4) أن الوضعيتين مساعد أسري ومتمهن هي الأقل تمثيلا بين الوضعيات مهما اختلفت الأقاليم الجغرافية حيث نجد أن الأفراد الذين يعملون كمساعدين اسرين تراوحت نسبتهم بين 1,2% و1,6% فقط في الأقاليم الشمالية الثلاث بالإضافة الى إقليم الهضاب العليا شرق وبلغت نسبة 2,3% في إقليمي الهضاب العليا وسط وغرب وسجلت اعلى نسبة في إقليم الجنوب والتي بلغت 3,2%.

أما فيما يخص المتمهنين فقد تراوحت نسبهم بين 1,1% كأقل قيمة و1,6% كأكبر قيمة مسجلين في الاقاليم الشرقية والوسطى (شمال وهضاب عليا) في حين سجلت الاقاليم الغربية (شمال وهضاب عليا) نسب 2,9% و2,1% على الترتيب في حين بلغت نسبتهم من ضمن الافراد العاملين في إقليم الجنوب 2,7%.

أما عن المستخدمين وأرباب العمل فان نسب تواجدهم اختلفت من إقليم لآخر أين تجاوزت نسبة المشتغلين ضمن هذه الوضعية لمرة واحدة فقط 10% من مجموع الأفراد العاملين وكان ذلك في إقليم الهضاب العليا وسط بينما سجلت أدني قيمة للعاملين ضمن هذه الوضعية في إقليم الهضاب العليا شرق بنسبة 1,8% وبفارق أقل بـ

0,4 نقطة عن نسبة تواجدهم في الاقليم الجنوبي في حين تراوحت النسبة بين 4,4% و5,9% في بقية الأقاليم الجغرافية.

كما نجد ان الأفراد الذين يعملون ضمن الوضعية موظف غير دائم لا تقل نسبهم عن 20% في مختلف الأقاليم ما عدا إقليم شمال غرب أين بلغت هذه النسبة 19,9%وتراوحت النسبة في بقية الأقاليم بين 20,8% والمسجلة في إقليم هضاب عليا شرق و27,1% كأكبر قيمة والتي سجلت بإقليم الهضاب العليا غرب وبفارق 1,2 نقطة عن إقليم الجنوب بينما سجلت نسبة 23,8% بإقليم شمال شرق وتجاوزت نسبة 21% في كل من اقليمي الوسط شمال وهضاب.

ويتبين لنا من الجدول ان الأفراد الذين يعملون مستقلين أو لحسابهم الخاص يمثلون على الأقل ربع العمال المتواجدين في كل من الأقاليم التالية: شمال شرق، شمال غرب، هضاب عليا غرب والجنوب بنسب تراوحت بين 24% و28,8%، ويشكلون ثلث العمال المتواجدين ضمن كل من الاقليمين هضاب عليا وسط وهضاب عليا شرق بنسب بلغت 30,9% و33,4% على التوالي بينما يشكلون خمس العمال أي 20% من أفراد إقليم شمال وسط.

فيما تظهر بيانات الجدول السابق أيضا أن أكثر الافراد الذين يستهويهم العمل كموظفين دائمين هم ساكنة إقليم شمال وسط وهو ما توضحه النسبة التي بلغت 50,4% ما يعني أن نصف عمال هذا الإقليم هم ضمن هذه الوضعية والتي سجلت نسبة 33,2% ضمن إقليم هضاب عليا وسط وهي تعتبر النسبة الأقل في هذه الوضعية أما الإقليمين الشرقيين شمال وهضاب فقد سجلا نسب تجاوزت 41%، في حين 47% من ساكنة إقليم شمال غرب و35,7% من إقليم هضاب عليا غرب يعملون ضمن هذه الوضعية أيضا بينما في إقليم الجنوب نجد أن 37,2% من أفراده يعملون موظفين دائمين.

جدول (4-33): قطاع النشاط حسب الأقاليم الجغرافية

الأقاليم الجغرافية	قطاع النشاط						
	أخرى	حرف	إدارة وخدمات	صناعة	بناء واشغال ع	فلاحة	المجموع
شمال وسط	13,4%	5,8%	55,1%	8,2%	11,9%	5,6%	100,0%
شمال شرق	21,7%	6,6%	50,6%	5,6%	8,1%	7,5%	100,0%
شمال غرب	16,6%	7,8%	49,7%	6,8%	7,6%	11,6%	100,0%
هضاب عليا وسط	21,7%	5,9%	42,5%	5,0%	13,2%	11,6%	100,0%
هضاب عليا شرق	14,7%	5,4%	53,4%	4,9%	13,4%	8,2%	100,0%
هضاب عليا غرب	9,1%	5,3%	61,2%	3,4%	6,9%	14,1%	100,0%
الجنوب	13,0%	7,4%	49,6%	5,9%	8,7%	15,4%	100,0%
المجموع	15,5%	6,3%	51,8%	5,8%	10,0%	10,6%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

من الجدول (33.4) نلاحظ أن إقليم الهضاب العليا غرب سجل أعلى نسبة مسجلة والتي كانت ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات حيث بلغت 61,2% ما يعني أن أكثر من نصف العمل يشتغلون ضمن هذا النشاط بينما يتواجد 14,1% من أفراد هذا الاقليم للعمل في قطاع نشاط الفلاحة بقية قطاعات النشاط لم تتجاوز النسب في كل منها 10% أين سجل قطاع الصناعة أقل نسبة والتي بلغت 3,4% فقط، بينما سجلت نشاطات الحرف، البناء وقطاع نشاطات أخرى نسب بلغت 5,3%، 6,9% و9,1% على الترتيب وهي النسب الأقل لهذه الأنشطة الثلاث في كل الأقاليم المختلفة.

أما فيما يخص إقليم الجنوب فنجد أن 15,4% من أفراده يعملون في نشاط الفلاحة وهي النسبة الأعلى لهذا النشاط في كل الاقاليم يليه قطاع نشاطات أخرى والذي نسبته 13% بينما النسبة الأكبر في هذا الاقليم كانت للعاملين في قطاع الادارة والخدمات والتي بلغت 49,6% في حين نسب بقية قطاعات النشاطات كانت أقل من 9%.

فيما يخص إقليم الهضاب العليا شرق فالنشاط الغالب على افراده هو نشاط الإدارة والخدمات والذي يستحوذ على أكثر من نصف اليد العاملة بينما يبقى قطاع نشاطات أخرى الخيار الثاني والذي يستقطب 14,7% من الأفراد وبفارق 1,3 نقطة يأتي خيار العمل ضمن قطاع نشاط البناء والاشغال العمومية والذي بلغت نسبته 13,4% وهي أعلى نسبة سجلت ضمن هذا النشاط بين كل الأقاليم في حين بلغت نسب الافراد العاملين ضمن قطاع نشاطات الفلاحة، الحرف والصناعة 8,2%، 5,4% و4,9% على الترتيب.

أما إقليم الهضاب العليا وسط فنجد أن النسبة الأكبر هي دوما لقطاع نشاط الإدارة والتي بلغت 42,5% وهي النسبة الأقل لهذا القطاع في كل الأقاليم، تليها نسبة قطاع نشاطات أخرى حيث بلغت 21,7% وهي النسبة الأعلى المسجلة لهذا النشاط بين الأقاليم في حين نجد أن 13,2% من الأفراد يعملون ضمن قطاع نشاط البناء والاشغال العمومية وبفارق 1,6نقطة نسبة عن العاملين في قطاع نشاط الفلاحة بينما كانت نسبة العاملين في كل من قطاعي نشاط الحرف والصناعة في حدود 5%.

إقليم شمال غرب حافظ فيه نشاط الإدارة والخدمات على الصدارة من حيث نسبة العاملين ضمن هذا القطاع والتي قدرت بـ 49,7% تلته نسبة العاملين ضمن قطاع نشاطات أخرى حيث بلغت 16,6% في حين كانت نسبة العاملين ضمن قطاع نشاط الفلاحة تساوي 11,6% بينما قطاع نشاطي البناء والحرف سجلا نسبة كانت في حدود 7,8% هذه النسبة التي تعتبر الأكبر لنشاط الحرف في كل الأقاليم وبفارق أقل بـ 1 نقطة بلغت نسبة العاملين في قطاع الصناعة.

أما إقليم شمال وسط فنجد ان أكثر من نصف أفراده يعملون ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات بنسبة تجاوزت 55% في حين يعمل 13,4% منهم في قطاع نشاطات أخرى حيث نلاحظ أن الفارق كبير جدا وصل الى 42 نقطة بين نسب تواجد العمال ضمن الخيارين الأول والثاني للعمل ضمن القطاعات المختلفة كما تواجد 11,9% في قطاع نشاط البناء والاشغال العمومية، أما بقية قطاعات النشاط لم تتجاوز النسب في كل منها 10% وتراوحت بين 5,6% و8,2%.

بينما إقليم شمال شرق فلم يختلف عن سابقيه حيث يعمل 50% من أفراده ضمن قطاع الإدارة والخدمات بينما نجد ان خُمس (5/1) الأفراد يعملون في قطاع نشاطات أخرى في حين النسب في بقية النشاطات كانت أقل من 10% وتراوحت بين 5,6% المسجلة في نشاط الصناعة و8% التي سجلت ضمن نشاط البناء والاشغال العمومية.

وعليه يمكن القول ان قطاع نشاط الإدارة والخدمات يبقى هو المسيطر إلا أن التوجه للعمل في بقية القطاعات يختلف من إقليم لآخر ومن قطاع نشاط لقطاع آخر.

جدول (4-34): القطاع القانوني للنشاط حسب الأقاليم الجغرافية

الأقاليم الجغرافية	القطاع القانوني النشاط				
	شركات أجنبية	مختلط	وطني خاص	عام	المجموع
شمال وسط	0,8%	0,6%	52,0%	46,5%	100,0%
شمال شرق	1,0%	0,7%	41,5%	56,7%	100,0%
شمال غرب	0,6%	0,2%	49,4%	49,8%	100,0%
هضاب عليا وسط	0,4%	0,1%	53,6%	45,9%	100,0%
هضاب عليا شرق	0,1%	0,3%	56,1%	43,6%	100,0%
هضاب عليا غرب	0,5%	0,6%	41,0%	57,8%	100,0%
الجنوب	0,5%	0,4%	53,7%	45,4%	100,0%
المجموع	0,5%	0,4%	49,9%	49,1%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

نلاحظ من خلال الجدول (34.4) أن نسب تواجد العمال ضمن قطاع الشركات الأجنبية أو القطاع المختلط هي نسب صغيرة جدا لم تتجاوز 1% في أغلبها وأن التواجد ضمن القطاعين العام والخاص هي الصفة الغالبة وعليه سوف نقتصر عليهما. ومن خلال نسب التواجد ضمن القطاعين العام والخاص والتي تختلف من إقليم

الى اقليم آخر نلاحظ أن الفارق بين نسبهما تراوح بين أقصى قيمة له والتي بلغت 17نقطة في إقليم هضاب عليا غرب وأدنى قيمة له والتي بلغت 0.4 نقطة في إقليم شمال غرب.

يتواجد 53,7% من المشتغلين القاطنين بإقليم الجنوب ضمن القطاع الوطني الخاص بينما 45,4% منهم يعملون ضمن القطاع العام، في حين يعمل الأفراد القاطنين بأقاليم الوسط (شمال وهضاب عليا) في القطاع الوطني الخاص بنسب أكبر مقارنة بالقطاع العام حيث بلغت في إقليم شمال وسط 52% في القطاع الخاص مقابل 46,5% لصالح القطاع العام، هذا الأخير تواجد به 45,9% من الافراد القاطنين بإقليم هضاب عليا وسط مقابل 53,6% لصالح القطع الوطني الخاص.

وعلى النقيض من ذلك كان الأفراد المقيمين بالإقليمين الغربيين (شمال وهضاب عليا) يتواجدون بنسب أكبر للعمل ضمن القطاع العام وهو ما تبرزه نسب المشتغلين ضمن هذا الأخير والقاطنين بإقليم هضاب عليا غرب والذين بلغت نسبتهم 57,8% مقابل 41% من الافراد القاطنين بنفس الإقليم والمشتغلين ضمن القطاع الخاص نفس الأمر كان بالنسبة للقاطنين بإقليم شمال غرب أين تواجد 49,8% منهم للعمل ضمن القطاع العام مقابل 49% من الافراد يشتغلون ضمن القطاع الوطني الخاص.

أما الافراد القاطنين بالإقليميين الشرقيين (شمال وهضاب عليا) فقد اختلفوا عن سابقيهم أين نجد ان أصحاب الإقليم الشمال الشرقي يتواجدون للعمل بنسب أكبر ضمن القطاع العام بنسبة بلغت 56,7% مقابل 41,5% لصالح الافراد في نفس الإقليم والمشتغلين ضمن القطاع الوطني الخاص في حين بلغت نسبة المشتغلين ضمن القطاع العام 43,4% من الأفراد المقيمين بإقليم هضاب عليا شرق هذا الأخير الذي يتواجد 56,1% من أفراده للعمل ضمن القطاع الوطني الخاص وهي النسبة الأكبر لهذا القطاع القانوني مقارنة بين كل الأقاليم الجغرافية.

وعليه يمكن القول أن الأفراد المقيمين بالأقاليم الغربية يتفقون على العمل أكثر ضمن القطاع العام بينما يتواجد الأفراد المقيمين بأقاليم الوسط والجنوب للعمل ضمن القطاع الوطني الخاص بنسب أكبر في حين انقسم

الأفراد المقيمون بالأقاليم الشرقين بين القطاعين العام لإقليم شمال شرق والخاص لإقليم هضاب عليا شرق. أي أن تفضيل الافراد للعمل ضمن القطاعين العام والخاص يتعلق بالإقليم الجغرافي الذي يتواجد به الفرد.

7. الإصابة بمرض مزمن

يعتبر متغير الإصابة بمرض مزمن من المتغيرات الديمغرافية المهمة في الدراسات السكانية خاصة لما لها من احتمالية التأثير في سوق الشغل كون الفرد المصيب من جهة هو يحتاج لمناصب عمل من أجل تلبية احتياجاته من دواء ورعاية صحية ومن جهة أخرى قد تؤثر حالته الصحة نتيجة المرض المزمن في عمله ما قد يشكل عائقا أمام تأديته لبعض الوظائف أو العمل في قطاعات معينة ما قد يحتم عليه الاختيار لوظائف معينة او العمل في قطاع مخصص، وفي هذا العنصر سنحاول دراسة هذا المتغير وإمكانية تأثيره في اختيار الأفراد للوظائف والمهن، قطاع النشاطات وقطاعات الشغل.

جدول (4-35): الوضعية في المهنة حسب الإصابة بمرض مزمن

الإصابة بمرض مزمن	الوضعية في المهنة						
	مساعد أسري	متمهن	موظف غير دائم	موظف دائم	مستقل	مستخدم	المجموع
مصاب	1,7%	0,8%	15,6%	49,6%	26,6%	5,7%	100,0%
غير مصاب	2,0%	1,9%	23,5%	40,6%	27,1%	4,9%	100,0%
المجموع	1,9%	1,8%	22,9%	41,2%	27,1%	5,0%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

نلاحظ من خلال الجدول (4-35) أن تواجد الافراد المصابين لا يختلف عن تواجد الافراد غير المصابين ضمن الوضعيات في المهن مع اختلاف في النسب فقط حيث يبقى الاختيار الأول لكليهما هو العمل كموظفين دائمين مع فارق أكثر بـ 9 نقاط لصالح الافراد المصابين، يليه بعد ذلك اختيار العمل كمستقلين بنسب شبه متساوية لهما، أما العمل كموظفين غير دائمين فيعتبر الخيار الثالث المستقطب لليد العاملة أين تواجد 23,5% من الافراد غير المصابين ضمن هذه الوضعية في حين تواجد 15,6% من الافراد المصابين للعمل ضمن نفس

الوضعية وبفارق وصل الى 10 نقاط عن تواجدهم ضمن الوضعية مستخدم، بينما وضعيات المساعد الاسري والمتمهنين فلم تتجاوز النسب فيها 2% في كلتا الصفتين.

جدول (4-36): قطاع النشاط حسب الإصابة بمرض مزمن

الإصابة بمرض مزمن	قطاع النشاط						
	أخرى	حرف	إدارة وخدمات	صناعة	بناء واشغال ع	فلاحة	المجموع
مصاب	15,4%	5,1%	56,3%	5,7%	7,9%	9,7%	100,0%
غير مصاب	15,5%	6,4%	51,4%	5,8%	10,1%	10,7%	100,0%
المجموع	15,5%	6,3%	51,8%	5,8%	10,0%	10,6%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أنه لا يوجد اختلاف في تواجد الافراد سواء المصابين أو غير المصابين للعمل ضمن قطاعات النشاط المختلفة مع تقارب كبير في النسب، حيث نلاحظ أن قطاع نشاط الإدارة والخدمات يبقى هو الخيار الذي يستقطب أكبر يد عاملة حيث تجاوزت النسبة 50%، يأتي بعد ذلك قطاع نشاطات أخرى والذي يشتغل ضمنه 15% من الافراد في كلا الصفتين، أما المرتبتين الثالثة والرابعة فكانت للعملين ضمن قطاعي الفلاحة والاشغال العمومية والتي كانت النسب فيهما في حدود 10% بينما قطاعي نشاط الحرف والصناعة فسجلتا النسب الأقل والتي تراوحت بين 5% و 6%.

جدول (4-37): القطاع القانوني حسب الإصابة بمرض مزمن

الإصابة بمرض مزمن	القطاع القانوني للنشاط				
	شركات أجنبية	مختلط	وطني خاص	عام	المجموع
مصاب	0,6%	0,6%	43,9%	54,9%	100,0%
غير مصاب	0,5%	0,4%	50,4%	48,7%	100,0%
المجموع	0,5%	0,4%	49,9%	49,1%	100,0%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

يتبين من خلال الجدول أعلاه ان القطاعين العام والوطني الخاص يبقيان دوما هما المسيطران رغم اختلاف المتغيرات الديمغرافية في حين القطاع المختلط والشركات الأجنبية تبقى نسب التشغيل بها منخفضة جدا لم تصل حتى الى 1% في كل منهما، حيث نلاحظ ان الافراد المصابون يفضلون العمل ضمن القطاع العام وهو ما تبرزه النسبة التي بلغت 54,9% ما يعني أنه يشغل أكثر من نصف الافراد المصابين وبفارق تجاوز 10نقاط عن القطاع الوطني الخاص الذي يعمل ضمنه 43,9% من الافراد المصابين، أما فيما يخص الأفراد غير المصابين فان نسب تواجدهم ضمم القطاعين هي لصالح القطاع الوطني الخاص مع فارق بسيط جدا وصل الى 2,5 نقطة.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أنه لا يوجد تفضيل كبير بين اختيار القطاع الذي يعمل ضمنه الافراد غير المصابون نظرا لتقارب النسب بينهما على خلاف الافراد غير المصابين والذين يتواجدون بنسب أكبر ضمن القطاع العام الذي ربما قد يوفر ظروف عمل تكون مساعدة لهم على القيام بوظائفهم على أحسن وجه، وعليه يمكن اعتبار متغير الإصابة بمرض مزمن متغيرا مؤثرا في التشغيل في الجزائر وهذا ما سنحاول اثباته من خلال اجراء الاختبارات المناسبة.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل المسح العنقودي متعدد المؤشرات mics4 بشيء من الوصف كونه يعتبر مصدر البيانات المستعملة في هذا البحث، والتي استخرجنا منها العينة التي سنجري عليها الاختبارات للتأكد من الفرضيات المقترحة، أين قمنا بوصف دقيق للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة وتوضيح ذلك من خلال الجداول والاشكال البيانية مع إعطاء شرح مفصل لها بالإضافة الى محاولة استخراج جميع المعلومات التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة من خلال معالجة جميع الأسئلة في مختلف المحاور التي طرحت على المستجوبين أثناء اجراء المسح.

وقد تبين لنا من خلال هذا الفصل أن توزيع المشتغلين والعاطلين يختلف باختلاف الأقاليم الجغرافية، كما أن لعامل السن دور مهم في اختلاف نسب الفئة النشطة حسب الحالة الفردية أين نجد أنه كلما تقدم العمر زادت احتمالية الحصول على منصب عمل، ورغم المجهودات التي تبذلها الدولة في مجال التعليم والتكوين لازال أصحاب المستوى التعليمي العالي أقل حظا في الحصول على مناصب عمل والتي يستحوذ على غالبيتها أصحاب مستوى التعليم الثانوي.

تتوزع المهن حسب وسط الإقامة وحسب قطاع النشاط أين نجد القطاع العام يستقطب اليد العاملة في الوسط الحضري ضمن الوظائف الدائمة في حين يستقطب القطاع الخاص اليد العاملة في إطار الوظائف غير الدائمة وبصفة أكثر في الوسط الحضري في حين قطاعات كالفلاحة والحرف ونشاطات أخرى يرتكز تواجدها في الريف. أما حسب الجنس فلازال الذكور يستحوذون على أكبر عدد من الوظائف في شتى القطاعات نظرا لأعدادهم الكبيرة حيث تبقى مشاركة المرأة ضئيلة ولا ترقى الى المستوى المطلوب رغم المجهودات اليت تبذلها الدولة في إطار المساواة بين الجنسين تطبيقا لأهداف التنمية الا ان نسبة البطالة لدى النساء أقل منها لدى الرجال، الا ان المرأة صاحبة التعليم العالي هي الأكثر حظا في التوظيف خاصة في مجال الإدارة والخدمات.

وبصفة عامة يمكن القول اننا قمنا بتشخيص دقيق ومفصل لمتغيرات الدراسة ما سيمكننا من تفسير وتحليل النتائج التي نسعى للوصول اليها من خلال اجراء الاختبارات المناسبة.

الفصل الخامس

تحليل فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق الى عرض ووصف البيانات والمعطيات المستخرجة من قاعدة المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS4 2012-2013، سنحاول في هذا الفصل تحليل فرضيات الدراسة واجراء الاختبارات المناسبة عليها، وينصح العديد من الخبراء باستعمال النماذج اللاخطية الأكثر تقدما والتي تلعب دورا هاما في مجال الدراسات السكانية، الطبية وغيرها، ومن أشهر النماذج اللاخطية نجد نماذج الانحدار اللوجستي.

لذا سنحاول في هذا الفصل استخدام نموذجين من نماذج الانحدار اللوجستي وهما الانحدار اللوجستي الثنائي والانحدار اللوجستي المتعدد، وهذا بغية القيام بتحليل ديمغرافي للتشغيل في الجزائر بناء على معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS4 وهذا من خلال اجراء اختبار للتأكد من الفرضيات الفرعية المقترحة والتي تهدف الى معرفة مدى تأثير العوامل الديمغرافية للمبحوثين محل الدراسة.

حيث سنقوم قبل ذلك بتعريف المتغيرات المستقلة والتابعة محل الدراسة من خلال شرح رموزها وفقا لما جاء من محاور داخل المسح، ثم إعطاء نبذة مختصرة عن الانحدار اللوجستي لنتطرق بعد ذلك الى اختبار الفرضيات كل أفراد عينة الدراسة المشتغلين والعاطلين، لنقوم بعد ذلك باختبار لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة من خلال تطبيق الاختبارات على الافراد المشتغلين فقط.

لنصل في الأخير الى العمل على تحليل وتفسير النتائج المتوصل اليها وفقا لترتيب محاور الدراسة تماشيا مع أسئلة المسح التي تتناسب وجوهر هذا البحث، لنخلص في الأخير الى مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات المقترحة بغية الإجابة على التساؤل الرئيسي محل الدراسة.

أولا: التعريف بمتغيرات الدراسة:

المتغير التابع:

أ- المتغير التابع في الانحدار اللوجستي الثنائي هو متغير يحمل صفتين متنافيتين تكون احداهما محل التنبؤ أي محل النمذجة وهي الصفة المعبر عنها بالرمز 1 والصفة المنافية لها والمعبر عنها بالرمز 0، في دراستنا هذه المتغير التابع هو الحالة الفردية للمستجوب والتي تحمل الصفتين: يشتغل بالرمز 1، لا يشتغل بالرمز 0.

ب-المتغير التابع في الانحدار اللوجستي المتعدد هو متغير يحمل أكثر من صفتين تكون احداها محل التنبؤ أي محل النمذجة، وفي دراستنا هذه وعند تناولنا محور المشتغلين كان لدينا ثلاث متغيرات تابعة وهي: الوضعية في المهنة، قطاع النشاط والقطاع القانوني.

المتغير المستقل: من خلال الملف الخاص بالأسر وبعد حصر المبحوثين ذوي الأعمار 15-64 سنة توفر لدينا مجموعة من المتغيرات الديمغرافية، إلا أننا اعتمدنا على سبعة (07) متغيرات مستقلة، افترضنا إمكانية اعتبارها كمحددات ديمغرافية لإجراء تحليل للتشغيل في الجزائر سنة 2012، وقد وردت هذه المتغيرات حسب ترتيبها في قاعدة المعطيات كالتالي:

- HL4 : جنس الفرد
- HL6 : سن الفرد
- HL6A : الحالة الزواجية للفرد
- ED4A : أعلى مستوى تعليمي تحصل عليه الفرد
- MC1 : الإصابة بمرض مزمن
- HH6 : وسط الإقامة للفرد
- HH7 : الإقليم الجغرافي للفرد

ثانيا: دراسة مشكلة الارتباط الخطي:

يجب القيام بعملية التحقق من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد أو ما يسمى بالتداخل الخطي للمتغيرات المستقلة قبل استخدام الانحدار اللوجستي الثنائي او الانحدار اللوجستي المتعدد وهذا بغية تفادي وجود ارتباطات قوية بين هذه المتغيرات، وباستخدام برنامج SPSS كانت النتائج كما يلي:

المخرج: اختبار الارتباط الخطي المتعدد

Coefficients[a,b]			
Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	الحالة الزواجية	,090	11,124
	المستوى التعليمي	,153	6,547
	الإصابة بمرض مزمن	,076	13,206
	العمر (السن)	,131	7,624
	وسط الإقامة	,135	7,434
	الأقاليم الجغرافية	,225	4,439
	جنس المبحوث	,102	9,824
a. Dependent Variable: الحالة الفردية			
b. Linear Regression through the Origin			

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح

من خلال الجدول أعلاه والذي توضح قيمه ما إذا كانت لدينا مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة للدراسة أم لا، حيث نتجت قيم عامل تضخم التباين VIF لجميع المتغيرات الديمغرافية أكبر من 3، وهذا ما يدل على وجود تعددية خطية بين المتغيرات المستقلة وعليه فان الارتباط الخطي المتعدد يعتبر مشكلة لهذا النموذج وعلى هذا الأساس سوف نقوم بإجراء اختبار الانحدار اللوجستي الثنائي او المتعدد لكل متغير مستقل على حدى أي بمعزل عن بقية المتغيرات التفسيرية.

ثالثا: الاسلوب الاحصائي المعتمد:

من أجل اجراء تحليل ديمغرافي للتشغيل في الجزائر وبغية تحديد المحددات الديمغرافية المؤثرة في سوق الشغل اعتمدنا على الأسلوب الاحصائي المسمى الانحدار اللوجستي الثنائي كون متغير الشغل تم التعبير عنه بصفتين فقط عند استجواب الأفراد المبحوثين والذين طرح عليهم السؤال التالي: ماهي وضعيتك الفردية خلال آخر شهر؟ هذا السؤال الذي حمل 5 إجابات (تطرقنا اليها سابقا) وتم الاقتصار في بحثنا هذا على اجابتين فقط وهما مشتغل (Occupé) أو معطل عن العمل (Chômeur) وهما الاجابتان المهمتان واللتان تتناسبان مع دراستنا.

أ- تعريف الانحدار اللوجستي logistic regression:

يعرف الانحدار اللوجستي على أنه أحد نماذج الانحدار التي تكون فيها العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة غير خطية[1]. كما يعرف بأنه نموذج يستخدم للتنبؤ باحتمالية وقوع حدث ما وذلك بملاءمة البيانات على منحنى لوجستي، حيث يستخدم الانحدار اللوجستي عدة متغيرات مستقلة والتي يكن ان تكون نسبية، فئوية، اسمية أو رتبية مقابل متغير تابع واحد. يدعى الانحدار اللوجستي كذلك بالنموذج اللوجستي كونه يقوم بتحليل العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع يكون تصنيفيا أو رتبيا من خلال تقدير احتمال وقوع حدث من عدمه عن طريق تركيب منحنى لوجستي[2].

ب- الانحدار اللوجستي الثنائي binary logistic regression:

يعتبر أشهر أنواع الانحدارات اللوجستية، ويستخدم في تفسير أثر المتغيرات المفسرة على الاستجابة الثنائية، بمعنى تفسير قدرة مجموعة من المتغيرات المستقلة المنبئة ذات المستويات المختلفة على التنبؤ بمتغير واحد تابع يكون

[1]. بهاء عبد الرزاق قاسم، تحليل أثر بعض المتغيرات في الإصابة بمرض اللثة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 27، 2011، ص142.

[2]. محمد أمين دعيش، محمد ساري، نموذج الانحدار اللوجستي "مفهومه، خصائصه وتطبيقاته"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد الأول،2017، ص125.

ثنائي التفرع، لذلك فالقيم اما أن تكون موجودة (إيجابيا) وتأخذ القيمة (1) أو غير موجودة (سلبيا) وتأخذ القيمة (0)[1].

ج- الانحدار اللوجستي متعدد الحدود Multinominal logistic regression:

وهو أحد أنواع الانحدار اللوجستي حيث يعتبر امتداد بسيط للانحدار اللوجستي الثنائي، يتم استخدامه في حالة كان المتغير التابع يتكون من أكثر من فئتين تصنيفيتين أو اسميتين[2]. وله فروض موضحة كما يلي[3]:

- المتغير التابع هو متغير وصفي ثلاثي أو أكثر والمتوسط الشرطي لهذا المتغير $E(Y/X)$ عبارة عن متغير محدود بالفترة (0.1)، أما المتغيرات المستقلة فيمكن ان تكون كمية (مستمرة أو متقطعة) أو وصفية (ثنائية أو متعددة) كما يفترض أن المتغيرات المستقلة تقاس دون أخطاء.
- العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تكون علاقة دالية غير خطية.
- حد الخطأ يتبع توزيع ذو الحدين بتوقع صفر وتباين قدره $Pi*(1-Pi)$.
- لا يوجد ارتباط ذاتي بين حدود الأخطاء العشوائية أي أن $E(e_i, x_j) = 0$.
- لا يوجد ارتباط ذاتي بين حد الخطأ العشوائي والمتغيرات المستقلة أي أن $E(e_i, x_j) = 0$.
- لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة.

[1]. محمد أمين دعيش، محمد ساري، نفس المرجع، ص126.

[2]. فاطمة الزهراء عرفة، تحليل وقياس أثر محددات عرض العمالة على قرارات العمل بين النساء والرجال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2021، ص150.

[3]. كريم خلف عزر، حيدر رائد طالب، استخدام الانحدار اللوجستي متعدد الاستجابة لتحديد العوامل المؤثرة على مرض العيون، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 3، 2019، ص94.

رابعا: مناقشة فرضيات الدراسة

1)عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى:

يمكن اعتبار متغير الجنس مفسرا لاختلاف نسب التشغيل والبطالة في الجزائر خلال سنة 2012، حيث تزيد نسبة التشغيل عند الذكور وتقل عند الاناث والعكس صحيح بالنسبة للبطالة.

الشكل (5-1) توزيع أفراد العينة حسب جنس المبحوث

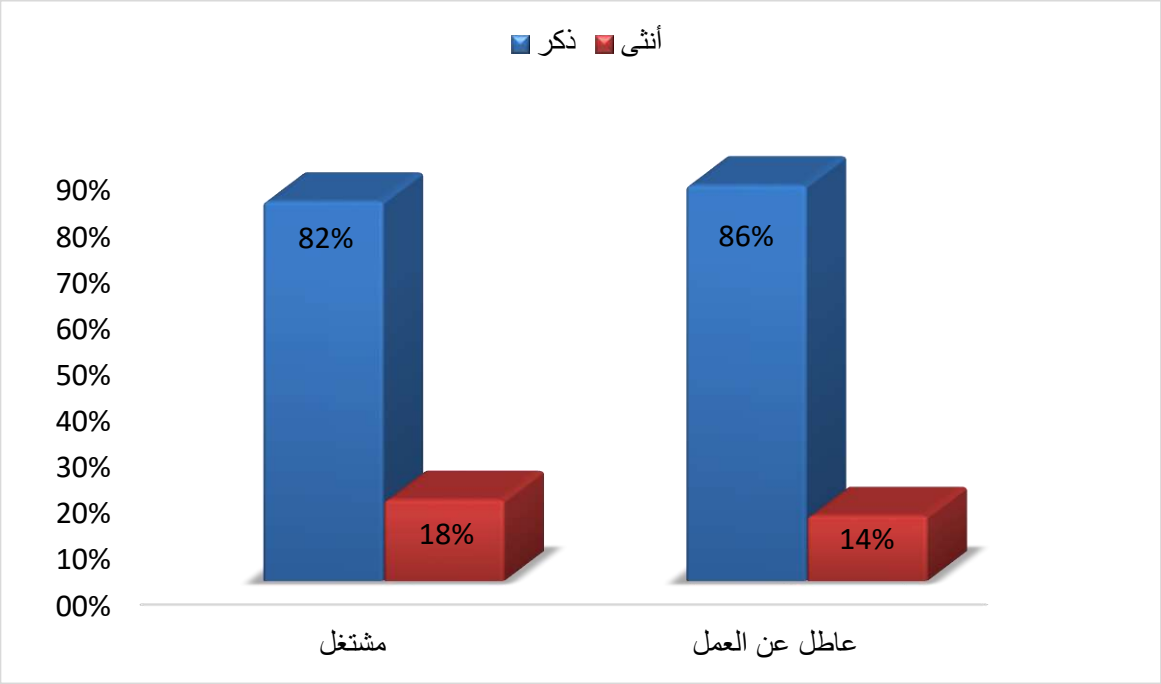

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح العنقودي MICS4

ان التركيبة الديمغرافية للفئة النشطة من حيث الجنس تميل لصالح الذكور وبفارق كبير عن الاناث كما اشرنا اليها سابقا، ما سينعكس بطبيعة الحال على نسب التشغيل والبطالة للجنسين وهو ما نلاحظه من خلال الشكل (1.5) حيث نجد ان عدد المشتغلين الذكور يفوق عدد الاناث بأكثر من 4 أضعاف وهو ما توضحه نسب التشغيل حيث بلغت %82,3 لدى الذكور مقابل %17,69 فقط لدى الاناث، نفس الامر ينطبق على العاطلين عن العمل والذين يفوق عددهم لدى الذكور ستة أضعاف عددهم لدى الاناث بنسب بلغت %85,78 و%14,22 على التوالي، و يمكن أن نرجع هذا الفارق الكبير في نسب التشغيل بين الجنسين الى الدخول المتأخر

والمحتشم للمرأة الى سوق الشغل والذي لا زال لم يرقى بعد للوصول الى نسب تنافس بها المرأة الرجل في العمل وهذا يرجع بصفة خاصة الى العادات والتقاليد للمجتمع الجزائري وكذا عدم وصول الإناث سابقا إلى مستويات تعليمية عليا تزيد من فرصة حصولهن على وظيفة بحكم ان المتمدرسات منهن لا تواصل التعليم وتغادر مقاعد الدراسة مبكرا.

ولتوضيح أكثر يبين الجدول والشكل أدناه توزيع المشتغلين والعاطلين في كل من الجنسين الذكور والاناث.

جدول (5-1) توزيع أفراد العينة حسب جنس المبحوث

	مشتغل (%)	عاطل عن العمل(%)	المجموع
ذكر	68,8	31,2	100
أنثى	74,08	25,92	100
المجموع	71,44	28,56	100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (5-2) توزيع المشتغلين والعاطلين بين الذكور والاناث

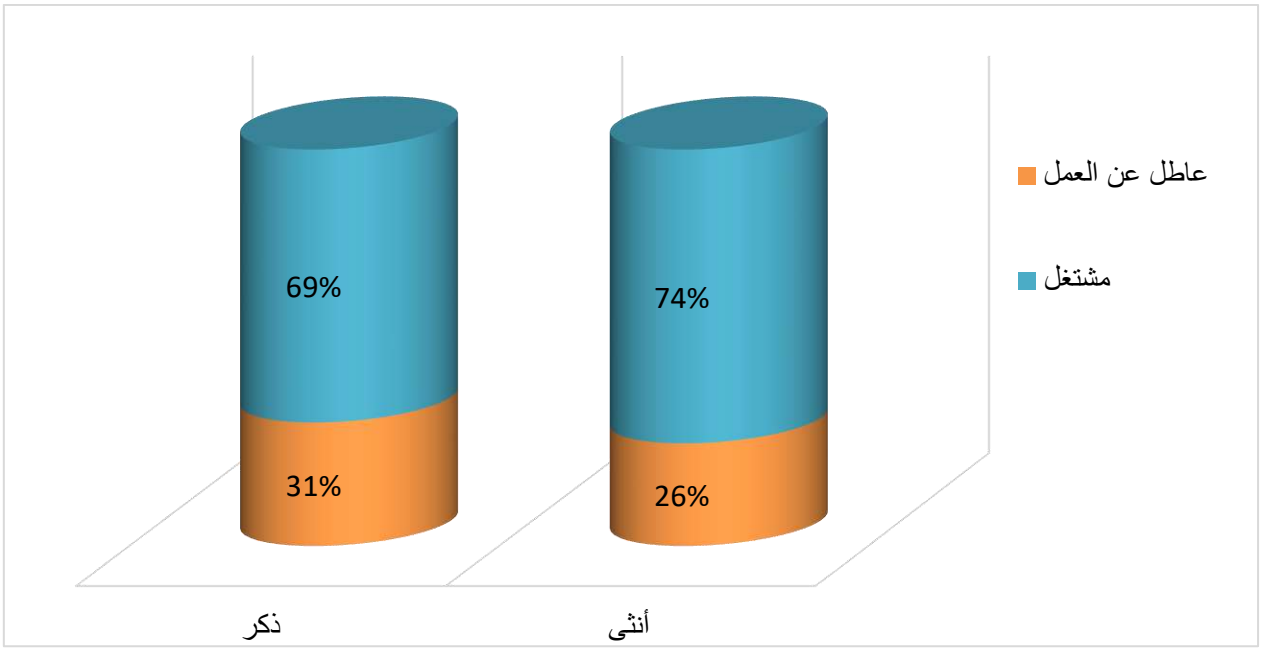

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

والملاحظ من الشكل أعلاه أنه وبالرغم أن عدد النساء في سوق الشغل أقل بكثير من الذكور إلا أن نسبة التشغيل لديهن أعلى منها لدى الذكور بمقدار 5.3%، حيث نجد أن نسبة التشغيل قد بلغت 74,1% لدى الاناث و68,8% لدى الذكور وهو ما انعكس بطبيعة الحال أيضا على معدلات البطالة لدى الجنسين والتي توضح النسب انخفاضها لدى الاناث مقارنة بالذكور حيث بلغت 25,9% و31,2% على التوالي.

عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى:

دراسة تأثير جنس المبحوث على عمل الفرد باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي الثنائي:

الفرضيات الإحصائية:

H_0: لا يمكن اعتبار متغير جنس المبحوث عاملا مؤثرا لاختلاف نسب التشغيل والبطالة.

H_1: يمكن اعتبار متغير جنس المبحوث عاملا مؤثرا لاختلاف نسب التشغيل والبطالة.

وباستعمال نموذج الانحدار اللوجستي واعتمادا على برنامج SPSS المطبق على قاعدة بينات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2012-2013 بالجزائر، تحصلنا على المخرج الموالي وهو عبارة عن جدول يوضح عدد المفردات الملاحظة وهو جدول مشترك سنعتمد عليه في دراسة جميع المتغيرات المستقلة.

المخرج الأول: ملخص معالجة الملاحظات

Récapitulatif de traitement des observations			
Observations non pondéréesa		N	Pourcentage
Observations sélectionnées	Incluses dans l'analyse	46787	100,0
	Observations manquantes	0	0,0
	Total	46787	100,0
Observations non sélectionnées		0	0,0
Total		46787	100,0
a. Si la pondération est active, consultez la table de classification pour connaître le nombre total d'observations.			

كما تجدر الإشارة الى أن متغير جنس المبحوث هو متغير ثنائي يحمل صفتين فقط ذكر وأنثى تم ترميزهما بالرقمين 1 و2 ضمن بينات المسح، حيث نجد أن رمز الذكر هو (1) بينما اعتمد الرقم (2) كرمز للأنثى.

المخرج الثاني: بعد إعادة ضبط المتغير التابع وفق ما يتناسب ودراستنا هذه قمنا بإجراء تعديل على قاعدة المعطيات حيث تم الإبقاء على الإجابات مشتغل وعاطل عن العمل فقط واستبعاد الإجابات الأخرى وبهذا يصبح الترميز المعتمد عليه ضمن قاعدة البيانات هو 0 والذي يعكس الإجابة عاطل عن العمل (لا يشتغل) و1 الذي يعكس الإجابة يشتغل (نعم).

المخرج الثاني: ترميز المتغير التابع

Codage de variables dépendantes	
Valeur d'origine	Valeur interne
Chômeur	0
Occupé	1

المخرج الثالث: يمثل هذا المخرج مدى كفاءة تصنيف النموذج في الخطوة صفر والتي لا تتضمن اي متغيرات تنبؤية وهي معروفة أيضا بخطوة البداية، حيث تبين لنا أن الأفراد المشتغلين قد بلغت نسبتهم 100% بينما كانت نسبة الأفراد غير المشتغلين معدومة (تساوي 0%)، وبشكل عام بلغت نسبة التصنيف الصحيح القيمة 69,6% في النموذج المقترح.

المخرج الثالث: مدى كفاءة التصنيف

Tableau de classement					
	Observations		Prévisions		
			الحالة الفردية		Pourcentage correct
			Chômeur	Occupé	
Etape 0	الحالة الفردية	Chômeur	0	12663	,0
		Occupé	0	28928	100,0
	Pourcentage global				69,6

المخرج الرابع: يبين هذا المخرج مدى كفاءة النموذج في حال انعدام كل المتغيرات المفسرة لتشغيل أو بطالة الأفراد أي وجود الجزء الثابت للانحدار فقط في النموذج، حيث يظهر من خلال الجدول أن مستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0,05 ما يعني ذلك أن الجزء الثابت ذو دلالة معنوية، وعليه يمكننا القول أنه في حالة إضافة متغير جنس الفرد في النموذج فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع القوة التفسيرية له.

المخرج الرابع: مدى كفاءة النموذج في حالة انعدام المتغيرات المفسرة

Variables dans L'équation							
		B	E .S.	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Etape 0	Constante	,826	,011	6011,015	1	,000	2,284

المخرج الخامس: يبين هذا المخرج دلالة المتغيرات المستقلة التي تم استبعادها في الخطوة الأولى من النموذج ومعرفة تأثيرها فيه ودراسة مدى تأثير المتغير في النموذج وهل يقدم تحسينا او لا، حيث يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن قيمة مستوى الدلالة Sig تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 وهذا ما يدل على ان متغير جنس الفرد هو دال احصائيا أي أن إدخاله للنموذج سوف يحسن مطابقة وقدرة النموذج على التنبؤ.

المخرج الخامس: دلالة المتغيرات المستقلة التي تم استبعادها من الخطوة الاولى

Variables absentes de Equation					
			Score	dll	Sig.
Etape 0	Variables	Sexe	85,689	1	0,000
	Statistiques générales		85,689	1	0,000

المخرج السادس: يخص هذا المخرج كفاءة وجودة نموذج الانحدار اللوجستي ككل. ولاختبار كفاءة نموذج الانحدار نستعمل كاف مربع على ضوء الفرضيتين البحثيتين الصفرية والبديلة حيث تفيد الفرضية الصفرية بأن النموذج غير معنوي أما الفرضية البديلة فتفيد بمعنويته، وقد تبين من خلال الجدول الموالي أن قيمة مستوى الدلالة المرافق لإحصائية كاف مربع ذات القيمة 87,770 يساوي 0,000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0,05 وهذا

ما يدل على معنوية النموذج أي جودته وكفاءته الإحصائية، وعليه يمكننا القول أن المتغير الديمغرافي محل الدراسة يمكن ادراجه في عمليتي التحليل والتفسير للتشغيل في الجزائر.

المخرج السادس: **كفاءة** وجودة نموذج الانحدار اللوجستي

Tests de spécification du modèle				
		Khi-Chi-deux	ddl	Sig.
Etape 1	Etape	87,770	1	,000
	Bloc	87,770	1	,000
	Modèle	87,770	1	,000

المخرج السابع: تعكس النتائج المبينة في هذا المخرج تقدير القوة التنبئية للنموذج والتي بدورها تترجم نسبة اسهام المحددات الديمغرافية في العملية التشغيلية للأفراد استنادا على قيمة Nagelkerke R Square و Cox & Snell R Square، اللتان نتجتا على الترتيب بالقيميتين 0,279 و0,197.

المخرج السابع: تقدير القوة التنبئية للنموذج

Récapitulatif des modèles			
Etape	-2 Log vraisemblance	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	41975,016[a]	,197	,279
a. Estimation terminated at iteration number 5 because parameter estimates changed by less than ,001.			

تجدر الإشارة إلى أن عملية التقدير توقفت عند الدورة التكرارية الخامسة كما هو موضح أسفل المخرج السادس لأنها تغيرت بأقل **من (0,001) في قيمة مشتقة سالب ضعف لوغاريتم دالة الإمكان الأعظم (2- Log vraisemblance)**.

المخرج الثامن: يبين هذا المخرج مدى القدرة التصنيفية الصحيحة للأفراد المستجوبين حسب الحالة الفردية أي مشتغل أو غير مشتغل بعد ادراج متغير جنس المبحوث في النموذج أين تم تصنيف الأفراد المشتغلين وفق هذا النموذج بنسبة قدرها 87,5% بينما بلغت النسبة الصحيحة لتصنيف الأفراد غير المشتغلين 45,7%، أما

بشكل عام ودون ادراج الحالة الفردية فقد استطاع النموذج أن يتنبأ بتصنيف 74,8% من الأفراد حسب حالتهم الفردية بشكل صحيح. وتعتبر هذه النسبة مقبولة في نماذج الانحدار اللوجستي.

المخرج الثامن: مدى القدرة التصنيفية الصحيحة للأفراد المستجوبين بعد ادراج المتغير المستقل جنس المبحوث

a. Tableau de classement					
	Observations		Prévisions		
			الحالةالفردية		Pourcentage correct
			Chômeur	Occupé	
Etape 1	الحالةالفردية	Chômeur	5782	6881	45,7
		Occupé	3610	25318	87,5
	Pourcentage global				74,8
a. The cut value is ,500					

المخرج التاسع: أهم مخرج هو هذا الجدول حيث ومن خلال مؤشراته يتم الاحتكام لإثبات العلاقة أو نفيها بين مختلف **المتغيرات** الديمغرافية المستقلة والحالة الفردية للأشخاص فوق سن 15 سنة في الجزائر، وفي هذا العنصر سيتم الاحتكام لوجود علاقة بين جنس الفرد وحصول على منصب عمل أو لا، والملاحظ أن هذا المخرج يتكون من سبعة أعمدة مرتبة كما يلي:

- العمود الأول: المتغيرات الديمغرافية المستقلة (في هذه الحالة هو الجنس)،
- العمود الثاني (B): قيمة لوغاريتم نسبة الترجيح للمتغير التابع بدلالة المتغير المستقل،
- العمود الثالث (E.S): يمثل الخطأ المعياري،
- العمود الرابع (Wald): يمثل اختبار والد لمعنوية المعاملات المقدرة،
- العمود الخامس (ddl): يمثل درجة الحرية،
- العمود السادس (Sig): يمثل مستوى الدلالة الإحصائية،
- العمود السابع ((Exp(B)): يمثل نسبة الترجيح وهو قيمة الدالة الأسية لمعامل الانحدار.
- Constant : يمثل الحد الثابت في معادلة النموذج.

المخرج التاسع: اختبار معنوية المتغير المستقل جنس المبحوث لنموذج الانحدار اللوجستي الثنائي

Variables dans l'équation							
		B	E.S.	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Etape 1a	Sexe	0,259	0,028	85,366	1	0,000	1,296
	Constant	0,531	0,034	246,073	1	0,000	1,701
a. Variable(s) entrées à l'étape 1 : Sexe.							

وعليه يمكن كتابة معادلة النموذج كما يلي:

$$\log\left(\frac{\mathrm{p}}{1-\mathrm{p}}\right) = 0{,}531 + 259sex$$

قراءة **وتفسير مخرجات النموذج**:

يتضح من خلال نتائج المخرج أعلاه بان اختبار والد ورد والذي قدرت قيمته بـ 85,366 هو دال احصائيا بحكم مستوى الدلالة المرافق له (0,000) وهو أقل من مستوى المعنوية 0,05 وعليه سوف نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض الصفري أي أن جنس الفرد مفسر لاختلاف نسب الحصول على منصب عمل، كما نجد أن لوغاريتم نسبة الترجيح المرافق لهذا المتغير نتج بقيمة 0,259 أي بالقيمة الموجبة فهذا يعني كون الفرد من جنس الاناث فانه يرفع لوغاريتم نسبة ترجيح عمل الفرد بقيمة 0,259 مقابل بطالته، وكما هو معلوم أن جنس الفرد هو متغير اسمي يتكون من خيارين فقط ذكر وأنثى، لذا فمن الناحية الكمية نستنتج أنه كون الفرد من جنس الاناث فان ذلك يؤدي الى رفع نسبة أرجحية الحصول على عمل بـ1,296 مرة على حساب عدم الحصول على عمل، أي أنه كلما تغير جنس الفرد من ذكر الى أنثى فان فرصة اشتغاله سترتفع بنسبة 29,6%.

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول أنه بإمكاننا اعتماد جنس الفرد كأحد المتغيرات الديمغرافية المؤثرة في التشغيل في الجزائر حيث أن جنس الفرد يؤثر في فرص الحصول على عمل، وعموما يكون لصالح الاناث على حساب الذكور.

2) عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية:

يمكن اعتبار متغير عمر الفرد مفسرا لاختلاف نسب التشغيل والبطالة في الجزائر خلال سنة 2012، حيث تزيد نسبة التشغيل كلما ارتفع عمر الفرد والعكس صحيح بالنسبة للبطالة.

الشكل (5-3) تمثيل بياني لتوزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

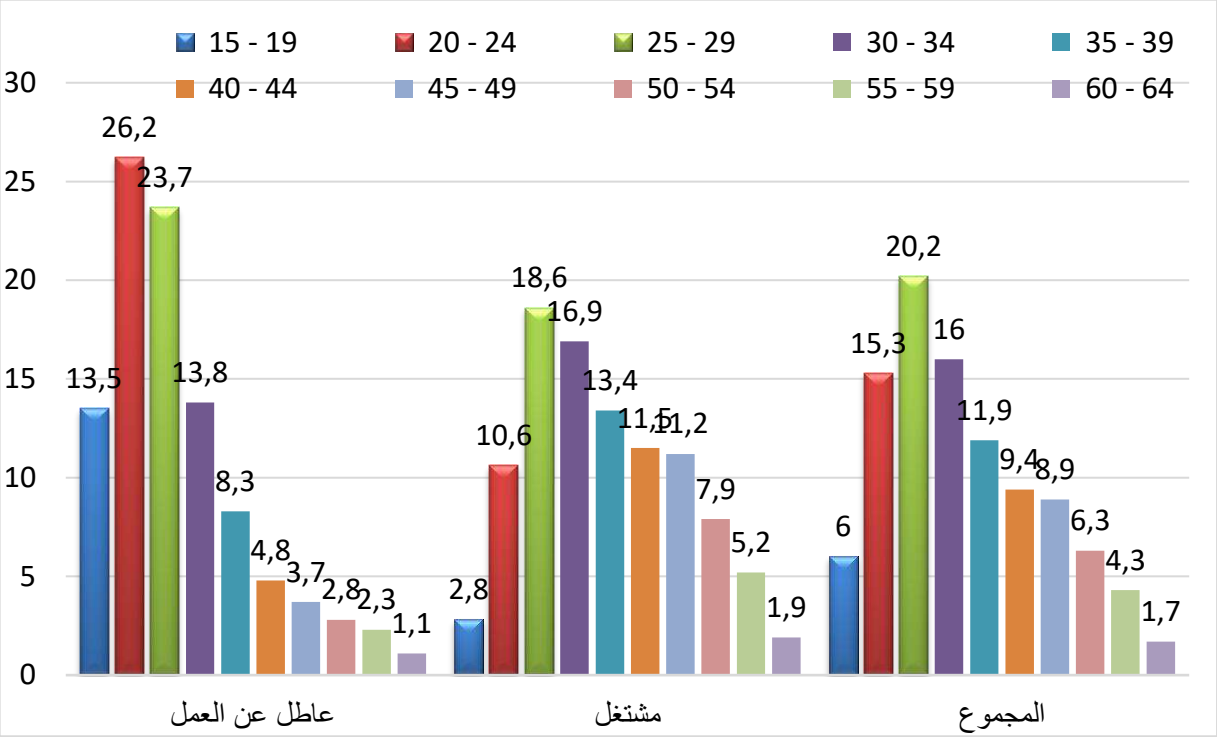

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

من خلال الشكل السابق أعلاه نلاحظ أن عدد المشتغلين قد بلغ 32599 مشتغلا بنسبة وصلت الى 69,7% مقابل 14188 بطالا بنسبة قدرت بـ 30,3%.

هذا وقد بلغت أدنى قيمة للتشغيل 625 مشتغلا بنسبة قدرت بـ 1,92% وقد سجلت لدى الفئة العمرية الأخيرة وهي (من 60 الى 64سنة) (الفئة الأكبر سنا) لتسجل ارتفاعا طفيفا كلما اتجهنا نحو الفئة العمرية الأقل سنا ويتواصل الارتفاع كلما واصلنا في نفس الاتجاه الى أن نصل الى الفئة العمرية (25 الى 29سنة) أين سجلنا 6070 مشتغلا بنسبة وصلت الى 18,62% وهي أعلى قيمة، لتنخفض مجددا في الفئة العمرية (20

الى 24سنة) وتواصل الانخفاض في الفئة الأخيرة أيضا. وعليه يمكن القول أنه كلما اتجهنا نحو الفئة العمرية 25-29 سنة فان نسب التشغيل ترتفع والعكس صحيح.

أما البطالة فقد سجلنا 1909 بطالا بنسبة بلغت 13,46% لدى الفئة العمرية (15 الى 19سنة) وهي الفئة الأصغر سنا لترتفع النسبة في الفئة 20-24 سنة الى 26,23% وهي النسبة الأعلى مقارنة بجميع الفئات اين بلغ عددهم 3721 بطالا، لتنخفض النسبة بعدها الى 23,69% في الفئة العمرية (25 الى 29 سنة) ويتواصل الانخفاض كلما ارتفع العمر حيث بلغ عدد البطالين 160 بطالا فقط في الفئة العمرية الأكبر سنا (من 60 الى 64سنة) بنسبة بلغت 1,13% وهي أقل نسبة بطالة مسجلة بين جميع الفئات العمرية. وعليه فيمكن القول أن نسبة العاطلين عن العمل تتناسب عكسا مع العمر فكلما ارتفع العمر من فئة الى أخرى تناقص عدد البطالين والعكس صحيح باستثناء الفئة 15-19سنة التي ارتفعت نسبة البطالة في الفئة الأعلى منها سنا أي أنه عند المقارنة بين فئتين عمريتين فان هذه النسبة تكون قيمتها أكبر عند الفئة الأقل سنا.

ومن أجل تفصيل أكثر ارتأينا معرفة كيفية توزيع أفراد العينة (المشتغلين والعاطلين عن العمل) داخل كل فئة عمرية والجدول والشكل الموالين يوضحان ذلك:

جدول (5-2) توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	عاطل عن العمل (%)	مشتغل (%)	المجموع (%)
[19 – 15]	67,98	23,02	6
[24 – 20]	51,92	48,08	15.3
[29 – 25]	35,64	54,36	20.2
[34 – 30]	26,11	73,89	16
[39 – 35]	21,08	78,92	11.9
[44 – 40]	15,36	84,64	9.4
[49 – 45]	12,56	87,44	8.9
[54 – 50]	13,17	86,83	6.3
[59 – 55]	15,96	84,04	4.3
[64 – 60]	20,38	79,62	1.7
المجموع	28,02	71,98	100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (5-4) توزيع أفراد العينة (المشتغلين والعاطلين) في كل فئة عمرية

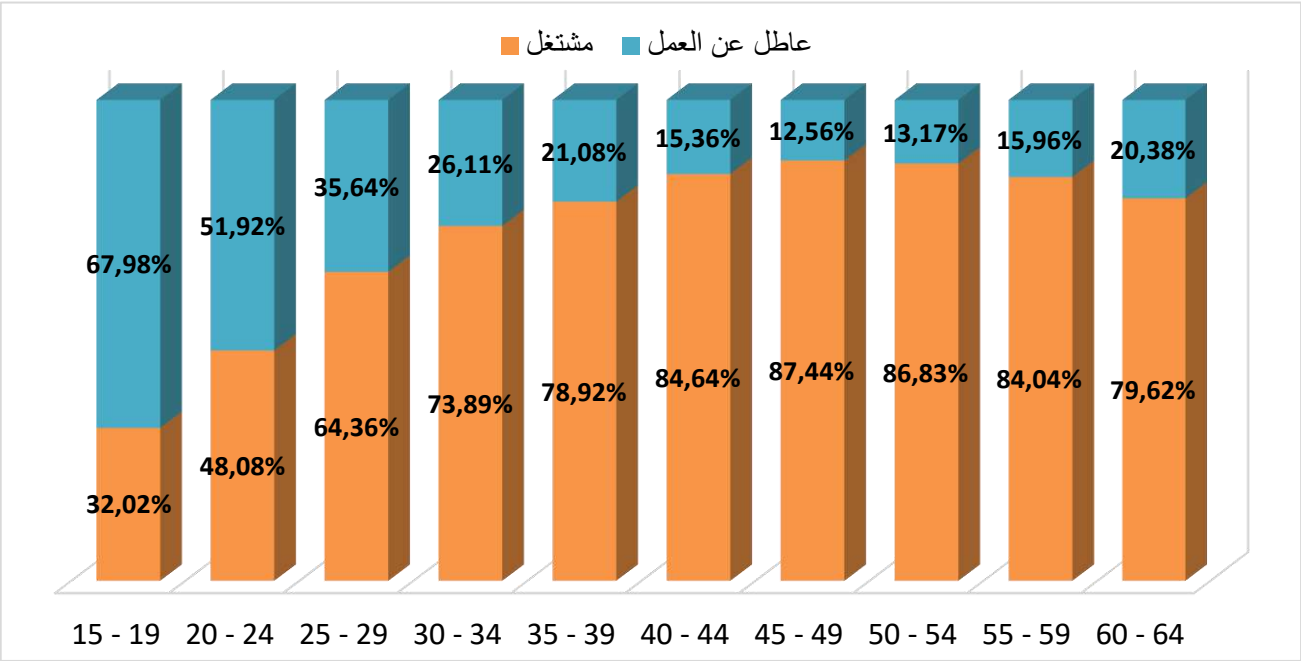

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

من خلال الشكل (5-4) والجدول (5-2) اللذان يبينان نسب المشتغلين والبطالين حسب كل فئة عمرية نلاحظ وجود تفاوت واختلاف في نسب المشتغلين والبطالين من فئة لأخرى حيث أن هناك فئتين فقط من بين 10 فئات عمرية نسبة البطالين فيها تفوق نسبة المشتغلين وهما الفئة العمرية 15-19 والتي بلغت نسبة البطالين فيها 67,98% مقابل 32% للمشتغلين في حين أن نسبة البطالين تزيد بأربع (04) درجات فقط عن المشتغلين وهو أقل فارق بينهما وقد سجل في الفئة العمرية 20-24 حيث نجد 52% بطالين مقابل 48% مشتغلين، لتتناقص بعدها نسبة البطالة من فئة عمرية الى الفئة العمرية الأكبر منها سنا ليقابلها ارتفاع في نسب المشتغلين الى غاية الفئة العمرية 45-49 سنة والتي بلغت فيها نسبة المشتغلين أقصى قيمة لها حيث وصلت الى 87,44% بالمقابل سجلت في نفس الفئة أدنى نسبة للبطالين والتي قدرت بـ 12,56% لنسجل بعد ذلك عودة ارتفاع نسب البطالين مقابل انخفاض نسب المشتغلين في الفئتين العمريتين المتبقيتين،.

دراسة تأثير المتغير عمر الفرد (HL6) (الأعمار المنفصلة) باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي الثنائي

الفرضيات الإحصائية:

H_0: لا يؤثر متغير العمر في حصول الفرد على عمل من عدمه.

H_1: يؤثر متغير العمر في حصول الفرد على عمل من عدمه.

سنطبق نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي في اختبار هذه الفرضية لكننا وتجنبا للتكرار سنقتصر من بين المخرجات المبينة في الفرضية السابقة على المخرج التاسع والمتعلق بنتائج الانحدار اللوجستي الثنائي المستخدم.

المخرج العاشر: اختبار معنوية المتغير المستقل عمر المبحوث لنموذج الانحدار اللوجستي الثنائي

Variables dans l'équation							
		B	E.S.	Wald	ddl	Sig.	Exp(B)
Etape 1a	Age	0,070	0,001	3940,564	1	0,000	1,073
	Constant	-1,460	0,036	1625,612	1	0,000	0,232
a. Variable(s) entrées à l'étape 1: Age.							

كتابة معادلة النموذج:

$$\log\left(\frac{\mathrm{p}}{1-\mathrm{p}}\right) = -1{,}460 + 0{,}070\mathrm{Age}$$

قراءة وتفسير مخرجات النموذج:

يتضح من المخرج أعلاه والذي يظهر متغير السن والذي جاء على شكل أعمار منفصلة بان اختبار والد قد ورد دال احصائيا بحكم مستوى الدلالة الذي يساوي (0,000) وهو أقل من مستوى المعنوية 0,05 وقدرت قيمت الاختبار بـ 3940,564، وعليه سوف نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض الصفري أي أن عمر الفرد مفسر لاختلاف نسب الحصول على منصب عمل، ونجد أن لوغاريتم نسبة الترجيح المرافق لهذا المتغير نتج بقيمة 0,070 كما أن اشارتها موجبة ما يعني وجود علاقة طردية بين متغير العمر وحصول الفرد على منصب عمل، وهذا يعني أن تقدم الفرد في العمر بسنة واحدة يرفع لوغاريتم نسبة ترجيح عمله بقيمة 0,070 مقابل بطالته، ومن الناحية الكمية نستنتج أنه كلما ارتفع عمر الفرد بسنة واحدة فان ذلك يؤدي الى رفع نسبة أرجحية الحصول على عمل بـ 1,073 مرة على حساب عدم الحصول على عمل، أي أنه كلما ارتفع عمر الفرد بسنة واحدة فان فرصة اشتغاله سترتفع بنسبة 7,3%.

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول أنه بإمكاننا اعتماد عمر الفرد كأحد المتغيرات الديمغرافية المؤثرة في ظاهرتي التشغيل والبطالة في الجزائر حيث أن عمر الفرد في الجزائر يؤثر في فرص الحصول على عمل، وعموما يكون لصالح الافراد أصحاب الأعمار الاكبر على حساب الافراد الأقل سنا.

3) عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة:

يمكن اعتبار متغير المستوى التعليمي للفرد مفسرا لاختلاف نسب التشغيل والبطالة في الجزائر خلال سنة 2012، حيث تزيد نسبة التشغيل كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد والعكس صحيح بالنسبة للبطالة.

الشكل (5-5): توزيع أفراد العينة حسب مستوياتهم التعليمية

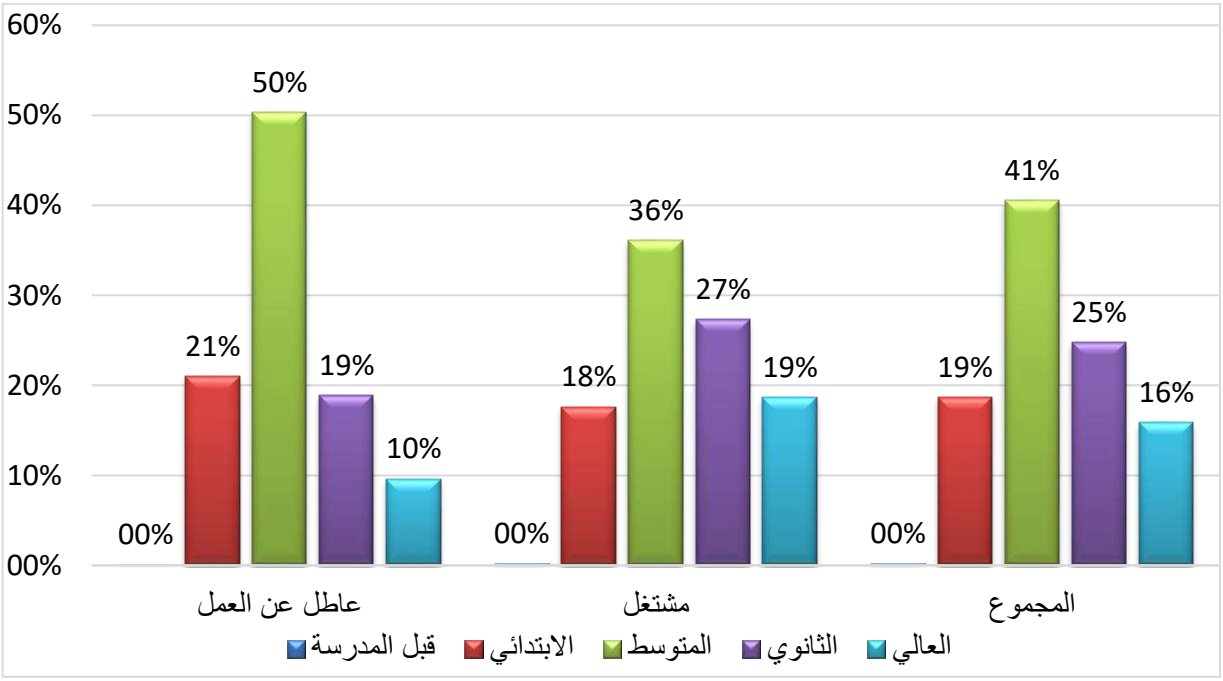

المصدر: من اعداد الباحث بناء على **معطيات المسح MICS4**

نلاحظ من خلال الشكل المبين أعلاه أن نسب المشتغلين والعاطلين عن العمل تختلف حسب تصريح الافراد بالمستوى التعليمي، أين نجد أن نسب المشتغلين والعاطلين عن العمل قد بلغت أكبر قيم لها عند مستوى التعليم المتوسط مقارنة ببقية المستويات التعليمية في حين كانت القيم الدنيا ضمن مستوى ما قبل الابتدائي.

بالنسبة للعاطلين عن العمل يتواجد نصفهم ضمن فئة أصحاب مستوى التعليم المتوسط بينما تمثل نسبة 21% أصحاب مستوى التعليم الابتدائي أما أصحاب مستوى التعليم الثانوي فيشكلون 18,9% من مجموع العاطلين عن العمل وهي تشكل ضعف العاطلين أصحاب مستوى التعليم العالي والذين بلغت نسبتهم 9,6% بينما نجد أن النسبة الأقل هي لأصحاب مستوى التعليم قبل الابتدائي ويمثلون نسبة 0,1%.

أما المشتغلون فتباينت مستوياتهم التعليمية هم أيضا حيث نجد أن 36% منهم هم أصحاب مستوى التعليم المتوسط وهي النسبة الأكبر يليهم أصحاب مستوى التعليم الثانوي والذين قدرت نسبتهم بـ 27% أما أصحاب مستوى التعليم الابتدائي فبلغت نسبتهم 17% في حين الافراد أصحاب مستوى التعليم العالي فبلغت

نسبتهم 18,7% في حين النسبة الأقل كانت لأصحاب مستوى التعليم قبل الابتدائي بنسبة شبه معدومة حيث بلغت 0,2%.

ومن أجل تفصيل أكثر ارتأينا معرفة كيفية توزيع أفراد العينة (المشتغلين والعاطلين عن العمل) داخل كل مستوى تعليمي الجدول والشكل الموالي يوضحان ذلك:

جدول (5-3) توزيع أفراد العينة حسب المستويات التعليمية

المستوى التعليمي	عاطل عن العمل (%)	مشتغل (%)
قبل المدرسة	17,9	82,1
الابتدائي	34,4	65,6
المتوسط	37,9	62,1
الثانوي	23,3	76,7
العالي	18,4	81,6
المجموع	26,38	73,42

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (5-6): توزيع افراد العينة في كل مستوى تعليمي

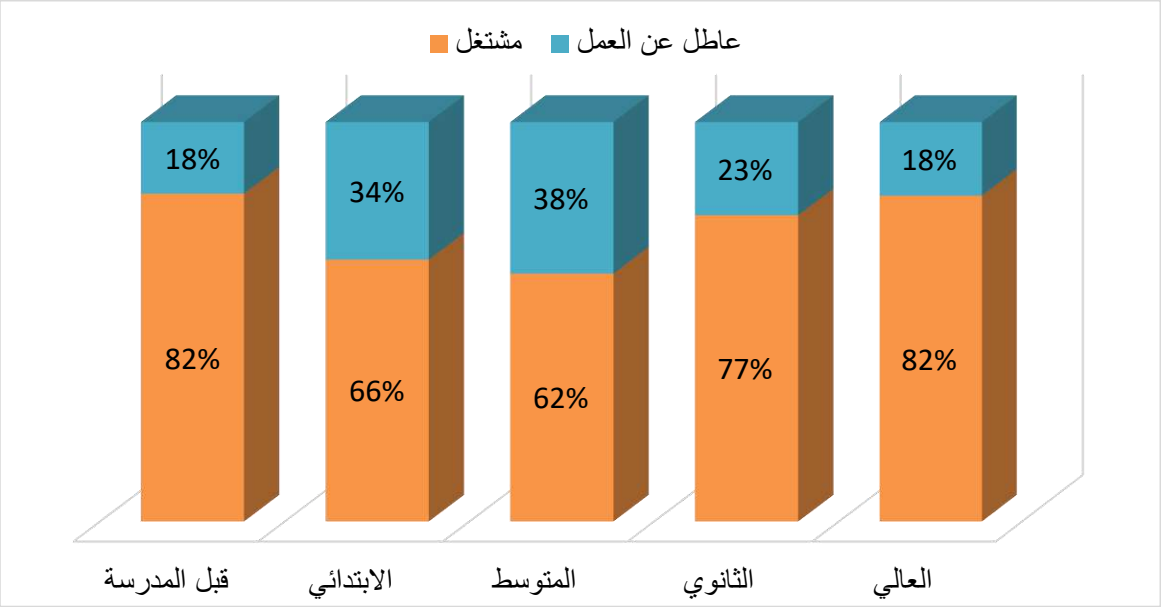

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنه وباختلاف مستويات التعليم نسب المشتغلين تفوق نسب العاطلين عن العمل حيث نجد أصحاب المستوى التعليمي المتوسط يشكل المشتغلون منهم 62%وهي اقل نسبة تشغيل بين المستويات التعليمية مقابل أعلى نسبة بطالين والتي بلغت 38%، أما أصحاب مستوى التعليم الثانوي فيشكل المستغلون منهم أكثر من ثلاث ارباع بينما بلغت نسبة العاطلين 23% في حين يشكلون عند أصحاب مستوى التعليم الابتدائي نسبة 34,4%مقابل 65,6% لصالح المشتغلين، أما أصحاب مستوى التعليم العالي فنلاحظ ارتفاع نسبة المشتغلين منهم مقارنة ببقية المستويات التعليمية السابقة أين فاقت 81% مقابل 18,4% للعاطلين. اما الافراد الذين مستواهم التعليمي قبل المدرسة ورغم أنهم هم الفئة الأقل إلا أن نسبة التشغيل في هذا المستوى هي الأعلى بين كل المستويات التعليمية حيث فاقت 82% في حين نسبة البطالين لم تصل الى 18% لتكون بذلك أدنى نسبة بطالة بين المستويات التعليمية الخمس.

ومن خلال ما سبق يلاحظ أنه كلما اتجهنا نحو مستوى التعليم المتوسط فان نسب المشتغلين تنخفض وترتفع نسب البطالين وكلما ابتعد مستوى الافراد عن مستوى التعليم المتوسط فان نسب البطالة تنخفض وترتفع نسب المشتغلين، وعليه يمكن القول بوجود علاقة بين اختلاف المستويات التعليمية ونسب التشغيل والبطالة وهذا ما سنحاول اثباته بإجراء اختبار الانحدار.

دراسة تأثير متغير المستوى التعليمي للفرد (ED4A) باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي الثنائي.

الفرضيات الإحصائية:

H_0: لا يؤثر متغير المستوى التعليمي في احتمالية حصول الفرد على عمل من عدمه.

H_1: يؤثر متغير المستوى التعليمي في احتمالية حصول الفرد على عمل من عدمه.

سنطبق نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي في اختبار هذه الفرضية لكننا سنقتصر من بين المخرجات المبينة في الفرضية السابقة على المخرج الثاني والمخرج التاسع والمتعلق بنتائج الانحدار اللوجستي الثنائي المستخدم.

المخرج الثاني: يعتبر متغير المستوى التعليمي متغيرا اسميا ترتيبيا يحمل خمس مستويات، حيث تم اعتماد المستوى التعليمي الأدنى (مستوى التعليم قبل الدراسة) كفئة مرجعية وتلتها الحالات من 1 الى 4 على الترتيب المشار اليه في المخرج أدناه كما يلي ابتدائي، متوسط، ثانوي وعالي:

المخرج الحادي عشر: إعادة ترميز المتغير المستقل المستوى التعليمي للمبحوث

		Codage des paramètres			
		(1)	(2)	(3)	(4)
المستوى التعليمي	ED4A	0,000	0,000	0,000	0,000
	(1) ED4A	1,000	0,000	0,000	0,000
	(2) ED4A	0,000	1,000	0,000	0,000
	(3) ED4A	0,000	0,000	1,000	0,000
	(4) ED4A	0,000	0,000	0,000	1,000

المخرج الثاني عشر: اختبار معنوية المتغير المستقل المستوى التعليمي للمبحوث لنموذج الانحدار اللوجستي الثنائي

Variables de l' Equation							
		B	E.S.	Wald	ddl	Sig	Exp(B)
Etape 1[a]	ED4A			1173,453	4	0,000	
	ED4A(1)	-0,876	0,320	7,515	1	0,006	0,416
	ED4A(2)	-1,030	0,319	10,418	1	0,001	0,357
	ED4A(3)	-0,329	0,319	1,058	1	0,304	0,720
	ED4A(4)	-0,033	0,320	0,011	1	0,918	0,968
	Constant	1,522	0,319	22,832	1	0,000	4,583
a. Variable(s) entrées à l'étape 1 : ED4A.							

كتابة معادلة النموذج:

$$\log\left(\frac{p}{1-p}\right) = 1{,}522 - 0{,}876ED4A(1) - 1{,}03ED4A(2) - 0{,}329ED4A(3) - 0{,}033ED4A(4)$$

قراءة وتفسير مخرجات النموذج:

المستوى التعليمي للفرد (ED4A): قدرت قيمة اختبار والد بـ 1173,543 متبوعا بمستوى دلالة يساوي 0,000 والذي هو أقل من 0,05 ما يعني أنه دال احصائيا ما يفهم من ذلك أن المستوى التعليمي يؤثر في المتغير التابع محل الدارسة، وعليه يمكن اعتماد المستوى التعليمي للفرد كأحد المتغيرات الديمغرافية المؤثرة في عملية التشغيل.

مستوى التعليم الابتدائي (ED4A(1)) : بلغت قيمة اختبار والد 7,515 متبوعا بمستوى الدلالة عند هذه المستوى يساوي 0,006 أقل من 0,05 ما يعني أنه دال احصائيا ما يعني أن المستوى الابتدائي من فئات المستوى التعليمي يؤثر في الشغل (حصول الفرد على عمل/ عدم الحصول). وقد قدرت لوغاريتم نسبة الترجيح بـ 0,876-. ومن الناحية الكمية يمكننا القول أنه كلما انتقل مستوى تعليم الأفراد من مستوى التعليم المرجعي (قبل المدرسة) الى مستوى التعليم الابتدائي أدى ذلك الى انخفاض نسبة ارجحية الحصول على عمل بـ 0,416 مرة على حساب عدم الحصول على عمل، أي أن احتمال اشتغال الفرد سينخفض بـ 58,4%.

مستوى التعليم المتوسط (ED4A(2)) : بلغت قيمة اختبار والد عند هذه المستوى 10,418متبوعا بمستوى دلالة يساوي 0,001 وهو أقل من 0,05 ما يعني أنه دال احصائيا أي أن المستوى المتوسط من فئات المستوى التعليمي يؤثر في حالة الشغل للفرد. وقد قدرت لوغاريتم نسبة الترجيح بـ 1,030-. كميا يمكن القول أنه كلما انتقل مستوى الفرد من تعليم قبل المدرسة الى المتوسط أدى ذلك الى انخفاض نسبة ارجحية الحصول على عمل بـ 0,357 مرة على حساب عدم الحصول على عمل، أي أن احتمال اشتغال الفرد سينخفض بـ 64,3%.

مستوى التعليم الثانوي (ED4A(3)) : نتج اختبار والد غير دال احصائيا كون مستوى الدلالة يساوي 0,304 وهو أكبر من 0,05 هذا وقد بلغت قيمته 1,058، يفهم من ذلك أن المستوى الثانوي لا يؤثر على حالة اشتغال الفرد مقارنة بالفرد عديم المستوى. اي أنه تتساوى احتمالية الحصول على منصب شغل بين الافراد ذوي المستوى الثانوي والافراد أصحاب المستوى التعليمي قبل المدرسة في الجزائر.

مستوى التعليم العالي ((ED4A(4)): بلغت قيمة اختبار والد عند هذه المستوى 0,011 متبوعا بمستوى دلالة يساوي 0,918 وهو أكبر من 0,05 ما يعني أنه غير دال احصائيا، وبالعودة الى الفئة المرجعية يمكننا القول أن اشتغال الأفراد لا يتأثر بالانتقال من مستوى التعليم المرجعي الى مستوى التعليم العالي. أي أن الافراد أصحاب المستوى التعليمي العالي تتساوى احتمالية اشتغالهم مع أصحاب المستوى التعليمي قبل المدرسة

من خلال ما تقدم يتبين لنا أن متغير المستوى التعليمي للأفراد يؤثر في العملية التشغيلية في الجزائر، حيث يوجد تمايز في فرص الحصول على عمل بين المستوى التعليمي قبل المدرسة والمستويين التعليميين الابتدائي والمتوسط في حين أن المستويين التعليمين المتبقيين الثانوي والعالي لهم نفس التأثير مع مستوى التعليم قبل المدرسة.

4) عرض وتحليل نتائج الفرضية الرابعة:

تتأثر نسب التشغيل والبطالة في الجزائر خلال سنة 2012 بالحالة الزواجية للفرد حيث تختلف من حالة زواجية الى حالة أخرى.

جدول (5-4): توزيع الافراد النشطين حسب حالتهم الزواجية

الحالة الزواجية	مشتغل (%)	عاطل عن العمل (%)
أعزب	54,2	45,8
متزوج	85,9	14,1
مطلق	80,2	19,8
منفصل	80,2	19,8
أرمل	88,1	11,9
المجموع	69,7	30,3

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (5-7): توزيع التشغيلين والعاطلين عن العمل داخل كل حالة زواجية

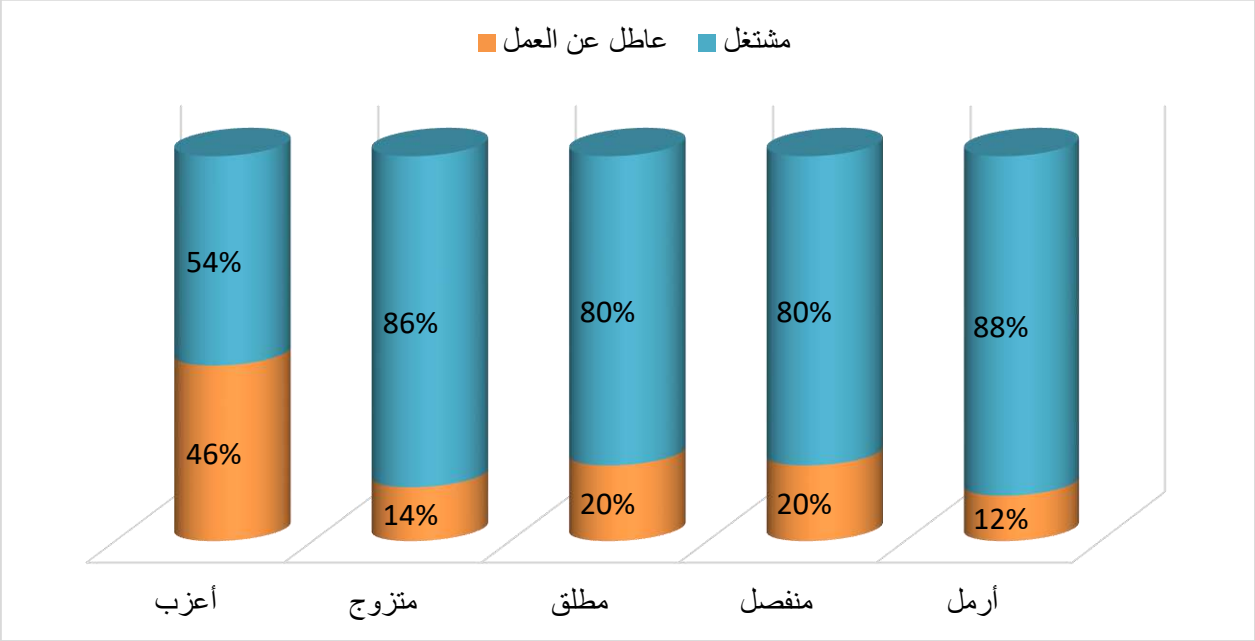

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

أما عن نسب التشغيل والبطالة داخل كل صنف من الأصناف الخمسة فنجد أن أعلى نسبة تشغيل سجلت لدى فئة الارامل بنسبة تجاوزت 88% مقابل 11.9% نسبة البطالة لنفس الفئة، اما في المرتبة الثانية من حيث نسب التشغيل فنجد أن 85.9% من المتزوجين يشتغلون في حين يعاني 14.1% منهم فقط من البطالة، أما عن المطلقين والمنفصلين فقد بلغت نسبة التشغيل لدى كل فئة منهما 80.2% مقابل 19.8% نسبة العاطلين عن العمل، أما عن الفئة الأكثر تمثيلا في العينة وهي فئة العازبين والعازبات فنجد أن 45.8% منهم يعانون شبح البطالة في حين أن 54.2% منهم يشتغلون، ما يعني أن الصفة الغالبة داخل كل الحالات الزواجية هي صفة التشغيل وبنسبة أقل عند العزاب.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الحالة الزواجية تؤثر على الحالة الفردية للأفراد في العينة محل الدراسة، والملاحظ من خلال المعطيات السابقة أن العزاب اقل حظا في الحصول على منصب عمل مقارنة بغيرهم أي أن الفرد كلما كان أعزبا قلت فرصته في الحصول على شغل، وهذا ما سنحاول اثباته بإجراء اختبار الانحدار اللوجستي.

دراسة تأثير المتغير الحالة الزواجية للفرد (HL6A) باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي

الفرضيات الإحصائية:

H_0: لا يؤثر متغير الحالة الزواجية للفرد في احتمالية حصوله على عمل من عدمه.

H_1: يؤثر متغير الحالة الزواجية للفرد في احتمالية حصوله على عمل من عدمه.

ومن اجل معرفة هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة الزواجية للفرد وحالته الفردية (مشتغل – عاطل عن العمل) سوف سنطبق نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي في اختبار هذين الفرضيتين لكننا سنقتصر من بين المخرجات على المخرج الثاني والمخرج التاسع.

المخرج الثاني: يعتبر متغير الحالة الزواجية متغيرا اسميا كيفيا يحمل خمس صفات، حيث تم اعتماد الحالة الأولى أعزب كفئة مرجعية وتلتها الحالات من 1 الى 4 على الترتيب المشار اليه في الجدول أدناه كما يلي: متزوج، مطلق، منفصل وأرمل.

المخرج الثالث عشر: إعادة ترميز المتغير المستقل الحالة الزواجية للمبحوث

		Codage desparamètres			
		1	2	3	4
الحالة الزواجية	HL6A	0,000	0,000	0,000	0,000
	HL6A (1)	1,000	0,000	0,000	0,000
	HL6A (2)	0,000	1,000	0,000	0,000
	HL6A (3)	0,000	0,000	1,000	0,000
	HL6A (4)	0,000	0,000	0,000	1,000

المخرج الرابع عشر: اختبار معنوية المتغير المستقل الحالة الزواجية للمبحوث لنموذج الانحدار اللوجستي الثنائي

		B	E.S.	Wald	ddl	Sig	Exp(B)
Etape 1[a]	HL6A			5032,729	4	0,000	
	HL6A (1)	1,638	0,023	4935,094	1	0,000	5,146
	HL6A (2)	1,230	0,101	147,973	1	0,000	3,422
	HL6A (3)	1,232	0,263	21,859	1	0,000	3,428
	HL6A (4)	1,831	0,209	76,489	1	0,000	6,241
	Constant	0,168	0,013	167,176	1	0,000	1,183
a. Variable(s) entrées à l'étape 1 :HL6A							

كتابة معادلة النموذج:

$$\log\left(\frac{p}{1-p}\right) = 0{,}168 + 1{,}638\text{HL6A}(1) + 1{,}230\text{HL6A}(2) + 1{,}132\text{HL6A}(3) + 1{,}831\text{HL6A}(4)$$

قراءة وتفسير مخرجات النموذج:

الحالة **الزواجية** للفرد (HL6A): قدرت قيمة اختبار والد بـ 5036,663 متبوعا بمستوى دلالة يساوي 0,000 والذي هو أقل من 0,05 ما يعني أنه دال احصائيا ما يفهم من ذلك أن المتغير المستقل الحالة الزواجية يؤثر في المتغير التابع محل الدارسة، وعليه يمكن اعتماده كأحد المتغيرات الديمغرافية المؤثرة في عملية التشغيل في الجزائر.

الحالة الزواجية متزوج(ة) ((HL6A(1)): بلغت قيمة اختبار والد 4935,094 متبوعا بمستوى الدلالة عند هذه المستوى يساوي 0,000 أقل من مستوى المعنوية 0,05 ما يعني أنه دال احصائيا أي أن صفة الزواج من صفات الحالة الزواجية تؤثر في الشغل (حصول الفرد على عمل/ عدم الحصول)، وقد قدرت لوغاريتم نسبة الترجيح بـ 1,638 وبحكم اشارتها الموجبة يمكننا القول أنه كلما انتقل الفرد من صفة العزوبة (الحالة الزواجية المرجعية) الى صفة الزواج أدى ذلك الى رفع نسبة ارجحية اشتغاله بـ 5,146 مرة على حساب عدم الحصول على عمل، أي أن فرصة اشتغال الفرد سيرتفع بـ 314,6%.

الحالة الزواجية مطلق(ة) ((HL6A(2)): بلغت قيمة اختبار والد 147,973 متبوعا بمستوى الدلالة عند هذه المستوى يساوي 0,000 أقل من مستوى المعنوية 0,05 ما يعني أنه دال احصائيا أي أن صفة الطلاق من صفات الحالة الزواجية التي تؤثر في الشغل (حصول الفرد على عمل/ عدم الحصول) مقارنة بالعزوبة، وقد قدرت لوغاريتم نسبة الترجيح بـ 1,230 ولأنه نتج بالإشارة الموجبة فهذا يفيد بان انتقال الفرد من حالة العزوبة (الحالة الزواجية المرجعية) الى حالة الطلاق أدى ذلك الى رفع نسبة ارجحية حصوله على عمل بـ 3,422 مرة على حساب عدم الحصول على عمل.

الحالة الزواجية منفصل(ة) ((HL6A(3)): بلغت قيمة اختبار والد 21,859 متبوعا بمستوى الدلالة عند هذه المستوى يساوي 0,000 أقل من مستوى المعنوية 0,05 ما يعني أنه دال إحصائيا، وقد قدرت لوغاريتم نسبة الترجيح بـ 1,232 وبحكم اشارتها الموجبة يمكننا القول من الناحية الكمية أنه كلما انتقل الفرد من حالة العزوبة (الحالة الزواجية المرجعية) الى حالة الانفصال أدى ذلك الى رفع نسبة ارجحية حصوله على عمل بـ 3,428 مرة على حساب عدم الحصول على عمل.

الحالة الزواجية أرمل(ة) ((HL6A(4)): بلغت قيمة اختبار والد 76,489 متبوعا بمستوى الدلالة عند هذه المستوى يساوي 0,000 أقل من مستوى المعنوية 0,05 ما يعني أنه دال إحصائيا، وقد قدرت لوغاريتم نسبة الترجيح بـ 1,831 وبحكم اشارتها الموجبة يمكننا القول أن حصول الفرد على منصب عمل يتأثر إيجابا بمتغير الصفة أرمل(ة) مقارنة بالأعزب. ومن الناحية الكمية يمكننا القول أنه كلما انتقل الفرد من حالة العزوبة (الحالة الزواجية المرجعية) الى حالة الترمل أدى ذلك الى رفع نسبة ارجحية حصوله على عمل بـ 6,241 مرة على حساب عدم الحصول على عمل.

واعتمادا على ما سبق يمكن ادراج متغير الحالة الزواجية ضمن المحددات الديمغرافية المفسرة لتباين الحصول على منصب عمل، وبصفة أكثر دقة يمكن القول أن الأفراد الأرامل هم الأكثر حصولا على مناصب عمل (6,241 مرة مقارنة بالعزاب) في حين نجد أن المطلقين هم الأقل حصولا عمل (3,422 مرة) مقارنة بالأفراد

الحاملين لصفة العزوبة. وعموما يمكن القول أن هناك تباينا في الحصول على منصب عمل من طرف الأفراد بدلالة حالتهم الزواجية في الجزائر.

5) عرض وتحليل نتائج الفرضية الخامسة

ما مدى تأثير الإصابة بالأمراض المزمنة على فرص الفرد في الحصول على منصب عمل في الجزائر خلال سنة 2012.

جدول (5-5): توزيع الافراد النشطين حسب الإصابة بمرض مزمن

		عاطل عن العمل (%)	مشتغل (%)
الإصابة بمرض مزمن	مصاب	25,0	75
	غير مصاب	30,6	69,4
المجموع		30,2	69,8

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (5-8) توزيع المشتغلين والعاطلين بين المصابين وغير المصابين

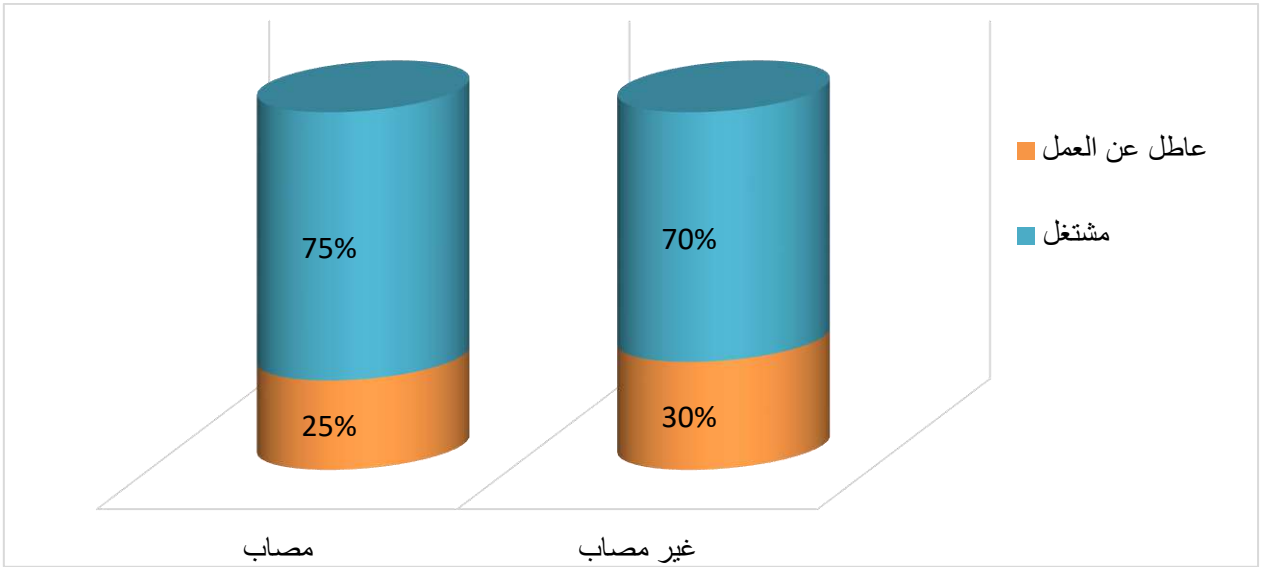

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

يتبين لنا من خلال الشكل (5-8) أعلاه أن هناك اختلافا في نسب المشتغلين والعاطلين عن العمل بين المصابين وغير المصابين حيث نجد أن ثلاثة أرباع الافراد (75%) المصابين بأمراض مزمنة هم أفراد حاصلون على

مناصب عمل في حين يتبقى 25% منهم دون شغل، بينما نجد ان 69,8% من الافراد غير المصابين بالأمراض المزمنة هم أفراد عاملون مقابل 30,2% والتي تمثل نسبة الافراد غير المصابين العاطلين عن العمل. ما يعني أن نسب المشتغلين تتفوق على نسب العاطلين عن العمل عند المصابين وغير المصابين كما ان نسب المشتغلين من ضمن الافراد المصابين أكبر من نسبتهم ضمن الافراد غير المصابين أي ان الفارق بين المشتغلين والعاطلين عن العمل يكون أكبر في حالة الإصابة.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الإصابة بالأمراض المزمنة لها علاقة بالحالة الفردية (مشتغل – عاطل عن العمل) والملاحظ من خلال المعطيات السابقة أن احتمالية الحصول على عمل تكون أكبر لدى المصابين مقارنة بغير المصابين أي أن الفرد كلما كان مصابا زادت فرصته في الحصول على شغل، وهذا ما سنحاول اثباته بإجراء اختبار الانحدار اللوجستي.

دراسة تأثير المتغير الإصابة بمرض مزمن (MC1) باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي

الفرضيات الإحصائية:

H_0: لا يؤثر متغير الإصابة بمرض مزمن للفرد في حصوله على عمل.

H_1: يؤثر متغير الإصابة بمرض مزمن للفرد في حصوله على عمل.

ومن اجل معرفة هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إصابة الفرد بمرض مزمن وحالته الفردية (مشتغل – عاطل عن العمل) سوف سنطبق نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي في اختبار هذين الفرضيتين لكننا سنقتصر من بين المخرجات على المخرج التاسع والأخير فقط.

كما تجدر الإشارة الى أن متغير الإصابة بمرض مزمن هو متغير ثنائي يحمل خيارين فقط مصاب وعبر مصاب تم ترميزهما بالرقمين 1 و2 ضمن بينات المسح، حيث نجد أن رمز المصاب هو (1) بينما رمز غير المصاب هو (2).

المخرج الخامس عشر: اختبار معنوية المتغير المستقل الإصابة بمرض مزمن للمبحوث لنموذج الانحدار اللوجستي الثنائي

		B	E.S.	Wald	ddl	Sig	Exp(B)
Etape 1[a]	MC1	-0,279	0,044	40,836	1	0,000	0,757
	Constant	1,377	0,085	259,707	1	0,000	3,962
a. Variable(s) entrées à l'étape 1 : MC1							

كتابة معادلة النموذج:

$$\log\left(\frac{p}{1-p}\right) = 1{,}377 - 0{,}279MC1$$

قراءة وتفسير مخرجات النموذج:

يتضح من خلال نتائج المخرج أعلاه بان اختبار والد والذي قدرت قيمته بـ40,836 هو دال احصائيا بحكم مستوى الدلالة المرافق له (0,000) وهو أقل من مستوى المعنوية 0,05 و عليه سوف نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض الصفري أي أن اصابة الفرد بمرض مزمن مفسر لاختلاف نسب الحصول على منصب عمل، كما نجد أن لوغاريتم نسبة الترجيح المرافق لهذا المتغير نتج بقيمة 0,279- أي بالقيمة السالبة، فهذا يعني كون الفرد غير مصاب بمرض مزمن فانه يخفض لوغاريتم نسبة ترجيح عمل الفرد بقيمة 0,279 مقابل بطالته، وكما هو معلوم أن متغير الإصابة بمرض مزمن متغير اسمي كيفي يحمل صفتين (حالتين) فقط مصاب (نعم) وغير مصاب (لا)، لذا فمن الناحية الكمية نستنتج أنه كون الفرد غير مصاب بمرض مزمن فان ذلك يؤدي الى خفض نسبة أرجحية الحصول على عمل بـ0,757 مرة على حساب عدم الحصول على عمل، أي أنه كلما تغيرت صفة (حالة) الفرد من المصاب الى غير المصاب فان احتمال اشتغاله سينخفض بنسبة 24,3%.

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول أنه بإمكاننا اعتماد متغير الإصابة بمرض مزمن كأحد المتغيرات الديمغرافية المؤثرة في التشغيل حيث أن التباين في إصابة الافراد بأمراض مزمنة من عدمه يؤثر في فرص الحصول على عمل وعموما يكون لصالح المصابين على حساب غير المصابين.

6) عرض وتحليل نتائج الفرضية السادسة

اختلاف وسط إقامة الفرد يؤثر على فرصه في الحصول على منصب عمل في الجزائر خلال سنة 2012.

جدول (5-6): توزيع الافراد النشطين حسب وسط الاقامة

		عاطل عن العمل (%)	مشتغل (%)	المجموع (%)
وسط الاقامة	حضر	29	71	100
	ريف	33,3	66,7	100
المجموع		100	100	100

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (5-9) توزيع المشتغلين والعاطلين المقيمين في كل وسط

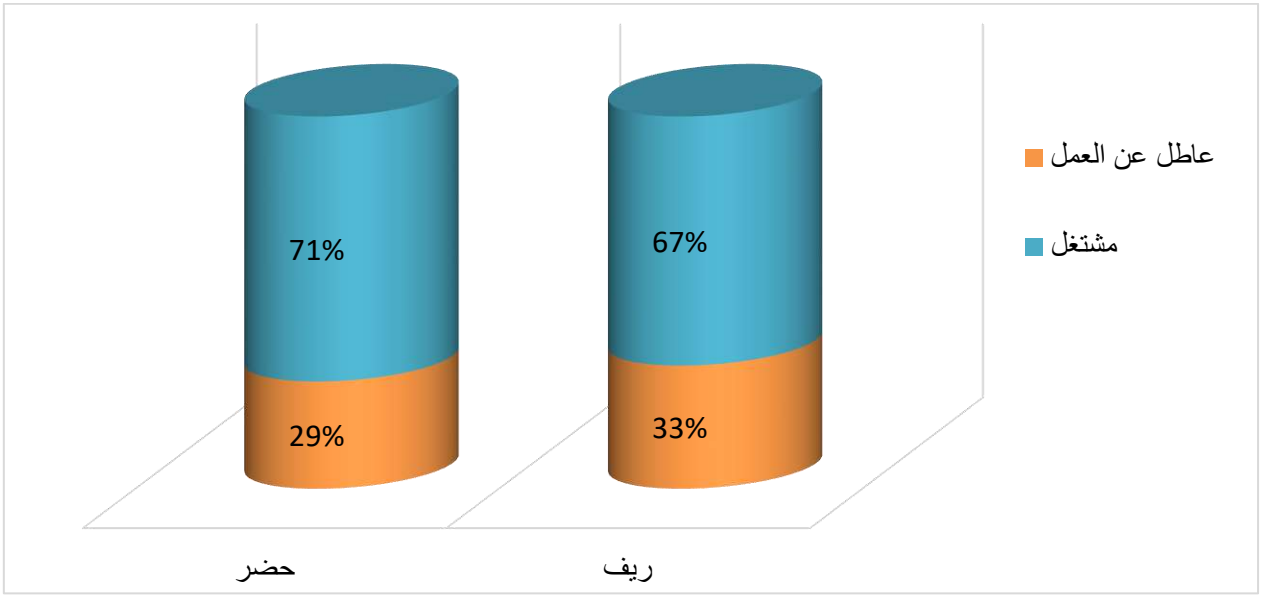

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

يتبين لنا من خلال الشكل (5-9) أعلاه انه لا يوجد اختلاف كبير بين نسب المشتغلين أو العاطلين عن العمل باختلاف وسط الاقامة حيث أنه ومن بين مجموع الأفراد الذين يقطنون المناطق الحضرية هناك 71% منهم يشتغلون في حين الثلث المتبقي عاطلون عن العمل والملاحظ أن نفس الشيء ينطبق على الافراد ساكني الأوساط الريفية والذين يتوزعون تقريبا بنفس النسب مع قاطني المناطق الحضرية حيث نجد أن المشتغلين يشكلون الثلثين بنسبة قدرت ب 66.7% وهي نسبة أقل بأربع نقاط فقط مقارنة مع نسبة المشتغلين في المناطق الحضرية ونفس الشيء

ينطبق على البطالين والذين قدرت نسبتهم ب 33.3% وهي بذلك تفوق نفس النسبة في المناطق الحضرية بأربع نقاط كذلك.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن اختلاف متغير وسط إقامة الفرد –والذي هو متغير ثنائي يحمل صفتين الحضر والريف حيث تم ترميز وسط الإقامة الحضر بالرمز(1) بينما تم ترميز وسط الإقامة الريف بالرمز (2) ضمن بيانات المسح العنقودي– يؤثر على الحالة الفردية (مشتغل – عاطل عن العمل) والملاحظ من خلال المعطيات السابقة أن قاطني الوسط الحضري هم اوفر حظا في الحصول على منصب عمل مقارنة بقاطني الأوساط الريفية أي أن الفرد كلما اتجه للإقامة في الوسط الحضري تزيد فرصته في الحصول على منصب عمل، وهذا ما سنحاول اثباته بتطبيق اختبار الانحدار اللوجستي.

دراسة تأثير وسط الإقامة للفرد (HH6) باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي

الفرضيات الإحصائية:

H_0: لا يؤثر وسط إقامة الفرد في احتمالية حصوله على عمل من عدمه.

H_1: يؤثر وسط إقامة الفرد في احتمالية حصوله على عمل من عدمه.

ومن اجل معرفة هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وسط إقامة الفرد وحالته الفردية (مشتغل – عاطل عن العمل) سوف سنطبق نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي في اختبار هذين الفرضيتين لكننا سنقتصر من بين المخرجات على المخرج التاسع.

المخرج السادس عشر: اختبار معنوية المتغير المستقل وسط اقامة المبحوث لنموذج الانحدار اللوجستي الثنائي

		B	E.S.	Wald	ddl	Sig	Exp(B)
Etape 1[a]	HH6	-0,202	0,021	89,409	1	0,000	0,817
	Constant	1,099	0,030	1325,194	1	0,000	3,003
a. Variable(s) entrées à l'étape 1 : HH6							

كتابة معادلة النموذج:

$$\log\left(\frac{\mathrm{p}}{1-\mathrm{p}}\right) = 1{,}099 - 0{,}202\mathrm{HH6}$$

قراءة وتفسير مخرجات النموذج:

يتضح من المخرج أعلاه بان اختبار والد ورد دال احصائيا بحكم مستوى الدلالة المرافق له (0,000) والذي هو أقل من مستوى المعنوية 0,05 عند القيمة 89,409 و عليه سوف نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض الصفري أي أن اختلاف وسط إقامة الفرد مفسر لاختلاف نسب الحصول على منصب عمل، كما نجد أن لوغاريتم نسبة الترجيح المرافق لهذا المتغير نتج بقيمة 0,202-، وبحكم اشارته السالبة يمكن القول أن إقامة الفرد بالوسط الريفي سيخفض لوغاريتم نسبة ترجيح عمل الفرد بقيمة 0,202 مقابل بطالته، وبما أن متغير وسط الإقامة يعتبر متغيرا اسميا كيفيا يحمل صفتين (حالتين) فقط حضر وريف، حيث أن الترميز الخاص بصفة الحضر هو (1) بينما ترميز صفة الريف (2) حسب ما ورد في بيانات المسح، لذا فمن الناحية الكمية نستنتج أنه كون الفرد يقيم بالوسط الريفي فان ذلك يؤدي الى خفض نسبة أرجحية حصوله على عمل بـ0,817 مرة على حساب عدم الحصول على عمل، أي أنه عند انتقال الفرد من وسط الإقامة الحضر الى الريف فان ذلك سينقص احتمالية اشتغاله بنسبة 18,3%.

ومن خلال ما تقدم يمكننا القول أنه بإمكاننا اعتماد متغير وسط الاقامة كأحد المتغيرات الديمغرافية المؤثرة في التشغيل حيث أن التباين في اختلاف نسب التشغيل والبطالة بين الافراد يمكن ان يفسر باختلاف وسط الإقامة والذي يكون عموما لصالح الحضر على حساب الريف.

7) عرض وتحليل نتائج الفرضية السابعة:

تتأثر نسب التشغيل والبطالة في الجزائر خلال سنة 2012 باختلاف الأقاليم الجغرافية لإقامة الفرد حيث تختلف من إقليم الى إقليم آخر.

جدول (5-7): توزيع الافراد النشطين حسب حالتهم الأقاليم الجغرافية

الأقاليم الجغرافية	مشتغل (%)	عاطل عن العمل (%)
شمال وسط	76,2	23,8
شمال شرق	63,0	37,0
شمال غرب	70,9	29,1
هضاب عليا وسط	61,5	38,5
هضاب عليا شرق	75,3	24,7
هضاب عليا غرب	60,6	39,4
الجنوب	81,4	18,6

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

الشكل (5-10): توزيع التشغيلين والعاطلين عن العمل داخل كل إقليم جغرافي

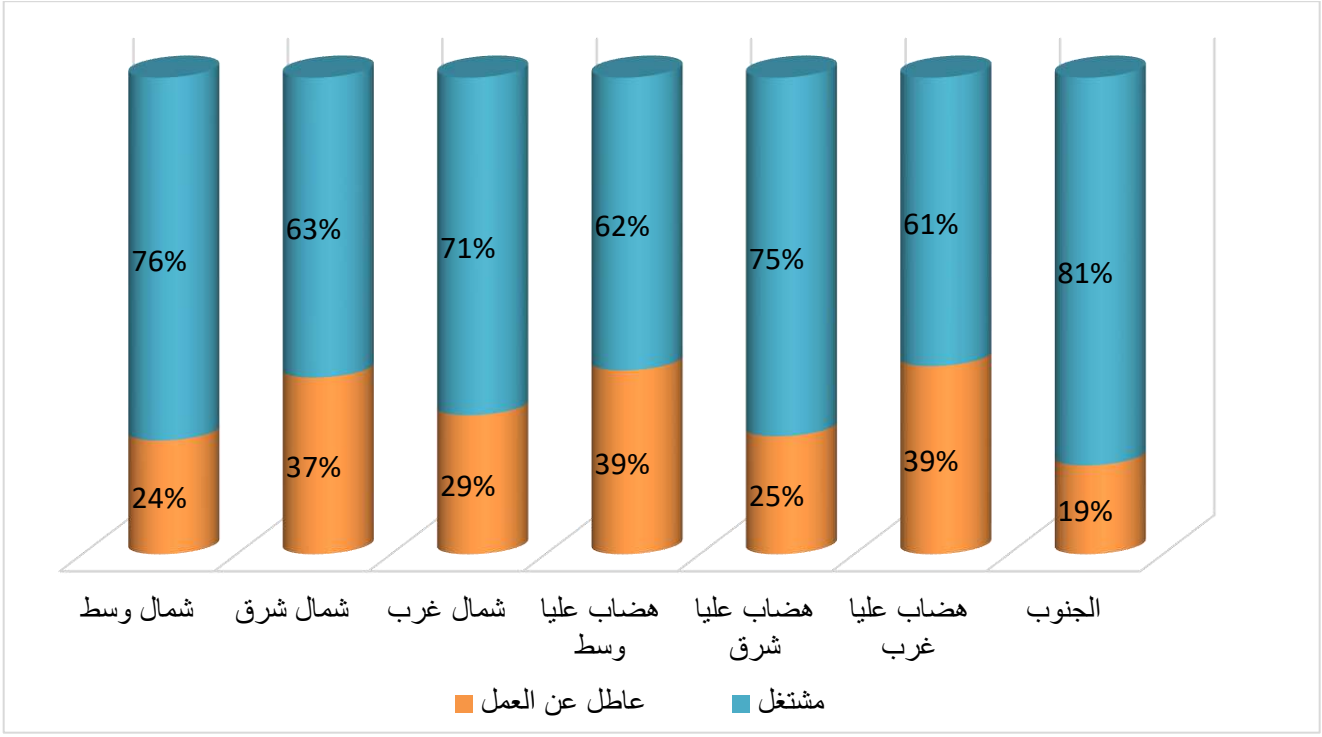

المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات المسح MICS4

أما عن نسب التشغيل والبطالة داخل كل إقليم من الأقاليم الجغرافية السبعة فنجد أن أعلى نسبة تشغيل سجلت لدى في إقليم الجنوب حيث تجاوزت 81% مقابل 18,6% نسبة البطالة ضمن نفس الإقليم والتي تعتبر النسبة الاقل، اما في المرتبة الثانية من حيث نسب التشغيل فنجد أن 76,2% من الافراد النشطين الين يقطنون إقليم شمال وسط يشتغلون في حين يعاني 23,8% منهم فقط من البطالة وبفارق بسيط جدا عن إقليم هضاب عليا شرق الذي بلغت نسبة التشغيل لدى أفراده 75,3% مقابل 24,7% نسبة العاطلين عن العمل، كما نجد أن 70,9% من الفئة النشطة المتواجدين ضمن إقليم شمال غرب هم أفراد مشتغلون في حين 29,1% منهم عاطلون عن العمل، أما إقليم شمال شرق فقد بلغت نسبة التشغيل لدى أفراده 63% بينما بلغت نسبة البطالة 37% أما فيما يخص الاقليمين الجغرافيين هضاب عليا وسط وغرب فقد بلغت نسبة التشغيل فيهما 61,5% و60,6% على الترتيب في حين نسبة البطالة قدرت بـ 38,5% في إقليم هضاب عليا وسط و 39,4% في إقليم هضاب عليا غرب وهي نسبة البطالة الأعلى بين مختلف الأقاليم.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن نسب التشغيل والبطالة تتباين من إقليم الى آخر ما يجعلنا نقول أن هذا الاختلاف يؤثر على الحالة الفردية والملاحظ من خلال المعطيات السابقة أن الأفراد الذين يقطنون الإقليم الجنوبي هم الأكثر حظا في الحصول على منصب عمل مقارنة بغيرهم بحكم تواجد عدد كبير من الشركات والمؤسسات الخدمية خاصة في مجال الطاقة تأتي بعدها الأقاليم الشمالية خاصة إقليم شمال وسط اين تتمركز غالبية الإدارات والمؤسسات المركزية في حين اقاليم الهضاب العليا ترتفع فيها نسبة البطالة خاصة الإقليم الغربي مقارنة بغيرها من الاقاليم، وهذا ما سنحاول اثباته بإجراء اختبار الانحدار اللوجستي.

دراسة تأثير المتغير الإقليم الجغرافي (HH7) باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي

الفرضيات الإحصائية:

H_0: لا يؤثر متغير الإقليم الجغرافي للفرد في احتمالية حصوله على عمل من عدمه.

H_1: يؤثر متغير الإقليم الجغرافي للفرد في احتمالية حصوله على عمل من عدمه.

ومن اجل معرفة هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية نستطيع من خلالها بالحكم هل هناك تأثير للإقليم الجغرافي للفرد على حالته الفردية (مشتغل – عاطل عن العمل) سوف سنطبق نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي في اختبار هذين الفرضيتين لكننا سنقتصر من بين المخرجات على المخرج الثاني والمخرج التاسع.

المخرج السابع عشر: يعتبر متغير الإقليم الجغرافي متغيرا اسميا كيفيا يحمل سبع صفات، حيث تم اعتماد الحالة الأولى إقليم شمال وسط كفئة مرجعية وتلتها الحالات من 1 الى 6 على الترتيب المشار اليه في الجدول أدناه كما يلي: شمال شرق، شمال غرب، هضاب عليا وسط، هضاب عليا شرق، هضاب عليا غرب وإقليم الجنوب.

المخرج الثامن عشر: إعادة ترميز المتغير المستقل الأقاليم الجغرافية لنموذج الانحدار اللوجستي الثنائي

		Codage desparamètres					
		1	2	3	4	5	6
الأقاليم الجغرافية	HH7	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	HH7 (1)	1,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	HH7 (2)	0,000	1,000	0,000	0,000	0,000	0,000
	HH7 (3)	0,000	0,000	1,000	0,000	0,000	0,000
	HH7 (4)	0,000	0,000	0,000	1,000	0,000	0,000
	HH7 (5)	0,000	0,000	0,000	0,000	1,000	0,000
	HH7 (6)	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	1,000

المخرج التاسع عشر: اختبار معنوية المتغير المستقل الأقاليم المناخية لنموذج الانحدار اللوجستي الثنائي

		B	E.S.	Wald	ddl	Sig	Exp(B)
Etape 1[a]	HH7			1271,382	6	0,000	
	HH7 (1)	-0,630	0,038	271,890	1	0,000	0,533
	HH7 (2)	-0,272	0,040	47,088	1	0,000	0,762
	HH7 (3)	-0,695	0,038	330,751	1	0,000	0,499
	HH7 (4)	-0,050	0,041	1,460	1	0,227	0,951
	HH7 (5)	-0,732	0,038	373,500	1	0,000	0,481
	HH7 (6)	0,314	0,043	54,444	1	0,000	1,369
	Constant	1,162	0,029	1615,197	1	0,000	3,197
a. Variable(s) entrées à l'étape 1 :HL6A							

كتابة معادلة النموذج:

$$\log\left(\frac{\mathrm{p}}{1-\mathrm{p}}\right) = 1{,}162 - 0{,}630\mathrm{HH7}(1) - 0{,}272\mathrm{HH7}(2) - 0{,}695\mathrm{HH7}(3)$$

$$- 0{,}050\mathrm{HH7}(4) - 0{,}732\mathrm{HH7}(5) + 0{,}314\mathrm{HH7}(6)$$

قراءة وتفسير مخرجات النموذج:

متغير الإقليم الجغرافي (HH7): قدرت قيمة اختبار والد بـ 1271,382 متبوعا بمستوى دلالة يساوي 0,000 والذي هو أقل من 0,05 ما يعني أنه دال احصائيا ما يفهم من ذلك أن المتغير المستقل الإقليم الجغرافي يؤثر في المتغير التابع محل الدارسة، وعليه يمكن اعتماده كأحد المتغيرات الديمغرافية المؤثرة في عملية التشغيل، وفيما يلي تفصيل الأقاليم.

الإقليم الجغرافي شمال شرق ((1) HH7): بلغت قيمة اختبار والد 271,890 متبوعا بمستوى الدلالة عند هذه المستوى يساوي 0,000 أقل من مستوى المعنوية 0,05 ما يعني أنه دال احصائيا أي أن إقليم شمال شرق من بين فئات الأقاليم الجغرافية يؤثر في الشغل (حصول الفرد على عمل/ عدم الحصول)، وقد قدرت لوغاريتم نسبة الترجيح بـ 0,630 بإشارة سالبة ويفسر من الناحية الكمية أنه كلما انتقل الفرد من إقليم شمال وسط (الإقليم الجغرافي المرجعي) الى إقليم شمال شرق أدى ذلك الى خفض نسبة ارجحية اشتغاله بـ 0,533 مرة على حساب عدم الحصول على عمل، أي أن احتمال اشتغال الفرد سينخفض بنسبة46,7%.

الإقليم الجغرافي شمال غرب ((2) HH7): بلغت قيمة اختبار والد 47,088 متبوعا بمستوى الدلالة عند هذه المستوى يساوي 0,000 أقل من مستوى المعنوية 0,05 ما يعني أنه دال احصائيا، وقد قدرت لوغاريتم نسبة الترجيح بـ 0,272 بإشارة سالبة ما يعني من الناحية الكمية أنه كلما انتقل الفرد من السكن بإقليم شمال وسط (الإقليم المرجعي) الى إقليم شمال غرب أدى ذلك الى خفض نسبة ارجحية اشتغاله بـ 0,762 مرة على حساب عدم الحصول على عمل، أي أن فرصة اشتغال الفرد ستنخفض بنسبة 23,8%.

الإقليم الجغرافي هضاب عليا وسط ((3) HH7): بلغت قيمة اختبار والد عند هذه الفئة 330,751 متبوعا بمستوى الدلالة عند هذه المستوى يساوي 0,000 أقل من مستوى المعنوية 0,05 ما يعني أنه دال احصائيا، وقد قدرت لوغاريتم نسبة الترجيح بـ 0,695 بإشارة سالبة ما يعني كميا أن انتقال الفرد من إقليم شمال

وسط (الإقليم الجغرافي المرجعي) الى إقليم هضاب عليا وسط أدى ذلك الى خفض نسبة ارجحية اشتغاله بـ 0,499 مرة على حساب عدم الحصول على عمل.

الإقليم الجغرافي هضاب عليا شرق ((4) HH7): بلغت قيمة اختبار والد عند هذه الفئة 1,460 متبوعا بمستوى الدلالة عند هذه المستوى يساوي 0,227 أكبر من مستوى المعنوية 0,05 ما يعني أنه غير دال احصائيا (غير معنوي) أي أن الإقليم الخامس من بين فئات الأقاليم الجغرافية (إقليم هضاب عليا شرق) لا يؤثر في المتغير التابع الشغل (حصول الفرد على عمل/ عدم الحصول) مقارنة بإقليم شمال وسط، أي أن الافراد الذين يقطنون إقليم الهضاب العليا شرق وإقليم شمال وسط لهم نفس الفرص في الحصول على مناصب عمل ولهم نفس احتمال الاشتغال.

الإقليم الجغرافي هضاب عليا غرب ((5) HH7): بلغت قيمة اختبار والد عند هذه الفئة 373,500 متبوعا بمستوى الدلالة عند هذه المستوى يساوي 0,000 أقل من مستوى المعنوية 0,05 ما يعني أنه دال احصائيا أي أن إقليم هضاب عليا غرب من بين فئات الأقاليم الجغرافية يؤثر في الشغل (حصول الفرد على عمل/ عدم الحصول) مقارنة بشمال وسط، وقد قدرت لوغاريتم نسبة الترجيح بـ 0,481 بإشارة سالبة اي أنه كلما انتقل الفرد من إقليم شمال وسط (الإقليم الجغرافي المرجعي) الى إقليم هضاب عليا غرب أدى ذلك الى خفض نسبة ارجحية اشتغاله بـ 0,481 مرة على حساب عدم الحصول على عمل.

الإقليم الجغرافي جنوب ((6) HH7): بلغت قيمة اختبار والد عند هذه الفئة 373,500 متبوعا بمستوى الدلالة عند هذه المستوى يساوي 0,000 أقل من مستوى المعنوية 0,05 ما يعني أنه دال احصائيا كما أن مقدار لوغاريتم نسبة الترجيح المرافق لهذا المتغير نتج بقيمة 0,314 وبحكم اشارته الموجبة يمكن القول ومن الناحية الكمية أنه كلما انتقل الفرد من الإقليم شمال وسط إلى الإقليم الجنوبي فان ذلك يؤدي الى رفع نسبة ترجيح الحصول على عمل بـ 1,369 مرة على حساب عدم الحصول على عمل، أي انه سيرفع احتمالية اشتغاله بنسبة 36,9%.

واعتمادا على ما سبق يمكن ادراج متغير الإقليم الجغرافي ضمن المحددات الديمغرافية المفسرة لتباين الحصول على منصب عمل، وبشكل أكثر دقة يمكننا القول بأن الأفراد القاطنين بإقليم الهضاب غرب هم الأقل حصولا على مناصب عمل (0,481 مرة) في حين القاطنين بإقليم الجنوب هم الأكثر حصولا على مناصب عمل (1,369مرة) مقارنة بالأفراد المقيمين بإقليم شمال وسط، وعموما يمكن القول بوجود تمايز في الحصول على مناصب عمل من طرف الأفراد بدلالة الأقاليم الجغرافية المقيمين بها.

8) عرض وتحليل نتائج الفرضية الثامنة:

دراسة تأثير المتغير المستقل جنس المشتغل على المتغير التابع القطاع القانوني باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي

الفرضيات الإحصائية:

H_0: لا يعتبر متغير جنس المشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع قانوني لقطاع آخر.

H_1: يعتبر متغير جنس المشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع قانوني لقطاع آخر.

ومن اجل معرفة هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية نستطيع من خلالها الحكم على ان متغير جنس المشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع قانوني لقطاع آخر سوف سنطبق نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد في اختبار هذين الفرضيتين وقد كان المخرج كالتالي:

المخرج العشرون: تقديرات المعلمة الخاصة بمتغير جنس المشتغل

القطاع القانوني[a]		B	E.S.	Wald	ddl	Sig	Exp(B)
الوطني الخاص	Intercept	-1,164	,031	1398,072	1	,000	
	ذكر	1,411	,034	1771,770	1	,000	4,100
	انثى	0[b]	.	.	0	.	.
المختلط	Intercept	-5,735	,268	459,048	1	,000	
	ذكر	1,224	,282	18,805	1	,000	3,399
	انثى	0[b]	.	.	0	.	.
اجنبية مؤسسات	Intercept	-4,909	,177	765,414	1	,000	
	ذكر	,529	,196	7,289	1	,007	1,698
	انثى	0[b]	.	.	0	.	.

a. La catégorie de référence est: القطاع العام.

b. Ce paramètre est mis à zéro car il est redondant.

القطاع الوطني الخاص: يتضح من خلال نتائج المخرج أعلاه الخاصة بالقطاع الوطني الخاص أن قيمة إحصائية والد الخاصة بمتغير الجنس والذي قدرت قيمته بـ 1771,77 دالة احصائيا بحكم مستوى الدلالة المرافق لها والذي نتج بقيمة (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05، وعليه سوف نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل أي ان جنس الفرد مفسر لاختلاف نسب التشغيل بين القطاع العام والقطاع الوطني الخاص.

نتج لوغاريتم نسبة الترجيح المرافقة لمتغير الجنس بقيمة 1.411 أي بالقيمة الموجبة ما يعني أن كون الفرد من جنس الذكور فان ذلك يرفع لوغاريتم نسبة ترجيح عمل الفرد ضمن القطاع الخاص بقيمة 1.411 مقابل عمله ضمن القطاع العام، ومن الناحية الكمية نستنتج أنه كون الفرد من جنس الذكور فان ذلك يؤدي الى رفع أرجحية العمل ضمن القطاع الوطني الخاص بـ4.1 مرة على حساب اشتغاله ضمن القطاع العام، أي أنه كلما تغير جنس الفرد من أنثى الى ذكر فان فرص اشتغاله ضمن القطاع الخاص سترتفع بنسبة 310% مقابل اشتغاله ضمن القطاع العام.

القطاع المختلط: فيما يخص القطاع المختلط يتضح من خلال نتائج المخرج أعلاه أن مستوى الدلالة قد نتج بقيمة (sig=0.000) وهي اقل من 0.05 ما يعني ان احصائية والد والذي بلغت القيمة 18.8 هو دال احصائيا وعليه سوف نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي مفاده أن جنس الفرد مفسر لاختلاف نسب التشغيل بين القطاع العام والقطاع المختلط.

كما ان لوغاريتم نسبة الترجيح المرافقة لهذا لمتغير الجنس نتجت بقيمة 1.224 وموجبة الإشارة، وهذا يعني أن كون الفرد من جنس الذكور فان ذلك يرفع لوغاريتم نسبة ترجيح عمله ضمن القطاع المختلط بقيمة 1.224 مقابل عمله ضمن القطاع العام، كميا يمكن القول أن كون الفرد من جنس الذكور فان ذلك يؤدي الى رفع أرجحية الحصول على منصب عمل ضمن القطاع المختلط بـ 3.399 مرة على حساب اشتغاله ضمن القطاع العام، أي تغير جنس الفرد المشتغل في الجزائر من الأنوثة إلى الذكورة يرفع فرصة اشتغاله ضمن القطاع المختلط بنسبة 239.9% مقابل اشتغاله ضمن القطاع العام.

قطاع المؤسسات الأجنبية: نفس الأمر تقريبا بالنسبة للمؤسسات الأجنبية من حيث التوجه الكمي للأثر مع اختلاف في القيم. بحيث وحسب النتائج المبينة في المخرج أعلاه، أن كون الفرد من جنس الذكور يؤدي إلى رفع أرجحية حصوله على منصب عمل في قطاع المؤسسات الأجنبية بحوالي 1,68 مرة مقابل اشتغاله ضمن القطاع العام، وبالتالي فان تغير جنس الفرد المشتغل في الجزائر من الأنوثة إلى الذكورة يرفع فرصة عمله في قطاع المؤسسات الأجنبية بنسبة 68% مقابل اشتغاله ضمن القطاع العام.

اعتمادا على ما تقدم، يمكن القول أن فرص اشتغال الفراد الذكور ستزيد مقابل الاناث في كل القطاعات الثلاث مقارنة بالقطاع العام، أي أن متغير جنس المشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع قانوني لقطاع آخر. كما يفهم أن القطاع القانوني العام في الجزائر يستقطب اغلب الأيادي العاملة من جنس الإناث.

9) عرض وتحليل نتائج الفرضية التاسعة:

دراسة تأثير المتغير المستقل وسط الاقامة على المتغير التابع القطاع القانوني باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي

الفرضيات الإحصائية:

H_0: لا يعتبر متغير وسط الاقامة للمشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع قانوني لقطاع آخر.

H_1: يعتبر متغير وسط الاقامة للمشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع قانوني لقطاع آخر.

ومن اجل معرفة هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية نستطيع من خلالها الحكم على ان متغير وسط الاقامة للمشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع قانوني لقطاع آخر سوف سنطبق نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد في اختبار هذين الفرضيتين وقد كان المخرج كالتالي:

المخرج الواحد والعشرون: تقديرات المعلمة الخاصة بمتغير وسط الاقامة

تقديرات المعلمة							
القطاع القانوني[a]		B	E.S.	Wald	ddl	Sig	Exp(B)
الوطني الخاص	Intercept	0,487	0,021	545,763	1	0,000	
	حضر	-0,674	0,025	737,928	1	0,000	0,510
	ريف	0[b]			0		
المختلط	Intercept	-4,820	0,183	691,398	1	0,000	
	حضر	0,122	0,207	0,347	1	0,556	1,129
	ريف	0[b]			0		
مؤسسات اجنبية	Intercept	-4,558	0,161	801,707	1	0,000	
	حضر	0,077	0,182	0,178	1	0,673	1,080
	ريف	0[b]			0		
a. La catégorie de référence est: العام.							
b. Ce paramètre est mis à zéro car il est redondant.							

القطاع الوطني الخاص: يتضح من خلال نتائج المخرج أعلاه والخاصة بالقطاع الوطني الخاص أن احصائية والد والذي قدرت بالقيمة بـ 737.928 هو دال احصائيا بحكم مستوى الدلالة المرافق له والذي نتج بقيمة

(0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05، وعليه سوف نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل أي ان وسط اقامة الفرد مفسر لاختلاف نسب التشغيل بين القطاع العام والقطاع الوطني الخاص.

كما ان لوغاريتم نسبة الترجيح المرافقة لمتغير وسط الإقامة قد نتجت بقيمة 0.674- أي بالقيمة السالبة ما يعني كون الفرد يقطن الوسط الحضري فان ذلك يخفض لوغاريتم نسبة ترجيح عمل الفرد ضمن القطاع الخاص بقيمة 0.674 مقابل عمله ضمن القطاع العام، ومن الناحية الكمية يمكن القول أنه كون وسط اقامة الفرد هو الحضر فان ذلك يؤدي الى خفض أرجحية الحصول على عمل ضمن القطاع الوطني الخاص بـ 0.51 مرة على حساب اشتغاله ضمن القطاع العام، أي أنه عند انتقال الفرد المشتغل في الجزائر الى الحضر فان فرص اشتغاله ضمن القطاع الخاص ستنخفض بنسبة 49% مقابل اشتغاله ضمن القطاع العام.

القطاع المختلط: فيما يخص القطاع المختلط يتضح من خلال نتائج المخرج أعلاه أن مستوى الدلالة قد نتج بقيمة (sig=0.556) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ما يعني ان احصائية والد غير دالة احصائيا وعليه سوف نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري أي أن فرص اشتغال الفرد ضمن القطاع المختلط لا تتأثر بانتقاله من الريف الى الحضر مقارنة بالقطاع العام.

قطاع المؤسسات الأجنبية: فيما يخص قطاع المؤسسات الاجنبية يتبين لنا من خلال نتائج المخرج الواحد والعشرون أن إحصائية والد غير دال احصائيا بحكم مستوى الدلالة المرافقة له ذات القيمة (sig=0.673) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وعليه سوف نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري أي أن فرص اشتغال الفرد ضمن المؤسسات الأجنبية لا يتأثر بتغير وسط الإقامة مقارنة بين الحضر والريف بالقطاع العام.

واعتمادا على ما سبق، يمكن القول أن فرص اشتغال الفرد عند انتقاله من وسط الإقامة الريف الى وسط الإقامة الحضر ستنخفض في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، بينما لا تتأثر فرص اشتغاله في القطاعين المختلط والمؤسسات الأجنبية عند تغيير وسط الإقامة، أي ان متغير وسط الإقامة مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد بين

القطاعين العام والخاص. كما نستنتج أيضا أن أغلب العاملين في الجزائر والقاطنين في الوسط الريفي يشتغلون ضمن القطاع الوطني الخاص.

10) عرض وتحليل نتائج الفرضية العاشرة:

دراسة تأثير المتغير المستقل العمر على المتغير التابع قطاع النشاط باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي

الفرضيات الإحصائية:

H_0: لا يعتبر متغير عمر المشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع نشاط لقطاع نشاط آخر.

H_1: يعتبر متغير عمر المشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع نشاط لقطاع نشاط آخر.

ومن اجل معرفة هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية نستطيع من خلالها الحكم على ان متغير عمر المشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع نشاط لقطاع نشاط آخر سوف سنطبق نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد في اختبار هذين الفرضيتين وقد كان المخرج كالتالي:

المخرج الثاني والعشرون: تقديرات المعلمة الخاصة بمتغير العمر

تقديرات المعلمة							
قطاع النشاط[a]		B	E.S.	Wald	ddl	Sig	Exp(B)
الفلاحة	Intercept	-1,642	0,065	632,501	1	0,000	
	العمر	0,002	0,002	0,836	1	0,360	1,002
بناء واشغال عمومية	Intercept	-1,491	0,067	501,263	1	0,000	
	العمر	-0,004	0,002	5,826	1	0,016	0,996
الصناعة	Intercept	-2,223	0,085	683,436	1	0,000	
	العمر	0,001	0,002	0,110	1	0,740	1,001
الحرف	Intercept	-1,501	0,081	347,436	1	0,000	
	العمر	-0,017	0,002	57,814	1	0,000	0,983
نشاطات اخرى	Intercept	-1,130	0,056	409,217	1	0,000	
	العمر	-0,002	0,001	1,869	1	0,172	0,998
a. La catégorie de référence est: الادارة والخدمات.							

قطاع نشاط البناء والاشغال العمومية: من خلال نتائج المخرج أعلاه الخاصة بقطاع البناء والاشغال العمومية أن مستوى الدلالة والذي قيمته(sig=0.016) هو أقل من مستوى المعنوية 0.05 وعليه يمكن القول أن احصائية والد والذي نتج بالقيمة 5.826 هو دال احصائيا وعليه سوف نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل أي أنه يمكن اعتبار متغير العمر مفسر لاختلاف نسب التشغيل بين قطاع نشاط الإدارة والخدمات وقطاع نشاط البناء والاشغال العمومية.

كما ان لوغاريتم نسبة الترجيح المرافقة لهذا المتغير قد نتج بقيمة سالبة وبلغت 0.004- ما يعني أنه كلما ارتفع عمر الفرد بسنة واحدة فان ذلك يخفض لوغاريتم نسبة ترجيح عمله ضمن قطاع البناء بقيمة 0.004 مقابل عمله ضمن قطاع الإدارة والخدمات، ،كميا نستنتج أنه كلما ارتفع عمر الفرد بسنة واحدة فان أرجحية العمل ضمن قطاع البناء تنخفض بـ 0.996 مرة على حساب اشتغاله ضمن قطاع الإدارة والخدمات، أي أنه كلما ارتفع عمر الفرد بسنة واحدة فان فرص اشتغاله ضمن قطاع نشاط البناء ستنخفض بنسبة 0.4% مقابل اشتغاله ضمن نشاط الإدارة والخدمات.

قطاع نشاط الحرف: ويتضح أيضا من خلال نتائج المخرج أعلاه والخاصة بقطاع الحرف أن احصائية والد والذي قدرت قيمته بـ 57.814 هو دال احصائيا بحكم مستوى الدلالة المرافق له والذي نتج بقيمة (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05، وعليه سوف نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل أي ان عمر الفرد مفسر لاختلاف نسب التشغيل بين قطاع نشاط الإدارة والخدمات وقطاع نشاط الحرف.

نجد أيضا ان لوغاريتم نسبة الترجيح المرافقة لمتغير العمر قد نتج بقيمة 0.017- وهي سالبة الاشارة ما يعني أنه كلما ارتفع عمر الفرد بسنة واحدة فان ذلك يخفض لوغاريتم نسبة ترجيح عمل الفرد ضمن نشاط الحرف بقيمة 0.017 مقابل عمله ضمن نشاط الإدارة والخدمات، ومن الناحية الكمية نستنتج أنه كلما ارتفع عمر الفرد بسنة واحدة فان ذلك يؤدي الى خفض أرجحية العمل ضمن قطاع الحرف بـ 0.983 مرة على حساب اشتغاله

ضمن قطاع الإدارة والخدمات، أي أنه ارتفع عمر الفرد بسنة واحدة سيخفض من فرص اشتغاله ضمن قطاع نشاط الحرف بنسبة 1.7% مقابل اشتغاله ضمن نشاط الإدارة والخدمات.

قطاع نشاط الفلاحة، الصناعة وقطاع نشاطات أخرى: يتضح من خلال نتائج المخرج الثاني والعشرون والخاص بقطاعات النشاط الثلاث الفلاحة، الصناعة ونشاطات أخرى أن إحصائية والد غير دالة احصائيا بحكم مستوى الدلالة المرافق له والذي نتج بالقيم (0.36، 0.74 و 0.172) على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وعليه سوف نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري أي أن عمر الفرد غير مفسر لاختلاف نسب التشغيل بين قطاعات الفلاحة، الصناعة وقطاع نشاطات أخرى مقارنة بقطاع الإدارة والخدمات أي أن زيادة عمر الفرد لا تؤثر في فرص حصوله على عل ضمن قطاعات النشاط الثلاث سابقة الذكر مقارنة بالعمل ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول أن فرص اشتغال الفرد عند ارتفاع عمره ستنخفض في كل من قطاعي نشاط البناء والاشغال العمومية ونشاط الحرف مقارنة بقطاع نشاط الإدارة والخدمات، أي أن متغير عمر المشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع نشاط الى قطاع نشاط آخر. كما يفهم أن الافراد العاملين في الجزائر تزيد فرص اشتغالهم ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات كلما ارتفعت أعمارهم.

11) عرض وتحليل نتائج الفرضية الحادية عشرة:

دراسة تأثير المتغير المستقل الإقليم الجغرافي على المتغير التابع قطاع النشاط باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي

الفرضيات الإحصائية:

H_0: لا يعتبر متغير الإقليم الجغرافي مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع نشاط لقطاع نشاط آخر.

H_1: يعتبر متغير الإقليم الجغرافي مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع نشاط لقطاع نشاط آخر.

ومن اجل معرفة هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية نستطيع من خلالها الحكم على ان متغير الإقليم الجغرافي مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع نشاط لقطاع نشاط آخر سوف سنطبق نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد في اختبار هذين الفرضيتين والنتائج مبينة في المخرج أدناه.

المخرج الثالث والعشرون: تقديرات المعلمة الخاصة بمتغير الإقليم الجغرافي

النشاط قطاع[a]		B	Std. Error	Wald	df	Sig.	Exp(B)
الفلاحة	Intercept	-1,173	,039	888,331	1	,000	
	إقليم شمال وسط	-1,111	,074	225,489	1	,000	,329
	إقليم شمال شرق	-,736	,072	105,988	1	,000	,479
	إقليم شمال غرب	-,280	,062	20,359	1	,000	,756
	إقليم هضاب عليا وسط	-,122	,065	3,547	1	,060	,885
	إقليم هضاب عليا شرق	-,707	,068	109,174	1	,000	,493
	إقليم هضاب عليا غرب	-,296	,060	24,280	1	,000	,744
	إقليم الجنوب	0[b]	.	.	0	.	.
بناء واشغال عمومية	Intercept	-1,737	,049	1234,475	1	,000	
	إقليم شمال وسط	,206	,067	9,460	1	,002	1,229
	إقليم شمال شرق	-,100	,076	1,714	1	,190	,905
	إقليم شمال غرب	-,144	,076	3,628	1	,057	,866
	إقليم هضاب عليا وسط	,570	,070	66,879	1	,000	1,767
	إقليم هضاب عليا شرق	,355	,067	28,299	1	,000	1,426
	إقليم هضاب عليا غرب	-,440	,079	31,005	1	,000	,644
	إقليم الجنوب	0[b]	.	.	0	.	.
الصناعة	Intercept	-2,136	,059	1317,313	1	,000	
	إقليم شمال وسط	,230	,079	8,455	1	,004	1,259
	إقليم شمال شرق	-,059	,090	,432	1	,511	,943
	إقليم شمال غرب	,145	,084	2,963	1	,085	1,156
	إقليم هضاب عليا وسط	,000	,094	,000	1	,998	1,000
	إقليم هضاب عليا شرق	-,262	,091	8,277	1	,004	,770
	إقليم هضاب عليا غرب	-,745	,104	51,687	1	,000	,475
	إقليم الجنوب	0[b]	.	.	0	.	.

الحرف	Intercept	-1,902	,053	1284,109	1	,000	
	إقليم شمال وسط	-,357	,082	19,126	1	,000	,700
	إقليم شمال شرق	-,140	,083	2,856	1	,091	,870
	إقليم شمال غرب	,046	,078	,345	1	,557	1,047
	إقليم هضاب عليا وسط	-,069	,087	,644	1	,422	,933
	إقليم هضاب عليا شرق	-,395	,085	21,632	1	,000	,674
	إقليم هضاب عليا غرب	-,535	,087	37,529	1	,000	,586
	إقليم الجنوب	0[b]	.	.	0	.	.
نشاطات اخرى	Intercept	-1,342	,042	1019,947	1	,000	
	إقليم شمال وسط	-,075	,060	1,550	1	,213	,928
	إقليم شمال شرق	,494	,057	73,918	1	,000	1,639
	إقليم شمال غرب	,243	,059	16,776	1	,000	1,275
	إقليم هضاب عليا وسط	,671	,059	130,171	1	,000	1,955
	إقليم هضاب عليا شرق	,054	,060	,806	1	,369	1,056
	إقليم هضاب عليا غرب	-,567	,069	67,520	1	,000	,567
	إقليم الجنوب	0[b]	.	.	0	.	.
a. La catégorie de référence est: إدارة وخدمات.							
b. Ce paramètre est mis à zéro car il est redondant.							

نظرا لتعدد المخرجات الخاصة بالإقليم الجغرافي سوف نقتصر على قراءة وتحليل تأثير الإقليم الجغرافي على عمل الافراد ضمن قطاع نشاط الصناعة مقارنة بنشاط الإدارة والخدمات ويقاس عليها بقية الوضعيات.

قطاع نشاط الصناعة وإقليم شمال وسط: يتضح من خلال نتائج المخرج أعلاه والخاص بقطاع نشاط الصناعة أن احصائية والد والذي قدرت قيمته بـ 8.455 هو دال احصائيا بحكم مستوى الدلالة المرافق له والذي نتج بقيمة (0.004) وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05، وعليه سوف نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل أي ان الإقليم الجغرافي للفرد مفسر لاختلاف نسب المشتغلين بين قطاع نشاط الصناعة وقطاع نشاط الإدارة والخدمات.

كما ان لوغاريتم نسبة الترجيح المرافقة لإقليم شمال وسط قد نتج بقيمة 0.230 أي بالقيمة الموجبة ما يعني كون الفرد ينتقل من إقليم الجنوب الى إقليم شمال وسط فان ذلك يرفع لوغاريتم نسبة أرجحية عمله ضمن قطاع

نشاط الصناعة بقيمة 0.230 مقابل عمله ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات، ،كميا نستنتج أنه كون الفرد ينتقل لإقليم شمال وسط فان ذلك يؤدي الى رفع نسبة ترجيح عمله ضمن نشاط الصناعة ب1.259 مرة على حساب اشتغاله ضمن نشاط الإدارة والخدمات، أي أنه كلما انتقل الفرد من إقليم الجنوب الى إقليم شمال وسط فان فرص اشتغاله ضمن قطاع نشاط الصناعة سترتفع بنسبة 25,9% مقابل اشتغاله ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات.

قطاع نشاط الصناعة وإقليمي هضاب عليا شرق وهضاب عليا غرب: وقد وردت احصائية والد دالة احصائيا أيضا عند انتقال الفرد الى إقليمي هضاب عليا شرق وغرب لان مستوى الدلالة قد نتج بقيمة 0.004 و 0.000 على التوالي وهما أقل من 0.05، أما لوغاريتم نسبة الترجيح المرافقة لإقليمي هضاب عليا شرق وهضاب عليا غرب فقد نتج بقيمة (0.262-) و(0.745-) على التوالي أي بالقيمة السالبة ما يدل على ان الفرد عند انتقاله من إقليم الجنوب الى إقليم هضاب عليا شرق فان ذلك سيخفض من لوغاريتم نسبة أرجحية عمله ضمن قطاع نشاط الصناعة بقيمة 0.262 و يخفضها بقيمة 0.745 عند انتقاله الى إقليم هضاب عليا غرب مقابل عمله ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات، ومن الناحية الكمية نستنتج أنه كلما انتقل الفرد من إقليم الجنوب فان ذلك يؤدي الى خفض نسبة ترجيح اشتغاله ضمن قطاع نشاط الصناعة بنسبة 23% عند انتقاله الى إقليم الهضاب العليا شرق و بنسبة 52.5% عند انتقاله الى إقليم الهضاب العليا غرب مقابل عمله ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات.

قطاع نشاط الصناعة والأقاليم شمال شرق، شمال غرب وهضاب عليا وسط: أما عند الأقاليم شمال شرق، شمال غرب وهضاب عليا وسط فان مستوى الدلالة المرافق لإحصائية والد قد نتج بقيمة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ما يعني أن احصائية والد غير دال احصائيا عند هذه الاقاليم أي ان انتقال الفرد من إقليم الجنوب الى هذه الأقاليم الجغرافية الثلاث لا يؤثر في فرص الفرد في الحصول على عمل ضمن قطاع نشاط الصناعة مقارنة بقطاع

نشاط الإدارة والخدمات أي ان الفرد عند الانتقال من إقليم الجنوب الى هذه الاقاليم الثلاث يكون له نفس فرص العمل ضمن قطاع نشاط الصناعة مقارنة بقطاع نشاط الادارة والخدمات.

بقية قطاعات النشاط: متغير الإقليم الجغرافي مفسر لاختلاف نسب المشتغلين بين قطاع نشاط الفلاحة، البناء والاشغال العمومية، الحرف وقطاع نشاطات أخرى مقارنة بقطاع نشاط الإدارة والخدمات لان اختبار والد هو دال احصائيا عند كل قطاعات النشاط هذه كما ان الانتقال من إقليم الجنوب الى بقية الاقاليم يؤثر في فرص اشتغال الفرد ضمن قطاعات النشاط المختلفة مقارنة بنشاط الإدارة والخدمات ما عدا الانتقال الى بعض الأقاليم في نشاطات معينة والتي نتج فيها مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية ما يعني أن اختبار والد غير دال احصائيا عندها وهي:

- ✓ **قطاع نشاط الفلاحة**: الافراد قاطني الإقليم شمال وسط لهم نفس فرص العمل ضمن نشاط الفلاحة مع قاطني اقليم الجنوب مقارنة بالعمل ضمن نشاط الإدارة والخدمات.
- ✓ **قطاع نشاط البناء والاشغال العمومية**: الافراد قاطني إقليم الجنوب يكون لهم نفس فرص العمل ضمن هذا النشاط عند الانتقال الى أقاليم شمال شرق وشمال غرب مقارنة بالعمل ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات.
- ✓ **قطاع نشاط الحرف**: عند انتقال الفرد من إقليم الجنوب الى إقليم شال شرق أو شمال غرب أو هضاب عليا وسط لا يتغير احتمال اشتغاله ضمن نشاط الحرف مقارنة بعمله ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات.
- ✓ **قطاع نشاطات أخرى**: فرص عمل الفرد ضمن هذا النشاط لا تتغير مقارنة بعمله ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات عند الانتقال الى إقليم شمال وسط أو إقليم شمال شرق.

12) عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية عشر:

دراسة تأثير المتغير المستقل المستوى التعليمي على المتغير التابع الوضعية في المهنة باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي

الفرضيات الإحصائية:

H_0: لا يؤثر متغير المستوى التعليمي للفرد على فرص اشتغاله في وضعية دون وضعية أخرى.

H_1: يؤثر متغير المستوى التعليمي للفرد على فرص اشتغاله في وضعية دون وضعية أخرى.

ومن اجل معرفة هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية نستطيع من خلالها الحكم على ان متغير المستوى التعليمي للفرد يؤثر على فرص اشتغال الفرد في احدى الوضعيات المهنية دون العمل في وضعية أخرى سوف سنطبق نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد في اختبار هذين الفرضيتين كما هو مبين في المخرج أدناه.

المخرج الرابع والعشرون: تقديرات المعلمة الخاصة بمتغير المستوى التعليمي

الوضعية في المهنة[a]		B	Std. Error	Wald	df	Sig.	Exp(B)
مستخدم	Intercept	-2,506	,062	1654,829	1	,000	
	مستوى التعليم قبل المدرسة	,897	,635	1,991	1	,158	2,451
	مستوى التعليم الابتدائي	,604	,094	40,932	1	,000	1,830
	مستوى التعليم المتوسط	,544	,078	48,284	1	,000	1,723
	مستوى التعليم الثانوي	,293	,079	13,624	1	,000	1,341
	مستوى التعليم العالي	0[b]	.	.	0	.	.
مستقل	Intercept	-2,043	,050	1673,080	1	,000	
	مستوى التعليم قبل المدرسة	2,593	,328	62,459	1	,000	13,365
	مستوى التعليم الابتدائي	2,233	,061	1343,792	1	,000	9,330
	مستوى التعليم المتوسط	1,984	,056	1274,789	1	,000	7,271
	مستوى التعليم الثانوي	1,126	,058	377,394	1	,000	3,084
	مستوى التعليم العالي	0[b]	.	.	0	.	.
موظف غير دائم	Intercept	-1,181	,035	1144,525	1	,000	
	مستوى التعليم قبل المدرسة	,776	,410	3,585	1	,058	2,172
	مستوى التعليم الابتدائي	1,034	,052	401,769	1	,000	2,811
	مستوى التعليم المتوسط	,918	,043	447,492	1	,000	2,504

	مستوى التعليم الثانوي	,203	,046	19,484	1	,000	1,226
	مستوى التعليم العالي	0[b]	.	.	0	.	.
متمهن	Intercept	-4,352	,150	841,399	1	,000	
	مستوى التعليم قبل المدرسة	-17,492	,000	.	1	.	2,530E-8
	مستوى التعليم الابتدائي	1,527	,186	67,785	1	,000	4,606
	مستوى التعليم المتوسط	1,787	,163	120,301	1	,000	5,971
	مستوى التعليم الثانوي	,982	,173	32,203	1	,000	2,670
	مستوى التعليم العالي	0[b]	.	.	0	.	.
مساعد أسري	Intercept	-4,826	,190	647,025	1	,000	
	مستوى التعليم قبل المدرسة	2,118	1,050	4,069	1	,044	8,317
	مستوى التعليم الابتدائي	2,381	,211	127,760	1	,000	10,812
	مستوى التعليم المتوسط	2,016	,203	98,995	1	,000	7,512
	مستوى التعليم الثانوي	1,065	,217	24,207	1	,000	2,902
	مستوى التعليم العالي	0[b]	.	.	0	.	.
a. La catégorie de référence est: موظف دائم.							
b. Ce paramètre est mis à zéro car il est redondant.							

نظرا لتعدد المخرجات الخاصة بمستوى التعليم سوف نقتصر على قراءة وتحليل تأثير المستوى التعليمي على وضعية واحدة وهي وضعية موظف غير دائم ويقاس عليها بقية الوضعيات.

الوضعية موظف غير دائم ومستوى التعليم الثانوي: يتضح من خلال نتائج المخرج اعلاه والخاصة بالوضعية موظف غير دائم أن احصائية والد والذي قدرت قيمته بـ 19.484 هو دال احصائيا بحكم مستوى الدلالة المرافق له والذي نتج بقيمة (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05، وعليه سوف نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل أي ان المستوى التعليمي للفرد مفسر لاختلاف نسب المشتغلين بين الوضعية موظف غير دائم وموظف دائم.

كما ان لوغاريتم نسبة الترجيح المرافقة لمتغير المستوى التعليمي عند مستوى التعليم الثانوي قد نتج بقيمة 0.203 أي وموجبة الاشارة ما يعني كون الفرد ذو مستوى تعليم ثانوي فان ذلك يرفع لوغاريتم نسبة ترجيح عمله كموظف غير دائم بقيمة 0.203 مقابل عمله كموظف دائم، وكميا نستنتج أنه كون الفرد صاحب مستوى تعليم

ثانوي فان ذلك يؤدي الى رفع أرجحية اشتغاله ضمن الوضعية موظف غير دائم بـ1.226 مرة على حساب اشتغاله ضمن الوضعية موظف دائم، أي أنه كلما انخفض مستوى تعليم الفرد الى الثانوي فان فرص اشتغاله ضمن الوضعية موظف غير دائم سترتفع بنسبة 22,6% مقابل اشتغاله ضمن الوضعية موظف دائم.

الوضعية موظف غير دائم ومستوى التعليم المتوسط: يتضح من خلال نتائج المخرج أعلاه أيضا أن قيمة مستوى الدلالة عند مستوى التعليم المتوسط تساوي (0.000) وهي اقل من 0.05 ما يعني ان إحصائية والد المرافقة لها والتي بلغت 447.49 هي دالة احصائيا.

كما بلغت قيمة لوغاريتم نسبة الترجيح 0.918 وبالقيمة الموجبة ما يعني أن لوغاريتم نسبة ترجيح عمل الفرد كموظف غير دائم سترتفع بقيمة 0.918 عند انخفاض مستوى تعليمه الى التعليم المتوسط، وكميا يمكن القول أنه كلما انخفض مستوى تعليم الفرد الى المستوى المتوسط فان فرص اشتغاله كموظف غير دائم سترتفع بنسبة 150% مقارنة بعمله كموظف دائم.

الوضعية موظف غير دائم ومستوى التعليم الابتدائي: يتضح من خلال نتائج المخرج الرابع والعشرون اعلاه والخاصة بالوضعية موظف غير دائم وعند مستوى التعليم الابتدائي أن احصائية والد هو دال احصائيا بحكم مستوى الدلالة المرافق له والذي نتج بقيمة (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05، وعليه سوف نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل أي ان المستوى التعليمي للفرد مفسر لاختلاف نسب المشتغلين بين الوضعية موظف غير دائم وموظف دائم.

كما ان لوغاريتم نسبة الترجيح المرافقة لهذا المتغير عند مستوى التعليم الابتدائي قد نتج بقيمة 1.034 وموجبة الاشارة ما يعني كون الفرد ذو مستوى تعليم ابتدائي فان ذلك يرفع لوغاريتم نسبة ترجيح عمله كموظف غير دائم بقيمة 1.034 مقابل عمله كموظف دائم، ومن الناحية الكمية نستنتج أنه كون الفرد صاحب مستوى تعليم ثانوي فان ذلك يؤدي الى رفع أرجحية اشتغاله كموظف غير دائم بنسبة 181% مقابل اشتغاله كموظف دائم.

الوضعية موظف غير دائم ومستوى التعليم قبل المدرسة: يتبين من خلال نتائج المخرج اعلاه والخاصة بالوضعية موظف غير دائم وعند مستوى التعليم قبل المدرسة أن مستوى الدلالة نتج بقيمة (0.058) وهو أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه سوف نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري أي ان المستوى التعليمي قبل المدرسة للفرد غير مفسر لاختلاف نسب المشتغلين بين الوضعية موظف غير دائم وموظف دائم، أي ان الفرد عند انخفاض مستواه التعليمي من التعليم العالي الى قبل المدرسة فان فرص عمله كموظف غير دائم لا تتأثر مقارنة بعمله كموظف دائم. ما يدل على أن فرص اشتغال الفرد صاحب مستوى التعليم قبل المدرسة ضمن الوضعية موظف غير دائم مقارنة بالوضعية موظف دائم لا يختلف عن الفرد صاحب المستوى التعليم العالي.

ومن خلال ما تقدم ذكره يتبين لنا انه كلما انخفض المستوى التعليمي للفرد من مستوى التعليم العالي الى مستوى التعليم الأقل فان لوغاريتم نسبة ارجحية عمله ضمن الوضعية موظف غير دائم سترتفع، أنه كلما انخفض المستوى التعليمي للمشتغل فان لوغاريتم نسبة الترجيح يرتفع ما يعني زيادة نسبة ارجحية عمل الفرد للاشتغال ضمن الوضعية موظف غير دائم مقابل العمل كموظف دائم. أي أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي والعمل ضمن الوضعية موظف غير دائم.

كما يتضح من خلال نتائج المخرج أعلاه أن قيم مستوى الدلالة هي أقل من 0.05 في جميع الوضعيات ومع مختلف المستويات التعليمية وعليه يمكن اعتبار متغير المستوى التعليمي بصفة عامة هو متغير مفسر لاختلاف نسب المشتغلين بين الوضعيات الخمس مقارنة بالوضعية موظف دائم باستثناء الانتقال من مستوى التعليم العالي الى مستوى التعليم قبل الابتدائي ضمن الوضعيتين مستخدم وموظف غير دائم والتي كان فيهما غير دال احصائيا لان قيم sig كانت أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وعليه يكن القول ان انتقال الفرد من مستوى التعليم العالي الى مستوى التعليم قبل المدرسة لا يؤثر في فرص عمله ضمن هذين الوضعيتين الأخيرتين مقارنة بالوضعية موظف دائم. كما نجد أيضا أن نسبة الارجحية في كل وضعيات المهنة ترتفع بانخفاض المستوى التعليمي ما يعني أن الوضعية موظف دائم تستقطب غالبية اليد العاملة ذات المستوى التعليمي العالي.

13) عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة عشر:

دراسة تأثير المتغير المستقل الحالة الزواجية على المتغير التابع الوضعية في المهنة باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي

الفرضيات الإحصائية:

H_0: لا يمكن اعتبار متغير الحالة الزواجية مفسرا لاختلاف نسب المشتغلين بين الوضعيات في المهنة.

H_1: يمكن اعتبار متغير الحالة الزواجية مفسرا لاختلاف نسب المشتغلين بين الوضعيات في المهنة.

ومن اجل معرفة هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية نستطيع من خلالها الحكم على ان متغير الحالة الزواجية مفسرا لاختلاف نسب المشتغلين بين الوضعيات المختلفة في المهنة، سوف سنطبق نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد في اختبار هذين الفرضيتين كما هو مبين في المخرج أدناه.

المخرج الرابع والعشرون: تقديرات المعلمة الخاصة بمتغير المستوى التعليمي

المهنة في الوضعية[a]		B	Std. Error	Wald	df	Sig.	Exp(B)
مستخدم	Intercept	-2,342	,331	50,030	1	,000	
	أعزب	,059	,334	,031	1	,861	1,061
	متزوج(ة)	,336	,333	1,018	1	,313	1,399
	مطلق(ة)	,001	,390	,000	1	,997	1,001
	منفصل(ة)	-,549	,798	,472	1	,492	,578
	أرمل(ة)	0[b]	.	.	0	.	.
مستقل	Intercept	-1,426	,223	40,957	1	,000	
	أعزب	,860	,224	14,725	1	,000	2,362
	متزوج(ة)	1,113	,223	24,822	1	,000	3,044
	مطلق(ة)	,017	,262	,004	1	,949	1,017
	منفصل(ة)	,327	,401	,665	1	,415	1,387

	أرمل(ة)	0[b]	.	.	0	.	.
موظف غير دائم	Intercept	-,838	,178	22,043	1	,000	
	أعزب	,622	,180	11,977	1	,001	1,863
	متزوج(ة)	-,049	,180	,075	1	,784	,952
	مطلق(ة)	,035	,209	,028	1	,867	1,036
	منفصل(ة)	,199	,335	,352	1	,553	1,220
	أرمل(ة)	0[b]	.	.	0	.	.
متمهن	Intercept	-4,644	1,005	21,365	1	,000	
	أعزب	2,308	1,006	5,262	1	,022	10,049
	متزوج(ة)	,396	1,009	,154	1	,695	1,486
	مطلق(ة)	,838	1,086	,595	1	,441	2,311
	منفصل(ة)	1,754	1,240	2,001	1	,157	5,778
	أرمل(ة)	0[b]	.	.	0	.	.
مساعد أسري	Intercept	-2,698	,390	47,758	1	,000	
	أعزب	,047	,394	,014	1	,906	1,048
	متزوج(ة)	-,728	,395	3,385	1	,066	,483
	مطلق(ة)	-,415	,489	,719	1	,396	,660
	منفصل(ة)	-,885	1,086	,664	1	,415	,413
	أرمل(ة)	0[b]	.	.	0	.	.

a. La catégorie de référence est: موظف دائم.

b. Ce paramètre est mis à zéro car il est redondant.

الوضعية مساعد أسري: يتضح من خلال نتائج المخرج اعلاه والخاصة بالوضعية مساعد أسري أن احصائية والد غير دال احصائيا بحكم مستوى الدلالة المرافق له والذي نتج بقيمة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 عند جميع الوضعيات الزواجية، وعليه سوف نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري أي ان متغير الوضعية الزواجية للفرد غير مفسر لاختلاف نسب المشتغلين بين الوضعية التشغيلية مساعد أسري مقارنة بالوضعية موظف دائم. ما يعني

أن فرص اشتغال الفرد ضمن الوضعية مساعد أسري مقارنة بالوضعية موظف دائم لا تختلف من وضعية زواجية الى وضعية زواجية أخرى.

الوضعية متمهن: يتضح من خلال نتائج المخرج اعلاه والخاصة بالوضعية متمهن أن احصائية والد والذي قدرت قيمته بـ 5.262 هو دال احصائيا بحكم مستوى الدلالة المرافق له والذي نتج بقيمة (0.022) وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05، ما يعني أنه دال احصائيا وعليه سوف نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل أي ان متغير الوضعية الزواجية للفرد مفسر لاختلاف نسب المشتغلين بين الوضعة مساعد أسري مقارنة بالوضعية موظف دائم.

كما ان لوغاريتم نسبة الترجيح المرافقة لمتغير الوضعية الزواجية عند الصفة أرمل(ة) قد نتج بقيمة 2.308 وهي موجبة الاشارة ما يعني كون الفرد يحمل صفة العزوبة فان ذلك يرفع لوغاريتم نسبة ترجيح عمله كمتمهن بقيمة 2.308 مقابل عمله كموظف دائم، ومن الناحية الكمية نستنتج أنه كون الفرد ينتقل من كونه أرمل(ة) الى كونه أعزب فان ذلك يؤدي الى رفع أرجحية اشتغال الفرد كمتمهن بنسبة 904.9% مقابل اشتغاله كموظف دائم.

إلا أن فرص العمل ضمن الوضعية التشغيلية متمهن بالنسبة لبقية الوضعيات الزواجية لا يختلف من حالة زواجية الى حالة أخرى مقارنة بالعمل ضمن الوضعية موظف دائم لان قيم مستوى الدلالة حسب كل وضعية زواجية قد نتج بقيمة أكبر من 0.05 ما يعني ان إحصائية والد غير دالة احصائيا. أي ان الأفراد الحاملين لصفات الزواج، الطلاق والانفصال لهم نفس احتمالية العمل ضمن الوضعية متمهن مقارنة بالوضعية موظف دائم مع الافراد الحاملين لصفة الترمل.

الوضعية موظف غير دائم: أما الافراد العاملين ضمن الوضعية موظف غير دائم فقد نتجت قيمة مستوى الدلالة sig في كل الحالات الزواجية أكبر من 0.05 ما يعني ان فرص الفرد للعمل ضمن الوضعية موظف غير دائم مقارنة بالوضعية موظف دائم لا تختلف بانتقال الفرد من حالة زواجية الى حالة أخرى ما عدا الوضعية اعزب والتي قيمة sig فيها كانت أقل من 0.05 ما يعني أنها دالة احصائيا أي ان انتقال الفرد من الحالة الزواجية أرمل(ة)

الى الحالة الزواجية أعزب(ة) سيرفع من لوغاريتم نسبة ترجيح عمله ضمن الوضعية موظف غير دائم بقيمة 0.622 مقارنة بالوضعية موظف دائم ومن الناحية الكمية يمكننا القول أنه كلما انتقل الفرد من الوضعية الزواجية أرمل(ة) الى الوضعية الزواجية أعزب(ة) فان احتمالية اشتغاله كموظف غير دائم سترتفع بنسبة 86.3% مقارنة باشتغاله كموظف دائم.

الوضعية مستقل: أما فيما يخص الوضعية مستقل فان اختبار والد نتج بقيمة 17.725 وهو دال احصائيا بحكم مستوى الدلالة المرافق له والذي نتج بقيمة (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05 وعليه سوف نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل أي أنه يمكن اعتبار متغير الحالة الزواجية مفسرا لاختلاف نسب المشتغلين بين الوضعيتين مستقل وموظف دائم، أي ان انتقال الفرد من الوضعية الزواجية أرمل(ة) الى الحالة الزواجية أعزب سيزيد من لوغاريتم نسبة ارجحية عمله كمستقل بقيمة 0.860 مقابل عمله كموظف دائم.

ومن الناحية الكمية يمكننا القول أن انتقال الفرد من الوضعية الزواجية ارمل الى الوضعية الزواجية اعزب سيرفع من احتمالية اشتغاله كمستقل بنسبة 136.2% مقابل اشتغاله كموظف دائم.

نفس الأمر تقريبا بالنسبة للفرد المتزوج من حيث التوجه الكمي للأثر مع اختلاف في القيم. بحيث وحسب النتائج المبينة في المخرج أعلاه، أن كون انتقال الفرد من الوضعية الزواجية أرمل الى الوضعية الزواجية متزوج فان ذلك يؤدي الى رفع ارجحية حصوله على منصب عمل ضمن الوضعية مستقل بحوالي 3.044 مرة مقابل اشتغاله ضمن الوضعية موظف دائم وبالتالي فان تغير الحالة الزواجية للفرد المشتغل في الجزائر من الترمل الى الزواج يرفع من فرصة عمله كمستقل بنسبة 304.4% مقابل اشتغاله كموظف دائم وهذا لان لوغاريتم نسبة ارجحية عمله كمستقل ترتفع بـ 1.113 مقابل عمله كموظف دائم وهذا عند انتقاله من الوضعية الزواجية أرمل الى الوضعية الزواجية متزوج.

في حين أن انتقال الفرد من الوضعية الزواجية أرمل الى الوضعيتين الزواجيتين مطلق ومنفصل لا يغير من نسب اشتغاله كمستقل مقارنة بالوضعية موظف دائم كون متغير الحالة الزواجية عند هذين الصفتين غير مفسر

لاختلاف نسب التشغيل لان إحصائية والد قد نتجت غير دالة احصائيا عند الصفتين الزواجيتين مطلق ومنفصل لان مستوى المعنوية sig قد نتجت بقيمة أكبر من مستوى المعنوية 0,05.

كما يتضح أيضا من خلال نتائج المخرج اعلاه والخاصة بالوضعية مستخدم أن احصائية والد غير دال احصائيا بحكم مستوى الدلالة المرافق له والذي نتج بقيمة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 عند جميع الوضعيات الزواجية، وعليه سوف نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض الصفري أي ان متغير الوضعية الزواجية للفرد غير مفسر لاختلاف نسب المشتغلين بين الوضعية التشغيلية مستقل مقارنة بالوضعية موظف دائم. ما يدل على أن ان انتقال الفرد من الوضعية الزواجية أرمل الى كل الوضعيات الزواجية الاخرى لا يؤثر على فرص اشتغال الفرد كمستقل مقارنة بالوضعية موظف دائم.

خامسا: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات:

بعد الانتهاء من اجراء الاختبارات المناسبة والتوصل الى نتائج كان لابد من مناقشة النتائج المتوصل عليها بناء على الفرضيات المقترحة في الدراسة إما بالتأكيد او النفي وهذا ما سنحاول تبيانه في هذا العنصر.

الفرضية الأولى: يمكن اعتبار متغير جنس المبحوث مفسرا لاختلاف نسب التشغيل والبطالة في الجزائر، حيث نجد أن معدل البطالة لدى الاناث أقل منه لدى الذكور.

تم اثبات هذه الفرضية حيث تم التوصل الى أن جنس المبحوث يؤثر في سوق الشغل في الجزائر حيث تبين لنا أن الاناث تزيد فرصهم الفرد في الحصول على عمل مقارنة بالذكور، أي أن الاناث هم أوفر حظا في الحصول على عمل مقارنة بالذكور وكذا قد أثبتت النتائج والقيم أن البطالة لدى الإناث منخفضة مقارنة بالذكور وهذا نتيجة كون حجم فئة العاطلات عن العمل هي أقل من العاطلين وهذا عائد لعدم تسجيلهن كباحثات عن عمل أي لا يصنفن كعاطلات.

الفرضية الثانية: يمكن اعتبار متغير العمر مفسرا لاختلاف نسب التشغيل والبطالة في الجزائر حيث أن معدلات التشغيل تقل في الفئات العمرية الصغيرة (فئة الشباب) في حين ترتفع كلما زاد العمر في حين أن معدلات البطالة تتناسب عكسا مع أعمار الأفراد.

تم اثبات هذه الفرضية حيث ومن خلال النتائج المتوصل اليها تم التأكد وجود تأثير للعمر على الشغل في الجزائر وان هناك علاقة طردية بين عمر المبحوث وفرص الحصول على منصب عمل حيث أنه كلما ارتفع عمر الفرد بسنة فان احتمالية حصوله على عمل تزيد مقارنة ببقائه عاطلا أي أن نسب التشغيل ترتفع في الفئات العمرية الأعلى وتقل عند أصحاب الاعمار الأقل وهو ما ينعكس بطبيعة الحال على نسب البطالة التي تكون مرتفعة عند الافراد الأقل سنا بينما تنخفض كلما ارتفع العمر ويمكن أن نرجع هذا الامر الى عاملين مهمين وهما عامل الخبرة حيث أن أغلب الوظائف الحالية المتاحة تكون من بين شروطها توفر خبرة وهو ما يفتقده أصحاب الشباب أو الافراد الأقل سنا كما أنه وفي ظل الاعداد الكبيرة للشباب وشح منصب العمل يكون من الصعب على الفرد الحصول على منصب عمل.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين المستوى التعليمي والحصول على منصب عمل، كما يتطلب التشغيل في القطاع الخاص مستوى تعليمي اعلى مقارنة بالتشغيل في القطاع العام.

أظهرت النتائج المتوصل اليها وجود تباينات في نسب التشغيل والبطالة بين مختلف المستويات التعليمية ما يعني وجود علاقة بين المستوى التعليمي وفرص الفرد في الحصول على عمل أي أن المستوى التعليمي يؤثر في سوق الشغل، حيث وجدنا أن أصحاب التعليم الثانوي هم الأكثر حظا في الحصول على فرص عمل وهذا راجع لطبيعة أغلب الاعمال في السوق الجزائرية والتي لا تتطلب مهارات عالية جدا ويطلب من أصحابها مستوى تعليمي غير عالي وهو ما يتناسب ومستوياتهم لتعليمية وكلما ارتفع او انخفض المستوى التعليمي مقارنة بالثانوي تقل نسب الحصول على عمل مقابل عدم العمل. في حين تم رفض الشق الثاني من الفرضية حيث بينت الأرقام أنه كلما ارتفع

المستوى التعليمي زاد توجه الافراد الى القطاع العام حيث نجد أن الغالبية العظمى من أصحاب المستوى التعليمي العالي يعملون ضمن القطاع العام والعكس صحيح بالنسبة لأصحاب المستوى التعليمي قبل المدرسة الذي يعمل أغلبهم في القطاع الخاص.

الفرضية الرابعة: يمكن اعتبار الحالة الزواجية متغيرا مفسرا لاختلاف نسب التشغيل والبطالة بحيث كون الفرد متزوج(ة) أو مطلقا (ة) أو حتى أرمل(ة) فان فرصه في الحصول على منصب عمل تزيد مقارنة بالأعزب.

تم تأكيد الفرضية الرابعة حيث أظهرت نتائج الاختبار أن متغير الحالة الزواجية هو دال احصائيا ما يعني وجود علاقة بين اختلاف الحالات الزواجية للأفراد وحصولهم على مناصب عمل أي أنه يمكن اعتماد هذا المتغير ضمن المحددات الديمغرافية المفسرة لتباين الحصول على عمل وقد تبين أيضا أن انتقال الفرد من حالة العزوبة الى أي حالة زواجية أخرى سيرفع من احتمالية اشتغاله مقارنة ببقائه عاطلا عن العمل حيث وجدنا ان الفرد الارمل(ة) هو الأوفر حظا من بين الحالات الزواجية الأخرى للحصول على عمل مقارنة بالأعزب في حين أن الفرد المطلق(ة) هو الأقل حصولا على عمل مقارنة دوما بالأفراد الحاملين لصفة العزوبة.

الفرضية الخامسة: يمكن اعتبار الإصابة بالأمراض المزمنة عاملا محفزا على زيادة فرص الفرد في الحصول على منصب عمل.

تم تأكيد هذه الفرضية حيث تبين لنا أن متغير الإصابة بمرض مزمن هو متغير مؤثر في العملية التشغيلية ويزيد من فرص الحصول على عمل وعموما يكون لصالح المصابين لأن الاختبارات أظهرت أن انتقال الفرد من صفة المصاب الى غير المصاب سيخفض احتمالية اشتغاله وهذا ما يجعل الإصابة بمرض مزمن حافزا محفزا على زيادة فرص الفرد في الحصول على العمل كون الفرد المصاب يسعى جاهدا من اجل اقتناص منصب عمل مهما كان نوعه من أجل الحصول على عائد مالي خاصة في القطاع العام ما يضمن له تغطية مصاريف العلاج والحصول على التغطية الصحية.

الفرضية السادسة: تتأثر نسب التشغيل بوسط الإقامة، بحيث ترتفع نسب التشغيل في الأوساط الحضرية وتقل في الأوساط الريفية.

ان النتائج المتوصل اليها قد أثبتت صحة هذه الفرضية حيث ان تباين نسب التشغيل والبطالة تتأثر باختلاف وسط الإقامة للفرد وقد بينت الدراسة ان انتقال الفرد من وسط الإقامة الحضر الى وسط الإقامة الريف سيخفض من احتمالية اشتغاله، أي أن الافراد الذين يقطنون الأوساط الحضرية هم الاوفر حظا في الحصول على مناصب عمل مقارنة بالأفراد قاطني الأوساط الريفية ويمكن ان يفسر ذلك باختلاف عدد المؤسسات والادارات والشركات القادرة على استقطاب اليد العاملة وتوفير فرص عمل والتي عادة ما تكون في الأوساط الحضرية اكثر منها في الأوساط الريفية.

الفرضية السابعة: تتأثر نسب التشغيل والبطالة بالإقليم الجغرافي، بحيث ترتفع بحيث ترتفع نسب التشغيل كلما اتجهنا شمالا.

تم تأكيد هذه الفرضية حيث تبين من خلال النتائج أن الأفراد الذين يقطنون إقليم شمال وسط هم الأكثر حظا في الحصول على مناصب عمل مقارنة ببقية الإقليم الجغرافية ما عدا الإقليم الجنوبي الذي يوفر مناصب عمل اكبر مقارنة بالجميع وهذا نظرا الى توفر عديد المؤسسات والشركات التي توفر مناصب عمل في عديد المجالات خاصة في قطاع الخدمات والذي يتعلق بصفة أساسية بمجالات النفط والغاز الذي يزخر به جنوب الجزائر، فيما يعود توفير الإقليم الشمالي لمناصب أعلى مقرنة ببقية الأقاليم نظرا لكون ولايات هذا الإقليم تتشارك نقطة مهمة وهي قربها من الإدارات المركزية وكذا الموانئ ما يساهم في خلق عديد المؤسسات في هذا الإقليم التي تسعى الى خفض التكلفة خاصة تكلفة النقل والشحن. كما نلاحظ أنه كلما كان الانتقال من الهضاب الى الشمال ترتفع نسب التشغيل ما عدا في الاقليمين الشرقيين حيث كانت النسبة في اقليم الهضاب العليا شرق أعلى منها في اقليم الشمال شرق.

الفرضية الثامنة: يعتبر متغير جنس المشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع قانوني لقطاع آخر.

تم تأكيد هذه الفرضية حيث تبين من خلال نتائج الدراسة أن الاناث يتواجدون بنسب أكثر للعمل ضمن القطاع العام بينما يعمل الذكور بصفة أكثر ضمن القطاع الخاص في حين ليس هناك اختلاف بين نسب الذكور أو الاناث العاملين في القطاعين المتبقين واللذان يستحوذان على نسب تشغيل ضئيلة جدا ويعود ارتفاع نسب تواجد النساء المشتغلات ضمن القطاع العام الى الوظائف التي يوفرها هذا الخير والتي أصبحت في السنوات الأخيرة يعود غالبتها للنساء بسبب الدخول المتزايد للمرأة للعمل خاصة في مجالات الإدارة العمومية، الصحة والتعليم وغيرها من الوظائف العمومية التي تتناسب مع خصائص المرأة وطبيعة المجتمع.

الفرضية التاسعة: يعتبر متغير وسط الاقامة للمشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع قانوني لقطاع آخر.

تم تأكيد هذه الفرضية من خلال النتائج المتوصل اليها والتي بينت تواجد العاملين الذي يقيمون بالوسط الحضري للعمل بصورة أكبر ضمن القطاع بينما يتجه الافراد المقيمون بالوسط الريفي للعمل بصورة أكبر ضمن القطاع الخاص ويعود هذا الاختلاف الى أن اغلب الوظائف العمومية والمهن الحكومية التي يوفرها القطاع العام تتواجد في الوسط الحضري بحكم تواجد معظم الإدارات والهياكل التابعة للقطاع العام في وسط المدينة بينما يتواجد القطاع الخاص بصورة أكبر في الريف مقارنة بالمدينة.

الفرضية العاشرة: يعتبر متغير عمر المشتغل مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع نشاط لقطاع نشاط آخر.

من خلال النتائج المتوصل اليها تم تأكيد هذه الفرضية أين وجدنا ان متغير العمر مفسر لاختلاف نسب التشغيل بين قطاعات النشاط المختلفة حيث أنه كلما ارتفع العمر زادت نسبة المشتغلين ضمن قطاع نشاط الإدارة

والخدمات وفي مقابل ذلك تنخفض نسب المشتغلين في كل من قطاعات نشاط البناء والاشغال العمومية وكذا الحرف في حين أنه بارتفاع العمر فان احتمالات الشغل ضمن قطاعات نشاط الفلاحة، الصناعة وقطاع نشاطات أخرى لا تختلف مقارنة بالعمل ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات.

الفرضية الحادية عشر: يعتبر متغير الإقليم الجغرافي مفسر لاختلاف نسب تشغيل الافراد من قطاع نشاط لقطاع نشاط آخر

تم تأكيد الفرضية حيث بينت نتائج الدراسة أن متغير الإقليم الجغرافي مفسر لاختلاف نسب التشغيل حسب قطاعات النشاط المختلفة أين وجدنا أنه كلما اتجهنا جنوبا فان نسب العاملين ضمن قطاع نشاط الفلاحة ستزيد وهذا يعود الى السياسة التي انتهجتها الدولة في إطار تشجع الفلاحة الصحراوية، كما أن نسب المشتغلين في قطاع نشاط البناء والاشغال العمومية ترتفع في إقليم الهضاب العليا خاصة في إقليمي الهضاب العليا شرق ووسط مقارنة ببقية الأقاليم، بينما نجد أن قطاع نشاط الإدارة والخدمات والذي يستحوذ على أعلى نسب للمشتغلين تختلف قيمه من إقليم الى آخر اين سجل إقليم الجنوب أدنى قيمة في هذا النشاط وبصفة عامة يمكن القول ان نسب المشتغلين من قطاع نشاط لآخر تختلف عند الانتقال من إقليم جغرافي لآخر.

الفرضية الثانية عشر: يؤثر متغير المستوى التعليمي للفرد على فرص اشتغاله في وضعية دون وضعية أخرى

تم تأكيد هذه الفرضية حيث تبين أن ارتفاع المستوى التعليمي للفرد يزيد من فرص اشتغاله ضمن الوضعية موظف دائم مقارنة ببقية الوضعيات على عكس العمل ضمن وضعية مستقل التي تقل نسب المشتغلين فيها كلما ارتفع مستواهم التعليمي، أما الوضعية موظف غير دائم فان نسب التشغيل فيها ترتفع كلما اتجهنا نحو المستوى التعليم الثانوي، في حين لا تختلف نسب المشتغلين في بقية الوضعيات باختلاف المستوى التعليمي وبصورة عامة يمكن القول أن متغير المستوى التعليمي مفسر لاختلاف نسب المشتغلين حسب الوضعية في المهنة.

الفرضية الثالثة عشر: يمكن اعتبار متغير الحالة الزواجية مفسرا لاختلاف نسب المشتغلين بين الوضعيات المختلفة في المهنة

تم تأكيد هذه الفرضية حيث بينت النتائج أن متغير الحالة الزواجية مفسر لاختلاف نسب المشتغلين عند الوضعيات موظف غير دائم ومتمهن التي ترتفع عند الحالة الزواجية مقارنة بغيرها في حين ترتفع النسب في الوضعية مستقل عند العزاب والمتزوجين مقارنة بالأرامل خاصة وببقية الحالات الزواجية بينما فرص الفرد للعمل ضمن هذه الوضعية الأخيرة لا تتأثر بالانتقال بين الحالات الثلاث مطلق، أرمل ومنفصل، ينما فرص الفرد في العمل ضمن الوضعيتين مساعد أسري ومستخدم لا تختلف بانتقاله من وضعية زواجية الى وضعية زواجية أخرى، وبصفة عامة يمكن القول أن اختلاف الحالات الزواجية مفسر لاختلاف نسب المشتغلين حسب الوضعيات.

سادسا: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة

لقد اتفقت نتائج دراستنا هذه مع نتائج الدراسات السابقة فيما يخص متغير جنس المبحوث خاصة دراستي "طرفة" و "بلقايد" حيث تبين وجود علاقة بين جنس المبحوث وقرار الدخول الى سوق العمل كما ان هناك اتفاقا حول انخفاض معدلات البطالة لدى الاناث مقارنة بالذكور. أما فيما يخص السن فقد اتفقت جميع الدراسات على انه كلما ارتفع عمر الفرد فان اك يزيد من فرص اشتغاله وأن معدل البطالة يتناسب عكسا مع عمر الفرد وأن هذا المعدل بين الشباب يعتبر هو الأعلى. متغير المستوى التعليمي هو الاخر كانت النتائج حوله متفقة حيث أظهرت دراسة "بلقايد" وجود تأثير للمستوى التعليمي للمرأة على قرار دخولها لسوق الشغل وان هناك طردية بين المستوى التعليمي وقرار الدخول للسوق. أما متغير الحالة الزواجية فقد اتفقت دراستنا مع دراسة "طرفة" على وجود تأثير لهذا المتغير على احتمالية دخول سوق العمل. كما كان هناك اتفاق عام حول أن لوسط الإقامة تأثير على سوق الشغل وأن نسب التشغيل ترتفع في الوسط الحضري سواء عند الذكور أو الاناث على حد سواء.

وفيما يخص متغير الأقاليم الجغرافية فقد تناولت دراسة "طرفة" هذا المتغير ولكن باعتماد أربع أقاليم فقط (شرق، غرب، وسط وجنوب) وقد أثبتت دراستها أنه لا يوجد تأثير لهذا المتغير على احتمالية الدخول الى سوق العمل على عكس دراستنا التي أثبتنا فيها تأثير متغير الاقليم الجغرافي على سوق الشغل في الجزائر أين اعتمدنا على سبعة أقاليم ما يرجح إمكانية تطابق نتائج الدراستين لو تم توحيد المتغير، وفي نفس الدراسة أيضا ومع متغير الحالة الزواجية توصلت الباحثة الى أنه م يكن هناك اختلاف بين صفات المتغير فيما بينها أي ان الانتقال من صفة زواجية الى أخرى لا يغير في احتمالية الدخول الى سوق العمل إلا أننا في دراستنا قد ذهبنا الى أبعد من دخول السوق فقط وهو الحصول على مناصب عمل مقابل البقاء عاطل عن العمل وهذا ما تميز به بحثنا هذا.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال دراستنا اجراء تحليل ديمغرافي للتشغيل في الجزائر بناء على معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS4 حيث قمنا في بداية الفصل بالتعريف بمتغيرات الدراسة وفقا لترتيبها في محاور الأسئلة التي تناولها المسح، عرجنا بعد ذلك الى الأسلوب الاحصائي المستعمل لإجراء الاختبار أين قمنا بتقديم تعريف ومفهوم له ثم شرعنا ببعد ذلك باختبار فرضيات الدراسة والتي تناولنا فيها عرضا للبيانات وفقا للمتغيرات المستقلة المدروسة على شكل جداول ورسومات بيانية وقد أظهرت النتائج أن كل الاختبارات هي دالة احصائيا ما يعني ان هناك علاقة بين المتغيرات الديمغرافية المدروسة والمتغير المستقل(مشتغل- عاطل عن العمل) حيث تبين أن لها أثر على سوق الشغل في الجزائر كما تناولنا دراسة تحليلية للمشتغلين حسب قطاعات النشاط والقطاع القانوني للتشغيل وحسب الوضعيات في المهنة وكانت نتائج الاختبارات كما يلي:

بالنسبة للمتغير الديمغرافي الجنس تبين لنا أن له تأثير في العملية التشغيلية حيث أن الاناث هم الأكثر حظا في الحصول على فرص عمل وأن انتقال جنس المبحوث من جنس الذكور الى جنس الاناث يزيد من احتمالية حصوله على عمل مقابل عدم الحصول على عمل. وان الاناث يتواجدون أكثر في القطاع العام بينما يتواجد الذكور بصورة أكبر في القطاع الخاص

أما بالنسبة للمتغير العمر فتأكد وجود تأثير له على الشغل وان هناك علاقة طردية بين عمر المبحوث وفرص الحصول على منصب عمل حيث أنه كلما ارتفع عمر الفرد بسنة فان احتمالية حصوله على عمل تزيد مقارنة ببقائه عاطلا. وأن نسبة البطالة تتناسب عكسا مع عمر الفرد وأن هذه النسبة بين الشباب هي الأعلى. وأنه كلما ارتفع عمر الفرد زادت فرص اشتغاله ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات

للمتغير الديمغرافي المستوى التعليمي هو الآخر تأثير حيث أن أصحاب التعليم الثانوي هم الأكثر حظا في الحصول على فرص عمل كون طبيعة أغلب الاعمال في السوق الجزائرية لا تتطلب مهارات عالية جدا ويطلب من أصحابها مستوى تعليمي غير عالي وهو ما يتناسب معهم وكلما ارتفع او انخفض المستوى مقارنة بالثانوي تقل نسب

الحصول على عمل مقابل عدم العمل. وأن المستوى التعليمي مفسر لاختلاف نسب التشغيل من وضعية مهنية الى اخر وانه كلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة عمل الفرد كموظف دائم.

لمتغير الحالة الزواجية تأثير أيضا على التشغيل حيث أن فرص التشغيل تزيد كلما انتقلنا من الصفة أعزب الى بقية الصفات أي أن الاعزب هو الأقل حظا في الحصول على فرص عمل مقارنة ببقية الصفات التي يكون فيها للفرد الحامل لصفة الترمل أعلى فرص في الحصول على العمل إذا ما قورنت بصفة العزوبة. هذه الأخيرة التي تجعل صاحبها يتميز عن غيره بتقارب نسب اشتغاله ضمن الوضعيات موظف دائم، غير دائم ومستقل.

متغير الإصابة بمرض مزمن كان له تأثير على سوق الشغل في الجزائر حيث بينت الدراسة أن الافراد المصابين تزيد احتمالية حصولهم على عمل مقابل بقائهم عاطلين مقارنة بغير المصابين

لوسط الإقامة وكذا الأقاليم الجغرافية تأثير وترابط بينهما حيث تختلف نسب التشغيل من إقليم لإقليم آخر وترتفع في الوسط الحضري مهما تغير الإقليم مقارنة بالوسط الريفي، كما يعد إقليم شمال وسط الأكثر تشغيلا مقارنة ببقية الإقليم الجغرافية الاخرى بعد الإقليم الجنوبي. حيث تبين أن أغلب المشتغلين ضمن القطاع العام يقطنون الوسط الحضري على عكس عمال القطاع الوطني الخاص الذين يقطنون الوسط الريفي.

الخاتمة والتوصيات

خاتمة

بعد دراستنا لموضوع التشغيل في الجزائر من خلال بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2012-2013 وتطرقنا لمختلف العناصر محاولين في ذلك الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة من خلال دراسة الفرضيات المقترحة بغية الوصول الى نتائج للإجابة عن التساؤلات الفرعية فتوصلنا الى مجموعة من النتائج يمكن ان نفصلها فيما يلي:

ان دراسة العوامل الديمغرافية المؤثرة في التشغيل في الجزائر تعتبر مهمة جدا كونها ترتبط ارتباطا مباشرا بالفرد والذي هو محور العملية التشغيلية وأن المؤشرات السكانية تلعب دورا كبيرا في فهم ديناميكية وحركية سوق العمل، حيث ان ارتفاع معدلات النمو يؤثر في التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري ما من شانه ان يزيد من حجم الفئة النشطة حاليا وأيضا من فئة صغار السن والتي ستدخل الى سوق العمل بعد فترة من الزمن لتزيد من الضغط على طلب العمل.

بعد دخول الجزائر المرحلة الأخيرة من مراحل النمو الديمغرافي نتيجة انخفاض الوفيات نظرا لتحسن الوضع الصحي بدرجة كبيرة جدا وتراجع معدلات النمو نتيجة الانخفاض المتواصل في معدلات الولادات وكذا معدلات الخصوبة قابل ذلك تراجع ملحوظ في معدلات البطالة، إلا أن تلك المعدلات لا تعكس الحجم الحقيقي للبطالة في المجتمع وما توضحه أرقام المنظمات العالمية، كما ان بعض الوظائف هي وظائف مؤقتة سرعان ما تنتهي بأصحابها للعودة مجددا الى العطالة، أضف الى ذلك أنها تحسب من مجموع الافراد الناشطين فقط في حين أن هناك قوة اقتصادية غير مشتغلة عبارة عن افراد في سن العمل الا انهم غير مسجلون كطالبي عمل ما يعني انهم غير معتبرين كعاطلين وهو سبب رئيسي آخر لانخفاض هذا المعدل.

التحسن الذي شهدته أسعار المحروقات في هذه الالفية انعكس على الوضع الاقتصادي العام للبلاد كونها أهم مصدر للمداخيل في البلاد وهو ما دفع بالسلطات المحلية الى انتهاج مجموعة من السياسات من أجل خلق مجموعة من مناصب العمل عن طريق عديد الصيغ والموجهة أساسا للشباب أصحاب الشهادات وأصحاب التعليم

العالي نذكر منها: عقود ما قبل التشغيل، الادماج المهني، ادماج حاملي الشهادات وغيرها من الصيغ التي كانت نتيجة لبرامج قطاعية كبرى ومخططات تنموية، إلا أن هذه الحلول كانت دوما حلولا مؤقتة كونها وظائف جلها في القطاع العام والذي سرعان ما تشبع بالأفراد الموظفين ضمن هذه الصيغ ما أثر على الأداء العام لوظائف على حساب أخرى، كما أن العائد المالي المنخفض لهذه المناصب لم يكن يستهوي عددا كبيرا من خريجي الجامعات اي أصحاب المستوى التعليمي العالي.

التشبع الذي شهده القطاع العام وعدم فتحه لفرص توظيف جديدة وفي ظل دعم الدولة للأفراد لإنشاء مؤسسات والعمل خارج القطاع العام في إطار نشر الفكر المقاولاتي والمؤسساتي ودعم القطاع الخاص الوطني والذي استقطب مجموعة كبيرة من الشباب خاصة في مجال الخدمات ما رفع من معدلات التشغيل، وأعطي فرص للالتحاق بوظائف جديدة واكتساب خبرات، حيث أصبح القطاع الخاص ينافس القطاع العام بل هناك نشاطات أصبح يسيطر فيها على اليد العاملة بصفة أكبر من القطاع العام خاصة في ظل تشديد الدولة الرقابة على طرق التوظيف وتفعيل آليات التوظيف من خلال الوكالات الوطنية للتشغيل والتي كان لها الدور الرئيسي في جلب ومتابعة عروض العمل.

ان العمل ضمن القطاع العام أو الوطني الخاص انحصر تقريبا في نشاطين أو أكثر وهي الادارة والخدمات أو الفلاحة في حين نرى أن بقية القطاعات الاخرى تشهد انخفاضا مستمرا، فنشاطات كالصناعة والحرف التقليدية والزراعة والبناء والاشغال العمومية ورغم المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة إلا انها غير قادرة على توفير مناصب عمل بإمكانها امتصاص جزء من اليد العاملة التي تدخل الى سوق العمل بصورة مستمرة لعل أهم تلك الأسباب هي العائد المنخفض للأجر والجهد الكبير المبذول مقارنة ببقية النشاطات إلا أن هذا الاختلال من شانه ان يشكل عبئا على الاقتصاد.

ان الاهتمام بجانب التعليم كان له الأثر الواضح من خلال الاعداد المتزايدة من الطلبة الجامعين الذين يتخرجون سنويا إلا أن الاشكال المطروح انه ليس هناك تنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل ما يجعل

البطالة ضمن هاته الفئة لازالت مرتفعة مقارنة ببقية المستويات التعليمية، وقد يكون السبب في ذلك أن اغلب الوظائف التي تقترحها المؤسسات الطالبة للعمل هي في اغلبها وظائف بسيطة لا تحتاج الى مستويات تعليمية عالية، كما أن غالبية خرجي التعليم العالي لا يحبذون العمل ضمن هاته الوظائف وينتظرون وظائف تتناسب وتخصصاتهم، في حين نرى أن أصحاب مستويات التعليم الثانوي وأصحاب شهادات التكوين المهني هم الأكثر حظا في حصولهم على مناصب عمل.

ان تزايد التعليم كما اشرنا اليه سابقا قد بدا جليا لدى فئة الاناث والتي ارتفعت مستوياتهن التعليمية بدرجة كبيرة مقارنة بما كانت عليه سابقا، اذ بدأت المرأة في الدخول التدريجي لسوق التشغيل، ورغم أن هذا الدخول لازال محتشما ولم يرق بعد الى الأهداف التي تسعى اليها السلطات من خلال تطبيق أهداف التنمية للمساواة بين الجنسين، إلا أننا نلاحظ ان نسب التشغيل لدى هذه الفئة هي أعلى منها لدى الذكور كما أن الدراسة التطبيقية بينت أنه كلما تغير جنس المبحوث من الذكورة الى الانوثة فان احتمال اشتغاله سيرتفع مقارنة بعدم حصوله على مناصب عمل، ويتجلى هذا في الواقع مما نراه ونشاهده من أن أغلب المناصب في قطاع الإدارة والخدمات أصبح تحت هيمنة الاناث خاصة في مجالا ت التعليم، الصحة والخدمات، في حين لازال الذكور يسيطرون على القطاعات التي تتطلب جهدا بدنيا كالبناء والعمل في الصناعات النفطية والتحويلية لما لها من خصوصيات لم تقم المرأة الجزائرية بعد بتجربتها.

ان من الاهتمامات التي حرصت عليها السلطات العليا هي التوزيع العادل للتنمية ولا يتأتى ذلك الا من خلال توفر مناصب عمل في شتى ربوع الوطن وكون المسح قد قسم الجزائر الى سبع أقاليم جغرافية فقد تبين لنا من خلال الدراسة ان هناك تباين في تأثير الإقليم الجغرافي على حصول الفرد على مناصب عمل حيث يرتفع لدى إقليمي الجنوب وشمال وسط وهذا عائد الى كون الإقليم الجنوبي مركزا لتواجد عديد الشركات والمؤسسات النفطية والخدمية التي تعمل في مجالي البترول والغاز والتي تستقطب يد عاملة كبيرة ومن مختلف ربوع الوطن، في حين أن إقليم شمال وسط وبحكم تواجد عاصمة البلد ضمنه ما يعني تواجد جميع الإدارات المركزية وكذا تواجد الموانئ البحرية والجافة كما أن الولايات التي تدخل ضمن هذا الإقليم وبحكم قربها من العاصمة فان بها عديد المصانع وهو الامر

الذي يستقطب يد عاملة، يأتي بعد ذلك إقليم هضاب عليا شرق والذي تميز في السنوات الأخيرة بتأثيره المباشر في السوق الجزائرية من خلال توفير عدد من مناصب العمل بينما الأقاليم المتبقية تباين التأثير فيها من إقليم لأخر حيث كان إقليم الهضاب العليا غرب هو الأقل تأثيرا.

كما ان انعكاسات التطور التكنولوجي قد ألقت بظلالها على المجتمع الجزائري أضف الى ذلك الوضعية الأمنية التي شهدتها البلاد والتي أدت الى هجرة الأفراد من الأرياف نحو المدينة ساهم في تشكيل الوضعية التشغيلية الحالية والتي تميل لصاحب سكان الحضر على حساب ساكنة الريف وهذا يعود لاختلاف الكثافة السكانية أولا وكذا تواجد عدد كبير من المشاريع والمصانع والتي ترتكز بصفة أكبر في المدينة بينما يبقى القطاع الزراعي والفلاحي بالإضافة الى الحرف التقليدية هي الأنشطة المستقبلة لليد العاملة في الريف، كما أن أغلب الافراد الذين يقطنون الأرياف يعملون بصفة خاصة كمساعدين اسريين في حقول الفلاحة او الصيد وتربية المواشي.

الدارس لسوق الشغل في الجزائر يرى ان نسب البطالة ترتفع لدى الشباب خاصة منهم العزاب في حين أنها نسب التشغيل ترتفع لدى الافراد المتزوجون والارامل وكذا المطلقون وربما يعود هذا الى المسؤولية الملقاة على الفئات الأخيرة والتي تبحث عن أي وظيفة يكون لها عائد حتى ولو كان غير كبير وهو ما أوضحته الدراسة والتي بينت ان أغلبهم يرتكزون للعمل ضمن القطاع الخاص وفي وظائف دائمة ضمن قطاع نشاط الإدارة والخدمات، بينما يسعى العزاب الى العمل في وظائف أكثر دخلا وأكثر خطرا كذلك وهو ما تعكسه نسب التشغيل لهذه الفئة في وظائف غير دائمة وأغلبها ضمن القطاع الخاص في نشاطات كالصناعة والبناء أو ضمن نشاط الفلاحة.

التوصيات

بعد الانتهاء من هذه الدراسة والقيام بتحليل وتفسير النتائج ومن أجل تقديم تحليل دقيق للتشغيل ارتأينا تقديم مجموعة من المقترحات من أجل معالجة سوق العمل في الجزائر نذكر منها:

- العمل على خلق وظائف قارة تساعد الافراد في الخروج من شبح البطالة، كمثال لذلك القرار الأخير للسلطات العليا والقاضي بدمج المتعاقدين في مناصب عمل دائمة.
- الاهتمام بالاستثمار الحقيقي وتشجيعه على خلق مناصب عمل إضافية خاصة في المناطق الريفية.
- التحول نحو اللامركزية والذي من شأنه أن يزيد من المشاريع خارج إقليم شمال وسط والذي يستحوذ على أعلى نسب التشغيل مقارنة ببقية الإقليم.
- من خلال التركيبة العمرية، تتوفر لدى الجزائر قوة ديمغرافية كبيرة وهم الافراد في سن النشاط إلا أن هناك نسبة كبيرة من هذه القوى تذهب هدرا لعدم الاستغلال الأمثل لها.
- تأهيل وتكوين الأفراد الأقل سنا وفق متطلبات السوق لمساعدتهم على الولوج الى الوظائف التي يتيحها سوق العمل خاصة منها تلك التي تتطلب خبرات.
- الاهتمام بالاستثمار في القطاعات التي تعرف نفورا لليد العاملة كالزراعة، البناء والحرف وتقديم تحفيزات من أجل جعل هذه القطاعات قادرة على خلق مناصب عمل جديدة.

قائمة
المراجع والمصادر

أولا: القواميس والمعاجم:

1. المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات (1999)، دار الكتاب العربي، القاهرة.

2. قاموس المصطلحات الاقتصادية، نوع الجنس، العمل والاقتصاد غير المنظم، منظمة العمل الدولية، بيروت، 2009.

ثانيا: الكتب:

1. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1991.

2. أحمد محمد مصطفى، الحقوق العمالية ومعايير العمل الدولية، مؤسسة فريدريش ايبرت، مصر، 2017.

3. أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية: الأسباب، الآثار والحلول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

4. الشريف آسيا، الظواهر الديمغرافية قراءات نظرية وتمارين تطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2015.

5. باسم علاوي عبد الجميل، العمل في الاقتصاد الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006.

6. جويدة عميرة، التحليل الاحصائي في البحوث الاجتماعية، دار فرحة للنشر والتوزيع، مصر، 2014.

7. جويدة عميرة، التحليل الاحصائي للبيانات الاجتماعية والديمغرافية، عالم الأفكار، الجزائر، 2018.

8. خالد بن ناصر آل حيان: بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات، دار النشر اليازوري، ط2، عمان، 2015.

9. زين محمد الرماني، البطالة، العمالة والعمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار طريق للنشر والتوزيع، الرياض،2001.

10. عبد العلي الخفاف، واقع السكان في الوطن العربي، طبعة1، العراق.

11. عبده عيسى، يحي أحمد إسماعيل، العمل في الإسلام، دار المعارف، مصر، 1983.

12. فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.

13. فتحي محمد أبو عيانة، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.

14. محمد عبد السلام، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مكتبة نور، 2020.

15. محمد عدنان وديع، مؤشرات التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.

16. محمد محمد الهادي، أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1995.

17. محمد نبيل جامع، البطالة في مصر وحلولها، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.

18. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.

19. مصباح عامر، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

20. مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

21. موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، ترجمة: صحراوي بوزيد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

22. نادر مريان وآخرون، دليل مؤشرات سوق العمل، مركز المنار، دائرة المطبوعات والنشر، المملكة الأردنية، 2006.

23. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة واشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.

24. يونس حمادي علي، مبادئ علم الديمغرافيا، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2010.

ثالثا: الاطروحات والرسائل:

1. بلقايد ثورية، الممارسة النسوية للقطاع غير الرسمي وتحديات سوق العمل الجزائري –دراسة حالة المرأة والممارسة غير الرسمية بولاية بشار، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2019.

2. دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر-محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

3. زايدي سعدية، سياسات التشغيل في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2019.

4. شليل فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004.

5. صالي محمد، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على سوق الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة احمد بن محمد، وهران2، 2013.

6. طرفة فاطمة الزهراء، تحليل وقياس أثر محددات عرض العمالة على قرارات العمل بين النساء والرجال، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2021.

7. طعبة عمر، البنى الأسرية الجزائرية وتراكيبها الأسرية بناء على معطيات mics3، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2017.

8. كحل الراس ليندة، سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3، 2014.

رابعا: المجلات

1. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009.

2. بشيكر عابد، مسعودي زكرياء، دور سياسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات وأصحاب الشهادات، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة غرداية، 2019.

3. بلقاسم العباس، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 76، الكويت، 2006.

4. بلقايد ثورية، بن زاير مبارك، البطالة والقطاع غير الرسمي في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد السادس، جامعة طاهري محمد، بشار، سبتمبر 2016.

5. بهاء عبد الرزاق قاسم، تحليل أثر بعض المتغيرات في الإصابة بمرض اللثة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد السابع، العدد 27، 2011.

6. بوشي يوسف، سياسات التشغيل في الجزائر، المفاهيم، الأجهزة والبرامج، مجلة المعيار، العدد 12، المركز الجامعي أحمد بن يحي، تيسمسيلت، 2015.

7. بوقفة عبد الرحمان، استخدام مؤشر عبء الاعالة في التحليل الديمغرافي للمجتمع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 48، جامعة قسنطينة 2، 2017.

8. جليط الطاهر، دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2016.

9. حسن الحاج، سوق العمل، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار 16، الكويت، 2003.

10. حطاب مهدي، آسيا الشريف، واقع التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي تيبازة، المجلد 16، العدد 2، الجزائر، ديسمبر 2019.

11. دعيش محمد أمين، محمد ساري، نموذج الانحدار اللوجستي "مفهومه، خصائصه وتطبيقاته"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد الأول،2017.

12. دوخي عبد الرحيم الحنيطي، عماد الكرابلية، دراسة العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات ريف إقليم جنوب الأردن، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، جامعة الإسكندرية، مجلد قم 52، العدد 2، مصر، 2007.

13. رتيعة محمد، حسيني وسام، أثر رأس المال البشري على سوق العمل في الدول العربية، دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل خلال الفترة (1990-2018)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، 2020.

14. سمايلي محمود، بن عمارة سعيدة، دور برامج التشغيل الوطنية في التنمية الشخصية والمهنية لطالبي الشغل في الجزائر، دراسة حالة خريجي التعليم العالي المنصبين في إطار عقد ادماج حاملي الشهادات في مؤسسات التعليم الثانوي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميلة، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2017.

15. طرفة فاطمة الزهراء، أثر التعليم على مشاركة المرأة في سوق العمل، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثالث، جامعة طاهري محمد، بشار، 2019.

16. طعبة عمر، المحددات السوسيوديموغرافية للرضاعة الطبيعية في الجزائر باستعمال الانحدار اللوجيستي الثنائي من خلال بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات (Mics4) المنجز سنة 2012-2013، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 14، العدد 1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2022.

17. عدنان غانم، فريد خليل الجاعوني، استخدام تقنية الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة في دراسة أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الاسرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 1، 2011.

18. لقبج حمزة، سعدي رابح، تقنية الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة في دراسة أثر محددات كفاية الدخل على استقرار أسر النسوة العاملات، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 7، العدد 1، 2021.

19. مسعي أحمد محمد الصالح، علي حمزة شريف، المحددات الديمغرافية لانتشار مرض الايدز في الجزائر-ولاية ورقلة أنموذجا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019.

20. مهدي عمر، هاشمي الطيب، مشكلة البطالة الريفية في الدول النامية: أسبابها وآثارها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية- 27(1)، جامعة زيان عاشور بالجلفة،

21. الميتمي محمد، سوق العمل والفقر في اليمن، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، تركيا وإيران(ERF) ، 1997.

22. النوي فاطمة، انتقال سوق العمل والتغيرات الديمغرافية في الجزائر، مجلة سوسيولوجيون، المجلد 1، العدد 1، 2020.

23. يوسف داود، محددات المشاركة النسائية في سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، منتدى أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فلسطين، 1999.

خامسا: التقارير والدوريات

1. الأمم المتحدة، التقرير العالمي حول التنمية البشرية، جامعة بويك، بروكسل، 2000.

2. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن، التنقيح 2، السلسلة ميم، العدد 67، نيويورك 2009.

3. الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل 1 الديموغرافيا،

4. الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2020، فصل 1 الديموغرافيا،

5. الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل 2، التشغيل،

6. الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2020، فصل 2، التشغيل،

7. الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نتائج 2012-2014، رقم 45، نشرة 2015.

8. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2015-2017، رقم 48، نشرة 2018.

9. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، سوق العمل، منظمة التعاون الإسلامي، أنقرة، 2015.

10. مكتب العمل الدولي، المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء الإحصاءات العمالية، جنيف، أكتوبر، 1982.

11. مكتب العمل الدولي، قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، دراسات في الطرق، سلسلة واو، العدد 102، نيويورك، 2011.

12. منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة، المحور الخامس: التصنيف العربي المعياري للمهن، مصر، 2010.

13. منظمة العمل الدولية، التوصيات الدولية المعمول بها في إحصاءات العمل، الطبعة 2.

الملتقيات والدوريات:

1. عبد الله رابح سرير، سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13-14 أفريل 2011.

2. سنوسي علي، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر – الأسباب والحلول من خلال التطرق الى تجارب دولية، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

3. لطرش الطاهر، الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر: خصائصه وأثره على ديناميكية التشغيل، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

4. مولاي علي فاطمة الزهرة، سوق العمل والموارد البشرية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13-14 أفريل 2011.

خامسا: المواقع الالكترونية:

1. مكتبة حقوق الانسان، اتفاقيات منظمة العمل الدولية، جامعة منيسوتا، على الرابط:
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/ilo.html

2. صندوق الأمم المتحدة للسكان،
https://arabstates.unfpa.org/ar/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب

1. Bachir Boulahbal, Emploi, chômage, salaires et productivité du travail, Fondation Friedrich Ebert, Alger, 2008.
2. Fréderic Teulon, Le chômage et les politiques de l'emploi, Edition du seuil, paris, 1996.

رسائل وأطروحات

1- Ali Souag, L'impact de flexibilité du marché du travail sur la compétitivité des entreprises au Maghreb Central, mémoire de magistère, Institut National de Planification et de la Statistique, 2007

2- Betilde Rincon de Munoz, Determinants of Female Labor Force Participation in Venezuela: A Cross-sectional analysis, dissertation, university of south Florida, 2007.

ملتقيات، مقالات وبحوث علمية

1- Adiqa Kausar Kiani, Determinants of Female Labor Force Participation, Asean Marketing Journal, vol 01, N° 2, Article 5, 2021.

2- Davide Furceri, Unemployment and Labor Market Issues in Algeria, IMF Working Paper, 2010.

3- Frédéric Sandron, Implications du vieillissement de la population réunionnaise sur le marché du travail, population et travail – dynamique démographique et travail, Actes du colloque international de Aveiro, Portugal, 18-23 septembre 2006.

4- Lim Bao Man, Nuzlinda Abdul Rahman, Determinants of Female Labor Force Participation Rate in Malaysia from Gender Perspective, journal of Statistical Modeling and Analytics, vol 3, N°2, p 109-121, 2021.

5- Rafik Bouklia Hassane et Fatiha Talahite**,** Réforme des institutions du marché du travail et emploi en Algérie**,** Papier de recherche**,** 2010**.**

تقارير ودوريات

1. Ministère de la Santé De la Population & UNICEF, enquête nationale a indicateurs multiples MICS4 2012-2013:suivi de la situation des enfants et des femmes, Algérie.

2. Ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière, Office National Des Statistiques, Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples (MICS) 2012-2013.

3. ONS, Activité, emploi et chômage, données statistiques, N°263, Algérie, 1997.

4. ONS, Activité, Emploi et Chômage en Septembre 2014, Collections Statistiques N°683, Alger, 2014

5. ONS, Activité, Emploi et Chômage en Septembre 2016, Collections Statistiques N°763, Alger, 2016.

6. ONS, Activité, Emploi et Chômage en Avril 2018, Collections Statistiques N°819, Alger, 2018.

7. ONS, Activité, Emploi et Chômage en Septembre 2018, Collections Statistiques N°840, Alger, 2018.

8. ONS, Activité, Emploi et Chômage en Mai 2019, Collections Statistiques N°879, Alger ,2019.

9. ONS, démographie Algérienne 2005, Collections Statistiques N°442, Alger, 2006.

10. ONS, démographie Algérienne 2010, Collections Statistiques N°575, Alger, 2011.

11. ONS, démographie Algérienne 2014, Collections Statistiques N°690, Alger, 2015.

12. ONS, démographie Algérienne 2017, Collections Statistiques N°816, Alger, 2018

13. ONS, Enquête Emploi auprès des Ménages 2010, Collections Statistiques N° 170/2012, Série S : Statistiques Sociales, Alger,2012.

14. ONS, Enquête Emploi auprès des Ménages 2011, Collections Statistiques N° 173/2012, Série S : Statistiques Sociales, Alger, 2012.

15. ONS, Enquête Emploi auprès des Ménages 2014, Collections Statistiques N° 198, Série S : Statistiques Sociales, Alger, 2016.

16. ONS, l'emploi et le chômage, données statistiques, N°226, Algérie,

ملخص

يعتبر موضوع التشغيل من بين أهم المواضيع التي تلقى اهتماما كبيرا من طرف السلطات الجزائرية لما له من علاقة وطيدة بأهم شريحة في المجتمع الا وهي فئة الشباب خاصة في ظل الاهتمام المتزايد بهذه الفئة وكذا للأهمية البالغة التي يكتسيها موضوع الشغل لما له من انعكاسات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الأمنية وغيرها، ومن هذا المنطلق وفي ظل شح الأبحاث السكانية التي تناولت هذا الموضوع أتت هذه الدراسة كمحاولة لإجراء تحليل ديمغرافي لسوق الشغل في الجزائر بناء على معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2012 (MICS4) اعتمادا على التحليل الكمي للمعطيات مستعملين في ذلك الأساليب الإحصائية المناسبة بغية معرفة أثر المتغيرات الديمغرافية على التشغيل في الجزائر، حيث ومن بين المتغيرات الديمغرافية التي وفرها المسح قمنا باختبار مجموعة منها والتي تمثلت أساسا في جنس الفرد، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الزواجية، الإصابة بمرض مزمن، وسط الإقامة والاقليم الجغرافي، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثيرات لجميع هذه المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: التشغيل، مسح 2012، الفئة النشطة، المشتغلون، العاطلون عن العمل، العوامل الديمغرافية.

Abstract:

The topic of employment is among the most critical issues receiving significant attention from Algerian authorities due to its strong connection to a crucial segment of society, namely the youth. This is especially true in light of the increasing focus on this demographic and the paramount importance of employment, given its repercussions on economic, social, political, and even security aspects. In this context, and amid a shortage of population studies addressing this issue, this study attempts to conduct a demographic analysis of the labor market in Algeria based on data from the 2012 Multiple Indicator Cluster Survey (MICS4). The study employs quantitative analysis methods to examine the impact of demographic variables on employment in Algeria. Among the demographic variables provided by the survey, the study tested several, including gender, age, educational level, marital status, chronic illness, residence, and geographical region. The study's results indicate the influence of all these variables on employment in Algeria.

Keywords: Employment, 2012 Survey, Active Population, Workers, Unemployed, Demographic Factors.